ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

تنفيد البرنامج الحكومي

التقرير التركيبي للإنجازات المرحلية للقطاعات الحكومية

أبريل 2017 - أبريل 2019

تنفيد البرنامج الحكومي

التقرير التركيبي للإنجازات المرحلية للقطاعات الحكومية

أبريل 2017 - أبريل 2019

التصميم

توطئة.....9

المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة.....13

1. تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن.....15

2. مواصلة إصلاح منظومة العدالة.....21

3. تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور.....27

4. تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب.....31

1.4. تنزيل الجهوية المتقدمة.....31

2.4. إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير.....35

5. إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني.....53

المحور الثاني: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.....59

1. تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة.....61

2. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية.....65

3. إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية.....73

المحور الثالث: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.....87

1. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار.....89

1.1. النهوض بالقطاع الصناعي.....89

2.1. النهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة.....102

3.1. تحديث منظومة الاستثمار وتقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار.....106

4.1. مواصلة وتعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مجالات الفلاحة والصيد البحري.....108

5.1. مواصلة النموذج الطاقي المغربي وتحديث القطاع المعدني.....123

6.1. مواصلة تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل.....130

7.1. إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة.....150

8.1. مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية.....154

2. تحفيز التشغيل.....159

3. تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي.....169

1.3. التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.....169

2.3. تنمية العرض المائي.....184

3.3. تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.....185

المحور الرابع: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.....193

1. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.....195
   1.1. تفعيل إصلاح منظومة التعليم وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وتطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين.....195
   2.1. تعزيز التعليم العتيق وبرنامج محو الأمية بالمساجد.....206
   3.1. تعزيز برنامج محو الأمية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.....214
   4.1. تكوين مهني موجه لتحقيق فرص التشغيل.....219
   5.1. إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي.....229
2. تحسين وتعميم الخدمات الصحية.....241
3. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.....257
   1.3. مجال التنمية الاجتماعية.....257
   2.3. مجال المرأة.....261
   3.3. مجال الإعاقة.....262
   4.3. مجال الطفولة.....264
   5.3. مجال الأسرة.....297
   6.3. مجال الأشخاص المسنين.....271
   7.3. تعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....274
   8.3. تعزيز حقوق السجناء وإعادة الإدماج.....278
   9.3. دعم القدرة الشرائية.....285
4. تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي.....291
   1.4. تنزيل برنامج «تقليص الفوارق الاجتماعية» بالوسط القروي.....291
   2.4. تنزيل البرامج الأخرى الخاصة بالعالم القروي.....294
5. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن.....297
6. العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة.....307
   1.6. اعتماد سياسة إرادية ناجعة وموجهة لفئة الشباب.....307
   2.6. تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي.....309
7. تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما.....315
   1.7. تحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي.....315
   2.7. تكريس حرية و استقلالية الإعلام و تعزيز بنياته و تحسين الولوج إليه.....322

المحور الخامس: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.....331

1. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.....333
   1.1. القضية الوطنية.....333
   2.1. فضاء الانتماء: الإسلامي العربي، الإفريقي المغاربي.....336
   3.1. فضاء الجوار الأورو متوسطي والأطلسي.....337
   4.1. فضاء الانفتاح: آسيا والأقيانوس وأمريكا اللاتينية.....337
   5.1. العمل متعدد الأطراف.....338
2. تعزيز رعاية مغاربة العالم.....341
3. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.....353

توطئة

حازت الحكومة ثقة البرلمان على إثر عرضها للبرنامج الحكومي برسم 2017-2021، وهو ما يعتبر تعاقدا سياسيا بين الحكومة وممثلي الأمة، ومن خلالهم تعاقدا مع المواطنين، يستلزم ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تفعيل الآليات الدستورية والقانونية لذلك.

وتسعى الحكومة من خلال تنزيل البرنامج الحكومي إلى الوفاء بالتزاماتها والاستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنات والمواطنين ورفع التحديات التي تواجه بلدنا، وذلك إما باستكمال وتطوير أوراش الإصلاح المفتوحة، أو بإطلاق أوراش جديدة. ويكمن الهدف الأسمى في جميع الأحوال في تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الهشة، والرقي بمستوى عيش الطبقات المتوسطة، ودعم القدرة الشرائية للمغاربة، مع العمل على تقوية الاقتصاد الوطني ودعم المقاولة الوطنية، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

وفي سبيل ذلك تعبأت الحكومة بكل مكوناتها انطلاقا من رؤية واضحة للإصلاح، وبلورت تصورا دقيقا للتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها، واعتمدت منهجية محكمة للتنزيل والتتبع، مع الحرص في كل ذلك على تحقيق النفس الجماعي والتنسيق بين مختلف القطاعات.

كما أولت الحكومة عناية خاصة لضمان حكامة الفعل العمومي، ورفع مستوى الالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية. وبهذا الخصوص، اعتمدت الحكومة، منذ تنصيبها يوم 26 أبريل 2017، مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان حسن تنزيل برنامجها، منها إعداد المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، و إحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وإحداث وحدة إدارية خاصة لدعمها.

والتزاما بمبدأ الشفافية الذي يقتضي التواصل المستمر، دأبت الحكومة منذ توليها المسؤولية، على إصدار مجموعة من التقارير الدورية التواصلية، كوثيقتي «120 يوما، 120 إجراء»، و«حصيلة السنة الأولى من العمل الحكومي» على سبيل المثال. والآن، وفي منتصف ولايتها، أعدت الحكومة هذا «التقرير التركيبي للإنجازات المرحلية للقطاعات الحكومية»، والذي علاوة على كونه يوفر المعلومة ويساهم في ضمان الحق في الحصول عليها، فهو أيضا نابع

مـن ضرورة التواصـل مـع المواطنـين وممثليهـم في البرلمـان والتفاعـل معهـم. كـما يعتـبر تكريسـا لمبـدأ ربـط المسـؤولية بالمحاسـبة. ومـن ثـم، فـإن هـذه المحطـة ليسـت فقـط فرصـة لعـرض النتائـج، ولكـن أيضـا لاسـتخلاص العـبر، وتصحيـح المسـار متـى تطلـب الأمـر ذلـك.

تـم تقديـم وترتيـب هـذه الحصيلـة حسـب محـاور البرنامـج الحكومـي لتمكـين القـارئ مـن الإلمـام بتقـدم إنجـاز التزامـات البرنامـج الحكومـي والأوراش الجاريـة والمبرمجـة.

إن إصـدار هـذا التقريـر، مناسـبة أيضـا لتوجيـه الشـكر الخالـص إلى كافة مسـؤولي وأطـر وموظفي كل القطاعـات، عـلى العنايـة الخاصـة التـي أحاطـوا بهـا هـذه العمليـة، وعـلى مجهوداتهـم أثنـاء القيـام بواجبهـم، خدمـة للصالـح العـام وللمواطنـين.

المحور الأول

دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة

1. تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن

تتمحور حصيلة إنجاز التدابير المندرجة في إطار اختصاصات وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان حول ستة إجراءات رئيسية تهم:

1. اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدءا من 2018:

تم إطلاق مسار تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع كتابة لجنة الإشراف على إعداد الخطة، وذلك وفق مقاربة تشاركية موسعة شملت مجمل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومكونات السلطة القضائية وأعضاء لجنة الإشراف والبرلمان و150 فاعلا في مجال حقوق الإنسان من منظمات غير حكومية وأحزاب سياسية ومركزيات نقابية ومنظمات مهنية وممثلي أرباب العمل وممثلي الإعلام والجامعة. وقد تفاعلت العديد من هذه الجهات مع مشروع الخطة من خلال تقديم ملاحظات واقتراحات تم الحرص على تضمينها في الصيغة النهائية، التي اعتمدها مجلس الحكومة بتاريخ 21 دجنبر 2017.

وقد باشرت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان مسطرة نشر نص خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021) بالجريدة الرسمية، وعملت على إشعار هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان باعتمادها. وبذلك تكون المملكة المغربية الدولة 39 التي وضعت خطة في مجال حقوق الإنسان تفاعلا مع توصية إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وفي إطار التنزيل الفعلي للخطة، خاصة التوصية الخامسة الواردة بها والمتعلقة بالتعريف بها على نطاق واسع، قامت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان باستثمار مختلف الوسائل المتاحة لتيسير الاطلاع عليها على المستوى الوطني والدولي، وذلك من خلال:

- تنظيم 13 لقاء تواصليا مع الجامعات الوطنية ما بين 13 يناير و20 يونيو 2018، شارك فيها ما يقارب 6000 شخص ما بين أساتذة وطلبة؛
- التعريف بالخطة على هامش الدورة 37 لمجلس حقوق الانسان بجنيف من خلال عقد نشاط مواز شارك فيه وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان في مارس 2018؛
- التعريف بالخطة خلال أشغال المشاورات الإقليمية حول السياسات العمومية ذات الصلة بالحق في التنمية المنظمة بأديس ابابا في مارس 2018؛
- إطلاق تنفيذ 31 اتفاقية شراكة مع جمعيات من جميع جهات المملكة خلال سنة 2018، همت مشاريع تتمحور حول التعريف بمضامين الخطة وتقوية قدرات الفاعلين والإسهام في تفعيل بعض تدابيرها؛
- ترجمة الخطة إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وكذا إلى اللغة الأمازيغية في إطار الشراكة مع جمعية حقوقية ومراجعتها من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية باستكمال ترجمة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مخطط تنفيذي ينخرط فيه الجميع، وإعداد النصوص القانونية والتدابير العملية المرتبطة بها، تم إعداد هذا المخطط وفق المقاربة التشاركية نفسها المعتمدة في إعداد وتحيين خطة العمل. وقد ارتكزت هذه المقاربة التشاركية بالأساس على عقد لقاءات تحضيرية مع مختلف القطاعات الحكومية والبرلمان والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية، إضافة إلى عقد اجتماعات تشاورية مع الجمعيات العاملة في مجال حقوق الانسان.

ويعتبر هذا المخطط التنفيذي إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بإعمال الخطة، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، ومراعاة لمهام وأدوار كل طرف. كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلة بإعمالها، مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم.

كما أطلقت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان المرحلة التحضيرية لإعمال الخطة على المستوى الترابي، حيث تم إلى حدود بداية ماي 2019 تنظيم خمسة لقاءات إعدادية مع مسؤولي مجالس جهات طنجة-تطوان-الحسيمة ومراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت والداخلة-واد الذهب. ومكنت هذه اللقاءات من تحديد الأولويات وبرنامج العمل بالنسبة لكل جهة، وإعداد مشاريع اتفاقيات للشراكة والإعداد لعقد لقاءات على مستوى كل جهة على حدة لإطلاق مسلسل إعمال الخطة على المستوى الترابي.

وتنفيذا للتوصية العاشرة الواردة في الخطة، والمتعلقة بمواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية، تم تخصيص برنامج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني برسم سنة 2019 للمشاريع الرامية إلى تعميق النقاش والحوار العمومي مع كل مكونات المجتمع بخصوص هذه القضايا وإطلاق ديناميات ومبادرات جمعوية للتحسيس والتواصل بشأنها.

كما عقدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مشروع «دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان».

2. تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف وفق مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بما يتلاءم مع دستور البلاد والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها أو انضم إليها المغرب والمساهمة في ترسيخ الحقوق والحريات:

حرصت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان على مأسسة الحوار مع جمعيات المجتمع المدني بخصوص القضايا الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال تنظيم أكثر من خمسة لقاءات حوارية مع الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وإلى جانب دعمها للمشاريع الجمعوية من خلال طلبات عروض المشاريع والشراكات الخاصة، أطلقت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برنامجا لتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وتقوية دورها في تعزيز الممارسة الاتفاقية للمملكة، وواصلت تفعيل برنامج لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة في مجال حقوق الطفل على الصعيد الجهوي، مكن من تأسيس شبكات جهوية للنهوض بحقوق الطفل ومن إعداد خرائط ترابية للفاعلين في مجال حماية الطفولة.

وفي نفس السياق، تم توقيع اتفاقية إطار بخصوص «مشروع مدرسة حقوق الانسان 2019-2021» من طرف كل من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ومنتدى المواطنة. ويهدف هذا المشروع إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البرامج والمشاريع التربوية للمؤسسات التعليمية، وكذا تقوية وتطوير قدرات وأدوار المدرسة المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في الحياة المدرسية ومحيطها. كما يسعى إلى تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أقطاب جهوية للتربية على حقوق الإنسان وتعبئة الشركاء الاجتماعيين والثقافيين والتربويين والإعلاميين للانخراط في مسار النهوض بحقوق الإنسان في الحياة المدرسية وفي محيطها.

من جانب آخر، خلدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان الذكرى السبعينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تنظيم احتفال تميز بتلاوة رسالة ملكية سامية. ونظم هذا الحدث بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبنك المغرب وبريد المغرب، وحضره أعضاء الحكومة وممثلو منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وبادرت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان بهذه المناسبة إلى تكريم شخصيتين حقوقيتين بارزتين تم انتقاؤهما بناء على عمل لجنة مستقلة مكونة من ثمانية أعضاء تم إحداثها لهذا الغرض، وهما السيدة لطيفة الجبابدي والسيد لحبيب بلكوش. كما عرف هذا اللقاء الإعلان عن إصدار كل من بريد المغرب وبنك المغرب لطابع بريدي وقطعة نقدية تخليدا للذكرى وتعبيرا عن انخراط المؤسسات المغربية في الدينامية الحقوقية.

3. تعزيز الإطار القانوني وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان:

أشرفت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان على تقديم ومناقشة واعتماد القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الانسان والقانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط.

4. دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية لحقوق الانسان:

قامت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان بتعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان بجميع مكوناتها، حيث عملت على الرفع من مستوى المشاركة الوطنية في أشغال دورات مجلس حقوق الإنسان عبر تنظيم عدة أنشطة موازية، كان أبرزها النشاط المخصص

للتعريف بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب تنسيق المشاركة في الدورات العادية للمجلس.

وحرصت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان على تعزيز التفاعل مع آليات الإجراءات الخاصة، من خلال الإشراف على إعداد ومواكبة وتتبع نتائج زيارة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب لبلادنا خلال شهر أكتوبر 2017 وزيارة المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خلال شهر دجنبر 2018. كما قامت، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، بمعالجة الشكايات والبلاغات الفردية المعروضة على آليات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، وأشرفت على عقد عدة لقاءات رسمية وجلسات عمل معها لمناقشة الملفات المندرجة في إطار ولايتها.

وبخصوص آلية الاستعراض الدوري الشامل، فقد تم إعداد مشروع التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ توصيات الجولة الثالثة تنفيذا للالتزام الطوعي الذي اتخذته المملكة خلال جلسة اعتماد التقرير النهائي لفريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في شتنبر 2017.

وفي سياق تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات، تم تنسيق إعداد وتقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقيات الدولية التي يعد المغرب طرفا فيها، حيث تم إعداد مشروع التقرير الوطني الجامع للتقارير 19 و20 و21 حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنظيم لقاءات تشاورية في أفق اعتماده. كما تم تقديم تقرير حول تنفيذ بعض توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على إثر فحصها للتقرير الأولي للمغرب في غشت 2017.

بالموازاة مع ذلك، تم إعداد ردود ومساهمات في إطار التفاعل مع مختلف التقارير السنوية والموضوعاتية والبلاغات الصادرة عن بعض الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش. كما تم التفاعل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن طلبات للمعلومات واستبيانات تهم مواضيع مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان.

5. استكمال الانخراط في منظومة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية:

واصلت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان مواكبتها للنقاش الوطني المتعلق بالانضمام إلى منظومة الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان.

6. مواصلة جهود الدفاع عن حقوق الإنسان ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة:

خلال الفترة الممتدة من فاتح نونبر 2017 إلى 31 دجنبر 2018، توصلت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان بما مجموعه 1937 شكاية وتظلما من مواطنين وجمعيات، بلغت نسبة معالجتها بشكل إجمالي 95 %. وفي نفس الإطار، تم إطلاق حملة وطنية لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية، أسفرت لغاية حدود 31 دجنبر 2018، على تسجيل 53.418 شخصا بسجلات الحالة المدنية بمن فيهم الأطفال، وذلك باستصدار ما مجموعه 44.124 حكما تصريحيا بالولادة، من ضمن 62.230 ملف معروض على القضاء، كما تم خلالها تسجيل 1574 طفلا أجنبيا، بينما تم إطلاق المرحلة الثانية في نهاية أبريل 2019. كما تمت المبادرة إلى معالجة موضوع تغذية الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية، عبر ضمان رصد اعتمادات مالية خاصة في قانون المالية برسم سنة 2019. ومن ناحية أخرى، قامت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان بإعداد تقريرين خاصين بأحداث جرادة وأحداث الحسيمة، تضمنا توضيحات حول سياق تطور الأحداث والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمنع محاولات الدفع بالمنطقة إلى الاحتقان.

إضافة إلى المحاور الستة المفصلة أعلاه، عملت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، ما بين 17 أبريل 2018 و05 يناير 2019، على تتبع ورئاسة 25 اجتماعا للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام، والتي تم تفويض رئاستها لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان في مارس 2018. وأفضت أشغال اللجنة التقنية إلى اعتماد أرضية عمل حددت بموجبها محاور الوقاية من المنازعات، كما تم الاتفاق على وضع استراتيجية لعمل اللجنة ترتكز على خمسة محاور رئيسية تتعلق بالوقاية والتأهيل والتشريع والخبرة وإعادة تأطير التنفيذ، إضافة إلى صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي همت المحاور الخمسة المذكورة.

2. مواصلة إصلاح منظومة العدالة

تتوزع منجزات وزارة العدل خلال سنة 2018 من خلال أربعة عشر محورا :

1. تأهيل الإدارة القضائية
2. تخليق منظومة العدالة
3. تعزيز الحقوق والحريات
4. حصيلة المجهودات المبذولة للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير
5. الارتقاء بفعالية ونجاعة أداء المحاكم
6. التنفيذ المدني والزجري
7. إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة
8. تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها
9. الرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم
10. التعاون الدولي في مجال العدالة
11. مؤتمر مراكش الدولي للعدالة
12. التواصل والتفاعل مع البرلمان والمهنيين والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية
13. النهوض بالخدمات الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاع العدل
14. تنفيذ الميزانية القطاعية لوزارة العدل برسم سنة 2018

فعلى مستوى الإدارة القضائية، و بعد تنزيل الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، انصب الاهتمام خلال سنة 2018 على تأهيل الإدارة القضائية والارتقاء بها، لتلعب دورها كاملا في المشهد الجديد لمنظومة العدالة، حيث تم الأنكباب على إعداد تصور شامل ومتكامل حول هذه الإدارة وسبل الرفع من نجاعتها، سواء من خلال تحديد مجالات اختصاصها أو من خلال تحديد علاقتها بباقي المتدخلين في منظومة العدالة، أو من خلال دراسة آليات تطويرها وإعادة النظر في طرق تدبيرها. وقد سعت الوزارة بهذا الخصوص إلى تسريع المصادقة على مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي باعتباره الآلية القانونية المنظمة للعمل داخل المحاكم، واختصاصات كل الاطراف المتدخلة في العملية القضائية، حيث إنه بعد مسار طويل وحوار مع كل الأطراف، تم إقرار العديد من المقتضيات التي من شأنها تأهيل الإدارة القضائية وتطويرها، من قبيل إحداث مؤسسة الكاتب العام للمحكمة، وتوحيد الهيكلة الإدارية لكتابة

الضبط بكل المحاكم، واعتماد التدبير الإلكتروني والرقمي في المساطر والإجراءات التي تقوم بها كتابة الضبط.

وعلى مستوى تخليق منظومة العدالة، فقد تميزت سنة 2018، بوضع الآليات القانونية والتنظيمية لعمل المفتشية العامة لوزارة العدل في ظل الوضع المؤسساتي الجديد الناتج عن استقلال السلطة القضائية، وتحديد الإختصاصات والمهام التي ستضطلع بها لترسيخ مبادئ التخليق والشفافية والنزاهة، مع مواصلة العمل في مجال المراقبة والتدقيق وتتبع المهن القانونية والقضائية، ولعل النتائج المحققة خلال هذه السنة تكشف بوضوح عن أهمية العمل الذي تضطلع به المصالح المكلفة بالتفتيش والتدقيق والمراقبة، وأثره على ترسيخ وتكريس مبادئ الحكامة والتخليق والنزاهة.

وعلى مستوى تعزيز الحقوق والحريات، فقد واصلت الوزارة عملها بشكل يحقق الإلتقائية في السياسات العمومية للدولة، ويضمن الفعالية والنجاعة في محاربة الظاهرة الإجرامية بكل أشكالها. وارتباطا بنفس الورش، فقد كان للإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إطار اللجنة المكلفة بالتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، أكبر الأثر على محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة والحد منها، وهي إجراءات تم تعزيزها بإحالة عدد من النصوص القانونية على البرلمان خلال سنة 2018، منها مدونة الحقوق العينية وقانون الإلتزامات والعقود، والتي ستحقق بعد المصادقة عليها بحول الله الوقاية والردع المطلوبين، وستمكن من الحد من هذه الظاهرة التي كانت موضوع رسالة ملكية موجهة إلى وزير العدل.

ولما كان الإصلاح رهينا بالنتائج التي يتم تسجيلها، والأرقام التي يتم تحقيقها، فقد تميزت سنة 2018 بتحقيق محاكم المملكة نسبة نجاعة عالية ومهمة، سواء على مستوى البت في القضايا أو على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، أرقام ونسب عكست المجهودات المبذولة من طرف السادة المسؤولين القضائيين والإداريين والسادة القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط ومختلف مساعدي القضاء، وأشرت على استمرارية المنحى التصاعدي في أداء المحاكم، حيث بلغ عدد القضايا المحكومة سنة 2018 ما مجموعه 2.967.047 قضية، وبلغت نسبة القضايا المحكومة من القضايا المسجلة 102,23%، ونسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة 83,19%، وتراجع عدد القضايا المخلفة إلى 599.710 قضية بعدما كان عددها سنة 2016 يقارب 620.000 قضية.

ونفس المؤشرات الإيجابية تم تسجيلها أيضا على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، حيث بلغت نسبة المنفذ من المسجل 104,64%، ونسبة المنفذ من الرائج 72,48%، كما بلغت قيمة المبالغ المالية المنفذة من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية خلال هذه السنة ما مجموعه 3.253.610.983,83.درهم، وهي أرقام يتم تسجيلها لأول مرة، وتترجم بالفعل الإحساس العالي لدى مختلف الفاعلين والمتدخلين بأهمية التنفيذ ودوره في ترسيخ وتكريس هيبة القضاء. وفي إطار المساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، تم إعداد مشروع قانون حول تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة وأشخاص القانون العام وتم إرساله إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 3 ماي 2018، من أجل وضعه رهن إشارة اللجنة المحدثة لدى رئاسة الحكومة قصد تتبع وتنفيذ الأحكام القضائية.

كما سجل مؤشر تحصيل الغرامات والإدانات النقدية، تطورا مهما، وواصل منحاه التصاعدي سنة بعد أخرى ليصل خلال سنة 2018 إلى تسجيل مبلغ إجمالي يقدر بـ 292.121.070 درهم، بعدما سجل سنة 2017 ما مجموعه 290.432.862 درهم، وسجل سنة 2016 ما قيمته 279.290.721 درهم.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الموجهة للإدارات العمومية بشأن الأحكام القضائية الصادرة ضدها، فقد كانت وزارة العدل حريصة على التقيد بهذه التوجيهات السامية، وإعطاء القدوة في معالجة هذه الإشكالية، وقد تمكنت الوزارة مع نهاية سنة 2018 من تنفيذ جميع الأحكام الصادرة، ضدها باستثناء حكم واحد تم تبليغه إليها في نهاية السنة، وقد أخذ مساره الطبيعي للتنفيذ خلال الأسابيع الأولى من سنة 2019.

واعتبارا لأهمية العنصر البشري في تحقيق الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، فقد حرصت الوزارة على إيلاء هذا العنصر الأهمية الخاصة في برامجها ومخططاتها، وذلك من خلال توفير موارد بشرية كافية ومؤهلة لتنزيل برامج الإصلاح وتلبية احتياجات العدالة، وتنظيم مباريات للولوج إلى المهن القانونية والقضائية، وتوفير الوسائل المادية واللوجستيكية لضمان تكوين أساسي ومستمر في مستوى عال يمكنها من مواكبة المستجدات التي يعرفها الحقل القانوني وطنيا ودوليا، وقد مكنت هذه الاستراتيجية ولله الحمد من الرفع من أعداد العاملين في منظومة العدالة بكل أصنافها وتيسير الولوج إلى العدالة وتوفير خدمة قضائية

جيدة للمرتفقين، هذا دون إغفال الاهتمام بالجانب الاجتماعي لشغيلة القطاع، وذلك من خلال دعم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، ومواكبتها في تنفيذ مختلف البرامج المسطرة من طرفها في مجالات السكن والصحة والنقل والرعاية الاجتماعية والترفيه.

وفي سياق الإهتمام بالعنصر البشري، كانت الوزارة حريصة على تفعيل مقاربة النوع، وإيلاء المرأة ما تستحقه من عناية واهتمام بالنظر إلى تضحياتها والمجهودات المبذولة من طرفها، وتبقى وزارة العدل في هذا الصدد من القطاعات القليلة التي استطاعت تحقيق مبدأ المناصفة حيث تصل نسبة الموظفات بكتابة الضبط 49,3%.

كما أنه لابد من التذكير بالحدث التاريخي الذي ميز سنة 2018، من خلال فتح الباب أمام المرأة المغربية لولوج خطة العدالة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الموجهة إلى وزير العدل، حيث تعبأت الوزارة بكل مكوناتها لتنزيل وتنفيذ هذه التعليمات السامية، وذلك من خلال تنظيم مباراة لولوج هذه المهنة، فتحت لأول مرة في وجه الذكور والإناث، وأسفرت عن نجاح 800 متبار، منهم 299 امرأة، يوجدون الآن في مرحلة التكوين الأساسي الذي يتم الحرص على تتبع أطواره وتفاصيله بكل دقة وحزم.

ويبقى ورش البنية التحتية من الاوراش الكبرى التي فتحتها الوزارة في السنوات الاخيرة وعبأت له موارد مالية مهمة، وقد تمكنت ولله الحمد بفضل التعبئة الشاملة لأطرها ومهندسيها من تحقيق نتائج باهرة تشهد عليها الأرقام والنسب المحققة، ويكفي في هذا الصدد التذكير بأنه بعدما كانت نسبة البنايات الجيدة سنة 2012 لا تتجاوز 29% أصبحت اليوم تشكل نسبة 67%، وبالمقابل فبعدما كانت نسبة البنايات غير اللائقة تصل إلى 48% سنة 2012، انخفضت هذه النسبة سنة 2018 لتصل إلى 16% فقط، والعزم راسخ لاستكمال هذا الورش الكبير وتعبئة الموارد المالية الضرورية للوصول إلى الهدف المنشود سنة 2021، وهو جعل كل بنايات المحاكم بالمملكة في وضعية جيدة تليق بهيبة السلطة القضائية ومكانتها، وتلبي الاحتياجات المتزايدة للعدالة هذا مع الإشارة إلى أن سنة 2018 عرفت انتهاء الأشغال ب 09 مشاريع، فيما لازالت الأشغال جارية على قدم وساق ب 48 مشروعا آخر، وتم الانتهاء من دراسة 07 مشاريع، ولا تزال الدراسات مستمرة بشأن 07 مشاريع اخرى، وتمت برمجة 17 مشروعا جديدا، كل ذلك بتكلفة مالية تفوق 03 ملايير درهم.

أما ورش التحديث الذي يعد من الأوراش الكبرى والمهيكلة في استراتيجية الوزارة، فقد تميز خلال سنة 2018 باستكمال أسس التحول الرقمي الذي تعرفه منظومة العدالة في أفق تنزيل المحكمة الرقمية التي تعد تحديا كبيرا ومطمحا لكل الفاعلين والمتدخلين فبعد المجهود الذي بذل لإعداد وتنزيل عدد من البرمجيات والتطبيقيات التي تساعد على تحسين عمل وأداء المحاكم، كتنزيل نظام S@J في نسخته الجديدة، وحوسبة الصناديق، والربط السمعي البصري للجلسات عن بعد، وبعد تثبيت عدد من الخدمات الإلكترونية التي تدعم لامادية الإجراءات، وتهدف إلى تسهيل الولوج إلى العدالة والحصول على الخدمات عن بعد، من قبيل تعميم خدمة السجل العدلي عبر الخط بكل محاكم المملكة، وتحديث نظام تدبير السجل التجاري إلكترونيا، وإعطاء الإمكانية للمتعاملين الإقتصاديين للحصول على مستخرجه عبر الانترنيت، فضلا عن إمكانية إيداع القوائم التركيبية للشركات عبر الخط، وتحديث برمجية تتبع القضايا عبر الخط، انكبت الوزارة خلال سنة 2018 على إشراك المهن القانونية والقضائية في هذا التحول الرقمي، من خلال إعداد منصات وبرامج معلومياتية تهدف إلى تنزيل مبدأ التقاضي عن بعد، ورقمنة التبادل والتواصل بين المحاكم وكل مساعدي القضاء، حيث تم الشروع في العمل بمنصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم، وتم الانتهاء من إعداد وتثبيت منصة للتبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين ، ومنصة أخرى للتبادل الإلكتروني مع السادة العدول، والعمل جار لتعميم هذه المنصات على كل المهن القانونية والقضائية لضمان انخراطها الفعال في هذا الورش التحديثي الكبير.

واعترافا بأهمية المنجزات التي تم تحقيقها على هذا المستوى، تم تتويج وزارة العدل بجائزة الامتياز في صنف الخدمات الاجرائية الإلكترونية بتاريخ 20 دجنبر 2018، خلال الحفل الذي نظمته وزارة الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية وترأسه السيد رئيس الحكومة، حول الإدارة الإلكترونية في دورتها الثانية عشرة بعدما سبق لها أن فازت سنة 2015 بجائزتين للتميز خلال الدورة التاسعة المنظمة من طرف نفس الجهة بفضل خدمة السجل العدلي الإلكتروني والتطبيق الهاتفي (e justice).

ولأن ما تم تحقيقه من منجزات يحتاج إلى تواصل دائم مع مختلف الشركاء والفاعلين للتعريف بما تحقق وبما هو قيد الإنجاز والتنزيل، فقد حرصت الوزارة على تبني سياسة

تواصلية مع كل الفعاليات المهنية والحقوقية والسياسية والمؤسسات الوطنية والهيئات الدولية الشريكة والإعلام وهيئات المجتمع المدني، تقوم على أساس الانفتاح والتواصل المباشر ودعم جسور التعاون والتفاعل الإيجابي مع كل المقترحات والتصورات الهادفة إلى تجويد وتطوير البرامج المسطرة.

وانسجاما مع التوجه العام للسياسة الخارجية للمملكة، فقد تميزت سنة 2018 بدينامية كبيرة لوزارة العدل في مجال التعاون الدولي المرتبط بشؤون العدالة، دينامية جعلت المغرب محط أنظار مختلف دول العالم الذين حلت وفودهم على أرض المملكة للتعرف عن قرب على التجربة المغربية في مجال إصلاح منظومة العدالة والاستفادة منها، وإبرام اتفاقيات وشراكات مع الوزارة في مجالات متعددة، جنائية ومدنية وإدارية.

ويبقى الحدث الأبرز الذي ميز سنة 2018 هو تنظيم الوزارة للمؤتمر الدولي الأول للعدالة بمراكش أيام 02 و03 و04 أبريل تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرسالة الملكية السامية التي تمت تلاوتها خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر، رسالة ملكية كانت حبلى بالمعاني والعبر والتوجيهات، وعكست بجلاء الاهتمام الخاص الذي يوليه جلالته لإصلاح منظومة العدالة، وإشرافه الشخصي على تتبع مراحل تنزيل هذا المشروع الاستراتيجي الكبير والمهيكل. مؤتمر تميز بحضور 77 دولة و40 وزيرا للعدل من مختلف دول العالم، وخرج بتوصيات تعمل الوزارة جاهدة على استثمارها في الإصلاح الجاري تنزيله.

3. تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بمشاريع النصوص التي تم إعدادها خلال هذه الفترة، يتضح بأن هذه المشاريع قد تناولت بصفة رئيسية تفعيل عدد من المقتضيات الدستورية والإصلاحات المؤسساتية، وتأطير مجالات السياسات الاجتماعية للدولة، ووضع أطر قانونية جديدة تهم السياسة الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى عدد من النصوص التي قامت الحكومة من خلالها بمراجعة وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع أحكام المعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

- **فيما يخص العمل القانوني والتنظيمي المتعلق بتفعيل أحكام الدستور والإصلاحات المؤسساتية**

في إطار متابعة مسلسل تفعيل الدستور، استنادا إلى محاور البرنامج الحكومي المعتمد، ولا سيما منها تلك المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية، تداولت الحكومة وصادقت على عدد من النصوص القانونية، همت بصفة خاصة عددا من المؤسسات الحقوقية، منها مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

كما تم إعداد ودراسة والمصادقة على النص التنظيمي المرجعي المتعلق بالميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي شكل نصا مؤسسا لسياسة جديدة للدولة في مجال التنظيم الإداري للمملكة، وإصلاحا عميقا للمنظومة الإدارية الوطنية، ولنظام الحكامة، الذي ستكون له بحول الله، آثار إيجابية على حسن تنظيم المرافق العمومية، وتجويد الخدمة العمومية التي تقدمها للمواطن.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة من خلال ما أعدته وصادقت عليه من نصوص تنظيمية، قد غطت معظم جوانب الترسانة القانونية التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، والتي ناهزت 71 مرسوما من شأنها أن تمكن هذه الجماعات بمختلف أصنافها، من الآليات القانونية التنفيذية اللازمة لقيامها بممارسة اختصاصاتها، وفق ما حدده الدستور، وأقرته القوانين التنظيمية المتعلقة بها.

وضمن سياق الإصلاحات المؤسساتية التي تقوم بها الحكومة بكيفية متدرجة، تطبيقا لمضامين البرنامج الحكومي، فقد تم إعداد والمصادقة كذلك على عدد من مشاريع القوانين الجديدة

التي همت جملة من المؤسسات الوطنية بما فيها المؤسسات الاستراتيجية، كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسة بنك المغرب، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، ووكالة التنمية الرقمية، والصندوق المغربي للتأمين الصحي، والمركز السينمائي المغربي والوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، وكذا مراجعة جزئية للنصوص المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وجدير بالذكر أن الحكومة قد اعتمدت، خلال السنتين الماضيتين، جملة من الآليات التنفيذية لعدد من السياسات القطاعية، والتي شكلت جزءا من منظومة الإصلاحات المؤسساتية، حيث صادقت على النصوص التنظيمية المتعلقة بإحداث عدة لجان وطنية ووزارية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، ولجنة العرائض، واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والمجلس الوطني للأرشيف وغيرها من اللجان الوظيفية، التي تعمل كآليات إلى جانب الحكومة من أجل مساعدتها على القيام بمهامها الدستورية في تصريف السياسات العمومية.

- **فيما يخص الإصلاحات القانونية والتنظيمية المتعلقة بمجال السياسة الاقتصادية والمالية للدول**

علاوة على القانونين الماليين لسنتي 2018 و2019، ونصوصهما التطبيقية وغيرها من النصوص المصاحبة، فقد قامت الحكومة باعتماد جملة من مشاريع النصوص ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للنسيج الاقتصادي والمالي لبلادنا.

وقد همت هذه المشاريع بصفة أساسية محورين رئيسيين:

أولهما: الإصلاح للمراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة

لقد عملت الحكومة خلال السنة الماضية طبقا للتوجيهات الملكية السامية على مراجعة جذرية للإطار التشريعي المنظم للمراكز الجهوية للاستثمار، حيث تم إعادة هيكلتها في شكل مؤسسات عمومية بصلاحيات تقريرية ونظام متميز للحكامة يجعلها قادرة على تيسير وتحفيز الاستثمار، علاوة على إحداث لجنة جهوية موحدة من أجل تبسيط المساطر وتيسير البت في مشاريع الاستثمار المراد إنجازها جهويا.

ثانيهما: التأطير القانوني لعدد من العمليات لفائدة المقاولات

ولا سيما لإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، والتدبير الإلكتروني للسجل التجاري، والتدبير الإلكتروني لعمليات التحفيظ العقاري، وتفعيل مرصد آجال الأداء لمواكبة المقاولات فيما يخص مستحقاتها لدى زبنائها العموميين، علاوة على التأطير القانوني الجديد الذي يهم المنازعات ذات الصلة بالصفقات والطلبيات العمومية المتعلقة بالجماعات الترابية. وقد هم هذا المحور كذلك صدور عدة نصوص همت مراجعة جزئية لقوانين الشركات التجارية في ما يخص حماية حقوق الأقلية ونظام حكامة هذه الشركات. ولعل الإشارة لازمة في هذا السياق إلى أن السنة الماضية قد تميزت بالمراجعة العميقة لمدونة التجارة، ولا سيما منها المقتضيات المتعلقة بصعوبة المقاولة.

■ **فيما يخص القوانين المتعلقة بالإصلاحات ذات الصلة بالمجال الاجتماعي**

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة بإعداد منظومة من القوانين الخاصة في شكل مشاريع قوانين ونصوص تنظيمية، همت عدة إصلاحات جوهرية في المجال الاجتماعي، نذكر من أهمها:

- تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 المتعلقة بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من خلال اعتماد مشروع قانون- إطار في هذا الشأن، يشكل إطارا مرجعيا جديدا للارتقاء بالمدرسة المغربية؛
- إرساء منظومة وطنية متكاملة ومندمجة لتسجيل الأسر والأفراد الراغبين في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، وتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، وذلك عن طريق إحداث سجل اجتماعي موحد؛
- مراجعة الإطار المتعلق بتدبير أملاك الجماعات السلالية وتنظيم الوصاية عليها؛
- وضع إطار جديد يتعلق بتنظيم عمليات التبرع العمومي يحدد على الخصوص كيفية جمع التبرعات وتنظيمها وتوزيعها وتتبعها ومراقبتها.

وجدير بالذكر أن الحكومة قد أعدت كذلك جملة من مشاريع النصوص التي أطرت من خلالها عددا من الأنشطة الاجتماعية والمهنية وعددا من القطاعات في إطار مقاربة لتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية وإعادة هيكلة بعض القطاعات والأنشطة، من ذلك

مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، وقطاع التعاونيات، وأنشطة التكوين المستمر في القطاع الخاص، وتمكين المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام خاص للمعاشات، وتأطير عمل العمال والعاملات المنزليين.

كل هذا مما جعل حقبة سنتين الأولى من عمر هذه الحكومة من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين، على مستوى الإنتاج القانوني وسن الإصلاحات الكبرى من لدن الجهاز التنفيذي.

4. تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

1.4. تنزيل الجهوية المتقدمة

تشكل الجهوية المتقدمة ورشا دستوريا واستراتيجيا يهدف إلى تقوية مجالس الجهات وإعطاءها الصلاحيات والامكانيات الكفيلة بدعم الجهات. ومن أهم الإنجازات المرحلية:

- **استكمال الإطار التنظيمي للجماعات الترابية**

حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة من خلال اعتماد كافة المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لتمكينها من الإطار الملائم الذي يسمح لها بالاضطلاع بمهامها على مستوى التنمية المحلية، حيث عملت الحكومة، إلى غاية متم شهر يونيو 2018، على إتمام إصدار كافة النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية رقم 14-111 ورقم 14-112 ورقم 14-113 المتعلقة، على التوالي، بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات.

- **إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري**

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، حرصت الحكومة على إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 27-12-2018)، باعتباره لبنة أساسية في بناء الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية للدولة على الصعيد الترابي، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستدامة تمثل الجهة الفضاء الترابي الملائم لبلورتها على أرض الواقع. وتتوخى الحكومة من خلال اعتماد مشروع ميثاق اللاتمركز الإداري إحداث قطيعة حقيقية مع نظام المركزية من خلال الحد من تمركز اتخاذ القرار على مستوى الإدارات المركزية وحصر نشاطها في الوظائف الاستراتيجية المتمثلة في بلورة تصور السياسات العمومية، مع ترك تنفيذها وتنزيلها على المستوى الترابي إلى المصالح اللاممركزة.

وقد تم بناء تصور سياسة اللاتمركز على مقاربة ترابية تقوم على التوطين الترابي للسياسات العمومية من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار، وإشراك للفعاليات الفاعلين الترابيين في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، لا سيما من خلال إعداد المخططات التنموية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بما يضمن التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها، وتحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية على الصعيدين الجهوي والإقليمي، والاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطنين.

كما تم إصدار المرسوم رقم 2.19.40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري بالجريدة الرسمية رقم 6746 مكرر بتاريخ 25 يناير 2019، كآلية تنظيمية لتتبع وتقييم ورش اللاتمركز الإداري، حيث يعتبر التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري وثيقة استراتيجية تحدد مجالات تنفيذ سياسة اللاتمركز الإداري داخل قطاع معين والمدى الزمني لإنجازها. ويتعين إعدادها من طرف القطاعات الوزارية داخل أجل ستة أشهر وفق النموذج المرجعي المذكور. كما تم إعداد خارطة الطريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري، التي تروم مراجعة القوانين المنظمة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الجهوي، ونظام المحاسبة العمومية والصفقات العمومية، بغاية مطابقتها مع أحكام الميثاق الوطني الجديد.

■ مواكبة الجهات من أجل توضيح اختصاصاتها

في إطار المواكبة المستمرة للجهات، تم عقد عدة اجتماعات بين الحكومة وممثلي الجهات، خلال سنة 2018، وذلك بهدف بلورة رؤية موحدة ومتقاسمة بشأن ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشتركة.

فبعد مسلسل من المشاورات بين رؤساء مجالس الجهات والقطاعات الحكومية المعنية باختصاصات الجهة، تم التوافق على اعتماد إطار توجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها كإطار تعاقدي، سيتم تنفيذه على مرحلتين:

- قبل نهاية سنة 2019: الإعداد والتوقيع على اتفاقيات خاصة بين الجهات والقطاعات المعنية؛
- قبل نهاية الولاية الانتدابية الحالية (2021): تنفيذ الاتفاقيات الخاصة المبرمة بين الأطراف؛

كما تم التوافق من جهة أخرى على اختيار المجالات الترابية والاختصاصات التي سيتم الشروع في تفعيلها في إطار إعمال أسلوب التجريب (experimentation) وفق مبدأي التدرج والتمايز، وذلك كالآتي:

- بخصوص المجالات الترابية، يتعلق الأمر بجهتي فاس-مكناس وسوس-ماسة؛
- بالنسبة للاختصاصات المعنية فهي: التكوين المهني والشغل ومناطق الأنشطة الاقتصادية.

■ مواصلة الدعم المالي للجهات

حيث تواصل الحكومة العمل على تقديم الدعم المالي اللازم للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال الرفع من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات من 4% إلى 5%، إضافة إلى مساهمة الميزانية العامة والتي تقدر ب 4,8 مليار درهم برسم ميزانية 2019.

■ **تعزيز القدرات التدبيرية للجهات**

في إطار تعزيز القدرات التنفيذية والتدبيرية للجماعات الترابية، تم العمل على اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات من أهمها ما يلي:

- مواكبة المجالس الجهوية في إعداد وتفعيل التصاميم المديرية الجهوية للتكوين المستمر لأعضاء مجالس الجماعات الترابية أنجز منها فعليا 9 تصاميم.
- العمل على إطلاق طلبات العروض (المراحل الأخيرة) لمواكبة 12 جهة ومرحلة الانتقاء فيما يخص طلبات العروض لمواكبة 40 جماعة في وضع وتفعيل مصالح وخلايا تهتم بالتدقيق الداخلي.
- إعداد مجموعة من الدلائل ذات الصلة باختصاصات الجماعات الترابية -دليل مساطر احداث وتفعيل وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات-دليل تدبير مساطر العرائض بالجماعات - دليل التخطيط المستجيب للنوع.

كما تم لحد الأن إحداث وكالات جهوية لإنجاز المشاريع على مستوى جميع جهات المملكة.

ومن جهة أخرى، تعمل الحكومة حاليا على إعداد إطار مرجعي لتفعيل إصلاح النظام الجديد المتعلقة بمحاسبة الجماعات الترابية، وذلك على إثر إصدار المراسيم المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية.

وجدير بالذكر أيضا، أن الجهود متواصلة من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية للجماعات الترابية، بشريا ولوجستيكيا، لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحقاتها، وتنمية مداخيلها بما يضمن لها القيام، على الوجه المأمول، بالمهام والمسؤوليات المناطة بها.

■ **تسريع تنزيل مخططات التنمية الجهوية**

يتجلى المجهود الاستثماري العمومي على المستوى الجهوي في تبويء الجهة دور الفاعل الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج، وكذا تعزيز البنيات التحتية المرتبطة بالتنقل والربط بين الجهات، بالإضافة إلى تنمية الأقطاب الحضرية المندمجة والتأهيل الترابي وتحسين الجاذبية الاقتصادية للجهة عبر مواصلة الاستثمار في القطاعات المنتجة.

وفي هذا السياق، تم إيلاء أهمية خاصة لتسريع تنزيل مخططات التنمية الجهوية التي تحدد برمجة مشاريع التنمية ذات البعد الجهوي على مدى ست سنوات، تأخذ بعني الاعتبار المؤهلات الطبيعية والجغرافية لكل جهة وكلفة كل مشروع، حيث من المنتظر أن تساهم هذه

المخططات بشكل فعال في تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية وتثمين موارد الجهات وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، وكذا في إحداث مناصب الشغل على الصعيد الجهوي.

وفي هذا الإطار، صادقت تسع (9) جهات لحد الآن من أصل 12 جهة على مخططات التنمية الجهوية الخاصة بها (الدار البيضاء-سطات، بني ملال-خنيفرة، سوس-ماسة، مراكش-آسفي، طنجة-تطوان-الحسيمة، الرباط-سلا-القنيطرة، العيون-الساقية الحمراء والداخلة-واد الذهب). وتبلغ الكلفة الإجمالية لمخططات التنمية الجهوية السالفة الذكر ما يناهز 54,279 مليار درهم.

■ **مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب**

من المعلوم أن القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات قد عزز دور هذه الأخيرة في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب التي تعد إطارا مرجعيا يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المجالية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مجالية متوازنة.

وقد حرصت الحكومة على إصدار المرسوم الخاص بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه (مرسوم رقم 2.17.583 بتاريخ 28 سبتمبر 2017)، كما انخرطت في تمويل ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب من أجل تمكين الجهات من بلورة تصور شمولي لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب، من خلال:

- تتبع الدراسات المتعلقة بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب ومواكبتها في هذا المجال بتنسيق مع القطاعات المعنية؛
- وضع مشروع دليل لتبسيط مسطرة إعداد هذه التصاميم؛
- برمجة دورات للتكوين لفائدة أطر مجالس الجهات في مجال إعداد التراب.

■ **التواصل المباشر مع الجهات**

عملت الحكومة منذ تنصيبها على إرساء آلية التواصل المباشر مع مسؤولي الجهات، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها باعتبارها آلية للإنصات والاستماع عن قرب لمنتخبي مختلف الجهات، بهدف الوقوف على الإشكاليات المتعلقة بتنزيل ورش الجهوية وبحث سبل التعاقد بين الحكومة ومجالس الجهات في إطار عقود-برامج كآلية للتنسيق والتعاون بهدف تعزيز التنمية الجهوية، ولقد تمت لحد الآن زيارة ست (07) جهات: جهة بني ملال خنيفرة وجهة درعة تافيلالت، جهة فاس مكناس، جهة الشرق، جهة مراكش، جهة سوس ماسة وجهة طنجة تطوان الحسيمة.

2.4. إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير

■ أهم المنجزات المرحلية

في ميدان إعداد التراب الوطني

اعتمدت الوزارة المكلفة بإعداد التراب نموذجا متجددا لسياسة إعداد التراب الوطني وفقا للبرنامج الحكومي، من خلال الحرص على إصدار قانون يعنى بإعداد التراب، ووضع مرجعياته الوطنية والجهوية، وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية وإحداث مرصد وطني للتتبع والتقييم بهدف دعم وتقوية التكامل والالتقائية في السياسات العمومية المجالية وتعزيز الاستشراف ورصد الديناميات المجالية والمساهمة في تقليص الفوارق المجالية. ويمكن عرض حصيلة الوزارة بحسب الأهداف الاستراتيجية التالية:

دعم وتقوية التكامل والالتقائية في السياسات العمومية المجالية

ترتكز الاستراتيجية الحكومية في ميدان إعداد التراب الوطني على ضمان الانسجام والالتقائية بين مختلف التدخلات العمومية، من خلال السعي إلى تقوية الجانب المؤسساتي باعتباره أداة محورية لتنسيق ودمج التصورات والبرامج التنموية، بالارتكاز على مقاربة تشاركية تدمج الدولة والجماعات الترابية وكافة الفاعلين والمتدخلين في إطار التوجهات العامة لسياسة إعداد التراب الوطني. وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بإطلاق الدراسة الخاصة بإنجاز توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني، كما قامت بمشاورات موسعة مع الشركاء المؤسساتيين (وزارة الداخلية، وزارة الشؤون العامة والحكامة، جهة الرباط سلا القنيطرة، جمعية الجهات)، تم على إثرها بلورة منهجية العمل التي تعتمدها الوزارة لإنجاز التوجهات المذكورة، وتحديد المحتوى والمقاربة ومنهجية القيادة التي تم عرضها على رئاسة الحكومة. لقد تم تنظيم الندوة الوطنية المتعلقة بإنجاز التوجهات السياسية العامة لإعداد التراب الوطني يوم 22 أبريل 2019 بالرباط، وعلى إثر ذلك تم الخروج بتوصيات عامة في ضوء التقرير الختامي للندوة، كما تم إطلاق مسلسل الندوات الجهوية وفق مقاربة تشاركية تدمج مختلف الفاعلين والمتدخلين الترابيين.

موازاة مع ذلك، قامت مصالح الوزارة بإعطاء الانطلاقة لإنجاز تقرير حول واقع حال إعداد التراب الوطني 2015-2017، في أفق عرضها على أنظار أعضاء المجلس الأعلى لإعداد التراب خلال دورته الثالثة المزمع عقدها خلال نهاية سنة 2019.

وفي المجال القانوني، عملت المصالح المختصة بالوزارة على صياغة مشروع قانون لإعداد التراب لضمان انسجام السياسات العمومية على المستوى الوطني من خلال إضفاء القوة الإجرائية والتقريرية للهياكل والأدوات التي بواسطتها سيتم تنفيذ توجهات السياسة الوطنية لإعداد التراب. كما قامت بصياغة مشروع المرسوم الخاص باللجنة البين-وزارية لإعداد التراب الوطني قصد مأسسة أشغالها. ويتم العمل على تنقيح صيغة جديدة من قانون إعداد التراب، قصد ملائمته مع الإصلاحات الكبرى المتعلقة بالجهوية المتقدمة (القانون التنظيمي المتعلق بالجهات)، مع ضرورة إغناء هذا المشروع وفق ما تنص عليه توجهات السياسة العامة لإعداد التراب.

تعزيز الاستشراف ورصد الديناميات المجالية

تهدف سياسة إعداد التراب الوطني إلى رفع مجموعة من التحديات ضمن رؤية شمولية واستشرافية تتجاوب وأهداف التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة وكذا تعزيز التنسيق والالتقائية بين مختلف السياسات العمومية على صعيد المجالات وذلك عبر دراسات استشرافية واستراتيجيات موضوعاتية ترتكز على المقاربة التشاركية والمجالية. وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على وضع المخطط الوطني للمنظومة الحضرية باعتباره وثيقة استشرافية من شأنها توضيح الرؤية للمتدخلين والفاعلين بشأن هيكلة وتعزيز المنظومة الحضرية على الصعيد الوطني عبر تحديد التوجهات الاستراتيجية وأولويات العمل والاصلاحات اللازمة للتأهيل الحضري وتعزيز بنية الشبكة الحضرية الوطنية، فضلا عن تحديد دور المراكز المحورية في المنظومة الحضرية في التأطير الترابي وتوجيه النمو الحضري، وكذا تنظيم التنافسية البين-حضرية وفق رؤية استشرافية. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة هي اليوم في مرحلتها النهائية والمتعلقة ب"المخطط الاستشرافي". وقد تم إنجاز مختلف المراحل وفق مقاربة تشاورية مع جميع الإدارات المركزية المعنية بالإشكالية الحضرية، وكذا مجموع المصالح المركزية التابعة للوزارة والمصالح الجهوية والمتمثلة في المفتشيات الجهوية والوكالات الحضرية. كما قامت الوزارة بإنجاز مجموعة من الدراسات الاستشرافية همت مجالات المدن الصغرى، النمو الأخضر، بالإضافة إلى تقرير تركيبي حول الديناميات والفوارق المجالية عبر معاينة شبكة من المؤشرات المجالية وترجمتها بشكل خرائطي.

المساهمة في تقليص الفوارق المجالية من خلال وثائق التخطيط الاستراتيجي

قامت الوزارة بإعداد مجموعة من الدراسات والبرامج الخاصة بالتدبير المندمج للمجالات الحساسة، والتي تروم استقراء مستقبل المجالات الترابية بناء على فهم أفضل للديناميات المجالية الراهنة واعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تُوازِن بين التثمين والحفاظ على الموارد المجالية، وذلك في إطار تشاركي مع جميع الفاعلين المعنيين. بالإضافة إلى إعداد مشاريع ترابية نموذجية ذات بعد تنموي، نذكر منها على وجه الخصوص البرنامج المندمج لواحات تافيلالت، وبرنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الكبير وبرنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الصغير الذي هو في المراحل الأخيرة من الإنجاز. كما تعمل الوزارة على إنجاز دراسة حول التضامن المجالي بالنظر إلى تفاوت التنمية بين الجهات، وبذلك فإن التضامن المجالي يعد رهانا من أجل التخفيف من حدة الاختلالات وضمان التنمية المتوازنة بين المجالات. كما تنكب مصالح الوزارة حاليا على إنهاء الدراسة المتعلقة بوضع بروتوكول تبادل المعلومات المجالية مع مجموعة من الفرقاء، وإعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بوضع المراصد الجهوية للديناميات المجالية على مستوى ثلاثة جهات رائدة «فاس مكناس، الداخلة واد الذهب، الرباط سلا القنيطرة»، وكذا إنهاء إنجاز خريطة طريق التنزيل الجهوي للمرصد الوطني للديناميات المجالية على مستوى الجهات المتبقية، كما تسعى الوزارة إلى مأسسة المرصد الوطني للديناميات المجالية، وكذا توفير الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاز مهام التتبع والتقييم.

البرنامج الوطني للمراكز القروية الناشئة

تم إلى حد الآن إنجاز صيغة مؤقتة لتشخيص ترابي وتصنيف للمراكز القروية وكذا خريطة وطنية للمراكز القروية تشكل أرضية لإعداد مخططات عمل على شكل مشاريع ترابية مندمجة على أرض الواقع.

في ميدان دعم التنمية المجالية

مواكبة التخطيط الاستراتيجي الترابي

- تفعيلا لاتفاقيات الشراكة المبرمة بين الوزارة والجهات تم تقديم الدعم التقني والمنهجي والمالي لإنجاز 11 تصميما جهويا بكلفة إجمالية بلغت 13.2 مليون درهم، حيث تم الانتهاء من إنجاز 3 تصاميم جهوية و 6 في طور الانجاز و3 تصاميم في طور الإطلاق؛
- إنجاز وثائق الإطار التوجيهي لسياسة إعداد التراب على مستوى كل الجهات، عملا بمقتضيات المرسوم رقم 2.17.583 الصادر في 28 شتنبر 2017 والمتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه.

المساهمة في إنجاز مشاريع التهيئة والتنمية بالعالم القروي

- إطلاق خبرة لإنجاز البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وفق مقاربة تشاركية تهدف الى بلورة مشاريع ترابية تهم المراكز القروية الصاعدة لما لها من دور بنيوي في تأطير المجالات القروية والرفع من جاذبيتها وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية وهيكلة الروابط بين المجالين الحضري والقروي. وتوجد هذه الخبرة في مرحلة إعداد التشخيص الاستراتيجي وتحديد المراكز القروية الصاعدة وذلك بعد تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجموعة من القطاعات على الصعيد المركزي بالإضافة إلى تنظيم ورشات عمل على صعيد كل جهة.
- مواصلة تفعيل برامج ومشاريع التنمية المندمجة بالمناطق القروية التي سبق التعاقد بشأنها. وقد أتاح تقييم تفعيل هذه البرامج من بلوغ الحصيلة التالية:
  - تغطية 700 جماعة بمشاريع التنمية القروية وتغطية كل جهات المملكة و90 % من الأقاليم، كما تم رصد 50 % من الاعتمادات لفائدة المناطق الجبلية وتعبئة شراكات بمعدل 06 شركاء لكل اتفاقية.
  - وصل معدل الإنجاز الفعلي للمشاريع حوالي 70 %، في حين سجل 64 % من البرامج المنجزة فعالية كبيرة (Efficacité)، ومستوى انسجام عالي بلغ 86 % بين الوسائل المعبئة والأهداف المحددة (Cohérence)، كما أن 72 % من المشاريع المنجزة حققت أثرا (Impact) اجتماعيا واقتصاديا كبيرين على المستوى المجالي والبيئي.

- تعميم نتائج الدراسة حول تقييم مشاريع التنمية القروية مع مختلف الشركاء.
- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بالافتحاص المالي لبرامج التنمية القروية.

تقديم الدعم التقني والمنهجي والمساهمة في رفع القدرات في ميدان الهندسة الترابية

- تنظيم الدفعة الأولى من دورات دعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال الهندسة الترابية لفائدة أكثر من 100 مستفيد من أطر الوزارة والجماعات المحلية وحاملي مشاريع التنمية القروية، وذلك من خلال تكوين نظري وميداني حول مفاهيم وأدوات هندسة مشاريع التنمية الترابية.
- المساهمة في إنجاز دليل حول منهجية إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، بتعاون مع مصالح المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، لوضعه رهن إشارة الفاعلين المحليين على الصعيد الجهوي.

في ميدان الهندسة المعمارية

تثمين التراث المعماري والارتقاء بالجودة المعمارية للمجالات

- تم الانتهاء من إعداد أربعة (4) تصاميم تهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة تهم مدن: الرباط، سلا، تزنيت، وتارودانت؛
- وفي مجال الارتقاء بالجودة المعمارية للمجالات تم الانتهاء من إعداد (10) مواثيق معمارية تهم مدن: العيون، بوجدور، تارودانت، وجدة، القنيطرة، تمارة، مهدية، سيدي سليمان، سيدي قاسم، سوق الأربعاء؛
- وبذلك يكون عدد المواثيق المعمارية المنجزة قد وصل إلى 60 ميثاقاً.

التكوين

- تم إعطاء الانطلاقة لبناء المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بتطوان، وتم تفعيل الشراكة مع المجاس الجهوي لفاس مكناس لحيازة مقر للمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بفاس، كما تم إطلاق مباراتين معماريتين لتصميم مقرات المدرستين الوطنيتين للهندسة المعمارية بكل من وجدة ومراكش، وتم الشروع في اقتناء عقار لإيواء المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بأكادير.

في ميدان التعمير

بناء على التراكمات التي عرفها قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير على مستوى التنظيم الوظيفي للمجالات الترابية، واصلت هذه الوزارة مجهوداتها من أجل تطوير تعمير مستدام وعملياتي يتوخى التخطيط لمجالات مدمجة اجتماعيا، مندمجة ومترابطة من الناحية الوظيفية والانتاجية والتنافسية وقادرة على التأقلم مع التغيرات الظرفية. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم تبني مقاربة متجددة للسياسة الحضرية الوطنية ترتكز بالأساس على إعداد مرجعيات تقنية جديدة من شأنها تجويد مضامين وثائق التعمير وأجرأة مبادئ التعمير المستدام ومراجعة مناهج التخطيط المجالي المعتمدة وتحيين المنظومة القانونية الخاصة بالقطاع، علاوة على الحرص على تنظيم وتأطير نمو مختلف المجالات.

تجويد وثائق التعمير

وفي إطار الجهود التي تبذلها هذه الوزارة على مستوى تعميم وتجويد وثائق التعمير، بالنظر للأهمية التي تكتسيها هذه الوثائق في تأطير وتنظيم نمو المجالات باعتبارها مرجعية تقنية وقانونية، فقد تمت مضاعفة الجهود لضمان خط تصاعدي لمستوى المصادقة سنويا عن وثائق التعمير (108 وثيقة سنة 2016، 121وثيقة سنة2017 و165 وثيقة خلال سنة 2018) أي بما يزيد عن 120 وثيقة كمعدل سنوي، مع إيلاء أهمية لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا، في أفق بلوغ 600 وثيقة بحلول سنة 2021.

التخطيط الاستراتيجي المستدام

تم إعطاء انطلاقة جيل جديد من مخططات توجيه التهيئة العمرانية للأقطاب الاقتصادية والمناطق التي تعرف ضغطا، تهدف بالأساس إلى ضمان التناسق الترابي من خلال تحديد خيارات وتصورات التهيئة المجالية الخاصة بها في أفق سنة 2040. كما تشمل فضاءات متروبولية تأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوظيفية والتمفصل بين المجالين الحضري والقروي مما من شأنه تمكين المدبرين المحليين من خارطة طريق واضحة المعالم تحدد هوية ووظيفة

كل مكون من المكونات المجالية. تم وضع مخططات توجيهية للتحول الرقمي للمجالات الحضرية وذلك في أفق بناء رؤية عملياتية لمسار رقمنة المجالات وتطوير الخدمات الإلكترونية الضرورية والفضاءات العمومية الذكية.

تقوية قدرات المجالات على مواجهة الأخطار والتكيف معها

حرصا من الوزارة على الأخذ بعين الاعتبار لبعد الأخطار والكوارث الطبيعية خلال دراسات التخطيط الحضري ولاسيما في مرحلة إعداد مختلف وثائق التعمير، تشرف المصالح المختصة على ما يلي:

- تتبع إنجاز الدراسات المتعلقة بإعداد خرائط القابلية للتعمير على مستوى عمالات وأقاليم الناظور والدريوش، طنجة-أصيلة وفحص أنجرة، تازة، فاس، مولاي يعقوب وصفرو، تاونات، خنيفرة وآسفي في مرحلتها الأولى وقد يتم إعطاء الإنطلاقة للمرحلة الثانية لهاته الدراسات في متم هاته السنة؛
- تتبع إنجاز أشغال المرحلة الثانية من الدراسات المتعلقة بإعداد خرائط القابلية للتعمير المتعلقة بعمالات وأقاليم: العرائش وزان، شفشاون، تطوان والمضيق-الفنيدق؛
- الإعلان عن طلبات العروض للدراسات المتعلقة بإعداد خرائط القابلية للتعمير لإقليم بركان والمجالات الحضرية لمكناس-تولال-وسلان، إفران-أزرو، بني ملال، أزيلال، القنيطرة-سيدي الطيبي-مهدية -عامر السفلية، سيدي اسليمان، مراكش الكبرى، شيشاوة، قلعة السراغنة، اليوسفية، الرحامنة، الحوز، تارودانت، كلميم، سيدي إفني، جرسيف، خريبكة-ولاد عبدون، تزنيت، سيدي قاسم-مشرع بلقصيري.

في ميدان سياسة المدينة

لقد انكبت سياسة المدينة منذ البداية على إعداد وإنجاز مشاريع تهم تأهيل الأحياء عبر توفير تجهيزات القرب الضرورية وخدمات القرب وتأهيل الطرق والشبكات بما يمكن من إدماج هذه الأحياء في النسيج الحضري وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، ويساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري. لاشك أنه مع الضغط المضطرد الذي تعرفه المدن المغربية على كل المستويات: العمرانية والحضرية والبيئية وما يرتبط بها من اختلالات على مستوى الخدمات والبنيات والتجهيزات

الأساسية، خصوصا في الأحياء الهامشية وناقصة التجهيز، يضعنا أمام ضرورة الرفع من وتيرة تأهيل هذه التجمعات السكنية لتحسين ظروف السكن وجودة الحياة وضمان فضاء للعيش يحقق الارتقاء الاجتماعي وتوفير الخدمات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، ويضمن فك العزلة عن جميع مكونات المدينة (أحياء، مجموعة أحياء) وإدماجها ضمن دينامية شاملة على كل المستويات.

وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على تشجيع انبثاق رؤى متعاقد بشأنها تعزز التكامل المجالي والوظيفي للمدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة والمراكز الصاعدة لمواجهة التحولات العميقة التي تعرفها كنتيجة للتمدن (أكثر من 60 في المائة) والنمو الديمغرافي والهجرة القروية، تحديات تهم تدبير المدن وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، مما استوجب تدخلا مندمجا يرقى لحجم هذه التحديات ومكن من تنمية وتأهيل عدد مهم من المدن وتجاوز مجموعة من الاختلالات البنيوية التي تعرفها بغية تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

في إطار هذه المقاربة، أعطت وتعطي الوزارة العناية اللازمة للمدن من خلال التركيز على تناول مشاكل المدن وكيفية معالجتها، مقاربة تضع من بين أهدافها الاستراتيجية تعزيز أدوار هذه المدن ومجالاتها الحضرية كأقطاب للتنمية والرفع من إمكانياتها في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسريع وتيرة إنجاز التجهيزات والمرافق العمومية.

إن مختلف المخططات والبرامج التي وضعتها الوزارة بمعية شركائها ومحتواها تدل على ما توليه من عناية خاصة لمواكبة تنمية المدن وإنجاز وتقوية المحاور الطرقية الكبرى، ودعم تجهيزات القرب والتجهيزات الثقافية والاجتماعية والرياضية والمساحات الخضراء والتركيز على النهوض بالتجهيزات الأساسية وإنجاز المرافق المهيكلة كالأقطاب الجامعية والصحية والتكنولوجية بالمدن الجديدة وإعادة هيكلة الاحياء ناقصة التجهيز. كما حرصت الوزارة، في إطار سياسة المدينة، على بلورة مقاربة شمولية ومندمجة للمجال الترابي بما يجعله مجالا مندمجا ومدمجا، تتحقق فيه جميع شروط العيش اللائق والتنمية المستدامة، وذلك من خلال التدخل على مستويات مجالية مختلفة: الحي، المدينة والمدينة الجديدة والقطب الحضري الجديد والنسيج العتيق وكذا على مستوى المراكز الصاعدة.

المؤشرات المتعلقة بالإنجازات والاصلاحات ذات الوقع على المواطن

بلغت الالتزامات الجديدة للوزارة خلال الفترة 2017-2018 ما مجموعه 2.6 مليار درهم وذلك ضمن مشاريع تصل كلفتها الإجمالية إلى 8.97 مليار درهم، أي بنسبة مساهمة تبلغ 29%.

تتوزع هذه المساهمة تبعا لمستويات التدخل في إطار سياسة المدينة كما يلي:

- الأحياء: بلغت تكلفة المشاريع المتعاقد بشأنها 39.6 مليون درهم، تساهم فيها الوزارة ب 15.8 مليون درهم.
- المدن: بلغت تكلفة المشاريع المتعاقد بشأنها 4.73 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة ب 1.52 مليار درهم.
- المدن العتيقة: بلغت تكلفة المشاريع المتعاقد بشأنها 2.765 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة ب 377 مليون درهم.
- المراكز الصاعدة: بلغت تكلفة المشاريع المتعاقد بشأنها 1.43 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة ب 688 مليون درهم.

وقد تمت بلورة هذه الالتزامات من خلال التوقيع على51 اتفاقية موزعة كما يلي:

- 17 اتفاقية إطار بكلفة إجمالية تقدر ب 6.26 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة ب 1.65 مليار درهم.
- 34 اتفاقية تمويل موزعة كما يلي:
  - 18 اتفاقية تمويل مباشرة بكلفة 2.71 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة ب 0.95 مليار درهم.
  - 16 اتفاقية تمويل موضوع اتفاقيات إطار تم التوقيع عليها سابقا من طرف الوزارة. بكلفة 1.56 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة ب 1.08 مليار درهم.
- كما تم إبداء الموافقة المبدئية بخصوص 5 مشاريع اتفاقيات أخرى من المفترض أن تصل مساهمة الوزارة في إطارها إلى 658.3 مليون درهم.

وقد همت تدخلات سياسة المدينة مختلف الجهات والأقاليم على مستوى إحداث أو تحسين البنيات التحتية والتجهيزات والخدمات الأساسية والمرافق العمومية والمساحات الخضراء والساحات العمومية وملاعب القرب والمراكز الثقافية بالأحياء، و تأهيل البنيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتجديد الأنسجة العتيقة والحفاظ على الموروث الحضاري للمدن العتيقة، في انسجام تام مع متطلبات الاستدامة والمحافظة على البيئة. وهي منجزات ساهمت بشكل ملموس في تحسين ظروف عيش السكان وتعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري، منجزات تمنح هوية وتقدير إيجابيين للحي والمدينة من قبل الساكنة.

أهم الإنجازات والإصلاحات الكبرى المرحلية

على المستوى المنهجي

- اعتماد آجال لتنفيذ مشاريع سياسة المدينة تتجاوز البعد الزمني السنوي وتكرس التخطيط والتنفيذ على المدى المتوسط (ثلاث إلى خمس سنوات)؛
- ترسيخ جيل جديد من البرامج والمشاريع التنموية تستجيب لحاجيات المدن والأحياء في مجال البنيات التحتية والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وتوفر مجالا لانخراط أوسع للفاعلين والتقائية أمثل للتدخلات والأهداف؛
- توجيه المشاريع التنموية في اتجاه يسمح بتدبير النطاقات المحاذية للمدن والمراكز القروية الصاعدة؛
- دعم ومواكبة تنمية الأقطاب الحضرية والمدن الجديدة عبر الاستمرار في مواكبة وتتبع تنفيذ مخططات الإقلاع الخاصة بها؛
- وضع مشاريع التأهيل الحضري المندمج لفائدة المدن العتيقة بما يكفل إيقاف مسلسل تدهور الإطار المبني وإعادة الاعتبار للنسيج الاقتصادي والعمراني والثقافي لهذا الموروث مع التركيز على البعد البيئي؛
- الرفع من جاذبية المدن وتقوية وظائفها المختلفة وفق تصور شامل يضمن التكامل فيما بينها بعيدا عن أي تنافسية غير إيجابية.

الدراسات

- إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بتحديد المجالات الحضرية ذات الأولوية في إطار سياسة المدينة، من أجل استهداف أفضل للمجالات الترابية وتوزيع عادل لموارد صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري والتقائية أمثل للسياسات العمومية في مجال سياسة المدينة، حيث تمت المصادقة على المرحلتين الأوليتين للدراسة.
- إنجاز بحث حول التجربة الدولية بخصوص إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن مشاريع التنمية والتأهيل الحضريين،
- العمل على إعداد الدليل العملي من أجل مجالات عمومية للجميع في شراكة مع المنظمة العالمية للمرأة.
- الاتفاق المبدئي مع وكالة التعاون الدولي الألماني (GIZ) لإعداد دليل مشاريع الفضاءات الخضراء بالمجال الحضري في إطار سياسة المدينة.

مواكبة ودعم الفاعلين

- إصدار الدليل المنهجي الخاص بسياسة المدينة الذي يتوخى مواكبة الفاعلين المحليين في بلورة وتنفيذ مشاريع سياسة المدينة وإعداد تركيبتها التقنية والمالية؛
- الاستمرار في مواكبة الفاعلين المحليين قصد بلورة مشاريع التأهيل الحضري وإعداد تركيبتها المالية؛
- دعم مجموعة من الجمعيات قصد تنظيم بعض التظاهرات العلمية والثقافية والندوات عبر تراب المملكة، كان الهدف منها بحث سبل الحفاظ على الموروث الثقافي المادي واللامادي والتعريف به والحفاظ على البيئة وتحسيس المواطنين بأهمية الانخراط والمشاركة في بلورة وتدبير مشاريع سياسة المدينة.

التعاون مع الدول الافريقية

فيما يتعلق بالانخراط في مجهودات المملكة من أجل دعم الشراكة والتعاون مع الدول الافريقية وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع جنوب السودان وغينيا:

- تم الإنتهاء من الدراسات المتعلقة ببرنامج التأهيل الحضري لمدينة كوناكري والمصادقة عليها؛
- إبرام اتفاقية من أجل إسناد مهمة صاحب المشروع المنتدب لمجموعة العمران لإنجاز الأشغال المقررة؛
- تم التوقيع على اتفاقية تمويل مع مجموعة العمران تتعلق بإنجاز الدراسات الخاصة بإحداث العاصمة الجديدة «رامشيل» لدولة جنوب السودان.

في المجال القانوني

نصوص قانونية تم نشرها بالجريدة الرسمية

- مرسوم رقم 2.17.634 بتغيير نطاق اختصاص الوكالات الحضرية (الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 05 مارس 2018)؛
- مرسوم رقم 2.18.710 بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة -المدارس الوطنية للهندسة المعمارية بتطوان وفاس ومراكش (الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 17 دجنبر 2018).

نصوص قانونية تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة:

- مشروع مرسوم رقم 2.18.475 بتحديد كيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم؛
- مشروع مرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

(تمت المصادقة على مشروعي هذين المرسومين من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 27 دجنبر 2018).

نصوص قانونية تم إدراجها في مسطرة المصادقة:

- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء؛
- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد الإدارة المكلفة بإعداد دفتر الورش.

نصوص قانونية في طور الإعداد:

- مشروع قانون يتعلق بوثائق التعمير؛
- مشروع مرسوم بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة لإعداد التراب؛
- مشروع قرار مشترك يحدد بموجبه نموذج دفتر الورش.

■ الاصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

تسعى الوزارة خلال المرحلة الثانية من الولاية الحكومية إلى إنهاء مجمل الدراسات التي تم الشروع فيها سابقا، وعلى إنجاز وبلورة مجموعة من المشاريع حسب الأهداف الاستراتيجية التالية:

في ميدان إعداد التراب الوطني

دعم وتقوية التكامل والالتقائية في السياسات العمومية المجالية

- المصادقة على توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني، وتنظيم الحوار الوطني المركز حولها.
- تنظيم الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني.
- تنظيم الدورة الخامسة للجنة البين وزارية الدائمة لإعداد التراب والعمل على إخراج مرسومها التنظيمي.
- إصدار قانون إعداد التراب الوطني.
- إنجاز تقرير حول خمسينية إعداد التراب الوطني يتم عرضه في الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني.

تعزيز الاستشراف ورصد الديناميات المجالية

- الانتهاء والمصادقة على مجمل الدراسات الاستشرافية التي تم إطلاقها خلال المرحلة السابقة وإطلاق مجموعة من الدراسات الاستشرافية، نذكر منها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمدن الوسيطة والدراسة الخاصة بتحليل جاذبية المجالات.
- تعميم المراصد الجهوية للديناميات المجالية.
- تعميم تجربة برنامج واحات تافيلالت على مجالات هشة أخرى.

المساهمة في تقليص الفوارق المجالية من خلال وثائق التخطيط الاستراتيجي

- المصادقة على الدراسات التي تم إطلاقها خلال المرحلة الأولى من الولاية الحكومية.
- إنجاز مرجع استشرافي للمدن الذكية الوطنية.
- تمثيل خرائطي لمؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المجالات.

■ في ميدان دعم المجالات الترابية

مواكبة التخطيط الاستراتيجي الترابي

- مواصلة المواكبة التقنية والمنهجية للجهات في أفق تغطية التراب الوطني بالتصاميم الجهوية للإعداد التراب.
- القيام بالإجراءات الأولية لإطلاق إنجاز البرامج المندمجة للتنمية بإقليمي تنغير وجرادة بهدف تزويدها ببرامج عمل استراتيجية لتدبير مجالها الترابي. وفي انتظار الإعلان عن طلب العروض تم الانتهاء من صياغة المقتضيات المرجعية المتعلقة بهذه الدراسات بتشاور مع المصالح المعنية.

المساهمة في إنجاز مشاريع التهيئة والتنمية بالعالم القروي

- مواصلة إعداد وتفعيل المشاريع الترابية المنبثقة عن البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وفق مقاربة تشاركية تقوم على التعاقد مع كافة الفاعلين.

تقديم الدعم التقني والمنهجي والمساهمة في رفع القدرات في ميدان الهندسة الترابية

- إطلاق الدفعة الثانية من دورات دعم قدرات الفاعلين لفائدة أطر المجالس الجهوية والتمثيليات الجهوية للوزارة وذلك تفعيلا لاتفاقيات الشراكة والدعم التقني والمنهجي المبرمة بين الوزارة والمجالس الجهوية.
- الشروع في إطلاق الخبرة المتعلقة ببلورة أدوات منهجية لمواكبة الجهوية المتقدمة على مستوى التخطيط الاستراتيجي وتفعيل برامج التنمية الجهوية.

■ في ميدان الهندسة المعمارية

تثمين التراث المعماري والارتقاء بالجودة المعمارية للمجالات

يجري إعداد (8) تصاميم للتهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة التالية: فاس، وزان، الصويرة، أزمور، آسفي، كلميم، الجديدة ثم البهاليل؛ كما يتم الاشتغال لإنجاز (18) ميثاقاً معمارياً تخص المدن والمجالات التالية: خنيفرة، آسّا، الزّاك، بوزنيقة، برشيد، بن سليمان، تازة، اليوسفية، القصر الكبير، الجديدة، مولاي بوسلهام، سيدي علال البحراوي، آسفي، سلا، الرباط، وزان، فاس، أزمور، بالإضافة إلى وادي زيز، ووادي غريس؛ إلى جانب ذلك من المتوقع أن تعطى الانطلاقة لدراسة تهم التأهيل والارتقاء بالمشاهد الطبيعية والمعمارية للمقاطع الحضرية التي تخترقها خطوط السكك الحديدية بين القنيطرة ومطار محمد الخامس بغلاف مالي قدره 5 مليون درهم.

التكوين

من المتوقع أن تعطى الانطلاقة لأشغال بناء (3) مدارس وطنية للهندسة المعمارية في كل من: وجدة، مراكش ثم أكادير.

في المجال التعمير

تقوية قدرات المجالات على مواجهة الأخطار والتكيف معها

من المتوقع إطلاق الدراسة المتعلقة بالهشاشة الحضرية إزاء التغيرات المناخية على مستوى المجالات الحضرية لطنجة الكبرى وللرباط وسلا، عبر وضع توقعات علمية لهذه التغيرات وتقييم هشاشة البنى التحتية الحضرية المتواجدة بهذه المواقع والتنبؤ بالتوسع العمراني وتقدير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لانعكاسات التغيرات المناخية، مع الحرص على وضع تصور استشرافي لتنمية حضرية مستدامة متأقلمة مع التغيرات المناخية.

التنمية الحضرية المستدامة

علاوة على إعطاء الانطلاقة للاستراتيجية الوطنية المتعلقة برصد إمكانيات التجديد الحضري للحد من الامتدادات العمرانية باعتبارها مقاربة تهدف إلى عقلنة استهلاك العقارات بالمجالات الحضرية مع تمكين مدن الغد من تنمية حضرية مستدامة، فقد تم تطوير مقاربات متجددة عل مستوى المجالات الترابية نخص بالذكر الأحياء والمدن البيئية وتشجيع الزراعة الحضرية ووضع نماذج استشرافية لتطور المجالات الحضرية تهم اعداد نماذج رقمية للتطور العمراني للمدن الكبرى وتطوير الإمكانات المتاحة لتكثيف المدن وإعادة توظيف الأوعية العقارية وتأهيل الفضاءات المحاذية للوديان التي تخترق بعض المدن والمراكز الكبرى وذلك في سياق تحقيق طموح البناء التشاركي للمدينة المستدامة. تواصل هذه الوزارة مجهوداتها من أجل تطوير تعمير مستدام وعملياتي مرتكز على وضع تصور استشرافي واستباقي للسياسة الحضرية وإرساء إطار مرجعي يتوخى تأهيل وتعزيز التنافسية بمجالاتنا الترابية وتحقيق عنصر الاستدامة في ميدان التهيئة والتخطيط وتغيير مقاربات التدخل واعتماد منهجية تتوخى تطوير فضاءات عمرانية قادرة على التكيف مع المتغيرات الظرفية والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتطور التكنولوجي ووضع مرتكزات لتعمير منصف ومحفز يضمن التماسك الاجتماعي وتنويع مصادر تمويل التعمير وآليات التهيئة العقارية وتحسين الحكامة الترابية وإعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين.

في مجال سياسة المدينة

على المستوى المنهجي

- الرفع من جاذبية المدن وتقوية وظائفها المختلفة وفق تصور شامل يضمن التكامل؛
- إنهاء الدراسة المتعلقة بتحديد المجالات الحضرية ذات الأولوية في إطار سياسة المدينة، من أجل استهداف أفضل للمجالات الترابية وتوزيع عادل للموارد والتقائية أمثل للسياسات العمومية؛

- إعداد الدليل العملي لتطوير مقاربة النوع وجعل المجالات عمومية للجميع، بشراكة مع المنظمة العالمية للمرأة؛
- إعداد دليل مشاريع الفضاءات الخضراء بالمجال الحضري مع وكالة التعاون الدولي الألماني (GIZ)؛
- الاستمرار في مواكبة الفاعلين المحليين من أجل بناء شراكات واسعة حول مشاريع مندمجة ؛
- تنظيم ورش وطني لتقييم سياسة المدن الجديدة في أفق تطوير الساسة العمومية في هذا المجال؛
- إعادة فتح المسلسل التشاوري حول مشروع قانون المدن الجديدة قصد إحالته على البرلمان.

المستوى العملياتي والتمويل

- مواصلة التعاقد حول مشاريع مندمجة في إطار سياسة المدينة؛
- مواكبة الفاعلين في بلورة وتنفيذ مشاريع سياسة المدينة؛
- تتبع تنفيذ مشاريع متعاقد بشأنها على مستوى الأحياء والمدن الجديدة والمراكز الصاعدة؛
- بالنسبة برنامج الإقلاع الخاص بالمدن الجديدة؛
- تامنصورت : سيتم الإعداد لبدء الأشغال الخاصة بتجهيز: 2 مساجد- 2 مراكز صحية - 10 فضاءات رياضية - مركز ثقافي - قاعة رياضية مغطاة - 3 دور للشباب؛
- تامسنا : سيتم العمل على تجاوز العراقيل الخاصة لبدء الأشغال الخاصة بتجهيز: المركب الجامعي الخاص بالقطب التكنولوجي وكذا مركز الاستقبال والمؤتمرات؛
- إحداث لجنة تقنية لسياسة المدينة.

في المجال القانوني

مشاريع النصوص القانونية التي سيتم إدراجها بمسطرة المصادقة

- مشروع قانون يتعلق بإعداد التراب؛
- مشروع قانون يتعلق بوثائق التعمير؛

- مشروع قانون يتعلق بالضم الحضري؛
- مشروع قانون يتعلق بالتهيئة التشاورية؛
- مشروع قانون بتغيير الظهير رقم 1.93.51 بمثابة قانون المتعلق بإحداث الوكالات الحضرية.

5. إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني

■ تثمين جمعيات المجتمع المدني

- لتثمين مبادرات جمعيات وشخصيات المجتمع المدني تم إصدار مرسوم بإحداث جائزة المجتمع المدني في 21 شتنبر 2017 وتنظيم حفل تسليم الجائزة في نسختيها الأولى والثانية على التوالي يوم 15 نونبر 2017 الذي يصادف ذكرى صدور ظهير الحريات العامة ويوم 5 دجنبر 2018 الذي يصادف اليوم العالمي للتطوع؛
- إعداد النسخة الأولى من التقرير السنوي حول الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2015 وتقديمه يوم 24 يوليوز 2017 تضمن التقرير أوجه التمويل العمومي للجمعيات، ويتم الإعداد لإصدار التقريرين برسم سنتي 2016 و2017؛
- تفعيل بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-association.ma التي تروم تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات.

■ التكوين وتعزيز القدرات

- تنفيذ برنامج تكوين المكونين لفائدة الفاعلين الجمعويين في مجال الديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية والترافع والتنشيط استفاد منها، الى غاية أبريل 2019، 164 فاعلا جمعويا؛
- تنفيذ «برنامج تكوين 1200» فاعل جمعوي في مجال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية شمل كل جهات المملكة على المستوى الوطني وكذا الجماعات الترابية حيث بلغ عدد المستفيدين، الى غاية أبريل 2019، 1120 فاعلا جمعويا ؛
- تنظيم دورة تكوينية وطنية ودورات تكوينية جهوية في إطار الشراكة مع جمعية الشعلة كمشروع استرشادي لدراسة سبل توسيع استفادة جمعيات وطنية أخرى من هذه التجربة؛
- المساهمة في تأطير لقاءات ودورات تكوينية في مجال الديمقراطية التشاركية تنظمها الجمعيات بشراكة مع الوزارة (مراكش، فاس، مكناس، الدار البيضاء، سيدي يحيى الغرب، سلا، خريبكة، كلميم، أزيلال، ...)؛

- إنتاج دليل سمعي خاص بالإطار القانوني والتنظيمي للديمقراطية التشاركية لفائدة المكفوفين وضعاف البصر؛
- إعطاء الانطلاقة لبرنامج «دعم المجتمع المدني بالمغرب» (مشاركة مواطنة) بأربع جهات (جهة الدار البيضاء سطات؛ سوس ماسة؛ الشرق؛ طنجة تطوان الحسيمة) ويمتد لمدة ثلاث سنوات بغلاف مالي يقارب 12.5 مليون أورو بدعم من الاتحاد الأوروبي وبتعاون مع الوزارة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- إعطاء الانطلاقة لتنفيذ برنامج تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري في اطار مخطط عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة بتنظيم دورة تكوينية بالرباط استفاد منها حوالي 100 فاعل جمعوي ينتمون لجهة الرباط سلا القنيطرة. وهو البرنامج الذي سيشمل جميع جهات المملكة حيث سيتم تغطية 5 جهات برسم سنة 2019 و 6 جهات برسم سنة 2020.

تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية

- استكمال إرساء منظومة العرائض المقدمة إلى رئيس الحكومة وعملت لجنة العرائض إلى حدود فبراير 2019 على دراسة أربعة عرائض تم تقديمها إلى رئيس الحكومة (عريضة إعادة تهيئة مارتيل، عريضة الساعة الإضافية، عريضة اللغة العربية، عريضة المنشأة المائية لأوطاط الحاج)؛
- إعداد كتاب يتضمن جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للديمقراطية التشاركية وتوزيعه على الجمعيات والمنتخبين والمعنيين بالمشاركة في جميع اللقاءات الوطنية والجهوية أو الإقليمية المنظمة من طرف الوزارة أو بشراكة مع أطراف أخرى مهتمة بتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية؛
- إطلاق المنصة الوطنية للمشاركة المواطنة www.eParticipation.ma والتي تهدف إلى تحقيق مشاركة فعالة ومباشرة للمواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وتيسير ممارسة الحق في تقديم العرائض والملتمسات والتشاور العمومي.

دعم ومواكبة المجتمع المدني

- إعداد مشروع قانون التطوع التعاقدي، تمت إحالته على الأمانة العامة بتاريخ 08 يناير 2019 من أجل استكمال حلقات الدراسة والمصادقة؛
- المساهمة في إعداد مشروع القانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية الذي سينسخ بموجبه القانون رقم 004.71 المتعلق بالتماس الإحسان العمومي، علما أن هذا المشروع يوجد حاليا قيد الدرس بمجلس المستشارين؛
- المساهمة في إعداد مشروع قانون ومشروع مرسوم تنظيم التدريب في إطار الخدمة المواطنة؛
- إعداد مشروع قانون خاص بالتشاور العمومي؛
- إطلاق عملية تشاور عمومي حول ولوج الجمعيات للإعلام السمعي البصري، ما بين 20 دجنبر 2017 و7 يناير 2018، وإعداد مذكرة رفعت إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والتي أخذت بعدد من المقترحات ضمنتها قرارها الجديد 20.18 الصادر في 7 يونيو 2018؛
- إطلاق عملية تشاور عمومي حول التشغيل الجمعوي وسبل النهوض به ما بين 27 غشت 2018 و12 شتنبر 2018 تلقت الوزارة خلاله أزيد من 120 مذكرة من الجمعيات، وهم التشاور دور القطاع الجمعوي في مسلسل التشغيل وتحديات تعزيزه والرفع من قابليته. وقد تم تقديم خلاصات هذه العملية التشاورية يوم 18 مارس 2019؛
- تقديم مذكرة تتضمن إجراءات ضريبية محفزة للجمعيات ضمن القانون المالي لسنتي 2018 و 2019 بتنسيق وتعاون مع المديرة العامة للضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية والهدف إعادة النظر في المنظومة الضريبية والمحاسباتية الخاصة بالجمعيات؛
- مواكبة الإصلاح الضريبي والمحاسباتي لفائدة الجمعيات؛
- إعداد مشروع دليل التحفيزات الضريبية لفائدة الجمعيات وكذا مساطير الاستفادة منها بتعاون مع المديرية العامة للضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية.

■ **اللقاءات الجهوية التشاورية**

- في إطـار الشراكـة مـع الجهـات والجماعـات المحلية والجامعـات ومنظمات المجتمع المدني، تـم تنظيـم 7 لقـاءات جهويـة تشـاورية حول مواضيـع مختلفـة تناولـت انخـراط جمعيـات المجتمـع المـدني في قضايـا راهنية : «سـبل إنجـاح آليـات الديمقراطيـة التشـاركية» يوم 3 أكتوبـر 2017 بسـلا، «الديمقراطية التشـاركية والنمـوذج التنموي الجديـد» في 24 يناير 2018 بمراكـش، و «الديمقراطيـة التشـاركية ودور مختلـف الفاعلـين في تحقيق الأمـن المجتمعـي وسـبل النهـوض بـه» يـوم 13 يناير 2018 بالـدار البيضـاء و«النمـوذج التنمـوي الجديـد والتنميـة المجاليـة» يـوم 31 مارس 2018 بفاس، و «المجتمـع المدني وإشـكالية التشغيل» في 25 يوليـوز بأكادير 2018، وفي 16 فبراير 2019 بالراشـيدية، و«دور المجتمع الـدني في تحقيـق الحمايـة الاجتماعيـة» في 31 أكتوبـر 2018 بالداخلـة؛
- تنظيـم مناظرتـين حـول «المجتمـع المـدني وآفـة المخـدرات» الأولى بالـدار البيضاء في يوليـوز 2018، بشراكـة مـع جهـة الـدار البيضـاء سـطات وجماعة الدار البيضاء والثانيـة بتطـوان في 22 دجنبر 2018 بشراكـة مـع جماعـة تطـوان، وذلـك في أفـق إعـداد خريطـة طريـق حـول دور المجتمـع المـدني للمسـاهمة في التصـدي لأفـة المخـدرات.

■ **مواكبة الجماعات الترابية في إرساء الهيئات الاستشارية**

حيـث تـم الإشراف عـلى إنجـاز مجموعـة مـن الدلائـل المرجعيـة في مجـال إدمـاج مقاربـة النـوع الاجتماعـي عـلى المسـتوى الـترابي، ونخـص بالذكـر:

- دليـل مسـاطر إحـداث وتفعيـل واشـتغال وتتبـع هيئـة تكافـؤ الفـرص ومقاربـة النـوع بالجماعـات الترابيـة.
- دليل الإطار للحكامة التشاركية المحلية؛
- مؤلف حول الحكامة التشاركية المحلية القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية.

وقـد تـم نـشر هـذه الوثائـق وغيرهـا بالبوابـة الوطنيـة للجماعـات الترابيـة لتمكـين الجمهـور الواسـع مـن الاطـلاع عليهـا؛

كـما تـم تنظيـم دورات تحسيسـية لفائـدة رؤسـاء الجماعـات الترابيـة ومـدراء المصالـح الجماعيـة التابعـين لـ 219 جماعـة ترابيـة، نظمـت كمرحلـة أولى خـلال الفـترة الممتـدة مـن 27 أبريـل إلى 31 مايـو 2016.

■ **تفعيل الإطار القانوني لممارسة الحق في تقديم العرائض على مستوى الجماعات الترابية**

ففي هذا الإطار، تم تنظيم سلسلة من اللقاءات التواصلية والتحسيسية لفائدة الجماعات الترابية بشراكة مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي بهدف تقديم مشروع الدليل، الذي تم إعداده بمبادرة من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، والمتعلق بممارسة الحق في تقديم العرائض، وذلك بهدف التفاعل مع هذا الدليل وتجويده وفق مقاربة تشاركية.

■ **الترافع المدني عن مغربية الصحراء**

- تنظيم ملتقى وطني تكويني في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء بمراكش أيام 22-23-24 يونيو 2018، وتم عرض 20 تجربة جمعوية في هذا المجال؛
- التوقيع على عدد من الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بمغربية الصحراء لمواكبتها في مجال تكوين الشباب في موضوع الترافع المدني عن القضية الوطنية الأولى، حيث تم تنظيم لقاء تكويني بورزازات في ماي 2018، وملتقى تكويني لفائدة 100 شابة وشاب بمراكش في نونبر 2018 ولقاء تكويني بطنجة في فبراير2019 وبرنامج آخر لتعزيز قدرات الجمعيات بجهة الرباط سلا القنيطرة في نونبر 2018؛
- إعداد صيغة أولية لمنصة إلكترونية للتكوين عن بعد في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء www.e-sahara.ma ؛
- إبرام اتفاقيات الشراكة مع جامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة الحسن الأول بسطات لإعداد وإنتاج دعامات تكوينية بيداغوجية وإتاحتها للعموم؛
- إعداد حقيبة مرجعية علمية تكوينية حول الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحقوقية والتنموية المتعلقة بالقضية الوطنية الأولى؛
- إعداد دليل الترافع عن مغربية الصحراء «كتاب مغربية الصحراء حقائق وأوهام» (النسخة الثانية).

المحور الثاني

تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

1. تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة

■ أهم المنجزات المرحلية

لقد تم التركيز خلال هذه المرحلة على تطوير وتفعيل الصيغ والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ودعم الأخلاقيات المهنية بالإدارة العمومية بغية توطين قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية وتكريس الانفتاح على المواطن والمجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وذلك من خلال إنجاز المشاريع التالية:

متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

- إصدار المرسوم رقم 2.17.582 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بالجريدة الرسمية رقم 6619 بتاريخ 06 نونبر 2017؛
- تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية أساسية لتتبع تنفيذ مشاريع هذه الاستراتيجية، حيث تم عقد الاجتماع الأول للجنة الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 4 أبريل 2018، وقد تم خلاله عرض تقرير المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- انعقاد اللقاء الثاني للجنة الوطنية وإصدار التقرير المرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية خلال سنتي 2017 و 2018؛
- تقوية الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بترسيخ مبادئ الحكامة العمومية الجيدة عبر تنفيذ مجموعة من المشاريع الأساسية الرامية إلى ترسيخ المنظومة الوطنية للنزاهة؛
- وضع نظام متكامل وناجع وتقديم الدعم التقني اللازم لجميع الأطراف المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجية؛
- وضع نظام إلكتروني مشترك رهن إشارة الكتابة الدائمة للجنة الوطنية، يُمكن منسقي البرامج والمخاطبين الرسميين ورؤساء المشاريع من تتبع تنفيذ مشاريع وإجراءات الاستراتيجية؛
- في إطار استعراض المملكة المغربية في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تم:
  - القيام بإعداد تقرير التقييم الذاتي للإطار المغربي لاستعراض مدى ملاءمة المنظومة الوطنية لمقتضيات الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
  - عرض مضامين التقرير المذكور خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 3 يناير 2019.

• نشر الصيغة النهائية لهذا التقرير عبر الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.

- القيام بإنجاز تقرير حول تشخيص النزاهة بالمغرب في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمعية خبراء عن هذه المنظمة.

تفعيل قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

بعد المصادقة ونشر قانون الحق في الحصول على المعلومات (ج.ر.ع 6655 بتاريخ 12 مارس 2018)، الذي شكل إنجازا كبيرا في سنة 2018، فقد تم:

- إصدار منشور في مجال الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 26 شتنبر2018؛
- إعداد خارطة طريق تفعيل هذا القانون وعرضها على شبكة الكتاب العامين بتاريخ 23 ماي 2018 ؛
- تعميم المنشور المتعلق بتعيين الشخص أو الأشخاص المكلفين بتقديم المعلومات على مستوى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 25 دجنبر 2018؛

تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة 2018 - 2020

يندرج هذا المشروع في إطار تفعيل انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018:

- إعداد مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة للفترة 2018 - 2020 يضم 18 التزاما وتهم مجالات النزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، ومشاركة المواطنين، والولوج إلى المعلومة والإدارة الإلكترونية، والبيئة والتنمية المستدامة، وكذا التواصل والتحسيس بشأن الحكومة المنفتحة؛
- نشر هذا المخطط على الموقع الرسمي للمبادرة (27 شتنبر 2018)
- إحداث نظام حكامة خاص بورش الحكومة المنفتحة بالمغرب؛
- تطوير منصة إلكترونية لتتبع تنفيذ مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة؛
- تعبئة مختلف الشركاء المعنيين بتنفيذ البرنامج المتكامل والطموح الذي يهدف إلى دعم الديموقراطية التشاركية ووضع المواطن في صلب اهتمامات وأولويات الإدارة العمومية.

■ الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة القادمة 2019 - 2021

متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

- مواصلة تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- إعداد التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد برسم سنة 2019 استنادا على أشغال اللجن التقنية للاستراتيجية.
- مراجعة نظام التصريح الإجباري بالممتلكات وتحديد قائمة الوظائف المعنية مع اعتماد نظام إلكتروني للتصريح والنشر؛
- وضع إطار قانوني لتنازع المصالح؛
- إعداد وتعميم مصفوفة أفقية للتواصل والتحسيس تجاه الموارد البشرية للقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد؛
- إعداد وتعميم مصفوفة تكوين أفقية لفائدة الموارد البشرية بالقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد.
- إعداد مدونة السلوكيات والأخلاقيات في الوظيفة العمومية.
- مراجعة الإطار التنظيمي للمفتشيات العامة للوزارات.

تفعيل قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

- تنمية الوعي بالحق في الحصول على المعلومات على المستوى المركزي واللاممركز عبر مختلف وسائل التواصل السمعية والبصرية والرقمية؛
- تنظيم لقاء تواصلي سنوي بمناسبة تخليد اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات؛
- إصدار منشور في مجال الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 26 شتنبر2018؛
- تعيين وتأهيل الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات؛
- وضع وتنفيذ برنامج تكوين المكونين حول الحق في الحصول على المعلومات؛
- إعداد نظام معلوماتي لتتبع طلبات الحصول على المعلومات ووضعها على الأنترنت.

مواصلة تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة 2018-2020

- تنفيذ الشطر الثاني من الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة للفترة 2019 - 2020؛
- إحداث بوابة وطنية للشفافية.

مواصلة دعم القطاعات الوزارية في مختلف مجالات التحول الإداري على المستوى المنهجي والمالي برسم سنة 2019 عبر صندوق تحديث الإدارة

- تحديد محاور ذات أولوية من خلال توسيع الاستشارة مع باقي القطاعات الوزارية؛
- تنظيم لقاء تواصلي سنوي لعرض الأوراش الإصلاحية ذات الأولوية؛
- تنظيم ورشات عمل موضوعاتية حول منهجية إعداد المشاريع المقترحة للتمويل والأولويات المحددة؛
- تنظيم لقاءات تأطيرية مع القطاعات الوزارية؛
- انتقاء مشاريع قطاعية تندرج ضمن الأولويات السنوية؛
- تقديم الدعم المالي للصندوق لتنفيذ المشاريع الإصلاحية؛
- مواكبة القطاعات الوزارية على مستوى الإنجاز.

2. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية

1.2. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية

■ تتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي

اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي

بعد تعيين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للحكومة، تم تنصيبها أمام البرلمان على أساس برنامج يحدد عملها على مدى خمس سنوات. وعلى أساس هذا التعاقد، تحملت الحكومة مسؤولية الوفاء بالتزاماتها وترجمتها إلى مخطط تنفيذي، لأول مرة؛ يتضمن الإجراءات التفصيلية العملية الكفيلة بإحداث أثر إيجابي ملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. تم اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي، في الاجتماع الأول للجنة الوزارية لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي في 27 أبريل 2018 مما مكن من وضع خارطة طريق مفصلة وتدابير عملية لتنفيذ إجراءات البرنامج الحكومي.

إحداث لجنة وزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي

لقد التزمت الحكومة بوضع مجموعة من الآليات الكفيلة بحسن تطبيق برنامجها وكذلك لاستخلاص العبر وتصحيح المسارات متى تطلب الأمر ذلك، ومن جملتها إحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي بمقتضى المنشور رقم 10/2017 بتاريخ 18 غشت 2017 كآلية لإنجاح تنفيذ البرنامج الحكومي.

تم عقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية بتاريخ 27 أبريل 2018 وتم خلاله اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي والحصيلة المرحلية المتعلقة بالسنة الأولى من عمل الحكومة. وشرع التحضير للاجتماع الثاني المرتقب للجنة الوزارية السالفة الذكر، التي تعمل على المصادقة على حصيلة تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الثانية.

إحداث الوحدة المكلفة بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي

أحدثت لدى رئيس الحكومة وتحت سلطته وحدة لتتبع وتنسيق تنزيل البرنامج؛ تتولى مهام وضع منهجية لتتبع وقيادة تنزيل البرنامج الحكومي وكتابة اللجنة الوزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي. كما أن الوحدة، بكونها ممارسة فضلى على الصعيد العالمي، تساهم في دعم الإلتقائية والتنسيق في شأن العمل الحكومي.

الحرص على حسن سير اللجان بين-الوزارية

تشكل اللجان الوزارية الدائمة، آليات لتتبع وتفعيل السياسات والبرامج الأفقية وضمان التقائيتها، وهو ما يستوجب انتظام انعقادها، ورفع أدائها، وتطوير عمل آليات حكامتها، حتى تقوم على الوجه الأكمل بالمهام المنوطة بها وتساهم في تحسين أداء الحكومة وتسريع وتيرة الإصلاحات. وعليه، عملت الحكومة على تسريع عمل هذه اللجن وحرصت مصالح رئاسة الحكومة على وضع آليات لتتبع وتحسين عملها.

■ مأسسة تنسيق وتقييم السياسات العمومية

إحداث لجنة وطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية

يتعلق الأمر بإحداث لجنة بين وزارية برئاسة السيد رئيس الحكومة بصفته رئيس الإدارة والمسؤول عن التقائية برامجها، تسهر على تنسيق السياسات العمومية لتحقيق التناسق والتكامل فيما بينها وتطوير الآليات الضرورية لتقييم نجاعتها وفعاليتها ووقعها على المواطنين، وكذلك تطوير وتوحيد آليات ومناهج التقييم. وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع المرسوم المحدث والمنظم للجنة.

وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية

تعمل الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة على وضع نظام معلوماتي موحد ومندمج يمكن من تتبع وتقييم الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وفق منهجية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين مختلف السياسات العمومية. يتوخى هذا المشروع تزويد الحكومة بأداة متطورة لقيادة وتتبع السياسات العمومية. وقد تم في هذا الصدد، جرد وتحليل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، وتصنيفها حسب مجالات التدخل مع الحرص على الانسجام مع محاور البرنامج الحكومي، وترجمتها إلى إطار مرجعي يحدد المحاور الاستراتيجية للعمل الحكومي والأهداف المسطرة مقرونة بمؤشرات للتتبع والتقييم. ومن المتوقع أن يتم الشروع قريبا في تطوير المنظومة المعلوماتية الملائمة لتفعيل هذا التصور.

وضع دلائل مرجعية موحدة في مجال تقييم السياسات العمومية

من أجل توحيد المفاهيم المرتبطة بتقييم السياسات العمومية، وتوفير مناهج وأدوات علمية موحدة، قامت الوزارة بإعداد قاموس للمصطلحات المتداولة في مجال السياسات العمومية لاعتماده كمرجع رسمي من طرف كل القطاعات، ودليلين مرجعيين، الأول حول منهجيات التقييم بمختلف أنواعه موجه للمقيمين، حول أسس تدبير وإدارة تقييم السياسات العمومية.

- **تحسين حكامة والتقائية برامج الحماية الاجتماعية**

من أجل تجاوز النواقص التي تعرفها المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، وخاصة التشتت المفرط للبرامج المؤلفة لها الذي يؤثر سلبا على الوقع الفعلي لهذه البرامج على الأوضاع المعيشية للسكان، تعمل الوزارة، بتنسيق مع جميع القطاعات الوزارية المعنية، على إعداد تصور لإصلاح شامل لمنظومة الحماية الاجتماعية لجعلها أكثر انسجاما واندماجا، وبالتالي أكثر فعالية ونجاعة، وفي نفس الوقت تعزيزها بهدف تعميم التغطية تدريجيا لتشمل كل المخاطر الاجتماعية وكل الفئات الهشة.

في هذا الصدد، تم إطلاق مسلسل تشاوري انخرطت فيه كل القطاعات والمؤسسات المعنية، توج بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في نونبر الماضي. وقد مكنت هذه المشاورات، التي تناول خلالها الخبراء مختلف مكونات المنظومة الحالية للحماية الاجتماعية، وفق مقاربة حقوقية وحسب مراحل الحياة، من الوقوف على مواطن قوتها ومكامن ضعفها، واقتراح السبل الكفيلة بإصلاحها وتقويتها لتستجيب بفعالية لاحتياجات المواطنات والمواطنين.

كما كانت هذه المشاورات أيضا فرصة للوقوف عند التحديات والإكراهات الموضوعية التي يطرحها الإصلاح المنشود، المتمثلة أساسا في تعبئة الموارد المالية اللازمة للوقاية والحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة باستمرار في ظل التغيرات التي يعرفها المجتمع على أكثر من صعيد، خصوصا الثقافي والديموغرافي. ويتم حاليا دراسة التوصيات المنبثقة عن المناظرة ومحاكاة آثارها لاستثمارها في بلورة خطة وطنية مندمجة لإصلاح الحماية الاجتماعية.

2.2. مواصلة إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات

■ مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية

عرفت السنة المالية 2018 دخول عدد من المقتضيات الجديدة من القانون التنظيمي لقانون المالية. ويتعلق الأمر ب:

- اعتماد التبويب الميزانياتي الجديد للنفقات حول البرامج؛
- إعداد مشاريع نجاعة الأداء من طرف سبعة وثلاثين (37) قطاعا وزاريا ومؤسسة وإيداعها بالبرلمان؛
- تنفيذ الإصلاح المحاسباتي للدولة، حيث، تم تفعيل المحاسبة الجديدة للدولة، عبر الانتقال من محاسبة التدفق إلى محاسبة تجرد كافة حقوق والتزامات الدولة وتشمل العناصر المكونة لثروتها.

وتتم مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية برسم السنة المالية 2019، من خلال:

- إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات يتم تحيينها كل سنة؛
- تقديم البرمجة متعددة السنوات المتعلقة بالمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة؛
- تعزيز مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، سيما عبر:
  - مواصلة تنفيذ المراحل التجريبية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
  - وضع النظام المعلوماتي الخاص بالنوع الاجتماعي؛
  - تكوين الفاعلين وتنظيم عمليات التواصل وتعزيز إشعاع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وطنيا ودوليا.

- **مواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الجبائية**
  - تحديث آليات وطرق ومساطر التحصيل؛
  - إعادة قراءة المدونة العامة للضرائب؛
  - مواصلة ورش الرقمنة وتجريد العلاقة مع الملزمين؛
  - تحديث والرفع من نجاعة تدبير الوعاء الضريبي؛
  - تبني مقاربة جديدة لاصطحاب الملزمين من أجل الامتثال الضريبي ومراقبة القطاع غير الهيكل والعجز المستمر في التصاريح؛
  - مواصلة تسريع الاستردادات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة؛
  - إعفاء الملزمين، في إطار قانون المالية لسنة 2018، من أداء الزيادات والغرامات وغرامات التأخير المتعلقة بالضرائب والرسوم والمكوس المستحقة قبل فاتح يناير 2016.
- **تفعيل القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص**
  - انطلاق مراجعة مشروع القانون 18-46 المعدل والمتمم للقانون 12-86 المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت الرئاسة الفعلية للسيد رئيس الحكومة منذ شهر ماي 2018 بانخراط واسع لمختلف القطاعات الوزارية. وبعد انتهاء النقاش العام، تمت المصادقة عليه.

    تم تفعيل عمل لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المعينة لدى وزير
  - الاقتصاد والمالية والمنوط بها إبداء الرأي حول المشاريع المعروضة على قرار الوزير. وقد انعقدت هذه اللجنة في مناسبات متكررة قصد البت وإبداء الرأي في نفعية إنجاز المشاريع المعروضة عليها وفق آلية الشراكة اعتمادا على دراسة تقارير التقييم القبلي لمجموعة من المشاريع (سد باب واندر، تهيئة وإنجاز محطة لتحلية مياه البحر من أجل الري وإنتاج الماء الصالح للشرب بمدينة الداخلة، مشروع إنجاز مطار الأعمال بتيط مليل، مشروع إنجاز الميناء الجديد القنيطرة الأطلسي،).

■ تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية

- السهر على تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.16.344 الصادر في 17 شوال 1437 22 يوليو 2016 بتحديد آجال الأداء المتعلقة بالطلبيات العمومية من خلال ملائمة المنظومة المعلوماتية للتدبير المندمج للنفقات من جهة ومن جهة أخرى من خلال:
  - إعلام وتحسيس الآمرين بالصرف التابعين لإدارات الدولة والجماعات الترابية وتأطير جهود الخزنة الوزاريين وخزنة الجهات والعمالات والخزنة الإقليميين الرامية إلى توعية وتعبئة مصالح الآمرين بالصرف والآمرين المساعدين بالصرف لتحقيق أهداف المرسوم المتمثلة أساسا في تخفيض آجال الأداء؛
  - تقييم التطبيق الفعلي للمرسوم من خلال تتبع آجال الأداء المتعلقة بالطلبيات العمومية المسجلة من طرف الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.
- المصادقة على المرسوم القاضي بتغيير المرسوم رقم 70-12-2 الصادر في 12 يوليوز 2012 بتطبيق الباب الثالث من القسم الرابع من الكتاب الأول للقانون 15-95 بمثابة مدونة التجارة حول آجال الأداء كما تم تغييره وتتميمه؛
- نشر المرسوم رقم 696-17-2 المتعلق بتحديد كيفيات سير مرصد آجال الأداء وتأليفه في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 دجنبر 2017. وقد تم تنظيم أول اجتماع لمرصد آجال الأداء بتاريخ 10 يوليوز 2018.
- إطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة لاستقبال ومعالجة شكايات ممولي المؤسسات والمقاولات العمومية المتعلقة باحترام آجال الأداء في 4 أكتوبر 2018، مع إلزامية تقديم الإجابات عليها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية.

■ إصلاح سعر الصرف

شهد الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة تغيرات هيكلية عميقة وخاصة من حيث انفتاح اقتصاد بلادنا على العالم الخارجي وتعزيز اندماجه في السلاسل العالمية لخلق القيمة. ومن أجل دعم هذه التطورات الإيجابية وتعزيزها، تقرر القيام بانتقال تدريجي من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام أكثر مرونة وذلك من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية والحفاظ على تنافسيته وكذا الرفع من مستوى النمو.

وخلال المرحلة الأولى لهذا الإصلاح، اعتمدت بلادنا خلال شهر يناير 2018 نظاما جديدا يقوم على تحديد سعر صرف الدرهم في سوق الصرف داخل نطاق تقلب بنسبة ± 2,5٪، حول سعر الصرف المحوري المحدد من طرف بنك المغرب على أساس سلة من العملات المكونة من اليورو والدولار الأمريكي بنسب 60٪ و40٪ على التوالي.

ومنذ الشروع في تطبيق هذا الإصلاح وإلى غاية شهر نونبر 2018، يتبين من خلال التتبع المستمر واليقظ لمؤشرات سوق الصرف استقرار سعر صرف الدرهم داخل نطاق تذبذب الدرهم المحدد في غياب أي تدخل من طرف بنك المغرب وذلك منذ 21 مارس 2018.

■ إصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات

إطلاق دراسة لإحداث منظومة تقاعد من قطبين أحدهما للقطاع العمومي والآخر للقطاع الخاص، كما أقرته اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد باتفاق كل مكوناتها بما فيها الفرقاء الاجتماعيون والمؤسسات المسيرة لأنظمة التقاعد. وسيتم إجراء هذه الدراسة وفق المراحل الأربع التالية:

- تحيين تشخيص الوضعية الحالية لمختلف أنظمة التقاعد المعنية بناء على الدراسات التي قامت بها مختلف المؤسسات (الحكومة، المجلس الاعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...) وكذا الدراسات المتوفرة لذا الصناديق المسيرة،
- التصميم التقني للنظام المستهدف وفق المبادئ المؤطرة للإصلاح كما تم التوافق عليها في إطار اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد،
- اقتراح منظومة حكامة وتسيير النظام المستهدف،
- تحديد خارطة طريق للانتقال إلى النظام المستهدف.

■ **تحسين حكامة المقاولات العمومية والخاصة**

بعد عشر سنوات من اعتماد أول ميثاق وطني حول الممارسات الجيدة لحكامة المقاولات والمواثيق المنبثقة عنه، تعمل الوزارة بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبتنسيق مع هيئات المراقبة المعنية، على تقييم مدى تفعيل هذه المواثيق على أرض الواقع، وتحيينها لتتلاءم مع التحولات الطارئة على الصعيد الدولي والوطني، خاصة دستور 2011، مع الأخذ بعين الاعتبار للصعوبات والعراقيل التي واجهت المقاولات في هذا الصدد.

3. إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية

استنادا للتوجيهات الملكية السامية والمقتضيات الدستورية الرامية إلى إرساء قواعد الحكامة الجيدة، وتعزيز قيم النزاهة وتأهيل المرافق العمومية وتعزيز قدراتها وجعلها في مستوى تطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبغاية الاستجابة لحاجيات المواطن، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل، ومواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، بالإضافة إلى تقوية آليات المنظومة الوطنية للشفافية ومكافحة الفساد، وضمان الحق في الحصول على المعلومات، وتنظيم المرافق العمومية على المستويين المركزي واللاممركز، جعلت الحكومة من ورش إصلاح اختلالات الإدارة العمومية إحدى أولويات برنامجها باعتباره المدخل الرئيسي لإعادة بناء الإدارة المغربية وتعزيز نجاعة أدائها وتحقيق النموذج التنموي الجديد. وضمن هذا المنظور الإصلاحي، بلورت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية خطة وطنية لإصلاح الإدارة (2018-2021)، تعتمد منهجية جديدة في تدبير الإصلاح مبنية على الأهداف والنتائج ومؤشرات نجاعة الأداء، وضمان الالتقائية، وتروم تحقيق الإصلاح الشامل والارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية وتعزيز قدراتها التدبيرية لتكون «في خدمة المواطن والمقاولة، وراعية للمرفق العمومي والمصلحة العامة».

وتشمل هذه الخطة الوطنية أربعة تحولات هيكلية محورية ومندمجة ومتفاعلة فيما بينها، تتمثل في:

ج. 1 محاور الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة (2018-2021)

يمكن أن نجمل الحصيلة المرحلية لتنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار هذه الخطة، والتي لها وقع إيجابي ومباشر على المواطن والمقاولة، فيما يلي:

■ أهم المنجزات المرحلية لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

أولا-التحـــول التنظيمي

من أهم المشاريع التي تندرج في إطار هذا التحول الذي يهدف إلى مراجعة وتطوير البنيات الإدارية التنظيمية بما يمكن القطاعات الوزارية والإدارات العمومية على الصعيدين المركزي واللاممركز من تحقيق النجاعة والفعالية في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وجودة الخدمات العمومية التي تقدمها:

ميثاق اللاتمركز الإداري

- إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري، عبر المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري (ج.ر.ع 6738 بتاريخ 27 ديسمبر 2018) ؛
- إعداد خارطة الطريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري، التي تروم مراجعة القوانين المنظمة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الجهوي، ونظام المحاسبة العمومية والصفقات العمومية، بغاية مطابقتها مع أحكام الميثاق الوطني الجديد ؛
- إصدار مرسوم رقم 2.19.40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري بتاريخ 24 يناير 2019 ؛
- إبرام اتفاقيات مع بعض الجماعات الترابية في مجال تحسين الخدمات الإدارية وتقوية كفاءات الموارد البشرية في مجالات التدبير الحديث وتثمين الموارد البشرية، ودعم الإدارة الإلكترونية وتطوير الأنشطة المعلوماتية، وتفسير النصوص القانونية والمنازعات، وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، وتحسين جودة الخدمات والاستقبال (إبرام المجموعة الأولى من الاتفاقيات مع الجماعات التابعة للمجال الترابي لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، وعددها 11 بتاريخ 15 غشت 2017، وبتاريخ 24 أبريل 2018 تم إبرام اتفاقية الشراكة مع مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، وتفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ومجموعة الجماعات الترابية «الأطلس» للمحافظة على البيئة والغابة وتنمية الموارد الطبيعية وتجهيز الجماعات بإقليم خنيفرة (22 جماعة) التي تم إبرامها بتاريخ 6 يوليوز 2018، وإبرام اتفاقيات تعاون مع المجالس الاقليمية

الخمس بجهة درعة تافيلالت في مجال "تحسين الخدمات الادارية وتقوية كفاءات الموارد البشرية"، بتاريخ 31 يناير 2019).

البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال

في سياق المجهودات المبذولة لتفعيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية، تم إعداد منظومة الاستقبال «إدارتي» كرزنامة تتضمن «ميثاق الاستقبال بالإدارة العمومية» بالتزاماته العشرة (10) اتجاه المرتفق، و «الإطار المرجعي» لحسن الاستقبال، بالإضافة الى «الدليل المنهجي» الذي يحدد المشاريع والتدابير العملية التي يتعين على كل إدارة مراعاتها لضمان تحقيق التزاماتها.

وفي هذا الإطار، تم:

- إنجاز خرائطية الوضعية الراهنة للمكاتب الأمامية لتقديم الخدمات بالإدارات العمومية خلال النصف الثاني من سنة 2018، والتي تتيح التوفر على خرائطية الخدمات الإدارية على شكل قاعدة معطيات، وتحليلا مفصلا لواقع تقديم هذه الخدمات، والتمكن من مؤشرات وتوصيات لتحسين الخدمات انسجاما مع نتائج تحليل الواقع (جهة فاس – مكناس كمرحلة نموذجية أولى)؛
- إعداد صيغة أولية لمشروع ميثاق المرافق العمومية سيتم عرضه على مسطرة المصادقة بمجرد التوافق على صيغته النهائية.

ثانيا-التحول التدبيري

يقتضي هذا التحول مراجعة شاملة لمنظومة الوظيفة العمومية، بما يضمن جودة الخدمات العمومية والرفع من أداء الإدارة في انسجام مع ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في دستور المملكة:

إعداد مشروع ميثاق المرافق العمومية

بالنظر للأهمية الخاصة التي أولاها البرنامج الحكومي لإصلاح الحكامة العمومية والارتقاء بمنظومتها التدبيرية، فقد شرعت الحكومة في اتخاذ تدابير تفعيل الأحكام الدستورية، ولاسيما الفصل 157، والتي تنص على الحكامة الجيدة التي يتعين ترتيبها وتجميعها في ميثاق للمرافق العمومية، الذي يشكل إطارا مرجعيا يضبط التزامات هذه المرافق، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التسيير، مع تحديد الضمانات المؤطرة لعلاقة المرفق

العمومي بالمرتفقين من خلال تحديد واجبات الموظف وحقوق المرتفق. ويتضمن هذا المشروع المهيكل لإصلاح الإدارة المبادئ الموجهة للعمل الإداري من أجل تكريس ثقافة المرفق العام ودعم النزاهة والمصداقية والحياد وربط المسؤولية بالمحاسبة. وفي هذا الاتجاه، تم إعداد صيغة جديدة لمشروع ميثاق المرافق العمومية ليعرض على مسطرة المصادقة.

إصلاح منظومة الوظيفة العمومية

ينطلق هذا الإصلاح من التوصيات الصادرة عن الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا الذي نظمته وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية يوم الثلاثاء 27 فبراير2018 والتوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها الرسالة الملكية الموجهة للمشاركات والمشاركين في ذلك الملتقى، في اتجاه تكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والمهنية واعتماد التدبير التعاقدي المبني على الأهداف والنتائج والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال إعداد صيغة أولية لمشروع مرسوم جديد خاص بالمناصب العليا. كما عملت الوزارة على وضع تصور جديد لإصلاح منظومة ولوج الوظائف العمومية يهدف إلى ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتكريس قيم الشفافية والاستحقاق، من خلال تطوير الآليات والوسائل المعتمدة في التوظيف:

- إصدار المرسوم رقم 2.17.635 الصادر في 4 يوليو 2018 المتعلق بتنظيم مباريات موحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الإدارات (ج.ر.ع 6699 بتاريخ 13 غشت 2018).
- تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة يوم الأحد 23 دجنبر 2018.

ج.2 معطيات حول تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة يوم الأحد 23 دجنبر 2018

كما تم إعداد رؤية استراتيجية لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية تتمثل في إرساء وظيفة عمومية مهنية ومحفزة وناجعة وقادرة على الاستجابة للمتطلبات الراهنة، عبر الانتقال من التدبير الإداري للمسارات إلى تدبير مهني مبني على الكفاءات.

وتتعلق هذه الرؤية بخمسة مداخل أساسية، تتمثل في:

1. اعتماد التدبير بالكفاءات، من خلال إرساء منظومة تدبيرية متكاملة وشاملة، واعتماد الآليات الحديثة لتدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية القائمة على أساس التخطيط الاستراتيجي والتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.
2. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا، وتكريس مكانتها وتثمين أدوارها المحورية في قيادة الإصلاح.
3. ملاءمة بنيات الوظيفة العمومية والتوجه الجديد للدولة، عبر التركيز على المهام الأساسية والاستراتيجية للإدارة المركزية، ودعم التوطين الترابي للخدمة العمومية من خلال الدفع بتنفيذ سياسة اللاتمركز الإداري.
4. مراجعة بنية الوظيفة العمومية، من خلال ملاءمتها مع المهام الموكولة للإدارة العمومية على اختلاف مستوياتها.
5. التحفيز وتحسين بيئة العمل، بهدف إحداث بيئة عمل ملائمة وآمنة، تحفز على رفع المردودية وتحسين الإنتاجية بالإدارة العمومية.

محددات هذه الرؤية الإستراتيجية كالتالي:

1. الخدمة العمومية
2. الكفاءة والمردودية
3. التقييم والتحفيز

تنبني المقاربة المقترحة في تنزيل الرؤية الاستراتيجية على عنصر الملاءمة والحفاظ على الحقوق والمكتسبات من خلال إدماج التدبير بالكفاءات في مسار الحياة المهنية، بحيث يتم الانتقال من التدبير الإداري للموظفين إلى تدبير مهني للمسارات مبني على الكفاءات، دون التخلي بالضرورة كليا عن الدرجات، وإنما الاكتفاء بجعلها وسيلة لتحديد الأجرة داخل ترتيب الوظائف، في حين يبقى التوظيف والارتقاء والتكوين المستمر وتقييم الأداء الفردي للموظف مرتكزا على مفهوم الكفاءة.

تعزيز إدماج مقاربة النوع في الإدارة العمومية

في إطار تعزيز الهياكل الإدارية والآليات التي تكرس مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، تم:

- إعداد دفتر التحملات النموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل؛
- إصدار منشور الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية حول تمديد رخصة الرضاعة (7 غشت2018).

برنامج تحسين الخدمات العمومية

يهدف هذا المشروع إلى تيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات الإدارية المقدمة للمواطن والمقاولة، ويلزم الإدارات العمومية بالتقيد بالإجراءات المعتمدة في إطار تبسيط المساطر الإدارية، التي نذكر منها على سبيل المثال:

- إصدار المرسوم رقم 2.17.410 المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها؛
- تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في موقع www.business-procedures.ma، وتنظيم لقاءات جهوية لتدوين هذه الخدمات؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية يروم إعطاء الحجية القانونية للخدمات الرقمية ويحدد ضوابط الولوج المشترك من طرف الإدارات العمومية لبنوك المعلومات الإدارية، بتنسيق مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
- إعداد مصفوفة تتكون من دلائل عملية موجهة للإدارات العمومية قصد مواكبتها في تدوين وتبسيط خدماتها الإدارية وفق المقتضيات الواردة في ميثاق المرافق العمومية.

ثالثا، التحول الرقمي

يتحدد هذا التحول في اعتماد الآليات والوسائل التكنولوجية الحديثة واستثمارها من طرف مختلف الإدارات العمومية، من أجل تعميم ودعم الخدمات الرقمية المشتركة بينها وتيسير ولوج المواطن والمقاولة إليها. ومن أهم المشاريع التي تندرج في إطار هذا التحول، نذكر ما يلي:

المنصة الحكومية للتكامل "GATEWAYGouvernemental"

تشكل هذه المنصة أحد الدعامات الأساسية التي تتيح تبادل البيانات بين الإدارات قصد تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة من المرتفقين، وتوفير الجهد والوقت والتكلفة، من أجل استفادتهم من الخدمات التي يرغبون فيها في أحسن الظروف:

- إنجاز الشق التقني للمشروع النموذجي لتبادل معلومات بطاقة الوطنية للتعريف (التي تطلب في أكثر من 170 خدمة عمومية) عبر المنصة الحكومية للتكامل : «Gateway Gouvernementale» : ربط الأنظمة المعلوماتية لكل من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) والمديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) لتقليص آجال الموافقة على طلبات تحمل تكاليف العلاجات في انتظار تفعيله من طرف المديرية العامة للأمن الوطني...
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية يضم المعايير القانونية لاعتماد وتعميم مبدأ الولوج المشترك بتعاون مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم

- الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma يوم الثلاثاء 9 يناير2018

ج. 3 الإحصائيات المتعلقة بالشكايات ابتداء من الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات إلى غاية يوم17 يناير2019

- الرد على أسئلة واستفسارات المواطنين المتعلقة بالخدمات الإدارية والشكايات من خلال مركز الاتصال والتوجيه الإداري عبر قنوات الاتصال المتاحة لعموم المواطنين، والمتمثلة في: الهاتف (الرقم الاقتصادي (0802003737) والرقم المختصر (37 37) ومن خارج المغرب (+212537679906)، البريد الالكتروني وشبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك عبر صفحة «إدارتي».

جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي

يهدف هذا البرنامج إلى توحيد الرؤية والمقاربة على مستوى القطاعات العمومية فيما يتعلق برقمنة الخدمات الإدارية وتقييم مستوى جاهزيتها الرقمية:

- إنجاز الدليل المرجعي لتعريف وتصنيف الخدمات الإدارية وقياس مستوى تحولها الرقمي؛
- تكوين 87 إدارة عمومية حول هذا الدليل المرجعي من أجل تمكينها من جرد وتوثيق خدماتها الإلكترونية وفق مفاهيم وضوابط موحدة؛
- جرد أكثر من 400 خدمة إدارية إلكترونية وقياس جاهزيتها مع تحديد مسار المرتفق للحصول على هذه الخدمات؛

- تدوين مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة ونشرها عبر البوابة الوطنية www.services-public.ma، ووضع دليل عملي، واقتراح الإجراءات التبسيطية لمسطرة نزع الملكية في جميع مراحلها لتجاوز مكامن تعقيدها، وإعداد وثيقة تهدف إلى تحسيس وتعريف المواطن بهذه المسطرة، وبيان كيفية حصول المرتفق على التعويض في إطار المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، كما تم اقتراح الإجراءات التبسيطية لمسطرة نزع الملكية في جميع مراحلها لتجاوز مكامن تعقيدها.

ج.4 مؤشرات تتبع بوابة الخدمات العمومية 'Service-Public.ma'

- عدد المساطر الادارية المنشورة :803
- عدد الخدمات على الخط المدرجة : 207
- عدد الاستمارات المنشورة : 419
- العدد الاجمالي للزيارات: 507 805 1
- المعدل الشهري للزيارات: 459 150
- المعدل اليومي للزيارات: 015 5

- مواصلة ودعم العمل ببوابة التشغيل العمومي «Emploi-Public.ma»، من خلال صيانة التطبيق الذكي لبوابة التشغيل العمومي، وتطوير فضاء جديد يمكن المديرية العامة للجماعات المحلية من المصادقة على قرارات مباريات التوظيف بالجماعات الترابية قبل نشرها، بالإضافة إلى تطوير خدمة الترشيح الإلكتروني على البوابة، وتقديم الدعم التقني المستمر للإدارات المنخرطة بنظام البوابة.

ج.5 مؤشرات تتبع بوابة التشغيل العمومي « www.emploi-public.ma »

- عدد المناصب المعلن عنها بالموقع: 38.376
- عدد مباريات التوظيف المنشورة : 2.243
- العدد الاجمالي للزيارات خلال سنة 2018: 8.287.076 (مجموع الزيارات عن طريق الهواتف المحمولة 3.848.961)
- المعدل اليومي للزيارات: 39.000

- إغناء وتحيين بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية، بغاية تمكين عامة المواطنين من الحصول على البيانات المكانية ومعلومات الاتصال الخاصة بأكثر من 15797 مرفق عمومي، موزعة على مجموع التراب الوطني، مما سيسهل عليهم الاتصال بهذه المرافق وتحديد أماكنها أثناء قيامهم بإجراءاتهم الإدارية.

ج.6 مؤشرات تتبع بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية "Maps.service-Public.ma

- عدد المرافق العمومية المنشورة: 15 797
- العدد الإجمالي للزيارات: 103 587
- المعدل الشهري للزيارات: 8 632
- المعدل اليومي للزيارات: 288

■ الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة القادمة 2019 - 2021

تماشيا مع الإرادة الراسخة التي تجد أجلى تعبيراتها في التوجيهات الملكية السامية، حيث أكد جلالته باستمرار وفي مختلف المناسبات، على ضرورة وضع الخدمة العمومية في صلب النموذج التنموي الجديد الذي تطمح إليه بلادنا، تواصل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية عمليات تنفيذ الإصلاحات والأوراش التي برمجتها في الفترة الممتدة ما بين 2019 و2021، هي كالتالي:

تنزيل مقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري

- تنزيل خارطة طريق تنفيذ ورش اللاتمركز الإداري، من خلال مراجعة القوانين المنظمة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الجهوي، ونظام المحاسبة العمومية والصفقات العمومية، بغاية مطابقتها مع أحكام الميثاق الوطني الجديد؛
- إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية؛
- المصادقة على التصاميم المديرية والشروع في تنفيذها.

إصدار ميثاق المرافق العمومية

- استكمال مسطرة إصدار ميثاق المرافق العمومية؛
- وضع برنامج عمل لتفعيل مضامين الميثاق؛
- تنظيم حملات تواصلية وتحسيسية على المستوى الوطني والمحلي حول الميثاق؛
- وضع جهاز حكامة لتفعيل مضامين الميثاق؛
- إعداد المخطط الوطني والبرامج القطاعية لتفعيل الميثاق وتتبع تنفيذها.

إصلاح منظومة الوظيفة العمومية

- تنزيل المخطط التنفيذي للرؤية الاستراتيجية لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية.

تطوير الحماية الاجتماعية للموظف

- إعداد إطار للحماية الاجتماعية :
  - مشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية؛
  - مشروع القانون المتعلق بالحوادث والأمراض التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
  - مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين والوقاية من الأخطار في العمل.

- إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية لقوانين الحماية الاجتماعية:

• مشروع مرسوم تحدد بموجبه كيفيات تطبيق المقتضيات المتعلقة بالحوادث والأمراض التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

مواصلة تنفيذ برنامج تحسين الخدمات العمومية

- تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في موقع www.business-procedures.ma
- نشر المواد التواصلية السمعية البصرية المعدة حول 20 خدمة إدارية؛
- إعداد دليل تدوين الخدمات الإدارية؛
- إعداد دليل محين لتبسيط الخدمات الإدارية؛
- اعداد دليل خاص بنظام المداومات المعتمد لدى بعض الإدارات العمومية ونشره على موقع الخدمات العمومية service-public.ma من أجل توفير المعلومات ذات الصلة وتمكين المواطنين من قضاء أغراضهم الإدارية خارج أوقات العمل.

وضع بارومتر لقياس جودة الخدمات الإدارية؛
إصدار قانون الإدارة الرقمية؛
إصدار قانون تبسيط المساطر الإدارية؛
تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية:

- وضع البرنامج التنفيذي لمخطط التحول الرقمي.
- تتبع إنجاز مشاريع الإدارة الرقمية التي تسهر على تنفيذها وكالة التنمية الرقمية والإدارات المعنية.

مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية؛
المنصة الحكومية للتكامل "GATEWAYGouvernemental"

- إصدار الإطار القانوني الذي يحدد ضوابط الولوج المشترك للسجلات الإلكترونية للمعلومات الإدارية؛
- وضع خارطة الطريق لتعميم اعتماد الولوج المشترك لبنوك المعلومات الإدارية عبر المنصة الحكومية للتكامل؛
- تتبع تنفيذ خارطة الطريق للمخطط التوجيهي للتحول الرقمي.

مواصلة تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم

- تتبع معالجة الشكايات من خلال :

• مواصلة تعميم تطبيق معالجة الشكايات على المؤسسات والمقاولات العمومية؛

• إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين؛

• تتبع إعداد التقارير القطاعية السنوية؛

• إعداد التقرير التركيبي السنوي وعرضه على أنظار السيد رئيس الحكومة قصد المصادقة؛

• نشر التقرير التركيبي والتقارير القطاعية؛

• إنتاج الإحصائيات والمؤشرات الوطنية الخاصة بالشكايات برسم سنة 2018-2019.

المحور الثالث

تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

1. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار

1.1. النهوض بالقطاع الصناعي

■ **قطاع صناعة السيارات**

تمكن المغرب خلال عشر سنوات الاخيرة، من جعل قطاع صناعة السيارات واحدا من محركات اقتصاده بفضل تطوير صناعة السيارات واجزائها، حيث تم استقطاب أكبر المصنعين العالميين:

- التوقيع مع مجموعة RENAULT سنة 2012 لإنجاز مركب صناعي بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بطاقة إنتاجية تقدر ب 340.000 سيارة سنويا ؛
- التوقيع مع مجموعة PSA سنة 2015 لإنشاء وحدة صناعية بمدينة القنيطرة بطاقة إنتاج تصل إلى 200.000 سيارة في السنة و200.000 محرك في السنة. وبهذا يكون المغرب قد انضم الى دائرة 31 دولة مصنعة لمحركات السيارات، كما قامتPSA بإحداث أكثر من 1800 منصب شغل مرتبطة بأنشطة البحث والتطوير (مهندسين وتقنيين) ليصل الى 4000 منصب شغل على المدى البعيد ؛
- التوقيع مع المجموعة الصينية BYD بتاريخ 9 دجنبر2017 على بروتوكول اتفاق من أجل إنجاز منظومة صناعية للنقل الكهربائي ؛
- التوقيع مع شركة SOMACA التابعة لمجموعة RENAULT بتاريخ 25 أكتوبر 2018 على اتفاقية من اجل مضاعفة طاقتها الإنتاجية لتصل الى 160.000 سيارة سنويا.

وبهذه المشاريع تمكن المغرب من وضع طاقة إنتاجية لصناعة السيارات تصل الى 700.000 سيارة سنويا علما ان الهدف هو الوصول الى طاقة إنتاجية تقدر ب 1.000.000 سيارة سنويا في افق 2022.

وعلى مستوى صناعة أجزاء السيارات تمكن المغرب من فرض وجوده كمنصة لصناعة وتصدير أجزاء السيارات حيث تم تطوير نسيج صناعة أجزاء السيارات (المناولة) بحوالي ما يقارب 200 وحدة ببلادنا معظمها يمثل كبريات الشركات العالمية ندكر منها على سبيل المثال «HANDS» و «MAGNETI MARELLI» و «JTEKT» و «NEXTEER» و «CITIC DICASTAL» الخ.

وبلغة الارقام يمكن القول إن النتائج المحصل عليها تبقى جد مشجعة سواءا على مستوى الانتاج أو التصدير أو خلق الثروة ومناصب الشغل:

- زيادة في حجم الصادرات بلغت 65 مليار درهم خلال 2018 متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة كالفوسفاط. وبهذا يكون قطاع السيارات قد أصبح رافعة حقيقية للتقدم، ومساهم قوي في تسريع التنمية الصناعية للمملكة؛
- أول بلد افريقي في انتاج السيارات؛
- إحداث ما يناهز 85.000 فرصة عمل ما بين ابريل 2014 و2018؛
- تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب 50.5٪.

ويبقى الهدف المنشود هو الرفع من الطاقة الإنتاجية لصناعة السيارات الى مليون سيارة سنويا حيث تسهر هذه الوزارة من خلال مشاوراتها المسترسلة مع مجموعة من المصنعين العالميين من اجل الاستثمار في بلادنا.

■ قطاع صناعة الطيران

مجموعة «BOEING» : وقع المغرب ومجموعة الطيران الأمريكية بوينغ المصنفة أولى عالميا، تحت إشراف الرئاسة الفعلية لجلالة الملك نصره الله، في 27 شتنبر 2016، على بروتوكول اتفاق لإحداث منظومة صناعية لمجموعة «بوينغ» بالمغرب تتألف من المونين وتهدف الى إعداد أرضية للتموين بالمغرب. ومن المتوقع أن تحقق هذه المنظومة رقم معاملات سنوي إضافي عند التصدير قيمته مليار دولار، وتتيح استقرار 120 مونا لبوينغ، كما تمكن من إحداث 8700 منصب شغل متخصص جديد.

مجموعة «STELIA» (التابعة 100% ل AIRBUS): قامت مجموعة STELIA بإنشاء وحدة جديدة (ACAM) في المنطقة الحرة MidParc بالدار البيضاء والمتخصصة في تجميع المجموعات الفرعية المعقدة، بما في ذلك أجزاء خاصة بالطائرات من نوع A320 و A330 .و تهدف وحدة التجميع إلى دمج الإنتاج المحلي وتطوير «سلسلة إمدادات الطيران» حول موقعها في الدار البيضاء. وخلال الفترة 2016 - 2019، قد يمكن استكمال هذا المشروع، الذي يتطلب استثمارا

يقدر ب 452.7 مليون درهم، من إحداث 500 منصب شغل مباشر جديد، وتحقيق رقم معاملات يبلغ 221 مليون درهم.

مجموعة «DAHER» : عزز مُصنِّع الطائرات والمعدات الأصلية للصناعة والخدمات Daher حضوره بالمغرب من خلال افتتاح، مصنعه المغربي الثالث بطنجة، يوم الثلاثاء 6 فبراير 2018. وبهذا الاستثمار الجديد، البالغ غلافه المالي أزيد من 15 مليون أورو، تواصلDaher نموها بالمغرب الذي يصبح بلدها الثاني بعد فرنسا. ويُرتقب أن يُشغّل المصنع الجديد، أزيد من 250 أجير، ينضمون إلى الطاقم العامل بالموقعين الأُولَيَيْن، والمتألف من 550 فرد. وتساهم شركة DAHER في الارتقاء بالقطاع في المغرب من خلال توطين أنشطة تصنيع الأجزاء المركبة لأحدث البرامج.

مجموعة «HEXCEL» : افتتحت مجموعة Hexcel في 21 مارس 2018 مصنعها في المنطقة الحرة MidParc في الدار البيضاء، باستثمار تبلغ قيمته 20 مليون دولار. وقد يسمح هذا المصنع بتحويل المواد المركبة الخفيفة الى معدات موجهة لتصنيع أجزاء وتعزيز هياكل الطائرات وذلك استجابة لحاجيات قطاع صناعة الطيران. ومن المتوقع أن يوظف المصنع أكثر من 200 شخص بحلول عام 2020. ويدل استقرار Hexcel بالمغرب (مصنع الدار البيضاء هو الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) على نضج قطاع صناعة الطيران، حيث أن مجموعة Hexcel التي تعد موردا للمواد المركبة فهي لا تستقر إلا في المناطق التي تعرف تزايد حجم طلب العملاء من القطع.

مجموعة «THALES» : أنشأت مجموعة THALES في المغرب مركزًا صناعيًا متخصصًا في تصنيع الإضافات المعدنية يسمى أيضًا «الطباعة ثلاثية الأبعاد» في المنطقة الحرة Midparc في الدار البيضاء، تم افتتاحه في شتنبر 2017. ومن المتوقع أن يوظف المصنع نحو عشرين مهندسًا وتقنيًا مغربيًا. وهو مجهز حتى الآن بآلات تعمل بتكنولوجيا تعتمد على تقنية انصهار انتقائية بالليزر. يعد مصنع الطباعة ثلاثي الأبعاد هذا الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأول مصنع طباعة من التيتانيوم لمجموعة Thales في العالم.

شركة «TDM» : Tubes and Ducts Maroc -TDM هي أول شركة مصنفة من الدرجة الأولى ذات رأس مال مغربي مختصة في إنتاج أنابيب وخطوط أنابيب من التيتانيوم للطائرات ـ Dream Liner 787 من شركة BOEING. تم إنشاء الشركة في أوائل عام 2018، وهي شركة تم تأهيلها من طرف BOEINGفي وقت قياسي بفضل تعبئة فريق عمل المنظومة. كما تعد شركة TDM أول شركة في تاريخ المملكة تمتلك ميزة ممون من الدرجة الأولى لمصنع طائرات.

■ قطاع الصناعات الغذائية

الإنجازات والإصلاحات الكبرى

- التوقيع، في 17 أبريل 2017، على عقد برنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية ؛
- التوقيع، في 27 يناير2018، على اتفاقية الشراكة بين كل من هذه الوزارة ووزارة الفلاحة و وزارة المالية، المتعلقة بتحديد كيفية وضع ومعالجة الملفات، وصرف الدعم المخصص في إطار صندوق التنمية الصناعية والإستثمارات وصندوق التنمية الفلاحية ؛
- التوقيع، في 28 يناير 2018، على اتفاقية بخصوص تنزيل استراتيجية تطوير الصناعات الغذائية على مستوى جهة سوس ماسة؛
- التوقيع، في 15 أكتوبر 2018، على اتفاقية دعم قطاع الصناعات الغذائية.

مؤشرات تتعلق بوقع هذه الإنجازات والإصلاحات على المواطن والمقاولة

تمت المصادقة على دعم 39 مشروعًا استثماريًا، من خلال آليات تمويل مخطط التنمية الصناعية، تهم الأنشطة الصناعية المدرجة في عقد البرنامج 2017 - 2021 المتعلق بتطوير الصناعات الغذائية.

ج.7 حصيلة المشاريع الصناعية المدرجة في عقد البرنامج 2017 - 2021

عدد المشاريع المصادق عليها*	الإستثمارات المتوقعة (مليون درهم)	عدد مناصب الشغل الإضافية المرتقبة (مباشرة)	رقم المعاملات الإضافي المرتقب (مليون درهم)	رقم المعاملات الإضافي المرتقب الموجه للتصدير (مليون درهم)
39	1004	2890	2100	703

*مشاريع موقعة أو في طور التوقيع

الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

1. وضع مخطط عمل لجلب الاستثمارات الاجنبية ؛
2. اتباع مقاربة خاصة لاستقطاب المستثمرين موجهة إلى الجمعيات المهنية المهمة والمجموعات الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات في القطاع، وذلك بهدف العمل على إحداث فرص للشغل جديدة من خلال تشجيع ودعم مشاريع استثمارية في القطاع.
3. وضع برنامج تواصلي حول عقد البرنامج بالشراكة مع وزارة الفلاحة والمهنيين ؛
4. العمل على وضع والشروع في تنفيذ مشاريع و برامج لفائدة قطاع الصناعات الغذائية في إطار التعاون الدولي
5. تنزيل استراتيجية تطوير الصناعات الغذائية على المستوى الجهوي من خلال التوقيع على اتفاقيات جديدة.

- **قطاعات الصناعات التعدينية والميكانيكية، ومواد البناء، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات البلاستيكية، والصناعات الصيدلية، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية**

تتبع المشاريع الاستثمارية الكبرى الخاصة بالاتفاقيات المنجزة في إطار ميثاق الاستثمار

المشاركة في اللجنة التقنية لإعداد وتتبع المشاريع المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمار قصد اعداد الاتفاقيات وفق البند 17 من ميثاق الاستثمار والبند I-7 من قانون المالية رقم 12 - 98. وقد بلغت حصيلة الاستثمارات الصناعية، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، 25 مشروع بقيمة ناهزت 170 مليار درهم ستمكن من إحداث 17630 منصب شغل.

إجراءات الحماية التجارية

- وضع معايير لتعليق تطبيق التدابير الوقائية في حالة بعض الصفائح الحديدية التي لا يتم إنتاجها محليا من خلال تأشيرة فواتير استيراد هذا النوع من الصفائح الحديدية. وفي هذا الإطار تم تأشير عدة فواتير بالنسبة لصفائح الحديد المدرفلة على الساخن بما مجموعه 7000 طن خلال سنة 2015 و7500 طن في سنة 2016، و9200 طن في سنة 2017 و7300 طن خلال سنة 2018. وبالنسبة لصفائح الحديد المدرفلة على البارد والصفائح المطلية أو المغطاة تم تأشير عدة فواتير بما قدره 4500 طن منذ شهر فبراير 2018.
- اتخاذ تدابير الحماية ضد واردات الورق لإيقاف الأضرار التي لحقت بالإنتاج المحلي.

- اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق على واردات الدفتر المدرسي ذات المنشأ التونسي وذلك للحد من الضرر الحاصل للصناعة المحلية المتمثلة في 6 شركات مصنعة للدفتر المدرسي (وليس ثلاثة كما جاء في مشروع التقرير). بحيث قد لوحظ تبعا لتطبيق هذه التدابير، أن بعض الشركات استأنفت عملياتها التصنيعية للدفتر المدرسي بعد أن كانت قد تحولت لمدة طويلة لمستوردة للدفتر التونسي.
- تمديد العمل بتدابير مكافحة الإغراق ضد واردات رقائق الخشب المستورة من الصين.
- اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق على واردات الثلاجات المستوردة من تركيا والصين والتايلاند
- اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق على واردات PVC من الاتحاد الأوربي والمكسيك (وليس الولايات المتحدة كما جاء في مشروع التقرير).
- اتخاذ تدابير على واردات منتوجات النسيج ذات المنشأ التركي وذلك في إطار اتفاقية التبادل الحر مع تركيا.
- تمديد العمل بالتدابير الوقائية المطبقة على واردات الاسلاك وحديد التسليح.
- تمديد العمل بالتدابير الوقائية على واردات صفائح الحديد المدرفلة على البارد والصفائح المطلية أو المغطاة.
- اعتماد طلبات ترخيص قبل تصدير نفايات أو متلاشيات الورق والكرتون لتنظيم تزويد سوق تثمين النفايات من هاته المواد.

معايير الجودة

- في إطار تعزيز منظومة معايير الجودة الخاصة بالقطاع الصناعي، عملت الوزارة وفي إطار لجان التعيير الخاصة بقطاع الصناعات الميكانيكية والتعدينية والكهربائية ومواد البناء، على المصادقة على مجموعة من معايير الجودة وذلك وفق حاجيات المقاولات ومستعملي المنتجات الصناعية والخدمات المرتبطة بها.
- الموافقة على 202 معيارا انطلاقا من المعايير الأجنبية وبمواصفات محلية في قطاع البلاستيك وعلى وجه الخصوص في قطاعي التلفيف والبناء والأشغال العمومية.
- تطبيق الرقابة الصارمة على المواد الصناعية اعتمادا على 281 مواصفة مغربية ذات طابع إلزامي عند الاستيراد وفي السوق المحلي.

- فرض وضع علامة المطابقة على المنتوجات الخاضعة لأنظمة تقنية خاصة. ويتعلق الامر بالمنتوجات الكهربائية ولعب الأطفال. وبالتالي، تعد هذه الوسيلة وسيلة فعالة لإثبات ثقة المستهلك في المنتجات المتاحة في السوق وأداة لضمان المنافسة العادلة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.
- وضع رخص تصدير على المتلاشيات البلاستيكية الغير قابلة للاستعمال بهدف تنظيم تزويد سوق تثمين هذه المتلاشيات.
- اتفاقية التبادل الحر: معالجة عدة طلبات الإعفاء الجمركي بالخاصة بمختلف المنتجات.

وتجدر الإشارة أنه وفيما يخص قطاع الصناعات الصيدلية، فقد تم اتخاد عدة تدابير أهمها:

- تسريع عملية تحيين الترسانة القانونية الخاصة بقطاع الصيدلة اللازمة لدعم تطوير المنظومة، ولا سيما عن طريق نشر ما يلي:
- مرسوم بشأن ترخيص تسويق الأدوية المعدة للاستخدام البشري.
- قرار بشأن شروط وطرق تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محلياً أو المستوردة.
- قرارات متعلقة بالتعريفات المرجعية الوطنية لسداد أو تحمل أثمنة الأجهزة الطبية في إطار التأمين الصحي الإجباري.
- قرار بشأن تحديد قائمة الأدوية التي يمكن التعويض عنها.
- قرار بشأن تخفيض أسعار بيع بعض الأدوية المصنعة محلياً أو المستوردة.
- قرار بشأن وضع قواعد لتصنيف الأجهزة الطبية والمتطلبات الأساسية للجودة والسلامة وفعالية الأجهزة الطبية وقواعد طرق تصنيع ونقل وتخزين وتوزيع وتقييم فعالية الأجهزة الطبية ونماذج تقارير التفتيش ومراقبة الانتهاكات.
- مرسوم متعلق بالتكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة.
- قرار يحدد طرق تفويض من خلال ابرام عقود المناولة لبعض عمليات التصنيع أو التصدير أو التوزيع أو الصيانة للأجهزة الطبية.
- قرار بشأن التسجيل والإشهار للأجهزة الطبية تحدد الشروط والإجراءات لمنح ترخيص خاص للأجهزة الطبية الغير الخاضعة للتسجيل.

■ **تكوين الموارد البشرية في إطار مخطط التسريع الصناعي**

عروض التكوين لمواكبة المنظومات الصناعية:تم تحديد الحاجيات من الكفاءات حسب المنظومة الصناعية ومستوى التكوين والسنة والجهة، كما عملت هذه الوزارة بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجمعيات/ الفدراليات المهنية المعنية على اعداد عروض تكوين شاملة ومندمجة للاستجابة لهذه الحاجيات.

وتتعلق عروض التكوين هاته بالمنظومات الصناعية لقطاعات صناعة السيارات، صناعة أجزاء الطائرات، صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية، الصناعات الجلدية، صناعة النسيج والألبسة، الصناعات الميكانيكية والتعدينية، قطاع ترحيل الخدمات وقطاع مواد البناء. أما عروض التكوين الخاصة بالمنظومات الصناعية الأخرى فهي في طور الإعداد. وترتكز هذه العروض أساسا على:

- مقارنة حاجيات المنظومات الصناعية من الموارد البشرية وعرض تكوين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- تطوير التكوين بالتناوب وذلك بالعمل المشترك بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجمعيات المهنية المعنية؛
- التنشيط المشترك في التكوين عن طريق مساهمة المهنيين في عمليات تكوين الشباب؛
- التسيير المشترك لبعض مؤسسات التكوين المهني القطاعية التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛

Cap Compétences Accélération Industrielle

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان الملائمة بين التكوين والشغل وذلك من خلال المتابعة الفردية للمترشحين والمقاولات من أجل إدماج أفضل من خلال تحديد احتياجات كل شركة على حدى، الاختيار، تقييم المرشحين عن طريق الاختبارات، التوجيه، التكوين، الادماج والتتبع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى انه قد تم إطلاق طلب عروض من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، من اجل تنفيذ هذا المشروع.

مواكبة مشروع (بوجو سيتروين PSA) في شقه المتعلق بالتكوين

تم التوقيع على اتفاقيتين بين الدولة وشركة بوجو سيتروين سيارات المغرب (PCAM) تتعلق الأولى بوضع جهاز للمساعدة على تكلفة التكوين لفائدة العاملين بالشركة والثانية تتعلق بتوسيع معهد التكوين في مهن صناعة السيارات بالقنيطرة (IFMIA-Kénitra) وذلك من أجل الاستجابة لمتطلبات هذا المشروع من الموارد البشرية.كما تم التوقيع على اتفاقية بين الدولة وشركة بوجو سيتروين «DS» المغرب (PCDM) والتي تتعلق بوضع جهاز للمساعدة على تكلفة التكوين المستمر بالنسبة للموارد البشرية للشركة. التكلفة الاجمالية المرتقبة لمساهمة الدولة تقدر ب 14.4 مليون درهم. كما تم بمناسبة ملتقى طنجة لصناعة السيارات التوقيع على:

- اتفاقية اطار بين مجموعة PSA المغرب ، هذه الوزارة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والتي تهدف أساسا الى تطوير وملائمة عرض تكوين المكتب في مهن السيارات للاستجابة لحاجيات مجموعة PSA المغرب وكذا منظومتها من الكفاءات ؛
- اتفاقية شراكة خاصة بين مجموعة PSA المغرب، هذه الوزارة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من اجل احداث مسار تكويني في الصيانة الصناعية لتلبية حاجيات مجموعة PSA المغرب و منظومتها من الكفاءات في هذا المجال ؛
- اتفاقية الحكامة المتقدمة بشراكة قطاع عام – قطاع خاص لتسيير مركز التكوين في مهن السيارات بالقنيطرة التابع لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وتهدف هذه الاتفاقية الى اشراك مهني القطاع و خاصة مجموعة PSA المغرب في تسيير هذا المركز من خلال احداث لجنة حكامة لهذا المركز، تترأسها الجمعية المغربية لصناعة و تجارة السيارات و كذا مجموعة PSA المغرب.

مواكبة مجموعة رونو المغرب ومنظومتها من حيث الموارد البشرية المؤهلة

تم توقيع اتفاقية شراكة بين مجموعة رونو المغرب، هذه الوزارة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، تهدف الى تطوير عرض تكوين المكتب في مجال الجودة لقطاع السيارات، وذلك للاستجابة لحاجيات مجموعة رونو المغرب وكذا منظومتها من حيث الكفاءات في هذا المجال.

جهاز المساعدة المباشرة في تكلفة التكوين

الـذي وضعتـه الدولـة لفائـدة قطـاع السـيارات، قطـاع صناعـة أجـزاء الطائـرات، قطـاع الإلكترونيـك، قطـاع ترحيـل الخدمـات وقطـاع الطاقـات المتجـددة والنجاعـة الطاقيـة، يهـدف إلى تزويـد المسـتخدمين الجـدد بالمهـارات المطلوبـة عنـد التشـغيل وذلـك لجعلهـم عمليـين بسرعـة وأيضـا لتطويـر هـذه المهـارات خـلال السـنتين الثانيـة والثالثـة بعد التشـغيل. يسـاهم هـذا الجهاز عـبر إجـراء اسـترداد، عـن طريـق الوكالـة الوطنيـة لإنعـاش التشـغيل والكفـاءات، لتكلفـة التكويـن عنـد التشـغيل والتكويـن المسـتمر للمسـتخدمين خـلال 3 سـنوات الأولى، كـما يختلـف التمويـل حسـب نـوع ومسـتوى التكويـن. وللإشـارة فقـد تمـت مراجعـة دلائـل الإجـراءات الخاصـة بهـذه القطاعـات وذلـك مـن اجـل تحسـنيها وتبسـيطها مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى لمواكبـة مخطـط التسريـع الصناعـي.

التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي في شقه المتعلق بعنصر التكوين

تـم التوقيـع بتاريـخ 28 يناير 2018 بأكاديـر أمـام صاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس نـصره اللـه عـلى اتفاقيـة مـن أجـل مواكبـة مكتـب التكويـن المهنـي وإنعـاش الشـغل للحاجيات المتعلقـة بتكويـن المـوارد البشريـة الخاصـة باسـتراتيجية التنميـة الصناعيـة لجهـة سـوس ماسـة في أفـق 2020. وتهـدف هـذه الاتفاقيـة الى تطويـر عـرض تكويـن خـاص بهـذه الجهـة وتحديـد طـرق تفعيلـه وذلـك مـن أجـل مواكبـة المنظومـات الصناعيـة المرتقبـة بهـذه الجهـة والتـي تخـص عـدة قطاعـات مـن بينهـا قطـاع صناعـة السـيارات وقطـاع ترحيـل الخدمـات. وقـد تـم عقـد مجموعـة مـن الاجتماعـات بـين مكتـب التكويـن المهنـي وإنعـاش الشـغل، الجمعيـات المهنيـة المعنيـة وهـذه الـوزارة والتـي خلصـت الى وضـع خارطـة طريـق للاسـتجابة لحاجيـات المهنيـين مـن الكفـاءات، والتـي هـي في طـور التنفيـذ مـن طـرف المكتـب التكويـن المهنـي وإنعـاش الشـغل.

معاهد ومدارس مخصصة ذات التسيير المفوض

وضعتها الدولة في إطار الشراكة مع مهنيي القطاعات المعنية. وهي مدعوة لمواكبة أهداف مخطط التسريع الصناعي من حاجياته للكفاءات، ونذكر منها:

- (4) معاهد للتكوين في مهن صناعة السيارات (IFMIA) بكل من الدار البيضاء (1)، القنيطرة(1) وطنجة (2)؛
- معهد مهن الطيران (IMA) للاستجابة لحاجيات القطاع من الكفاءات. والذي تمت توسعته للرفع من طاقته الاستيعابية لتصل الى 1200 متدرب سنويا؛
- المدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة (ESITH) والمدرسة العليا للابتكار والموضة (ESCM) بالدار البيضاء من أجل تكوين الموارد البشرية اللازمة لمواكبة وتطوير قطاع النسيج والألبسة.

معاهد ومدارس أخرى للتعليم العالي

تواكب مخطط التسريع الصناعي من حاجياته للكفاءات، نذكر منها:

- المدرسة المركزية الدار البيضاء والتي تندرج في إطار شراكة بين الدولة والمدرسة المركزية باريس والتي تهدف الى تطوير المجالات الاقتصادية كالمنظومات الصناعية وذلك عبر تكوين مهندسين عامين، متعددي الكفاءات ويصل حاليا عدد الطلبة المهندسين بالمدرسة إلى 259 طالب كما تخرج الفوج الاول والمكون من حوالي 35 مهندس مركزي نهاية سنة 2018؛
- المعهد الوطني للبريد والمواصلات؛
- المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات.

■ البنيات التحتية الصناعية

تتلخص أهم الإنجازات المرحلية في البنيات التحتية الصناعية، خلال الفترة 2017 - 2018 في الجدول أسفله.

ج.8 أهـم الإنجـازات المرحلية في البنيـات التحتية الصناعية خلال الفترة 2017 - 2018

المشروع	الإنجازات	البرنامج المرتقب
المحطة الصناعية المندمجة بالقنيطرة «Atlantic Free Zone»	• إنجـاز المركـب الصناعـي PSA عـلى مسـاحة 143 هكتـارا يضـم مصنـع PSA ومنطقـة مخصصـة لاحتضـان مـوردي المصنـع. • تهيئـة الجـزء الأول مـن الشـطر الثـاني للمحطـة الصناعيـة المندمجـة بالقنيطـرة عـلى مسـاحة 108 هكتـار. • التوقيـع عـلى اتفاقيـة شراكـة لتعزيـز مركـز تحويـل الكهربـاء المخصـص للمحطـة الصناعيـة المندمجـة لمواكبـة الطلـب المتزايـد عـلى الكهربـاء بهـذه المحطـة الصناعيـة، خاصـة مـن طـرف الأنشـطة الصناعيـة المسـتهلكة لكميـات كبـيرة مـن الطاقـة الكهربائيـة. • التوقيـع عـلى عقـد لتفويـت إدارة وتوزيـع الكهربـاء داخـل المحطـة الصناعيـة المندمجـة مـن الشركـة AFZI إلى المكتـب الوطنـي للكهربـاء والمـاء الصالـح للـشرب.	• توسـعة المنطقـة المخصصـة لاحتضـان مـوردي مصنـع PSA عـلى مسـاحة 96 هكتـارا. • تهيئـة الجـزء الثـاني مـن الشـطر الثـاني للمحطـة الصناعيـة المندمجـة بالقنيطـرة عـلى مسـاحة 43 هكتـار. • تسـويق المساحات المجهزة ومواكبة تثمينها.
المحطة الصناعية المندمجة للنواصر « Midparc »	• تخليـص الأراضي موضـوع التبـادل بـين صنـدوق الإيـداع والتدبـير ووكالـة المسـاكن والتجهيـزات العسـكرية مـن الأحـمال والرسـوم. • وضـع اللمسـات الأخـيرة عـلى عقـود النقـل مـن أجـل تحقيـق التبـادل والحصـول عـلى البقعـة الأرضيـة اللازمـة لإنجـاز الشـطر الثـاني مـن المـشروع.	• توقيـع عقـود النقـل الخاصـة بـالأراضي موضـوع التبـادل. • إنطـلاق أشـغال تهيئـة الشـطر الثـاني مـن المـشروع.
المنطقة الحرة للتصدير لسوس ماسة	• توقيع مذكرة التفاهم من أجل إنشـاء المنطقة الحرة للتصدير سـوس ماسـة. • انجاز دراسات السوق والتموقع. • انجاز الدراسات التقنية والطوبوغرافية والجيوتقنية. • المصادقـة عـلى المرسـوم بإحـداث المنطقـة الحـرة للتصديـر سـوس ماسـة ونـشره بالجريـدة الرسـمية بتاريـخ 03 دجنـبر 2018. • التوقيـع عـلى اتفاقيـة شراكـة لتثمـين الشـطر الأول مـن منطقـة التصديـر الحـرة سـوس ماسـة. • المصادقـة عـلى مـشروع مرسـوم بالموافقـة عـلى منـح شركـة هاليوبوليـس امتيـاز إعـداد وإدارة منطقـة التصديـر الحـرة سـوس ماسـة ودفـتر التحمـلات المتعلـق بـه مـن طـرف الجنـة الوطنيـة للمناطـق الحـرة للتصديـر وتوقيـع المـشروع مـن طـرف وزيـري الماليـة والصناعـة.	• التوقيـع عـلى مـشروع مرسـوم منـح شركـة هاليوبوليـس امتيـاز اعـدادا وإدارة المنطقـة الحـرة سـوس ماسـة مـن طـرف رئيـس الحكومـة ونـشره بالجريـدة الرسـمية؛ • انطلاق أشغال التهيئة؛ • مواكبـة توطـين أول وحـدة صناعيـة بالمنطقـة الحـرة سـوس ماسـة؛ • تسـويق المشروع ومواكبة تثمينه.
الحظيرة الصناعية للناظور غرب المتوسط	• إنجـاز دراسة للتموقع القطاعي الخاص بمشروع المنطـقة الحرة والمنطـقة الصـناعية لمـشروع الناظـور غـرب المتوسـط. • نـشر المرسـوم المتعلـق بتجديـد المنفعـة العامـة التـي تقـضي بتهيئـة المنطقـة الحـرة والمنطقـة الصناعيـة لمـشروع الناظـور غـرب المتوسـط بإقليمـي الناظـور ودرويـش بالجريـدة الرسـمية. • نـشر مقـرر التخـلي عـن القطـع الأرضيـة اللازمـة لتهيئـة المنطـقة الحـرة والمنطـقة الصـناعية لمـشروع الناظـور غـرب المتوسـط بالجريـدة الرسـمية. • اقتنـاء الأراضي التابعـة للملـك الغابـوي ومتابعـة تعبئـة الأراضي التابعـة للخـواص، اللازمـة لإنجـاز الشـطر الأول للمشروع.	• توقيـع المرسـوم المتعلـق بتغيـير المرسـوم رقـم 2.09.684 صـادر بتاريـخ 17 مـارس 2010 لإحـداث المنطقـة الحـرة للتصديـر لبطويـة ونـشره بالجريـدة الرسـمية. • اقتنـاء الأراضي التابعـة للخـواص اللازمـة لإنجـاز الشـطر الأول للمشروع. • تعبئـة التمويـل الـلازم لإنجـاز الشـطر الأول للمـشروع. • انطلاق أشغال تهيئة الشطر الأول للمشروع.

المشروع	الإنجازات	البرنامج المرتقب
الحظيرة الصناعية ECOPARC بسطات	• إنجاز أشغال التهيئة.	• الشروع في التسويق.
الحظيرة الصناعية المخصصة للأحذية الجلدية Casa City Shoes	• إنجاز دراسة جدوى للمشروع. • اعداد مشروع اتفاقية الشراكة.	• التوقيع على اتفاقية الشراكة. • الشروع في أشغال تهيئة المشروع.
الحظيرة الصناعية لعين الشكاك	• تعيين شركة العمران فاس «صاحب المشروع» الحظيرة الصناعية لعين الشكاك. • الانتهاء من الدراسات المعمارية والتقنية ودراسة التأثير على البيئة وإطلاق الدراسة التقنية المدققة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي. • تحديد التكلفة المالية للمشروع المعتمدة من طرف شركة العمران فاس. • المصادقة التركيبة المالية للمشروع وتحديد حصة هذه الوزارة التي تقدر ب 100 مليون درهم. • إعداد قائمة المستثمرين في قطاع الجلد والراغبين الاستقرار بمنطقة عين الشكاك. • الإبرام والمصادقة على اتفاقية شراكة لإنجاز المشروع واتفاقية تمويل المشروع.	• التوقيع على الاتفاقية المخصصة لتمويل المشروع واتفاقية إنجاز وتدبير المشروع. • الشروع في أشغال تهيئة المشروع. • الشروع في التسويق.
الحظيرة الصناعية لفاس سايس	• إعداد اتفاقية الشراكة من أجل إنجاز حظيرة صناعية خاصة للكراء. • المصادقة على التركيبة المالية للمشروع.	• التوقيع على الاتفاقية الشراكة لإنجاز وتدبير المشروع. • الشروع في أشغال تهيئة.
المنطقة الصناعية والتجارية المرسى بالعيون	• التوقيع على اتفاقية شراكة لإنجاز المنطقة الصناعية والتجارية المرسى بالعيون على مساحة 75 هكتارا. • إنجاز الدراسات التقنية.	• انطلاق أشغال التهيئة. • تسويق المشروع ومواكبة تثمينه.
مناطق الأنشطة الاقتصادية بإقليم جرادة: قنفودة، جرادة، تويست، عين بني مطهر	• التوقيع على اتفاقية إطار لتطوير إقليم جرادة والتي تنص على إنشاء 4 مناطق الأنشطة الاقتصادية (جرادة، قنفودة، تويست، عين بني مطهر) على مساحة 32 هكتار. • تحويل مبلغ 20 مليون درهم كجزء أول من المساهمة المالية للوزارة. • تعيين شركة العمران «صاحب المشروع» وتكليفها بإنجاز الدراسات وأشغال التهيئة. • انطلاق الأشغال بالنسبة للمناطق الصناعية قنفودة وجرادة وتويست وعين بني مطهر. • الانتهاء من الأشغال بالنسبة لمنطقة جرادة.	• الانتهاء من أشغال تهيئة للمناطق الصناعية قنفودة وتويست وعين بني مطهر. • الشروع في التسويق.
إعادة تأهيل الحضيرة الصناعية للنواصر: إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي	• التوقيع على الاتفاقية الخاصة بمشروع إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي بتكلفة إجمالية قدرها 73 مليون درهم، حيث تقدم وزارة الصناعة دعما ماليا يقدر ب 47 مليون درهم.	• الشروع في أشغال بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي. • متابعة هذه الأشغال.

المشروع	الإنجازات	البرنامج المرتقب
إعادة تأهيل المنطقة الصناعية مولاي رشيد	• إنجاز دراسة المرور ودراسة إعادة تهيئة المنطقة الصناعية مولاي رشيد. • توقيع اتفاقية الشراكة بين شركة إدماج سكن وشركة ليديك، لإنجاز أعمال دفن خطوط الكهرباء في المنطقة الصناعية مولاي رشيد. • انطلاق أشغال دفن خطوط الكهرباء في المنطقة الصناعية مولاي رشيد.	• إنجاز أشغال صيانة الأرصفة والمدارات المؤدية للمنطقة وإعادة تأهيل معدات الإضاءة الخاصة بالمنطقة الصناعية مولاي رشيد.
إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لتاوريرت	• ابرام اتفاقية الشراكة الخاصة بالمنطقة الصناعية. • الشروع في أشغال إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي.	• الانتهاء من الأشغال محطة معالجة مياه الصرف الصحي.
إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لموغوغة	• التوقيع على اتفاقية الشراكة الخاصة بإعادة تأهيل المنطقة الصناعية. • تقدر التكلفة المالية للمشروع ب 31.38 مليون درهم حيث ساهمت هذه الوزارة بمبلغ 10 مليون درهم.	• الشروع في أشغال بإعادة تأهيل المنطقة الصناعية.
المنطقة الصناعية عين عائشة (تاونات)	• الشروع في أشغال تهيئة المشروع.	• الانتهاء من أشغال التهيئة. • الشروع في التسويق.
إعادة تأهيل المنطقة الصناعية للتقدم بالرباط	• إبرام اتفاقية الشراكة الخاصة بإعادة تأهيل المنطقة الصناعية. • تقدم هذه وزارة دعما ماليا يقدر ب 4 مليون درهم.	• الشروع في أشغال بإعادة تأهيل المنطقة الصناعية.

2.1. النهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

ارتكز عمل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة -مغرب المقاولات- ارتكز خلال الفترة الممتدة على تطوير خدمات المواكبة الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين من خلال ثلاث آليات تحظى بالأولوية في خريطة الطريق: «المبادرة – النمو – التنافسية».

■ مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

واكبت خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى نهاية 2018، 1094 مقاولة وهو ما يوازي 1507 مشروعا استثماريا للإنطلاق والنمو أو التحويل إضافة إلى مشاريع الدعم التقني. وتمثل هذه المشاريع استثمارا إجماليا يبلغ 7,1 مليار درهم والتزاما بإحداث 75.984 منصب شغل.

التوجهات الاستراتيجية في أفق 2025: تهدف التوجهات الإستراتيجية للفترة الممتدة من 2018 إلى 2025 والمتعلقة بمواكبة المبادرة المقاولاتية والتواجد بالمجالات الترابية إلى: أ) تطوير وتحويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ب) النهوض بالمبادرة المقاولاتية لدى الشباب وإدماج القطاع غير المهيكل، ج) ضرورة الانتشار المجالي لعمل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة في إطار أرضية لخدمات القرب، د) مقاربة مرنة للتطبيق الميداني وتعتمد التعاون لصالح المجالات الترابية.

■ **النهوض بنظام المقاول الذاتي**

تم إلى حدود نهاية شهر أبريل 2019 تلقي أكثر من 127 897 طلب تسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي وقبول تسجيل حوالي 102 851 مقاول ذاتي. وقد تم بلوغ هذه النتائج بفضل المجهودات المبذولة من طرف مختلف المتدخلين بشراكة مع الفاعلين المحليين من خلال إنجاز أكثر من 352 لقاءا تحسيسيا وتشخيص أكثر من 100 شريك/مجمع وتكوين 180 مستشارا في ميدان المبادرة المقاولاتية.

جدير بالتذكير أن نظام المقاول الذاتي هو إطار قانوني جديد يمكن المنخرطين فيه من إحداث مقاولة ذاتية، وفقا لمقتضيات القانون رقم 114.13 الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان في يناير 2015، ونشر بالجريدة الرسمية في مارس من نفس السنة. ويهدف هذا النظام بالأساس إلى دعم روح المبادرة والمقاولة وتيسير ولوج الشباب إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل، حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والضريبية.

وحسب مدلول هذا القانون، يقصد بالمقاول الذاتي كل شخص يمارس، بصفة فردية، نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو يقدم خدمات، ولا يتجاوز رقم معاملاته المحصل عليها سنويا:

- 500.000 درهم بالنسبة للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية
- 200.000 درهم بالنسبة للخدمات

ويرتكز هذا النظام على مبادئ تهم إحداث نظام مبسط يعتمد تسهيل إجراءات الحصول على صفة المقاول الذاتي، وإجراءات إنهاء النشاط والتشطيب وإعادة التقييد، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات من خلال توفير استمارة التسجيل ونظام الشباك الوحيد، بالإضافة إلى وضع إطار اجتماعي وضريبي محفز. وفي هذا الإطار، تميزت حصيلة تنزيل هذا النظام بتوقيع اتفاقية شراكة بين الدولة وبريد المغرب، خلال انعقاد الدورة الرابعة للمناظرة الوطنية للصناعة، من أجل إنشاء وتدبير السجل الوطني للمقاولين الذاتيين. كما عرفت أيضا مجموعة من الإنجازات الهامة، نذكر منها على وجه الخصوص:

- نشر القانون المتعلق بنظام المقاول الذاتي والمراسيم التطبيقية المتعلقة به:
  - المرسوم المتعلق بتكوين وسير اللجنة الوطنية للمقاول الذاتي.
  - المرسوم المتعلق بكيفية التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي والتشطيب والمعلومات التي يحتوي عليها.
  - المرسوم المتعلق بلائحة الأنشطة المقبول مزاولتها في إطار نظام المقاول الذاتي.
  - المرسوم المتعلق بالأنشطة المستثناة من نظام المقاول الذاتي.
- نشر القانونين المتعلقين بنظام التأمين الإجباري عن المرض ونظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولن نشاطا خاصا من بينهم المقاولين الذاتيين بالإضافة الى أربعة مراسيم تطبيقية متعلقة بها.
- إحداث صندوق للنهوض بالمبادرة المقاولاتية يعنى بتمويل برامج دعم ومواكبة المقاولين الذاتيين وحاملي المشاريع.
- توقيع اتفاقيات مع الجهات من أجل وضع منظومات مقاولاتية حول المقاولين الذاتيين: مراكش – آسفي وبني ملال – خنيفرة.

ووعيا منها أيضا بالدور المحوري الذي تلعبه هذه الشريحة الواسعة من المقاولات، سواء على مستوى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ودعم وتعزيز النسيج الاقتصادي أو محاربة الهشاشة والفوارق المجالية، وضعت الوكالة بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي -GIZ-، عروضا للمواكبة الجماعية تروم بالأساس تعزيز القدرات لدى هذه الفئة من المقاولين، وتعزيز اندماجها في النسيج الاقتصادي من خلال دعم نموها وانتقالها إلى مراتب

أسـمى، وتتمثـل هـذه المواكبـة في شـقين:

- المواكبـة المقاولاتيـة: تهـدف المواكبـة المقاولاتيـة إلى دعـم قـدرات المقاولـين على إنشـاء المقاولة وتسـييرها مـن خـلال ورشـات يؤطرهـا خـبراء في مجـال ريـادة الأعـمال، حيـث تعتمـد هـذه الورشـات عـلى مقاربـة «التعلـم عـن طريـق الممارسـة»، تشـمل هـذه المواكبـة عـدة محـاور.
- المواكبـة في صميـم المهنـة: تعتمـد مقاربـة نـواة عـلى تكويـن مجموعـات متجانسـة لمقاولـين يمارسـون نفـس المهنـة ويجتمعـون بانتظـام بمسـاعدة مؤطـر مكـون لهـذه الغايـة، مـن اجـل القيـام بتشـخيص جماعـي للمشـاكل المشـتركة وإيجـاد حلـول لهـا مـن خـلال تشـجيع العمـل الجماعـي، وتعزيـز فـرص التعـاون والتكامـل بـين المقاولـين.

وقـد اسـتفاد مـن هـذه العـروض التـي أطلقتهـا الوكالـة الوطنيـة للنهـوض بالمقـاولات الصغـرى والمتوسـطة، منـذ نهايـة سـنة 2016 إلى غايـة اليـوم، مـا يفـوق 2786 مقـاول ذاتي.

■ القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها

صـادق البرلمـان بغرفتيـه سـنة 2018 عـلى القانـون رقـم 88.17. ويهـدف هـذا القانـون إلى تبسـيط المسـاطر وتقليـص الآجـال المتعلقـة بمختلـف مراحـل إحـداث المقـاولات بغيـة تنميـة الاسـتثمارات الوطنيـة والأجنبيـة وتشـجيعها وإنعاشـها وإحـداث فـرص الشـغل وتحسـين منـاخ الأعـمال، وذلـك مـن خـلال مراجعـة مجموعـة مـن المقتضيـات المؤطـرة لإحـداث المقـاولات لاسـيما الكتـاب الأول مـن مدونـة التجـارة، وكـذا القانـون القـاضي بإنشـاء المكتـب المغـربي للملكيـة الصناعيـة والتجاريـة. كـما يهـدف هـذا القانـون إلى اعتـماد الطريقـة الالكترونيـة كوسـيلة وحيـدة للقيـام بالإجـراءات والمسـاطر المتعلقـة بإحـداث المقـاولات وذلـك بوجـوب إيـداع جميـع العقـود والقـرارات والقوائـم التركيبيـة ومحـاضر المـداولات والوثائـق وكـذا المقـررات القضائيـة، المنصـوص عليهـا في القانـون.

■ القانون 20.19 المتعلق بالشركات المساهمة والقانون 21.19 المتعلق بالشركات ذات المسؤولية المحدودة

صـادق البرلمـان بغرفتيـه في شـهر أبريـل 2019 عـلى القانونـين رقـم 20.19 و21.19 واللـذان يندرجـان ضمـن مخطـط اللجنـة الوطنيـة لمنـاخ الأعـمال لسـنة 2019. ويهـدف القانونـين إلى تعزيـز حمايـة المسـتثمرين الأقليـة وترسـيخ مبـدأ الشـفافية والحكامـة الجيـدة ومسـايرة المعايـير الدوليـة وكـذا تحسـين ترتيـب المغـرب في التقاريـر الدوليـة.

3.1. تحديث منظومة الاستثمار وتقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار

إن مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار يعد من بين الأوراش الهامة الكبرى الهادفة إلى تحديث كلي لمنظومة التدبير اللامتمركز للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار والنهوض به وتسهيل حياة المقاولة ومواكبة ودعم مشاريعها ومواصلة تبسيط المساطر الإدارية بغية توفير مناخ تنافسي ملائم ومشجع للاستثمار والابتكار وللمبادرة الحرة.

ولبلورة مشروع هذا الإصلاح، فقد تم إعداد مشروع القانون رقم 18 - 47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار الذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 فبراير 2019.

لقد نص القانون رقم 18 - 47 على إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، وتوسيع صلاحياتها وتحديد إطار حاكمتها كما نص على إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار التي ستحل محل كافة اللجان الجهوية والمحلية المتدخلة في تدبير الاستثمار. ويكون لهذا الورش الإصلاحي الكبير الأثر المباشر على المستثمرين والمقاولات، حيث تم العمل على:

■ **توسيع نطاق اختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار لتمكينها من الاضطلاع بدور محوري** بما ينسجم مع أهداف الجهوية المتقدمة وتعزيز اللاتمركز الإداري والحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين. ولهذا الغرض، أنيط بهذه المراكز المهام التالية:

- توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالاستثمار للمستثمرين والمقاولات، بما في ذلك فرص الاستثمار على مستوى الجهة، في انسجام تام مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمؤهلات الترابية؛
- تسهيل الاستثمار بتكريس دورها كشباك وحيد للمعالجة المندمجة لملفات المشاريع الاستثمارية وفق مقاربة شمولية وفي كافة مراحلها، ابتداء من إيداعها بالمراكز إلى غاية منح التراخيص المتعلقة بها وتتبع إنجازها؛
- المواكبة الشاملة للمقاولات، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وتلك التي تواجه صعوبات في أنشطتها، مع العمل، عند الاقتضاء، على القيام بمساعي التوفيق قصد التسوية الودية للخلافات الناشئة بين الإدارة والمستثمرين؛

- المساهمة مع الفاعلين الجهويين المعنيين في التحفيز الاقتصادي للجهة، وتقديم وتسويق عرض ترابي متكامل لجلب الاستثمار، واقتراح التدابير الكفيلة بتطوير جاذبية الجهة وتثمين مؤهلاتها.

■ **تجويد الخدمات المقدمة للمستثمرين والمقاولات من طرف المراكز الجهوية للاستثمار**

حيث عملت الوزارة على:

- إعداد عرض جديد للخدمات الموجهة للمستثمرين والمقاولات، يتماشى مع مقتضيات القانون رقم 47.18، والذي يبرز مجالات تدخل المراكز الجهوية للاستثمار والآجال والإجراءات المتعلقة بها، وكذا التدابير العملية اللازمة لتفعيلها، أخذا بعين الاعتبار التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتبسيط المساطر والتحكم في الآجال لفائدة المستثمرين والمقاولات؛
- إعداد النظام الداخلي للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار الذي يحدد كيفيات اشتغالها، والآجال المرتبطة بمعالجة ملفات الاستثمار المعروضة عليها؛
- إعطاء انطلاقة ورش إعداد نظام معلوماتي جديد لنزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بالاستثمار وتيسير ولوج المستثمرين والمقاولات إلى خدمات المراكز الجهوية والتمكين من المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار من طرف الإدارات المعنية.

■ **إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار**

لتشكل الإطار الأوحد للدراسة المندمجة ولاتخاذ القرارات المتعلقة بملفات الاستثمار وإبداء الرأي بخصوص طلبات الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المنظومة التحفيزية للاستثمار. إن الهدف المتوخى من هذا الإجراء هو تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار، وكذا التسريع في اتخاذ القرارات اللازمة، بشكل مشترك وشفاف، مما سيمكن المستثمرين من إنجاز مشاريعهم في أفضل الآجال.

4.1. مواصلة وتعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مجالات الفلاحة والصيد البحري

■ مجال الفلاحة

لعبت استراتيجية مخطط المغرب الأخضر دورا كبيرا في الرفع من قيمة القطاع الفلاحي والقروي في المغرب منذ إعطاء انطلاقتها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. تأكيدا لذلك نشر إلى ما يلي:

مساهمة ملموسة في ثروة البلاد

لقد سجل الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي نموا سنويا بلغ 5.25 إذ تجاوز بذلك 107 مليار درهم كمعدل سنوي 2008 - 2018 وهو ما يعادل زيادة قدرها 57 في المائة مقارنة بالمعدل السنوي المسجل بين 2000 و2008.

دينامية الاستثمار في القطاع الفلاحي

ارتفع الاستثمار في القطاع الفلاحي بين سنة 2008 و2018 من 5,4 مليار درهم إلى 10.4 مليار درهم. تعود هذه الدينامية إلى الرفع من حجم الاستثمار العمومي، وكذا التحفيزات الممنوحة للاستثمار الخاص من خلال صندوق التنمية الفلاحية. حيث ارتفعت المساعدات المالية الممنوحة خلال نفس الفترة، من 2,126 مليار درهم الى 3,617 مليار درهم. وهو ما يؤكد دور وأهمية هذه التمويلات كرافعة للقطاع.

وقد ساهمت مشاريع الدعامة الأولى لمخطط المغرب الأخضر في دينامية الاستثمار التي عرفها القطاع الفلاحي وذلك من خلال مواصلة و تسريع عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية من جهة، و تبني التجميع الفلاحي كوسيلة متميزة لتجاوز الاشكاليات المرتبطة بالعقار من جهة أخرى، حيث مكنت عملية الشراكة من تعبئة عقار فلاحي يقدر ب 135.000 هكتارا موزعة على 1.632 مشروعا (منها 720 مشروع أقل من 10 هكتار) ، باستثمار اجمالي مرتقب قدره 25,7 مليار درهم. أما فيما يخص التجميع الفلاحي، فقد تم إرساء 60 مشروع تجميع باستثمار اجمالي مرتقب قدره 13,6 مليار درهم، تهم 155.000 هكتار لفائدة 52.000 مجمَّع، 80% منهم من صغار الفلاحين (أقل من 5 هكتارات).

زيادة في إنتاجية المنتجات الفلاحية

لقد ساهمت عملية تحديث وسائل الإنتاج الفلاحي وعمليات التأطير في تحسين جودة المنتجات الفلاحية، وكذا الرفع من قيمة الصادرات الفلاحية بنسبة 117 % وتحسن حصة الصادرات الفلاحية (دون احتساب الصيد البحري) لتبلغ 12 % من صادرات البلاد خلال الفترة 2008-2017.

تطوير الفلاحة التضامنية

تعد الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر الركيزة الأساسية لتطوير الفلاحة التضامنية الخاصة بالضيعات الصغيرة في المناطق الهشة، حيث تم إطلاق 984 مشروعا، خلال الفترة 2008-2018، بتكلفة إستثمارية مرتقبة تناهز 18مليار درهم، لفائدة ما يقارب 732 ألف مستفيد، ومن أهم الإنجازات:

- غرس الأشجار المثمرة على مساحة تقارب 300 ألف هكتار؛
- بناء 281 وحدة للتثمين وتجهيز 368 وحدة أخرى؛
- إنجاز وتهيئة 439 كيلومتر من المسالك القروية.
- التهييء الهيدروفلاحي ل 83700 هكتار.

لقد كان لهذه المجهودات أثرها في استقرار الساكنة القروية، 13,3 مليون نسمة، فضلا عن انخفاض الفقر في الوسط القروي بنقطتين. كما تم خلال سنة 2017-2018 ، إطلاق 213 مشروعا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، لفائدة أزيد من 74 ألف فلاح صغير بتكلفة إستثمارية مرتقبة تقدر ب 3,13 مليار درهم، وتمت برمجة 159 مشروعا جديدا باستثمار قدره 2,7 مليار درهم خلال 2019.

اما فيما يخص تنمية المنتوجات المجالية، فقد تم إنجاز عدة برامج وتدخلات تتوزع كالتالي:

- ترميز المنتوجات المجالية: الإعتراف بـ 66 علامة مميزة للمنشإ و الجودة ومنح تراخيص إستعمال الرمز الجماعي « TERROIR DU MAROC » لفائدة 350 منتوج مجالي تابعة ل106 مجموعة؛

- تأهيل المجموعات المنتجة: مواكبة 600 تعاونية (20.688 مستفيد) لتقوية قدراتها التقنية والتسييرية والتسويقية وبناء و/ أو إعادة تأهيل وتجهيز 484 وحدة للتثمين ودعم لتحسين التوضيب و التلفيف لفائدة ما يفوق 590 مجموعة؛
- ترويج المنتوجات المجالية على المستوى الوطني: تسجيل 450 تعاونية لدى الأسواق الكبرى والمتخصصة مما مكن هذه التعاونيات من تحقيق رقم معاملات يناهز 65.2 مليون درهم وتنظيم مشاركة 200 مجموعة سنويا بالمعارض الوطنية و500 مجموعة سنويا بالمعارض الجهوية؛
- ترويج المنتوجات المجالية على المستوى الدولي: تنظيم مشاركة 75 مجموعة سنويا في التظاهرات والمعارض الدولية.

تدبير أمثل للمياه المخصصة للري

لقد كان لبرنامج عقلنة وتدبير المياه أثر كبير على مقاومة القطاع الفلاحي للنقص في التساقطات المطرية حيث ساعد ذلك على توسيع المساحات المسقية التي بلغت 1,6مليون هكتار. ولقد تم تجهيز، في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، أكثر من 560 ألف هكتار بأنظمة السقي الموضعي المقتصدة في الماء وهو ما يمثل 102% من أهداف مخطط المغرب الأخضر، وقد مكن هذا البرنامج من اقتصاد حوالي 1.6 مليار متر مكعب من مياه السقي.

إعادة هيكلة وتقوية مرحلة ما بعد الإنتاج

من أجل تحقيق قيمة مضافة للمنتوجات الفلاحية، والرفع من تنافسيتها تم انجاز مجموعة من العمليات كبناء أقطاب الجودة على مستوى الأقطاب الفلاحية بمجموعة من الأقاليم، منها بركان ومكناس وتادلة وسوس ماسة. كما سيتم:

- مواصلة بناء قطب جودة المواد الغذائية بالقطب الفلاحي بسوس ماسة وإنهاء الدراسات المتعلقة ببناء قطبي الحوز والغرب؛
- مواصلة دعم بناء سوق الجملة بالرباط.

تنميه سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي

تنمية الفلاحة التضامنية

لقد تمت مواصلة تنفيذ 532 مشروعا وإعطاء انطلاقة مشاريع جديدة في جميع جهات المملكة في إطار اتفاقية شراكة مع التنظيمات المهنية وتجمعات الفلاحين، وذلك بهدف استبدال زراعة الحبوب في المناطق غ ر الملائمة وغرس الأشجار المثمرة وإحداث الظروف الملائمة لتثمين منتوجات هذه المناطق ومنها تحسين دخل صغار الفلاحين.

تنمية قطاع الصناعات الغذائية

تم العمل على مواصلة تنزيل إجراءات عقد البرنامج المتعلق بتنمية الصناعات الغذائية بالمغرب 2017-2021، والذي تم توقيعه بين الحكومة ومهنيي القطاع في أبريل 2017 على هامش النسخة التاسعة للمناظرة الوطنية للفلاحة. وتبلغ كلفة تنزيل العقد البرنامج المذكور 12 مليار درهم، منها 8 ملايير درهم كمساهمة للقطاع الخاص و4 ملايير درهم كمساهمة للحكومة (يتحمل منها قطاع الفلاحة 2.8 مليار درهم وقطاع الصناعة 1.2 مليار درهم).

ويهدف العقد البرنامج المذكور الى تشجيع الاستثمار الخاص في مجالات تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية ودعم تنمية الصادرات وكذا عصرنة قنوات التسويق ودعم البحث عن أسواق جديدة، وسيمكن هذا العقد البرنامج من خلق ما يقارب 39 ألف منصب شغل قار إضافي ورقم معاملات سنوي إضافي يعادل 41 مليار درهم ورقم معاملات سنوي عند التصدير إضافي يعادل 12.5 مليار درهم وقيمة مضافة سنوية إضافية تناهز 13.1 مليار درهم.

وفيما يخص سير انجاز إجراءات هذا العقد البرنامج، فقد تم اصدار النصوص القانونية المتعلقة بسن اعانات الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية والموجهة لدعم الاستثمار في وحدات التثمين وكذا تشجيع الصادرات، وقد شرعت، منذ ذلك الحين مصالح وزارة الفلاحة في استقبال ومعالجة ملفات طلبات الاعانات.

وقد مكنت هذه الإجراءات من خلق دينامية هامة في الاستثمار في وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية، حيث استقبلت الشبابيك الوحيدة لصندوق التنمية الفلاحية، إلى

متم ابريل 2019، حوالي 97 طلب إعانة تهم مشاريع باستثمار مرتقب يفوق 2.1 مليار درهم ويرتقب أن تخلق ما يفوق 5780 منصب شغل.

تنمية الأقطاب الفلاحية

قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات باطلاق برنامج طموح لخلق 7 أقطاب فلاحية بكل من مكناس وبركان وتادلة وسوس والحوز والغرب واللوكوس وذلك بهدف تثمين أمثل للمنتوجات الفلاحية بهذه الجهات. وتتوفر هذه الأقطاب، التي تمثل جيلا جديدا من المحطات الصناعية المندمجة المتخصصة في الصناعات الغذائية، على فضاءات لتحويل وتلفيف وتثمين المنتوجات الفلاحية وكذا محطات لوجيستيكية وخدماتية وتجارية. كما قامت الوزارة بإنشاء أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية Qualipoles Alimentation داخل هذه الأقطاب الفلاحية قصد مواكبة الفاعلين والمهنيين تضم مختبرات متخصصة في مراقبة جودة المنتوجات الفلاحية.

وقد تم الى غاية 2019 تهيئة أربعة أقطاب فلاحية بكل من مكناس وبركان وتادلة وسوس وهم في طور التسويق، حيث تم لحد الآن تسويق ما يناهز 106 هكتار لإنجاز حوالي 184 مشروع. في حين توجد أقطاب الحوز والغرب واللوكوس في طور الدراسة.

كما شرعت أقطاب الجودة للمنتوجات الفلاحية لكل من مكناس وبركان وتادلة في مزاولة أنشطتها، في حين يوجد قطب الجودة للمنتوجات الفلاحية لسوس في مرحلة البناء.

تطوير التجارة الفلاحية بهدف تثمين وتسويق أمثل للمنتوجات الفلاحية

يرتقب في إطار تنزيل المخطط الوطني لإصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه، إطلاق 3 أسواق نموذجية بكل من الرباط ومكناس وبركان بتشاور مع الجماعات الترابية المعنية. وفي هذا الصدد، فان الإجراءات جارية لأطلاق اشغال بناء سوق الجملة للرباط عما قريب بمساهمة الدولة. فيما توجد أسواق مكناس وبركان في طور الدراسة.

تنمية السقي وتهيئة المجال الفلاحي

أهم مكونات هذا البرنامج برسم سنة 2019 :

البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري

لقد تم إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي من أجل التحويل الجماعي بدوائر الري الكبير على مساحة 23.830 هكتار، ومواصلتها على مساحة 21.370 هكتار. كما تم إطلاق مشروع جديد بهدف عصرنة الري بدوائر الري الكبير على مساحة 22.700 هكتار. كما تم تجهيز الضيعات على مساحة 86.000 بالري الموضعي.

برنامج توسيع الري

لقد تم الانتهاء من أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 24.9 ألف هكتار وانطلاق الأشغال على مساحة 44 ألف هكتار. العمليات المرتقبة في إطار البرنامج تتمثل في مواصلة الأشغال بمدارات كل من دار خروفة و سبو المتوسط و قدوسة وسايس.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري

بالنسبة للدراسات، لقد تم الانتهاء من دراسات الهيكلة لمشروعي سايس على مساحة 30000 هكتار ومشروع قدوسة على مساحة 5442 هكتار. أما بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز فنسجل تقدم الاشغال بنسبة 80% بالنسبة لمشروع إنقاذ المنطقة الساحلية أزمور-بير الجديد و25% بالنسبة لمشروع ري سهل اشتوكة بالمياه المحلاة. كما نسجل إطلاق طلب عروض لاختيار الشركاء الخواص لمشروع تحلية مياه البحر والري بمنطقة الداخلة والذي وصل الى مرحلة التفاوض مع الفائزين المؤقتتين بعقود المشروع.

تهيئه المجال الفلاحي

برنامج العمل ينصب على أشغال إعادة تأهيل المدارات الصغيرة والمتوسطة، بغاية تحسن فعالية شبكة الري على مساحة حوالي 10.000 هكتار موزعة على التراب الوطني، وكذا مواصلة التدخلات المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتهيئة المراعي وتنظيم الترحال، إضافة إلى إنجاز التهيئة العقارية.

البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال

تمت مواصلة إنجاز الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال على مستوى جهتي سوس ماسة وكلميم واد نون وإقليم السمارة بإعداد 330.000 هكتار من المحميات الرعوية و14.550 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و182 نقطة ماء لتوريد الماشية و578 كلم من المسالك الرعوية.

تم اصدار القانون رقم 13-113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي سنة 2016 وفي سنة 2018 تمت المصادقة ونشر 4 مراسيم تطبيقية و5 قرارات وزارية، إضافة إلى دورية مشتركة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الداخلية تهم كيفية تنزيل مضامين هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

كما تم إحداث وتفعيل عمل اللجنة الوطنية للمراعي واللجن الجهوية للمراعي واللجن الإقليمية للمراعي حيث تشكل هذه اللجن آلية للحكامة الجيدة والتدبير التشاركي للمجالات الرعوية.

■ **مجال الصيد البحري**

يعتبر قطاع الصيد البحري عنصرا مهما في النشاط الاقتصادي للمملكة ويستفيد هذا القطاع من استراتيجية للتنمية «هاليوتيس» تمتد إلى أفق سنة 2020 تهدف إلى ارساء أسس حديثة وتنافسية.

ج. 9 المؤشرات الهامة للقطاع خلال الفترة ما بين 2010 و2017

المؤشرات	الحالة في 2007	النتائج المحققة بنهاية 2017
الناتج الداخلي الخام (الصيد وصناعات الصيد)	8,3 مليار درهم	17,1 مليار درهم
التشغيل المباشر على اليابسة	61.650 منصب شغل	96.983 منصب شغل
صادرات المنتجات البحرية	1,2 مليار دولار	2,3 مليار دولار (2018)
حصة المغرب من السوق الدولي	% 1,5	% 1,8
الإنتاج الوطني	1,035 مليون طن	1,4 مليون طن (2018)
الإنتاج المتأتي من تربية الأسماك	أقل من 500 طن	495 طن (2018)
الواردات من منتجات الصيد للصناعات التحويلية	30 ألف طن	46 ألف طن
ألإستهلاك الفردي السنوي	10 إلى 12 كلغ للفرد	13,6 كلغ للفرد (2014)
نسبة الأصناف المدبرة باستدامة	% 5	% 96

- ارتفاع الكميات المصطادة بنسبة سنوية تعادل 2,3٪من حيت الحجم و 7,2٪ من حيت القيمة، فقد انتقلت من 1,1 مليون طن إلى حوالي 1,4 مليون طن و من 6,7 مليار درهم إلى 11,6 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2010 و 2018، محققاً بذلك أزيد من 83٪ من الهدف المسطر في أفق 2020 (1,66 مليون طن)؛
- الانتقال من 5% إلى 96% من نسبة الأصناف التي يتم تدبيرها عن طريق مخططات تهيئة المصايد حيث تم تنزيل 18 مخططاً يهم تهيئة وتدبير المصايد الوطنية؛
- انتعاش الصادرات من السمك بزيادة سنوية تقدر ب 5٪ في الحجم و8,2٪ في القيمة، حيت انتقلت من 512 ألف طن إلى 717 ألف طن وحققت رقم معاملات تاريخي وصل إلى 22 مليار درهم سنة 2017 مقابل 13,2 مليار درهم سنة 2010؛
- تطور الكميات المنتجة من طرف صناعات الصيد البحري بزيادة سنوية تقدر ب 5٪ حيت وصلت إلى حوالي 800 ألف طن سنة 2017 مقابل 567 ألف طن سنة 2010؛
- تحسن الناتج الوطني الخام للقطاع بنسبة سنوية بلغت 10٪ ليصل إلى 17,1 مليار درهم في 2017 مقابل 8,3 مليار درهم سنة 2007؛
- تطور حجم التشغيل المباشر في قطاع صناعات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية حيث بلغت مناصب الشغل حوالي 97 ألف منصب أي بنسبة 84 ٪ من الهدف المتوخى تحقيقه سنة 2020 (115 ألف منصب).

والجدير بالذكر أن هذا التطور شمل جميع أسطول الصيد. فعلى سبيل المثال سجل رقم معاملات قارب للصيد التقليدي تحسنا بنسبة سنوية ناهزت 13٪ مقابل ارتفاع الكميات المصطادة ب 9٪ حيت انتقل متوسط رقم المعاملات للقارب من 68 ألف درهم سنة 2010 إلى 160 ألف درهم سنة 2017 و كذا متوسط الكمية من 3,5 طن إلى 5,2 أطنان للقارب خلال الفترة.

أهم الإنجازات المرحلية لقطاع الصيد البحري

منذ الانطلاقة الفعلية للعمل بمخطط «أليوتيس» في سبتمبر 2009 والذي يهدف إلى تحقيق تنمية وتنافسية قطاع الصيد البحري، ساهم هذا المخطط في جمع وتكثيف

جهود العديد من المتدخلين سواء من القطاع العام أو الخاص حول المشاريع المرتبطة بالمحاور الاستراتيجية لهذا المخطط والتي تهدف إلى استدامة الثروة السمكية وضمان الفعالية من خلال تنظيم وتزويد القطاع بالوسائل الضرورية من أجل جودة مثالية من التفريغ إلى التسويق وكذا ضمان تنافسية عالية من خلال توفير منتجات جد مثمنة ومنافسة في أهم الأسواق الواعدة.

أ- محور الاستدامة

فعلى مستوى البرامج والتدابير المتخذة من أجل حماية وعقلنة استغلال الثروات البحرية الحية وتثمينها والتي تحتل صدارة أولويات «آليوتيس» فقد تمكنت الوزارة من نهج العديد من الإنجازات نذكر منها:

- إخضاع 96٪ من الكميات المفرغة لإجراءات استدامة المصايد، كمخططات التهيئة، إلى نهاية 2017 مقابل 5٪ سنة 2007 حيث فاق هذا المستوى هدف مخطط آليوتيس المحدد في 95٪ أفق 2020.
- اعتماد عدة تدابير ترمي إلى تقنين وتطوير تربية الأحياء البحرية بإحداث منظومة قانونية خاصة، دعم ومواكبة المستثمرين من أجل إنجاز مشاريعهم والترويج لهذا القطاع داخل المغرب وخارجه لجلب مستثمرين أجانب وشركات ذات خبرة كبيرة في الميدان.
- القيام بدراسات تهم انجاز تصاميم جهوية للتهيئة الخاصة بتربية الأحياء البحرية على مستوى 8 جهات ساحلية على طول 1769 كلم من أجل تقييم المجالات القابلة لإيواء نشاط تربية الأحياء البحرية وتحديد المواقع الملائمة لمختلف الأنواع البحرية وتمكن هذه المخططات الجهوية من توجيه الاستثمار في هذه الجهات. وقد انتهت هذه الدراسات بالنسبة لخمس جهات حيث أظهرت النتائج الأولية إمكانيات إنتاجية تناهز 380.000 طن سنويا.
- تعزيز البحث العلمي في الصيد البحري من أجل دعم وتتبع مخططات تهيئة المصايد ومواكبة الإستراتيجية الوطنية لتطوير تربية الأحياء البحرية، مراقبة جودة وسلامة

الوسط البحري ومنتجات الصيد البحري وإعداد عدة برامج ومشاريع تهدف أساسا إلى تطوير تثمين المنتجات البحرية.

- القيام بمجموعة من الخرجات البحرية المتعددة الاختصاصات للتتبع العملي للنظم البحرية بهدف وضع تصورات رقمية كفيلة برصد وتتبع التغيرات المناخية على مستوى الواجهتين البحريتين للمملكة بالإضافة إلى التتبع العلمي لمناطق غمر الشعاب الاصطناعية وللنظام البيئي للبحيرات والخلجان الساحلية.
- تقوية مراقبة أنشطة الصيد البحري من خلال اعتماد نظام معلوماتي للمصادقة على المصطادات ووضع نظام رصد وتتبع السفن عبر الأقمار الاصطناعية مع اعتماد المخطط الوطني للمراقبة وإصدار القانون 12-15 والمتعلق بالوقاية من الصيد غير القانوني وغير مصرح به وغير منظم ومحاربته.
- اعتماد مخطط وطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري والذي يتم تنزيله عبر 18 مخططاً جهوياً يحدد منهجيات ومساطر عملية تهدف إلى توحيد وبرمجة وتطبيق المراقبة.
- تجهيز قوارب الصيد التقليدي العاملة بالمناطق الجنوبية بصناديق عازلة للحرارة (6970 قارب) ويتم حاليا تجهيز القوارب العاملة بالبحر الأبيض المتوسط بهذه الصناديق (3100 قارب) وذلك بهدف ضمان جودة المنتجات البحرية على أن يتم تعميم هذا الإجراء على باقي المناطق الساحلية؛
- تجهيز قوارب الصيد التقليدي بواسطة نظام ترددات الراديو بوضع الرقاقات لحوالي 16.243 قارب الصيد التقليدي (نسبة انجاز المشروع تصل الى 99 ٪)؛
- دعم المهنيين بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لاقتناء شباك دائرية (سنورية) جديدة لصيد السردين في إطار الحد من الصعوبات التي تواجه هذا النشاط بسبب الدلافين الكبيرة (الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 89 مليون درهم سنويا (2016-2017) والدعم لفائدة كل مهني مستفيد فهو 800 ألف درهم سنويا).

ب- محور الفعالية

في إطار هذا المحور، عملت الوزارة على تقوية البنيات التحتية للموانئ وتجهيزاتها حيث تم تفعيل برنامج استثماري هام يهدف إلى إعادة تأهيل موانئ الصيد ونقط التفريغ. وقد ساهمت هذه الإجراءات في الرفع من الإنتاج الوطني 2018 ليصل إلى 1,4حوالي مليون طن. وقد تم في هذا الإطار:

- إنجاز 42 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين على طول الساحل الوطني بالإضافة إلى وجود مشاريع أخرى(7) في طور الإنجاز كما تم تجهيز بعض مراكز الصيد التقليدي ببنيات التسويق الضرورية، وقد حققت هذه النقط حوالي 70% من رقم معاملات قطاع الصيد التقليدي سنة 2017؛
- تعزيز جاذبية أسواق بيع السمك بالموانئ عبر إطلاق برنامج إنشاء 12 سوقاً للسمك من الجيل الجديد وكذا تهيئة الأسواق الحالية لضمان مطابقتها لمعايير السلامة والجودة مع إنجاز برنامج حوسبة المزادات العلنية لبيع السمك؛
- إنشاء 10 أسواق لبيع السمك بالجملة وذلك من أجل هيكلة ودعم السوق الداخلي؛
- إنجاز منشآت في مينائي الصيد الجديدين بكل من طنجة والدار البيضاء في إطار الشراكة، وتجهيز 11 ميناءاً ببنيات الصيد التقليدي وتنفيذ برنامج تنظيم باعة السمك المتجولين؛
- تعميم استعمال الصناديق الموحدة بجميع موانئ الصيد عوض الصناديق الخشبية التي لم تكن تتوفر على معايير السلامة الصحية وتشييد وحدات لتدبيرها بما ساهم في تحسين مناولة الأسماك على مستوى سفن الصيد الساحلي وسلسلة التوزيع.
- تنظيم وتطوير نشاط بيع السمك بالجملة الذي يدخل في إطار مشروع "تعزيز جاذبية أسواق بيع السمك بالجملة ومراكز فرز السمك الصناعي" من خلال وضع الإطار القانوني لبائع السمك بالجملة.

ت- محور التنافسية

في إطار تنزيل البرامج المتعلقة بهذا المحور، فقد عملت الوزارة على تفعيل المخططات الوطنية الشاملة التي تم إعدادها من أجل تطوير صناعات الصيد البحري. وقد ساهمت هذه المخططات في الرفع من تنافسية شركات تثمين المنتجات البحرية ومواكبة المنتجات البحرية المغربية كما يتجلى ذلك في مستوى صادرات السمك.

من جهة أخرى، فقد بلغ حجم الاستثمارات في مجال صناعات الصيد البحري خلال الفترة 2010-2017 ما مجموعه 2,6 مليار درهم منها 2,2 همت مشاريع جديدة. وفي هذا الإطار تم منح 20 رخصة جديدة لفائدة وحدات صناعية لتثمين الموارد البحرية خلال سنة 2017 مقابل 10 فقط خلال سنة 2010.

كما يجب التذكير بأن المغرب يحتل مكانة رائدة عالميا في تصدير السردين المعلب والأخطبوط المجمد.

فيما يخص أقطاب التنافسية من أجل تحسين تثمين المنتجات البحرية، فقد تم إنجاز قطب التنافسية «هاليوبوليس» بأكادير حيث تم بيع جميع القطع الأرضية المخصصة للمنتجات البحرية. كما شرع العديد من المهنيين في انطلاق تشييد المشاريع الصناعية على القطع المسلمة والتي يبلغ عددها 21 مشروعاً منها 16 مشروعاً يهم تثمين المنتجات البحرية و5 مشاريع لصناعة مواد التلفيف.

وفي إطار تنظيم وتطوير نشاط بيع السمك بالجملة، تم إصدار 6454 رخصة بما فيها 1662 لفائدة الشركات و249 للتعاونيات وكذلك إصدار ما يفوق 8000 بطاقة ومستخرج بطاقة.

ث- محور عرضي

بالموازاة مع هذه البرامج، يجب الإشارة إلى مشاريع تتوخى تأهيل القطاع وتعزيز مساهمته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم في هذا الإطار:

- تعميم التغطية الاجتماعية والصحية على جميع البحارة التقليديين بكافة الموانئ وقرى الصيادين ونقاط التفريغ المجهزة بالمملكة بتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. بخصوص التأمين الصحي على حوادث الشغل فإن القانون رقم 18-12 قد عمم إجبارية هذا التأمين على جميع البحارة بمن فيهم العاملين بالصيد التقليدي وتم تعميم هذه العملية ابتداء من فاتح يناير 2018.

- تقوية الكفاءات البشرية من خلال اعتماد «المقاربة باعتبار الكفاءات» وتنويع عرض التكوين ليشمل على الخصوص تربية الأحياء المائية والصناعات السمكية وتنظيم مهن تسويق السمك.
- إنشاء ودعم الوحدات الصحية بالموانئ وعددها20 بهدف تتبع الأوضاع الصحية للبحارة وذلك بتعاون مع وزارة الصحة.
- مواكبة تعاونيات الصيد البحري عبر برامج مختلفة تخص بالأساس تقوية قدرات أعضاء المجالس الإدارية وتشجيع تبادل الخبرات فيما بين التعاونيات.
- إعداد مرسوم بتحديد الشواهد والإجازات المطلوبة إلزاميا لممارسة مهام القيادة على متن سفن الصيد البحري، ينص لأول مرة على ضرورة حصول كل رئيس سفينة صيد تقليدي على إجازة تأهله لممارسة مهام القيادة بعد تكوين بحري مهني ملائم تفاديا للحوادث البحرية وحفاظا على سلامة البحارة العاملين على متن هذه القوارب وسلامة ملاحة سفن الصيد البحري؛
- في إطار المهمة التي يضطلع بها المغرب وطنيا ودوليا في مجال سلامة الملاحة تمت تقوية شبكة الإنقاذ حيث يتم اقتناء خافرة جديدة و10 زوارق موزعة على قرى الصيد التقليدي حيث أصبح الأسطول الوطني المخصص لهذه المهمة يشمل 19 خافرة و19 زورق مطاطي سريع.

■ **حماية الموارد الغابوية ومحاربة التصحر**

اهم الإنجازات المرحلية ذات الأثر المباشر على المواطنين والمقاولات

أ- التدبير المستدام للمراعي الغابوية

من أجل دعم المجهودات المبذولة في مجال تجديد الغابات وتخفيف العبء عن الساكنة المحلية المجاورة للغابة، تم إحداث منذ سنة 2002 منحة تحفيزية لفائدة ذوي الحقوق المنظمين في جمعيات أو تعاونيات لحثهم على احترام منع الرعي بالمساحات المشجرة أو التي تم تجديدها، عبر إعطاء تعويض عن حق الانتفاع قدره 250 درهم للهكتار بالمحيطات الغابوية الممنوعة من الرعي (او 350 درهم داخل غابات اركان).

وبهدف ضمان نجاح عملية التشجير من خلال تنظيم ممارسة حق الرعي بالغابات، تم تخصيص ميزانية وصلت في غضون هذه السنة الى 25 مليون درهم توزع كتعويض عن حق الانتفاع على شكل منح للمقاصة عن الفضاءات الغابوي الممنوعة من الرعي وذلك لفائدة 166 جمعية رعوية (15.000 منخرط) تم مواكبتها وتأطيرها في 100 جماعة قروية.

ج.10 توزيع منح المقاصة لفائدة ذوي الحقوق المنظمين في جمعيات أو تعاونيات رعوية

الجهات	المساحة (هكتار)	الاعتمادات (درهم)
بني ملال خنيفرة	13.485	3.371.250,00
الدار البيضاء الكبرى-السطات	530	132.500,00
درعا-تافيلالت	3.725	940.563,00
فاس-مكناس	34.347	8.655.344,00
مراكش-اسفي	8.300	2.229.400,00
الشرق	17.740	4.477.575,00
الرباط -سلا-القنيطرة	14.940	3.735.860,00
سوس-ماسة	4.878	1.393.927,00
طنجة-تطوان-الحسيمة	300	75.750,00
المجموع	98.245	25.012.169,00

ب - تلبية حاجيات الساكنة لمادة حطب التدفئة

في إطار تزويد ساكنة المناطق القروية والجبلية المحيطة بالغابات بمادة حطب التدفئة، يخول للسكان ذوي حقوق الانتفاع امكانية جمع الحطب اليابس بالغابات بصفة مجانية لتلبية حاجياتهم المنزلية وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة منه داخل الغابات. وبالنظر الى ارتفاع الطلب وخاصة خلال فصل الشتاء، تجدر الإشارة أن الكميات المستخرجة من الغابات لتلبية الحاجيات (والتي تفوق إلى حد كبير قدرتها الإنتاجية) تمثل عاملا من عوامل

تدهور الثروات الطبيعية. ومن هذا المنطلق، فإن الاستراتيجية المتبعة تتمحور حول عدة تدخلات متكاملة ترمي بالأساس الى تكثيف الإنتاج والعرض من الموارد الغابوية عبر تفعيل مخططات تهيئة الغابات في الشق المتعلق باستغلال الموارد الكفيلة بتوفير حطب التدفئة والقيام بالأشغال الحراجية.

ت - دعم الأنشطة المدرة للدخل

لعل من أبرز معالم الحكامة الجيدة وتدبير القطاع الغابوي، دعم الأنشطة المدرة للدخل من خلال مختلف البرامج الأفقية وذلك من اجل إحداث نوع من التجانس بين البرامج القطاعية وبرامج التنمية القروية:

- دعم وتأطير التعاونيات الغابوية والتي وصل عددها حاليا الى 196 تعاونية (تضم أكثر من 12600 منخرط) برقم معاملات يفوق الى 900 مليون درهم من خلال تفويت عمليات الاستغلال الغابوي في إطار كناش تحملات.
- تشجيع المشاريع المحلية المتعلقة بتثمين المنتجات العطرية والطبية وكذا تنمية السياحة القروية والصناعة التقليدية والتي وصل عددها حاليا إلى 60 وحدة للصناعة التقليدية.
- المساهمة في دعم التنمية المحلية عبر تفعيل حزمة من الأنشطة المدرة للدخل. فخلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2018، فاق معدل التكلفة المالية لهذه التدخلات ذات الطابع الاجتماعي 20 مليون درهم سنويا. وتتجلى اهم الإنجازات فيما يلي:
  - تشجيع السكان على غرس الأشجار سريعة النمو بمحاذاة مساكنهم وأراضيهم الفلاحية، وذلك بمدهم بالأغراس مجانا على شكل إعانات عينية تعادل 1.544.350 من الأشجار المثمرة والمتمثلة أساسا في أشجار الزيتون، اللوز؛
  - العمل على تعميم أفرنة متطورة على صعيد مختلف الجهات تمكن من الاقتصاد بنسبة 60% في استعمال حطب التدفئة وذلك عبر توزيع 19.398 فُرن مُحسَن؛
  - تشجيع الساكنة المحلية على تربية النحل عبر توزيع 28.440 خلية نحل.

ث - توسيع وصيانة شبكة المسالك الغابوية

بالإضافة الى دورها في تدبير الملك الغابوي، تساهم هذه المسالك الغابوية (20.500 كلم) بصفة مباشرة في فك العزلة عن ساكنة المناطق الجبلية والنائية. ويتجلى تشجيع السكان على غرس الأشجار سريعة النمو بمحاذاة مساكنهم وأراضيهم الفلاحية، وذلك بمدهم بالأغراس مجانا على شكل إعانات عينية. ولقد عرفت السنوات الثلاث الأخيرة على التوالي توزيع ما يعادل 370.000 شجرة مثمرة في السنة والمتمثلة أساسا في أشجار الزيتون واللوز.

برامج الاستثمار المتعلقة بالمرحلة الثانية من الولاية

تهدف بالأساس برنامج الاستثمار المتعلقة بقطاع المياه والغابات إلى تحقيق ضمان التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وتجدر الإشارة إلى ان ميزانية الاستثمار تقدر سنويا بحوالي 1.200 مليون درهم. وفي هذا الصدد، ودون اغفال للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وحاجيات الساكنة المجاورة للغابات، تهدف برامج الاستثمار المتعلقة بالمرحلة الثانية من الولاية الحكومية الى التدبير المستدام للثروات الغابوية ورفع الاكراهات التي يعرفها المجال، خاصة منها التصحر وانجراف التربة والتغيرات المناخية.

5.1. مواصلة النموذج الطاقي المغربي وتحديث القطاع المعدني

■ مجال الكهرباء

انتقلت القدرة الكهربائية المنشأة من 8261 ميغاواط سنة 2016 إلى 8820 ميغاواط سنة 2017 ثم إلى 10932 ميغاواط سنة 2018. ولمشاريع إنتاج ونقل الكهرباء وقع اقتصادي واجتماعي ملحوظ، يتجلى أساسا في إنعاش اقتصاد مختلف أقاليم وجهات المملكة من خلال إحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة وإحداث بنيات أساسية مكملة للمشاريع. وكذا الرفع من مستوى البنيات التحتية للأقاليم.

أهم الإنجازات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاستثمار واللوجستيك

إنتاج الطاقة الكهربائية: تم إنجاز قدرة إضافية تناهز 2670 ميغاواط، منذ أبريل 2017 إلى غاية نهاية 2018، من خلال:

- الشروع في استغلال الوحدة الرابعة لمحطة جرادة بقدرة 350 ميغاواط والمحطتين الحراريتين لديزل بالعيون بقدرة 72 ميغاواط والداخلة بقدرة 16.5 ميغاواط، وكذا الشطرين الأول بقدرة 693 ميغاواط والثاني بنفس القدرة للمحطة الحرارية لآسفي.

- إنجاز الحقل الريحي جبل خلادي بقدرة 120 ميغاواط، والحقل الريحي لأفتيسات بقدرة 200 ميغاواط.
- الشروع في استغلال المشروع الشمسي نور ورزازات 2و3 بقدرة إجمالية تصل إلى 350 ميغاواط خلال سنة 2018، وإنجاز المشاريع الشمسية الفوتو ضوئية نور ورزازات 4 بقدرة 71.5ميغاواط، نور العيون 1 بقدرة 84.5 ميغاواط ونور بوجدور 1 بقدرة تصل إلى 19.5 ميغاواط.
- متابعة تطوير مشاريع أخرى لإنتاج الطاقة الكهربائية يتم الشروع في استغلالها خلال المرحلة 2018 - 2023، من بينها مشروع الحقل الريحي لتازة بقدرة 150 ميغاواط والمشروع المندمج الريحي بقدرة إجمالية تصل إلى 850 ميغاواط.

النقل الكهربائي

تم إنجاز أزيد من 1000 كيلومتر من خطوط الجهد العالي والجد عالي، ليصل إجمالي طول خطوط النقل إلى 26600,253 كيلومترًا مع نهاية مارس 2018، ويشمل:

- تصريف الطاقة المنتجة للمحطات الحرارية لجرادة وآسفي، للمركب الشمسي لورزازات من 1 إلى 4، وكذا محطات إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة (نور العيون ونور بوجدور).
- مشروع ربط مدينة الداخلة بشبكة النقل الوطنية، حيث تم إنجاز خط 400 ك.ف يربط العيون ببوجدور وتشغيله في 26 فبراير 2018.

الكهربة القروية

تم خلال الفترة الممتدة من شهر أبريل 2017 إلى شهر نونبر2018، كهربة 856 دوارا يضم 21 336 سكن بغلاف مالي بلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهربة القروية خلال هذه الفترة من 99,45% إلى 99,63%.

التكامل الإقليمي

يعمل المغرب على تحقيق التكامل الإقليمي من خلال تطوير وتقوية الروابط الكهربائية مع البلدان المجاورة، ولا سيما عن طريق:

- متابعة إنجاز الدراسة المتعلقة بمشروع الربط الكهربائي بين المغرب والبرتغال بقدرة 1000 ميغاواط؛
- اقتراح مشروع بروتوكول حول إنجاز الخط الثالث للربط الكهربائي المغربي الإسباني بقدرة 700 ميغاواط على الجانب الاسباني.

ويوفر اندماج المغرب في المنظومة الطاقية الجهوية، إطارا ملائما ليس فقط لتطوير التبادل الطاقي، بل يشكل أيضا وسيلة من أجل مواجهة تذبذب وتأرجح الإنتاج من أصل متجدد.
تعبئة الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع.
تمت متابعة تعبئة الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع الطاقية المتعلقة بالإنتاج والنقل الكهربائيين موضوع مخطط التجهيز من أجل الاستجابة للطلب على الكهرباء.

أهم الإصلاحات

إنتاج الكهرباء

- تم إعطاء انطلاقة دراسة حول الإنتاج الذاتي للكهرباء، بالتعاون مع الأطراف المعنية، بهدف صياغة نص تطبيقي يحدد الشروط والأحكام المتعلقة بالتراخيص من طرف هذه الوزارة.
- تم عقد أوراش عمل في إطار مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي لإعداد نص تطبيقي للقانون 38.16 المتعلق بتتبع المشاريع التي تم تطويرها في إطار القانون 13.09.
- وتمت دراسة 5 مشاريع مراسيم من طرف لجنة القوانين النووية التابعة للمجلس الوطني للطاقة النووية وإرسال تقرير اللجنة إلى الأمانة العامة للحكومة في نونبر 2018، وكذا إرسال مشروع مرسومين لأعضاء اللجنة السالفة الذكر قصد الدراسة وإبداء الرأي.

ضبط قطاع الكهرباء

- تم تعيين رئيس الهيئة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء، خلال المجلس الوزاري المنعقد بالرباط، تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 20 غشت 2018.
- تم إعداد الشروط المرجعية لإنجاز الدراسة المتعلقة بمدونة الشبكة الكهربائية الوطنية ومشروع المرسوم المحدد للمواصفات التقنية المتعلقة بشروط الربط بالشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط والولوج إليها وقواعد استعمالها. كما تم اختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بإنجاز الدراسة.

- تم إعداد الشروط المرجعية لإنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد قدرات الشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد العالي والعالي والمتوسط لاستقبال مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. وسيتم الشروع في إنجاز الدراسة ابتداء من فاتح مارس 2019.

التعاون الدولي في مجال الكهرباء

- المشاركة في أشغال التعاون مع الدول العربية لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء في إطار المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- التوقيع على إعلان مشترك لتحرير سوق الطاقات المتجددة في دجنبر 2018 في إطار الإعلان المشترك المتعلق بخارطة الطريق لتجارة الكهرباء المستدامة بين المغرب والسوق الداخلية الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، البرتغال واسبانيا) الذي تم توقيعه خلال مؤتمر الأطراف (COP22) المنعقد بمراكش في 17 نوفمبر 2016.

الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

- مواكبة تنفيذ مخطط التجهيز الكهربائي وخاصة عبر تعبئة الأوعية العقارية الضرورية لإنجاز قدرات إنتاجية جديدة تناهز 3903 ميغاواط. وتمثل الطاقات المتجددة ما يفوق 99,4 % من هذه القدرة، أي ما يعادل 3881,5 ميغاواط.
- موازاة مع ذلك، يتم العمل على تعزيز وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، لتصريف الكهرباء المنتجة.
- وفيما يخص الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية، تتم متابعة تطوير الروابط الكهربائية مع الدول المجاورة، خاصة اسبانيا والبرتغال وموريتانيا.
- كما يتم الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالإنتاج الذاتي للكهرباء وبلورة النص التنظيمي المتعلق بالترخيص، وصياغة وتنزيل النص التطبيقي للقانون 16 - 38 المتعلق بتتبع المشاريع التي تم تطويرها في إطار القانون 09 - 13.
- بالإضافة إلى تحيين القانون رقم 12 - 02 المتعلق بالحماية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية احتراما للالتزامات الدولية للمغرب، خاصة اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية التي تمت المصادقة عليها في 2015 من طرف المغرب.

- كما تتم دراسة مشاريع المراسيم التي قترحها الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي من طرف لجنة القوانين النووية التابعة للمجلس الوطني للطاقة النووية.

■ **مجال البترول**

أهم الإنجازات

لمواكبة الإصلاحات والتدابير المتخذة لتشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات تم:

- تبسيط مساطر الحصول على رخص إحداث محطات بيع الوقود، حيث انتقل المعدل السنوي لعدد المحطات المرخص لإحداثها من 70 محطة إلى 120 محطة؛
- تشجيع الاستثمار في مجال توزيع المواد البترولية السائلة من خلال منح الموافقة المبدئية للشركات المتوفرة على الشروط القانونية والتي تعتزم الاستثمار جديا في هذا المجال. وقد تم منح الموافقة المبدئية ل 12 شركة جديدة.
- إنجاز منظومة معلوماتية لتدبير الملفات الخاصة بطلبات الإذن والتراخيص المتعلقة بالمواد البترولية السائلة والغازية.

الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

- وضع مشروع مرسوم يتعلق بقطاع البترول في مسطرة المصادقة والذي يتضمن خاصة تبسيط المساطر الإدارية للتراخيص المتعلقة بإنجاز المنشآت البترولية.
- إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-72-1 بتاريخ 22 فبراير 1973 المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.
- وضع مشروع القانون رقم 17 - 94 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي ما بعد الإنتاج، لا سيما تنظيمه، في مسطرة المصادقة.
- تغيير القانون رقم 15 - 48 لإخضاع الأنشطة المرتبطة بالغاز الطبيعي والمواد البترولية لمراقبة الهيأة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء والتي قد تصبح فيما بعد الهيأة الوطنية لضبط قطاع الطاقة.
- السهر على تفعيل برمجة إحداث أرضيات لوجستيكية متعلقة بالتخزين والتوزيع والنقل في مجال الطاقة بتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية والفاعلين في القطاع عبر إعداد اتفاق برنامج بين المصالح العمومية المعنية والخواص.

■ **مجال المعادن والهيدروكاربورات**

أهم الإنجازات

تحديث الإطار المنظم للنشاط المنجمي، من خلال:

- تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم وإصدار نصوصه التطبيقية، لاسيما مرسوم لتحديد قائمة الوثائق اللازم مسكها من طرف أصحاب الرخص المعدنية.
- إعداد صيغة أولية لمشروع تعديل القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدركاربورات واستغلاله قصد إدماج الهيدروكاربورات الغير التقليدية.
- إعداد الصيغة الأولية لمشروع تعديل النظام العام لاستغلال المناجم عدا مناجم المحروقات.
- إصدار القرار رقم 1851.17 بتحديد شروط إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المنصرم أجلها أو المتخلى عنها أو المسحوبة. إذ تم نشر لائحة هذه الرخص المسحوبة وعددها 1404 رخصة منها 1381 رخصة بحث و23 رخصة استغلال بالجريدة الرسمية قصد إعادة منحها للمستثمرين المهتمين. وبعد دراسة الطلبات المقدمة والذي بلغ 1239 طلب رخصة بحث و13 طلب رخصة استغلال، تمت اعادة منح 610 رخصة بحث و1 رخصة استغلال.
- إعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون 15 - 74 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك ومناقشته مع المصالح المختصة. وقد تقرر إرساله الى وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية للتأشير عليه ونشره من طرف الامانة العامة للحكومة.

الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم خاصة لإدراج مقتضيات إحداث المركز الوطني للجيولوجيا والحسم في ضرورة تقديم دراسة التأثير على البيئة والموافقة البيئية من قبل صاحب السند المنجمي.

- تنزيل القانون رقم 15 - 74، المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج بإصدار المرسوم لتطبيق مقتضيات القانون وقرارين متعلقين على التوالي بتقسيم المنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج إلى مناطق وتعيين ممثلي الصناع المنجميين التقليديين في المجلس الإداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج.

- تعديل الظهير رقم 1-60-007 بتاريخ 24 دجنبر 1960 المتعلق بالنظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، والمرسوم بتاريخ 18 فبراير 1938 المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم ما عدا مناجم المحروقات.
- تعديل القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدركاربورات واستغلالها.
- مراجعة مهام المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن تماشيا مع الاستراتيجية المتخذة والتغيرات التي عرفها قطاع المعادن والهيدروكاربورات.
- إعداد وتنفيذ مخطط المغرب المعدني لجعل القطاع المعدني «قطاعا نموذجيا» في أفق سنة 2030، يعمل على تحقيق نمو مستدام.
- تعزيز التكوين في مجال المعادن، من خلال مشروع دعم وتوسيع البنية التحتية لمعهد المعادن بتويسيت، ومشروع توسيع شبكة المعاهد الجهوية لتكوين تقنيين متخصصين في مجال المعادن، وكذا مشروع إحداث مركز التميز للتكوين والبحث العلمي وتبادل الخبرات والتجارب في مجال المعادن لدعم الشراكة المغربية الإفريقية والعمل على إخراج نص إحداث المركز وتفعيل إحداثه.

■ مجال الجيولوجيا

أهم الإنجازات

بلغ معدل التخريط الجيولوجي سنة 2018 نسبة 43,79 %: تمت متابعة أشغال التخريط الجيولوجي باستهداف المناطق الواعدة، بميزانية اجمالية تقدر ب 44.672.418 درهم. حيث تم إنجاز 12 خريطة جيولوجية بحوض العيون -الداخلة، واستلام مشروع 4 خرائط جيولوجية بمنطقة الأطلس الكبير، وكذا مشروع 6 خرائط جيولوجية بالأطلس الكبير الشرقي.

- وبلغ معدل التخريط الجيوكيميائي في سنة 2018 نسبة 10,39 %: حيث تم إطلاق طلب عروض واسناد مشروع انجاز 4 خرائط جيوكيميائية بالمسيتا الشرقية.
- أما معدل التخريط الجيوفيزيائي 2018، فقد بلغ 47,67 % سنة 2018:
- كما تمت رقمنة 13 خريطة جيولوجية وكذا انجاز نظام معلوماتي جغرافي وطفني لتدبير المعلومة الجيوعلمية.

- إن الشراكة بين وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة والمجالس الجهوية للمملكة تفتح آفاقًا كبيرة في مجال تطوير البنية التحتية الجيوعلمية الجهوية. وقد تم في هذا الإطار، توقيع 05 اتفاقيات إطار و05 اتفاقيات خاصة مع كل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة والجهة الشرقية وجهة فاس-مكناس وجهة سوس-ماسة وجهة العيون-الساقية الحمراء تتعلق بإنجاز خرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوتقنية، وكذا توقيع اتفاقية إطار مع جهة درعة-تافيلالت.
- في إطار سياسة الجهوية المتقدمة، تعمل الوزارة جاهدة على تطوير نظام المعلومات الجيوعلمية الذي سيمثل أداة للتخطيط ودعم القرار على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية وتحفيز الاستثمار. وسيخزن هذا النظام معلومات حول البنية التحتية الجيوعلمية، وحالة السجل الوطني للتعدين.

الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

تتم مواصلة مشاريع التخريط الجيوعلمي في أفق 2021، بإنجاز 17 خريطة جيولوجية ليصل معدل التخريط الجيولوجي نسبة 47,96 %، وانجاز 11 خريطة جيوكيميائية ليصل معدل التخريط الجيوك.

6.1. مواصلة تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل

تتدخل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية.

وتساهم الوزارة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد التراب الوطني وتقليص الفوارق الجهوية، وإحداث مناخ الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي. كما تساهم أيضا في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتكثيف التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة الناتجة عن النمو على سائر التراب الوطني.

وتتمثل مهمتها في تطوير وتنفيذ وتنسيق سياسة الحكومة في قطاع البنية التحتية للنقل (الطرق والطرق السيارة والمنشآت الفنية والموانئ والسكك الحديدية) وجميع أنماط النقل (الطرقي والسككي والبحري) وكذا تطوير التنافسية اللوجستيكية وتطوير خبرة عالية في مجال إدارة وتدبير الموارد المائية.

وفيما يلي نجرد بعض المشاريع الكبرى التي توجد قيد الإنجاز أو المبرمجة والتي تشرف عليها الوزارة ومن بينها:

■ **مجال الطرق والطرق السيارة والنقل الطرقي**

المحور الطرقي تزنيت – العيون – الداخلة:

يندرج مشروع إنجاز الطريق السريع بين تزنيت والداخلة في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، والذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطابه بمدينة العيون بتاريخ 06 نونبر 2015 بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء. يشكل محور الطريق تزنيت - العيون - الداخلة مسرع للتنمية المستدامة للأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية في العقود القادمة. كما سيمكن هذا المحور المناطق الجنوبية من لعب دورها كجسر بين الجهات وكمركز اقتصادي إفريقي وخط ربط مع أوروبا.

يتضمن هذا المحور طريق سريع على طول 555 كلم يربط تزنيت بالعيون. وكذلك مشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتار بين العيون والداخلة على طول 500 كلم. ويدخل هذا المشروع في إطار اتفاقية إطار تم توقيعها مع عدد من الشركاء شهر نونبر 2015 وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بثمانية ملايير وخمسمائة مليون درهم (8500 مليون درهم) وتم تحديد إنجاز الأشغال متم سنة 2021. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال بالنسبة للطريق السريع بين تزنيت بالعيون 5 % في حين وصلت 75 % بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1.

إنجاز الطريق السريع الرابط بين تازة والحسيمة

يندرج مشروع الطريق السريع تازة – الحسيمة على طول 148 كلم ضمن برنامج الطرق السريعة بكلفة 3300 مليون درهم بشراكة بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزارة الداخلية ووزارة المالية ويهدف إلى النهوض بالمؤشرات الاقتصادية للمنطقة من خلال تطوير وتحسين ظروف نقل السلع والبضائع وتقليص مدة الربط بين تازة والحسيمة المقدرة حاليا بثلاث ساعات وكذا إلى تخفيف نسبة حوادث السير حيث يعتبر الطريق الحالي من بين أخطر الطرق بالمغرب لكونها تتواجد داخل تضاريس جبلية ملتوية ووعرة. ويهم المشروع إنجاز الأشغال بالمقاطع التالية:

- تثنية الطريق الجهوية رقم 505 على طول 96 كلم؛

- تثنية الطريق الوطنية رقم 2 على طول 54 كلم؛
- إنجاز 48 منشأة فنية بكلفة 820 مليون درهم.

وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال بمشروع الطريق السريع تازة – الحسيمة 90% في يناير 2019.

- إنجاز الطريق السيار گرسيف الناظور لربط المركب المينائي الناظور الغربي المتوسط بشبكة الطرق السيارة.
- مواصلة الدراسة المتعلقة بربط المركب المينائي المعدني الجديد بآسفي بشبكة الطريق السيار.

برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي

تنخرط الوزارة في إنجاز برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بحيث تساهم الوزارة في تمويله بمبلغ إجمالي قدره 8 ملايير درهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، تدفع لحساب صندوق التنمية القروية.

يخصص هذا المبلغ لإعادة تأهيل حوالي 8000 كلم من طرق القرب المصنفة ذات حركة السير الضعيفة و180 منشأة فنية. وقد يمكن إنجاز هذه الأشغال من ربط شبكة الطرق القروية الغير مصنفة التي يتم إنجازها في هذا البرنامج (حوالي 22000 كلم بتكلفة 28 مليار درهم)، بشبكة الطرق المصنفة والمهيكلة لبلادنا.

وفي هذا الإطار دفعت الوزارة برسم سنتي 2017 و2018 حصتها من التمويل والبالغة 2.5 مليار درهم إلى صندوق التنمية القروية حيث برمجت منها 1673 كلم ب 1,7 مليار درهم. وبلغت نسبة إنجاز الأشغال 32% إلى متم سنة 2018.

انطلاق أشغال الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد والطريق السيار تيط مليل – برشيد

إن المجهودات المبذولة لتطوير وتقوية البنيات التحتية المتعلقة بالطرق السيارة كانت حاسمة وما زالت متواصلة. وقد عرف بناء الطرق السيارة خلال السنوات الأخيرة وثيرة مرتفعة مما عزز شبكة الطرق السيارة الوطنية لتصل إلى 1800 كلم. وبهذا الإنجاز أصبحت 70٪ من الساكنة مرتبطة مباشرة بالشبكة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب.

ومن أجل مواكبة احتياجات الساكنة المتعلقة بالتنقل، خاصة على مستوى المحاور التي تعرف ضغطا كبيرا، من المرتقب أن يتم خلال الفترة 2017 - 2021 القيام بأشغال:

- توسعة الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبرشيد

- إنجاز أشغال الطريق السيار تيط مليل – برشيد الذي قد يكون حلقة أساسية وصلة وصل بين منطقتين ذات إمكانيات اقتصادية هائلة.

وقد تم حاليا إعادة عملية فتح طلبات العروض لأخذ بعين الاعتبار تفضيل المقاولات الوطنية بالنسبة لمشروع توسعة الطريق السيار الدار البيضاء – برشيد بينما يوجد مشروع الطريق السيار تيط مليل - برشيد في طور الدراسة نظرا لإشكالية نزع الملكية المخصصة للمشروع تم تصفية أغلبية العقارات اللازمة عدى تلك المتعلقة بتسع كلم التي لاتزال في طور التفاوض.

مؤشرات قطاع النقل

وضماناً لخدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة، تبذل الحكومة مجهودات مضاعفة للرفع من كفاءة وجودة خدمات قطاع النقل، بالموازاة مع التقليص من كلفته، والرفع من مستوى السلامة الطرقية، وتنمية القطاع، والحرص على مواكبته للتطور الاجتماعي والسوسيو-اقتصادي والسياسي والتكنولوجي الوطني والدولي.

ج.11 مؤشرات قطاع النقل الطرقي للفترة الممتدة بين أبريل 2017 ودجنبر 2018

النقل المزدوج	
عدد الرخص الممنوحة	5240
عدد الرخص المستغلة	1260
النقل السياحي	
عدد الرخصة الممنوحة	27972
عدد الرخص المستغلة	5415
مؤسسات تعليم السياقة	
عدد المؤسسات	3444
عدد الممتحنين	644.823
مراكز الفحص التقني	
عدد المراكز	419
نقل المستخدمين لحساب الغير	
عدد المؤسسات	2357
عدد العربات	7807
نقل المستخدمين للحساب الخاص	
عدد المؤسسات	1721
عدد العربات	1640
النقل العمومي للمسافرين	
عدد الرخص	3495
عدد المقاولات	1480
عدد الرخص المستغلة	2725
النقل الدولي للمسافرين	
الرخص المسلمة (الرخص الجديدة 2018)	215 (29)
عدد مقاولات النقل المغربية	59

النقل الطرقي للبضائع	
نقل البضائع لحساب الغير	
عدد الناقلين	58248
عدد العربات	61834
نقل البضائع لحساب الخاص	
عدد الناقلين	25859
عدد العربات	26376
النقل الطرقي الدولي للبضائع	
- نقل حوالي 10% من مجموع المبادلات الخارجية للمغرب (16% منها مع بلدان الاتحاد الأوروبي)	
النقل المدرسي	
النقل المدرسي لحساب الغير	
عدد المؤسسات	601
عدد العربات	798
النقل المدرسي للحساب الخاص	
عدد المؤسسات	3702
عدد العربات	9396
نشاط الإغاثة	
عدد المؤسسات	1691
عدد العربات	1989
مؤسسات كراء السيارات بدون سائق	
عدد المؤسسات	7523
عدد العربات	106777

■ مجال السكك الحديدية والنقل السككي

الأوراش الكبرى

تنخرط المشاريع الاستثمارية السككية التي تم تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال شهر نونبر 2018، في إطار سياسة الأوراش الكبرى التي تصبو إلى تطوير البنيات التحتية لقطاع النقل بجميع مكوناته. ويتعلق الأمر بما يلي:

- خط القطار الفائق السرعة «البراق» الرابط بين القطبين الاقتصاديين الكبيرين الدار البيضاء وطنجة (23 مليار درهم) والذي يهدف للاستجابة للطلب المتزايد بشكل ملائم مع تقليص مدة السفر بين هاتين المدينتين وكذا تحرير الطاقة الاستيعابية لنقل البضائع المتعلقة بأنشطة ميناء طنجة المتوسطي.
- تثليث المحور السككي المركزي الدار البيضاء-القنيطرة (4.5 مليار درهم)، والذي مكن بفضله مضاعفة القدرة الاستيعابية لهذا الخط بما قدره 2,5 مرات مما وفر إمكانية برمجة انطلاق قطار جديد على هذا الخط على رأس كل 3 دقائق.
- التثنية الكاملة للخط الرابط بين سطات ومراكش (2.4 مليار درهم) مع تحسين المسار على بعض المقاطع للرفع من سعته وخفض مدة السفر وتحسين تنافسيته ومواكبة الطلب المتزايد على هذا المحور وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 100 % في يناير 2019.
- إعادة تأهيل الخط الرابط بين فاس ووجدة (900 مليون درهم) والذي هم تجديد السكة الحديدية مع تصحيح المسار وتعزيز البنية التحتية (أنفاق، جسور، مباني، تقنية...) وعصرنة المنشآت السككية وكذا تهيئة محطة بني وكيل الخاصة باستقبال أنشطة الشحن.
- مواصلة أشغال إعادة تأهيل الخط السككي الرابط بين سيدي قاسم وطنجة (600 مليون درهم) من خلال تحديث منشآت التشوير وفتح ست محطات جديدة بكل من دار الكداري وإثنين سيدي اليماني ووادي المخازن وقرية بودا وأولاد خطيب والدالية.
- برنامج تحديث وتشييد أزيد من 40 محطة سككية كبيرة ومتوسطة وصغيرة حسب مفهوم جديد يهدف إلى توفير عروض مبتكرة، وإنشاء بنايات تندمج بانسجام مع السياق المعماري الحضري للمدن وتتموقع كفضاءات متعددة الوظائف توفر خدمات

متنوعة ترقى لتطلعات المسافرين والزوار. وفي إطار مواصلة تنزيل هذا البرنامج، تم خلال هاته الفترة:

- انتهاء أشغال بناء محطات طنجة والقنيطرة والرباط أكدال والدارالبيضاء المدينة بالإضافة لكل من محطات القصر الكبير وطنجة-الميناء والدارالبيضاء-الميناء ومشرع بالقصيري وسوق الأربعاء وبوسكورة وبن جرير ووجدة وتاوريرت وكذا توسيع كل من محطتي المحمدية وسلا-المدينة.
- مواصلة أشغال بناء كل من محطة تمارة (بما فيها الممر التحت أرضي) ومحطة الرباط – المدينة.
- إطلاق/متابعة دراسات الهندسة المعمارية والتقنية المتعلقة بمشاريع محطات كل من جرسيف وسطات والنواصر والصخيرات وبوزنيقة ومكناس وتازة وحي الرياض بالرباط.

- تأمين معابر السكة بواسطة برنامج استثماري طموحٍ عبأ المكتب لأجله غلافا ماليا قيمته 1.5 مليار درهم بشراكة مع مختلف المتدخلين المعنيين) وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، الإدارة العامة للجماعات المحلية...)، حيث سجل هذا البرنامج نسبة هامة على مستوى إنجازه.
- تشبيب حضيرة المعدات المتحركة من أجل مواكبة تطور الأنشطة التجارية وتوفير، سواء من حيث الكمِّ أو الكيْف، قطارات تستجيب والمتطلبات التي تفرضها حركية النقل المتزايدة باستمرار.

منجزات ومؤشرات أخرى للنقل السككي

- خطوط السكة الحديدية: 2.109 كلم منها 1.284 كلم مكهربة و 825 كلم غير مكهربة
- خط فائق السرعة: 200 كلم
- المنشآت الفنية السككية: 933
- تجاوز عدد المسافرين الذين تم نقلهم بواسطة النقل السككي خلال سنة 2018، 38 مليون مسافر
- تم خلال سنة 2018 نقل 30 مليون طن من البضائع بما فيها 21 مليون طن من الفوسفاط.

ولمواكبة الحركة الدؤوبة للمسافرين بمناسبة الأعياد، يضع المكتب الوطني للسكك الحديدية برنامجاً خاصاً لسير القطارات يهدف إلى تأمين أحسن ظروف السفر في أحسن شروط الراحة والسلامة، حيث يشمل تعزيز العرض على المحاور الرئيسية للشبكة الحديدية (الدار البيضاء – الرباط – فاس – مراكش – طنجة – وجدة – الناظور)، وتكثيف الفرق التأطيرية التي تهتم باستقبال وإرشاد المسافرين سواء داخل المحطات أو على متن القطارات، وتسهيل عملية اقتناء وبيع التذاكر.

وشهدت حركة المسافرين نمواً ملحوظاً خلال الفترة ما بين 2010 و2017 بارتفاع عدد المسافرين عبر القطارات من 31 مليون مسافر في 2010 إلى 38 مليون مسافر في 2017. بالإضافة إلى تطور نسبة نقل السيارات عبر السكك الحديدية من 265000 سيارة سنة 2016 إلى 320000 سيارة سنة 2017.

مؤشرات السلامة وتحسن مستوى الخدمات

- تراجع عدد الوفيات بالممرات المستوية من 17 حالة وفاة في 2011 إلى 0 حالة في 2017.
- تسريع وتيرة حذف الممرات المستوية سنوياً من 20 ممراً في 2012 إلى 30 في 2016، حيث تم حذف 180 ممراً مستوياً في المجمل.
- تجهيز 205 ممراً بنظام أوتوماتيكي.
- بناء 20 جسراً للراجلين، مع تواجد 30 جسراً في طور الإنجاز.
- بناء 1000 كلم من الأسوار الوقائية منها 210 كلم بالخرسانة المسلحة.

ويجب الإشارة إلى أنه منذ انطلاقة استغلال المشاريع الكبرى المنجزة في نهاية نونبر 2018، بدأ يظهر جليا انعكاساتها الإيجابية على جميع مكونات النشاط السككي الوطني، سواء منها العرض التجاري أو مستوى الأمن والسلامة أو جودة الخدمات المقدمة للزبناء واختزال المسافات عبر تقليص مدد السفر دون أن ننسى بالطبع أثر هذه المشاريع على تطوير النسيج الاقتصادي الوطني وإعطاء دينامية قوية لنشاط المقاولات الوطنية المعنية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، مكنت هذه المشاريع من تقليص مدة السفر بين الدار البيضاء ومراكش بأكثر من ساعة مع مضاعفة السعة بما يفوق 100% حيث لا تتعدى حاليا الرحلة بين طنجة والدار البيضاء 2س و10د وبين الدار البيضاء ومراكش 2س و30د.

وعلى الإجمال فإن الربح في الوقت قد شمل مجموع خطوط الشبكة السككية التي تهم مختلف الاتجاهات، بفضل اعتماد مراسلات معقلنة بين القطار الفائق السرعة وقطارات الخط نحو شمال وجنوب المملكة.

أما بالنسبة للمسافرين ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد قام المكتب الوطني للسكك الحديدية بتبني سياسة ولوجية جديدة تقدم لهذه الفئة من المسافرين خدمات تلائم احتياجاتهم الخاصة، من خلال تهيئة وتجهيز مختلف الفضاءات لتسهيل ولوج هذه الشريحة من المسافرين، إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين المكلفين بالاستقبال من أجل الاستجابة الأفضل لاحتياجات هذه الفئة.

■ **مجال الموانئ والنقل البحري**

تقوم الوزارة بإنجاز المشاريع التنموية المرتبطة بقطاع المينائي والبحري. حيث تبدل مجهودات هامة للنهوض بالقطاع، من خلال تطبيق برنامج استراتيجي مكتمل تتمحور أهم نقطه حول:

- إنجاز مشاريع مينائية هامة تتعلق ببناء موانئ جديدة وتطوير وتدعيم منشآت مينائية قائمة بهدف تطويرها وجعلها في مستوى النمو المرتقب للرواج المينائي الوطني والعالمي؛
- إنجاز مشاريع مينائية وبحرية متعلقة بحماية الساحل؛
- تأمين وتحسين ظروف السلامة البحرية بالموانئ المغربية؛
- عقلنة استغلال وتدبير الملك العمومي البحري ووضع مخططات لتهييئ واستغلال وتثمين السواحل؛
- إنجاز دراسات وخبرات تقنية بحرية تهم السواحل؛

ومن بين المشاريع الكبرى التي تتواجد في طور الإنجاز أو التي يتم الشروع في إنجازها فهي كالتالي:

مشاريع الموانئ

مشروع الميناء الجديد بآسفي

يندرج مشروع بناء الميناء الجديد بآسفي في إطار الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 ويهدف هذا المشروع إلى تزويد المحطة الحرارية الجديدة للمكتب الوطني للكهرباء بحاجيات الفحم الحجري الطبيعي (3.5 مليون طن في بداية استغلال المحطة و7 مليون

طن لاحقا)، كما يمكن خلال فترة انجازه واستغلاله من إحداث يد عاملة مباشرة وغير مباشرة، وتبغ تكلفته 4 مليار درهم. ويرتقب إنهاء الأشغال خلال سنة 2019 وقد بلغت نسبة التقدم الإجمالي للأشغال إلى غاية متم شهر يناير 2019 حوالي 98%.

مشروع ميناء الداخلة الأطلسي

لقد شرع منذ سنة 2016 في إنجاز الدراسات والاستكشافات التقنية المتعلقة بإنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي. و يهدف هذا الميناء إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة في جميع المجالات المنتجة (الصيد البحري، الفلاحة، المعادن، السياحة، التجارة، الصناعة...) وتثمين الموارد السمكية من خلال توفير البنيات التحتية المينائية المناسبة وكذا المساهمة في تشجيع إحداث أسطول للصيد البحري عصري. كما قد يمكن المشروع خلال فترة انجازه واستغلاله من إحداث يد عاملة مباشرة وغير مباشرة. ويرتقب الاعلان عن طلب العروض المتعلق بالأشغال، التي تقدر تكلفتها ب 10 مليار درهما، في متم سنة 2019 ليتم إنهاء الأشغال في سنة 2024.

مشروع الميناء الطاقي بالجرف الأصفر

تقوم الوزارة بإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة ببناء الميناء الطاقي بالجرف الأصفر، ويهدف هذا المشروع للاستجابة للطلب من الطاقة خاصة رواج الغاز الطبيعي كما يمكن المشروع خلال فترة انجازه واستغلاله من إحداث يد عاملة مباشرة وغير مباشرة، ويرتقب الاعلان عن طلب العروض المتعلق بالأشغال، التي تقدر تكلفتها ب 5,4 مليار درهما، مع بداية سنة 2020 ليتم إنهاء الأشغال في سنة 2025.

الميناء الجديد الناظور غرب المتوسط

يدخل الميناء الجديد الناظور غرب المتوسط الذي يكون جزءا من المشروع المندمج المركب المينائي الصناعي الناظور غرب المتوسط والمتكون من البنية التحتية المينائية وإعداد وتهيئة منطقة حرة صناعية ولوجستيكية وخدماتية في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية وقد تم اعطاء الأمر ببدء الأشغال في ماي 2016 وتصل نسبة تقدم الإنجاز إلى متم سنة 2018: 32.7%.

ميناء القنيطرة الأطلسي

يندرج الميناء الجديد القنيطرة الأطلسي في إطار الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 ويهدف أساسا إلى إحداث عرض مينائي جديد ومتطور لتأمين الخدمات المينائية لمجمل القطب بالنسبة للأروجة الغير الوحداتية (السوائب الصلبة والسائلة والبضائع المختلفة). يتواجد المشروع في طور استكمال الدراسات اللازمة.

النقل البحري

اتجهت جهود كتابة الدولة في مجال النقل البحري نحو تدعيم تواجد الشركات البحرية المغربية وتعزيز حضور الأسطول البحري المغربي، خاصة في القسم المتعلق بنقل المسافرين والنقل المختلط والنقل الساحلي. ومن أهم الإنجازات في هذا المجال:

- تشكيل الأسطول البحري الوطني للنقل الساحلي في الوقت الراهن من ثلاث شركات بحرية مختصة في نقل الصناديق الحديدية تشغل خمس سفن، وشركتين بحريتين لنقل المنتوجات النفطية تشغل ثلاث سفن، وشركة واحدة مختصة في نقل الإسفلت تشغل سفينة واحدة. وتعقد كتابة الدولة لقاءات خاصة مع العديد من المستثمرين المهتمين بهذا المجال.
- تصنيف المغرب في المركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في «مؤشر الربط البحري المنتظم» لسنة 2018، والذي أعلنت عنه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث حصل في هذا المؤشر، الذي يقيس مستوى اندماج البلد في شبكة الخطوط الدولية المنتظمة للنقل البحري، على 71.5 نقطة.
- إنشاء شركة وطنية (AML) لتشغيل خطوط بحرية لنقل المسافرين والنقل المختلط بين المغرب وأوروبا. لكن تبدو أن مثل هذه الاستثمارات تحتاج لمتابعة خاصة من طرف المستثمرين أنفسهم، لأن الاستثمار البحري مكلف، وعائداته تكون ذات مردودية على سنوات (المدى المتوسط أو المدى البعيد).
- قيام مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة بمراقبة حركة السفن والسهر على سلامة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق بصفة مسترسلة وبدون توقف، وذلك طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية حيث قام المركز إلى غاية 31 غشت 2018 ب:
  - استقبال ومعالجة 29397 إبلاغاً إجبارياً؛
  - المساهمة الفعالة في تنسيق 151 عملية بحث وإنقاذ بحري، تم على إثرها إنقاذ ما يقارب 15657 مرشح للهجرة السرية عبر مضيق جبل طارق؛

• التبليغ عن 4 مخالفات لقواعد حركة السفن التجارية بمضيق جبل طارق بعدم التزامهم بمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية المذكور أعلاه؛
• بث المئات من النشرات المتعلقة بظروف حركة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق والنشرات الخاصة بظروف وأحوال الطقس بالمنطقة بثلاث لغات (العربية، الفرنسية والإنجليزية) وذلك لإشعار السفن ومراكب الصيد المارة عبر المضيق وتزويدها بالمعلومات الكافية لضمان سلامة حركتها داخل هذه المنطقة.

- مراقبة وتتبع سفن المسافات الطويلة LRIT؛
- مواصلة إنجاز نظام « MARIS » لمتابعة ومراقبة السفن المتوجهة إلى الموانئ؛
- إنجاز حملات تفتيشية للسفن التجارية التي ترسو بالموانئ الوطنية.

وفي إطار الإجراءات المستعجلة الواجب اتخاذها لإعادة تأهيل القطاع وإداث مناخ عام تنافسي ومستدام، فقد تم تقليص العبء الضريبي للشركات البحرية المغربية من خلال اعتماد «ضريبة الحمولة» وإلغاء الاقتطاع من المنبع لنسبة 10% بموجب الرسوم المدفوعة من أجل استئجار السفن الأجنبية.

تأمين عملية عبور الجالية المغربية المقيمة بالخارج

تم وضع مخطط أسطول بطاقة استيعابية جد مهمة لتأمين السيولة المرتقبة على مستوى كل الخطوط البحرية المعنية بعملية العبور سواء صيف 2017 أو صيف 2018، وعلى رأسها المحور الرئيسي طنجة المتوسط/الجزيرة الخضراء، وقد تم في هذا الصدد:

- تعبئة ما مجموعه 26 سفينة خلال عملية العبور مرحبا 2018، بزيادة 13 ٪ مقارنة مع سنة 2017؛
- 6 سفن إضافية (23 %من أسطول السفن لعملية العبور مرحبا 2018)؛
- سفينتين إضافيتين على مستوى الخط البحري الناظور-ألميريا؛
- 3 سفن للدعم على مستوى الخط البحري طنجة المتوسط-الجزيرة الخضراء؛
- سفينة واحدة على مستوى الخط الجديد طنجة المتوسط – ملقا: بغرض تعزيز العرض والتخفيف على المحور الرئيسي طنجة المتوسط – الجزيرة الخضراء وتلبية احتياجات الجالية المغربية.

وقد سجلت عملية العبور خلال سنتي 2017 و2018 الأرقام التالية:

ج.12 مؤشرات عملية العبور خلال سنتي 2017 و2018

الميناء	المسافرون		العربات	
	2017	2018	2017	2018
طنجة المتوسط	1.625.801	1.741.212	397.822	469.367
طنجة المدينة	637.934	741.070	101.783	101.897
الناظور	477.938	434.215	109.239	99.837
الحسيمة	33.355	40.024	7.492	9.318
المجموع	2.775.028	2.956.521	616.336	680.419

المعهد العالي للدراسات البحرية

يهدف المعهد العالي للدراسات البحرية إلى تكوين الأطر الضرورية في جميع التخصصات المرتبطة بالأنشطة البحرية. ويعهد للمعهد تكوين أطر عليا، لا سيما في ميادين الملاحة البحرية التجارية والموانئ واللوجيستيك والميادين المرتبطة بها، حيث تشمل هذه المهمة التكوين الأساسي والتكوين بواسطة البحث العلمي والتقني والتكوين المستمر. هذا ويساهم المعهد في تكوين النخبة سواء على الصعيد الوطني أو الإفريقي، حيث انتقل عدد الطلبة الذين قدموا ملفاتهم للانتقاء بالمعهد من نحو 3500 طالباً في سنة 2017 الى أزيد من 13 ألف في سنة 2018. ويقوم المعهد العالي للدراسات البحرية بإبرام اتفاقيات مع مجموعة من البلدان خاصة الإفريقية منها وبعض المؤسسات الدولية، بهدف إنشاء مجال لتبادل الخبرات والتجارب والقيام بزيارات لبعثات طلابية لمواكبة آخر المستجدات في القطاعين البحري والمينائي. هذا وقد تخرج 46 طالباً وطالبة سنة 2017 و83 طالباً وطالبة سنة 2018 بشعبتي السلك العادي والعالي من المعهد العالي للدراسات البحرية.

تمثيلية المغرب

حافظت المملكة المغربية على مكانتها البحرية الدولية، وذلك بانتخابها مرة أخرى في المكتب المسير للمنظمة البحرية الدولية، بعد تقديم ملف متكامل أواخر سنة 2017 والذي حصد 134 صوتاً من أصل 159.

■ **مجال الاستراتيجية الوطنية للتنمية التنافسية اللوجستيكية**

من بين الإجراءات والإصلاحات التي باشرها القطاع نذكر ما يلي:

تنمية المناطق اللوجستيكية

- إنهاء أشغال المنصات اللوجستيكية ومحطات البضائع بكل من فاس ومراكش؛
- العمل على تعبئة الوعاء العقاري لتطوير مشروع المنطقة اللوجستيكية بأكادير والتوافق مع الشركاء بشأن مخططه المؤسساتي وتركيبته المالية؛
- إطلاق دراسات السوق والجدوى المتعلقة بتنمية المناطق اللوجستيكية بجهات كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء؛
- إطلاق دراسة لتحديد إطار مرجعي تقني وتنظيمي متعلق بتنمية العقار اللوجستيكي.

تحسين السلاسل اللوجستيكية

- مواصلة إنجاز المساعدة التقنية لتطوير الطرق السيارة للتصدير وترشيد بعض السلاسل اللوجستيكية للتصدير والاستيراد.

تطوير وبروز فاعلين لوجستيكيين مندمجين

- مواصلة تفعيل اتفاقية شراكة من اجل تفعيل برنامج تأهيل لوجستيك المقاولات الصغرى والمتوسطة
- اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل نظام علامات لفائدة الفاعلين اللوجستيكيين

التقنين والحكامة

- تعبئة مساعدة تقنية لبلورة دليل الممارسات الجيدة لاستغلال المستودعات اللوجستيكية.

تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك

- انطلاق تصميم نظام العلامات لشعب التكوين في النقل واللوجستيك.

أما فيما يخص الأوراش المبرمجة، فتقوم الوزارة المعنية في الشروع في تطوير الأشطر الأولى للمناطق اللوجستيكية بالقنيطرة وإنجاز الدراسات التقنية الأولية لتطوير الأشطر الأولى للمناطق اللوجستيكية بكل من رأس الماء بفاس وأيت ملول بأكادير وأكربول بمكناس ودراسة جدوى والدراسات التقنية الأولية لتطوير مناطق لوجستيكية بأولاد صالح بالدارالبيضاء وبجهتي العيون الساقية الحمراء ومراكش آسفي. وفي إطار تحسين السلاسل اللوجستيكية لأهم الأروجة تقوم الوزارة بتنمية مراكز للناقلين في إطار تفعيل برنامج

تأهيل اللوجستيك الحضري والمساهمة في تمويل تهيئة مواقف لتسليم البضائع داخل المناطق الحضرية بالإضافة إلى اقتناء معدات وتجهيزات لمراقبة سير وتوقف عربات نقل البضائع داخل المدينة وذلك في إطار تفعيل برنامج تأهيل اللوجستيك الحضري، كما تواصل الوزارة تفعيل اتفاقية شراكة من أجل تفعيل برنامج تأهيل لوجستيك المقاولات الصغرى والمتوسطة.

■ **مجال الإصلاحات الكبرى**

إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

من أجل القيام بمهامها في أحسن الظروف أصبح من اللازم ملاءمة الإطار المؤسساتي لمديرية التجهيزات العامة مع محيطها الخارجي حتى تتمكن من إنجاز المشاريع بالجودة اللازمة وبأقل تكلفة وفي الآجال المحددة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحالة مشروع إحداث وكالة التجهيزات العامة على مجلس المستشارين بتاريخ 03/01/2019 قصد المصادقة مع العلم أن مجلس النواب صادق عليه بتاريخ 11/12/2018.

ويهدف مشروع إحداث وكالة التجهيزات العامة إلى ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي من خلال عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية في مجال إنجاز المشاريع العمومية الكبرى، الشيء الذي من شأنه تخفيف العبء على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية لتركيز اهتمامها وعملها على المهام الأساسية المنوطة بها. وتتدخل مديرية التجهيزات العامة التابعة للوزارة بصفتها صاحبة مشروع منتدبة لفائدة حوالي 60 قطاعا من بينها عدة وزارات ومؤسسات عمومية وكذا جمعيات ذات المنفعة العامة. كما تقدم المديرية المساعدة التقنية لبعض الجماعات المحلية. أغلب الشراكات المبرمة مع أصحاب المشاريع تتم من خلال اتفاقيات إطار على المدى البعيد. وتتألف حقيبة المشاريع المبرمجة خلال المدة الممتدة بين 2014 - 2018 من :

- تسليم 579 مشروعا خلال المدة الممتدة بين 2014 – 2018 وتبلغ قيمتهم المالية حوالي 7،23 مليار درهم؛
- 236 مشروع في طور الإنجاز؛
- 424 مشروع في طور الدراسات.

إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

يهدف هذا الاجراء الى توفير مؤسسة عمومية تضطلع بمهام قوية ومؤثرة في مجال السلامة الطرقية، من خلال تجميع كل المهام المرتبطة بهذا المجال في هذه الوكالة، خاصة تلك المسندة حاليا إلى مديرية النقل والسلامة الطرقية واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، كما تم دخول القانون رقم 14-103 المحدث للوكالة حيز التنفيذ.

وتم إعداد مشروع مرسوم قصد تنزيل تطبيق قانون إحداث الوكالة وتم إرساله إلى المصالح المختصة في وزارة الاقتصاد والمالية قصد المصادقة عليه وتم عقد اجتماعات مع المصالح المختصة في وزارة الاقتصاد والمالية قصد استصدار المراسيم التطبيقية الأخرى المنفذة للقانون المحدث للوكالة بهدف استكمال المسطرة التشريعية الضرورية.

- **إصلاح وتأهيل منظومة النقل واعتماد مقاربة تشاركية لتطوير القطاع**

حصيلة الحوار الاجتماعي

في إطار جولات الحوار الاجتماعي والتواصل مع مهنيي قطاع النقل، تم عقد سلسلة من اللقاءات التواصلية والتشاورية مع ممثلي الهيئات والنقابات المهنية للاستماع إلى اهتماماتهم ومقترحاتهم، ترأس السيد كاتب الدولة المكلف بالنقل 19 لقاءً منها. وعلى إثره، تقوم اللجنة التقنية الخاصة بالحوار الاجتماعي بمناقشة كافة المقترحات والتوصيات. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد المئات من اللقاءات الأخرى مع ديوان كتابة الدولة المكلفة بالنقل ومع المديريات في إطار لجن تقنية، تناولت ملفات مرتبطة بمختلف القطاعات (تعليم السياقة، النقل الدولي للمسافرين، النقل الدولي للبضائع، نقل المسافرين، النقل المزدوج، النقل المدرسي، النقل السياحي، الإغاثة والقطر، المراقبة التقنية، نقل المستخدمين...)، أو ملفات عامة تخص جميع القطاعات (البطاقة المهنية، تجديد الحظيرة...).

التغطية الاجتماعية

تم بتاريخ 13 يوليوز 2017 إصدار الظهير الشريف رقم 1.17.15 بتنفيذ القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. كما تم إصدار ظهير

شريف رقم 1.17.109 بتاريخ 21 دجنبر 2017 بتنفيذ القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

وبهذا الصدد، نذكر بأن كتابة الدولة قد كانت سبّاقة للقيام بدراسة شاملة حول التغطية الاجتماعية، وهي الآن تقوم بإعداد النص التنظيمي، بالتشاور مع المهنيين، لضبط المبلغ الواجب التصريح به للحصول على الخدمات الاجتماعية؛ وذلك بعد التدقيق في بعض التفاصيل مع وزارة الداخلية المشرفة على قطاع الطاكسيات.

السلامة الطرقية

يستمر العمل الجماعي من أجل تقليص عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير بنسبة 20% في أفق 2020. ولتحقيق ذلك، تسعى الاستراتيجية الوطنية في مجال السلامة الطرقية 2016-2025 إلى معالجة إشكالية السلامة الطرقية، وتندرج ضمن الخطة العالمية للأمم المتحدة من أجل السلامة على الطرق 2011-2020 التي تهدف إلى تقليص عدد ضحايا حوادث السير من خلال مختلف التدابير والأنشطة المبرمجة على الصعيد الجهوي والوطني والعالمي. هذا وقد تم تسجيل انخفاض1.56% في نسبة عدد القتلى سنة 2017، الشيء الذي يدل على نجاعة الاستراتيجية الوطنية في مجال السلامة الطرقية وتطورها. لكن عدم التوفق في إتمام صفقة شراء الرادارات الثابتة (لمرات عديدة) قد ساهم في بعض التأخر في الإنجاز وتحقيق الأهداف.

تمثيلية المغرب الخارجية في الهيئات الدولية لقطاع النقل

- **في المجال البحري:** حافظت المملكة المغربية على مكانتها البحرية الدولية، وذلك بانتخابها مرة أخرى في المكتب المسير للمنظمة البحرية الدولية، بعد تقديم ملف متكامل أواخر سنة 2017 والذي حصد 134 صوتاً من أصل 159.
- **في مجال النقل البري،** تقرر أن يترأس المغرب المنتدى الدولي للنقل سنة 2020-2021، وهو اليوم نائب للرئيس.
- **في مجال السلامة الطرقية:** يترأس المغرب المرصد الأفريقي للسلامة الطرقية الذي أحدث بمراكش نونبر 2018.

مواصلة البرنامج المتعلق بإحداث منحة تجديد وتكسير المركبات: الرفع من قيمة المنح وتوسيعها لفئات جديدة لم تكن مستفيدة من قبل.

تكوين السائقين المهنيين: دعم وتوفير التكوين لفائدة السائقين المهنيين بصفة مجانية.

نقل البضائع الخطيرة: توقيع عقد التوأمة بين كتابة الدولة في النقل والوزارة المكلفة بالنقل الإسبانية ووزارة الاقتصاد والمالية، والذي يهدف لتحسين سلامة النقل الطرقي وتقوية الهياكل والأنشطة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة.

النقل المزدوج: إتمام الدراسات الهادفة إلى تحسين ظروف النقل بالعالم القروي 58 دراسة. وهي الآلية الضرورية لتطوير أداء النقل المزدوج، وسيتم تسليمها لاحقا للجهات في إطار اختصاصاتها الجديدة.

تأهيل قطاع تعليم السياقة: القيام بالعديد من الإجراءات لضبط تعليم السياقة و تنمية القطاع وتحسين شروط السلامة الطرقية، تتلخص في تأهيل التكوين بمؤسسات تعليم السياقة، وتأهيل امتحان الحصول على رخصة السياقة، وإرساء أسس المنافسة الشريفة لممارسة المهنة، وذلك قصد الرفع من جودة التكوين ومصداقية رخصة السياقة.

قطاع الجر والإغاثة: اعتماد دفتر تحملات لتنظيم قطاع قطر المركبات والإغاثة، بدأ العمل به في فبراير 2019، وذلك بعد حوار وتشاور مع كافة المهنيين.

التدبير اللامادي لأنشطة النقل الطرقي: Dématerialisation

قامت كتابة الدولة المكلفة بالنقل بعدة إجراءات بهدف تجريد الصفة المادية عن المساطر الإدارية عبر اعتماد نظام معلوماتي مندمج يمكن من التبادل الإلكتروني للمعطيات، ومن أهم هذه الإجراءات:

- تكريس التبادل الالكتروني بين كتابة الدولة و إدارة الجمارك، ومديرية الضرائب، ومستوردي السيارات؛
- تمكين المواطنين من الاطلاع مسبقا على التعرضات المسجلة على المركبات قبل اقتنائها؛
- إبرام ملحق لاتفاقية التدبير المفوض لإنجاز واستغلال وتمويل وصيانة المنظومة الجديدة لتدبير رخص السياقة والبطاقة الرمادية الالكترونية مع شركة "سياقة كارد»؛

- توقيع اتفاقية مع بنك المغرب تتعلق بطبع رخص السياقة والبطائق الرمادية؛
- مواصلة تحويل تدبير النظام المعلوماتي الخاص بتدبير البطائق الرمادية ورخص السياقة من شركة السياقة كارد إلى الإدارة؛

تأهيل النظام المعلوماتي لتدبير أنشطة النقل الطرقي: عبر اقتراح مخطط عمل يهدف إلى تحسين الجانب الوظيفي والتقني لهذا النظام.

مشروع النقل المستدام: يهدف هذا المشروع، الذي تموله وتنفذه الوزارة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمي (GEF) ومشاركة مختلف الهيئات العمومية والخاصة المعنية والمهنيين والجهات الفاعلة المختلفة، إلى إبراز أهمية العمل لزيادة الوعي من أجل إدماج التغيرات المناخية في قطاعات نقل البضائع واللوجستيك. كما يهدف المشروع إلى دمج تغير المناخ في الاستراتيجية اللوجستيكية الوطنية وفي إنجاز محطات الخدمات اللوجستيكية من أجل تفعيل الهدف الوطني لتخفيض معدلات الغازات الدفيئة. ويتم تنفيذ هذا المشروع على مدى 4 سنوات من 2016 إلى 2019. كما طورت كتابة الدولة «ورقة الطريق» للنقل المستدام إلى «أرضية» وطنية للحركية المستدامة، وذلك مع مختلف الفرقاء المعنيين.

اتفاقيات السلامة الطرقية مع المدن : تمت المصادقة على برامج العمل في مجال السلامة الطرقية لكل من مدن: الناضور، مكناس، بني ملال، الجديدة، آسفي، السطات ومراكش، وفي انتظار المصادقة على برنامج العمل الخاص بمدينة القنيطرة. كما تم تحويل الاعتمادات اللازمة لتفعيل برامج العمل سالفة الذكر وتوقيع اتفاقية الشراكة في مجال السلامة الطرقية مع مدينة الدار البيضاء يوم 06 يونيو 2018.

دليل المراقبة الطرقية تم إخراج صيغة نهائية للدليل الخاص بالمراقبة الطرقية، ويهدف هذا الدليل، الذي تم إعداده في إطار عمل تشاركي بين كتابة الدولة في النقل ووزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير والمعهد الوطني للتعمير، إلى توفير مرجعية مشتركة لدى مختلف الفاعلين حول تهيئات السلامة الطرقية بالوسط الحضري وجعل سلامة مستعملي الطريق كأولوية.

المراقبة التقنية للمركبات : خلال الفترة الممتدة بين أبريل 2017 وغشت 2018 تم افتحاص 300 مركزاً للمراقبة التقنية للمركبات عن طريق متعهد خارجي. وقد تم ضبط عديد من الاختلالات في بعض المراكز والتي أدت إلى فرض عقوبات نذكر منها الغرامات المالية، وغلق المؤسسات، والسحب المؤقت أو النهائي للرخص. كما أن هناك اتفاقا مبدئيا على مشروع عقد برنامج مع شبكات المراقبة التقنية للمركبات يهدف إلى تجويد الخدمات المقدمة للمواطن وكذلك تحسين آليات عمل المراكز ومراقبتها.

■ **دعم خدمات النقل الحضري الجماعي والمساهمة في الحفاظ على البيئة**

من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي تعرفها المدن المغربية، تعمل السلطات العمومية على بناء منظومة تنقل جديدة وعصرية تستجيب لحاجيات المواطنين والمعايير البيئية وذلك من خلال اتخاذ عدة تدابير وإجراءات على المستوى المؤسساتي والتنظيمي وكذلك عبر وضع الآليات الخاصة بالتخطيط والتمويل.وفي هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية وطنية للتنقلات الحضرية هي الآن في طور التنفيذ من طرف مختلف الفاعلين المعنيين وترتكز على المحاور التالية: إطار مؤسساتي وتنظيمي ملائم؛ تمويل مستدام؛ نقل عمومي فعال وتنظيم محكم للسير والطرقات.

التدابير المتخذة للنهوض بقطاع النقل الحضري

بلغت التكلفة المالية الإجمالية لإنجاز مخططات التنقلات الحضرية حوالي 112 مليون درهم، ساهمت فيها الوزارة بمبلغ 68 مليون درهم. وبفضل هذه المجهودات، أصبحت عدة مدن تتوفر على مخطط للتنقلات الحضرية كالدار البيضاء، مراكش، وجدة، أكادير، الجديدة، طنجة، تطوان، بني ملال، الداخلة والخميسات، فيما تعمل مدن فاس، سطات، القنيطرة، الرباط وخريبكة على إنجاز أو تحيين دراسة هذه المخططات.

برامج صندوق مواكبة إصلاح النقل العمومي الحضري

يعبئ صندوق مواكبة إصلاح النقل، الذي تم تعديل المقتضيات المنظمة له سنة 2014 لتمكينه من توفير الدعم اللازم للاستثمار في هذا القطاع وتشجيع إنجاز مشاريع مهيكلة للنقل العمومي، ميزانية تناهز 20 مليار درهم في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2027 من حصّة الجماعات الترابية من موارد الضريبة على القيمة المضافة (50 %) وميزانية الدولة

(50%). وقد بلغت موارد الصندوق إلى حدود متم سنة 2018 مبلغ 4,6 مليار درهم، تم الإفراج عن 2,98 مليار درهم منها لتمويل مشاريع النقل المكثف بمدن الدار البيضاء، الرباط ومراكش. وقد شمل هذا الدعم المشاريع الآتية:

مشروع إنجاز شبكة للنقل الجماعي في مسارات خاصّة بالدار البيضاء

بالإضافة إلى إنجاز الخط 1 من الترامواي على طول 31 كلم بكلفة 5,9 مليار درهم، تم إنجاز الخط 2 على طول 17 كلم بكلفة 4,28 مليار درهم في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019، كما انطلقت سنة 2018 أشغال الخط 3 و4 على طول 28 كلم بكلفة 7,037 مليار درهم وستنطلق قريبا أشغال الخط 5 والخط 6 للحافلات ذات الجودة العالية بمسارات خاصة على طول 22 كلم والتي تبلغ تكلفتها 1875 مليون درهم.

وقد بلغ الدعم المقدم من طرف صندوق مواكبة إصلاح النقل العمومي الحضري لهذا المشروع 2,4 مليار درهم، في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2018، موزعة على الشكل التالي:

- إنجاز الخط الثاني لترامواي الدار البيضاء: 1,6 مليار درهم؛
- تسديد ديون اقتناء عربات ترامواي الدار البيضاء: 539,47 مليون درهم؛
- تغطية عجز الاستغلال للخط 1 للترامواي: 216,3 مليون درهم.

مشروع إنجاز شبكة الترامواي الرباط-سلا على طول 40 كلم بكلفة 8,8 مليار درهم

بالإضافة إلى إنجاز الخط 1 والخط 2 على طول 19,5 كلم بكلفة 3,8 مليار درهم، انطلقت سنة 2017 أشغال تمديد الخط الثاني لترامواي الرباط - سلا على طول 7 كلم والذي تبلغ كلفته 1,715 مليار درهم. وقد بلغ الدعم المقدم من طرف صندوق مواكبة إصلاح النقل العمومي الحضري لهذا المشروع 561,32 مليون درهم، في الفترة الممتدة بين 2015 و2018، موزعة على الشكل التالي:

- تسديد ديون اقتناء عربات ترامواي الرباط - سلا: 443,32 مليون درهم؛
- تمديد الخط الثاني لترامواي الرباط - سلا: 118 مليون درهم.

مشروع الحافلات الكهربائية بمراكش

تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لخدمة الحافلات الكهربائية سنة 2016 بمدينة مراكش والتي بلغت كلفتها 60 مليون درهم، ساهم فيها صندوق مواكبة إصلاح النقل العمومي الحضري ب 25 مليون درهم.

الدعم المالي لتعويض الخدمة لفائدة الطلبة والتلاميذ

يدعم صندوق مواكبة إصلاح النقل الفاعلين في القطاع عبر إعانات مالية بناء على عدد الانخراطات الشّهرية عن كل سنة دراسية. وهكذا، تم خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2018 منح إعانات قدرت بمبلغ 557 مليون درهم (النقل المدرسي وبروتوكولات تأهيل بعض الشّركات وللتعويض عن الزيادة في المحروقات).

7.1. إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة

تنفيذاً لمقتضيات البرنامج الحكومي وانسجاما مع استراتيجية القطاع، تم العمل على تحقيق عدة أهداف عبر الإنجازات التالية:

- **الإنجازات والمؤشرات المتعلقة بالقطاع**

إستطاع هذا القطاع من تحقيق عدة إنجازات خلال الفترة الموافقة لمنتصف الولاية الحكومية، نستعرض حصيلتها المرحلية فيما يلي:

وضع برنامج عمل لإنعاش قطاع السياحة

بهدف إرساء دينامية جديدة ومواكبة قطاع السياحة وتعزيز تنافسيته، إلتزم هذا الأخير ببلورة خطة تمكن من توجيه وتظافر الجهود لتحديد أولويات القطاع وإطلاق عدة مشاريع هيكلة وأوراش إستراتيجية. حيث تم صياغة هذه الخطة عبر وضع برنامج عمل تندرج ضمنه الأوراش والمشاريع الهيكلة المذكورة وكذا الإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها لإنعاش قطاع السياحة وتحسين جودة العرض السياحي، مع تحديد للمسؤوليات والموارد اللازمة والجدول الزمني لإنجازها.

هيكلة الفاعلين السياحيين

من أجل تمكين التمثيليات المهنية بمهامها في تأطير وتطوير النسيج السياحي، إرتأت هذه الوزارة وضع عقود التطوير والتأهيل مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية. وتهدف هذه العقود إلى:

- هيكلة تمثيليات المهن السياحية؛
- دعم تنافسية المقاولات والأنشطة السياحية من خلال تقديم خدمات لفائدة أعضائها.

وقد تم تمويل هذه الأهداف على مدى 4 سنوات من سنة 2017 إلى غاية 2020 حسب الصيغة التالية:

- 4 مليون درهم سنويا بالنسبة للفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية؛
- 3 مليون درهم سنويا بالنسبة للكونفدرالية الوطنية للسياحة.

وتقوم الوزارة كذلك بمواكبة الجمعيات المهنية للمرشدين السياحيين من أجل تفعيل آليات الحكامة الداخلية وذلك عبر تحيين النظام الأساسي لكل جمعية واحترام مقتضيات القانون رقم 12-5 المتعلق بالإرشاد السياحي.

تسريع الإصلاحات التنظيمية المتعلقة بمهن السياحة

الإيواء السياحي

- تم إجراء افتحاصات سرية خلال سنتي 2017 و2018 لفائدة 500 مؤسسة إيواء سياحي في إطار مواكبتها لتحسين جودة الخدمات وتحضيرها للامتثال لمقتضيات النصوص التنظيمية الجديدة.
- تحضير النصوص التطبيقية للقانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى بمعية الشركاء المؤسساتيين (وزارة الداخلية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان و سياسة المدينة،...) و الجامعة الوطنية للصناعة الفندقية.

الإرشاد السياحي

- تطبيق مقتضيات المادة 31 من القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي من خلال تنظيم امتحان مهني لولوج مهنة مرشد سياحي لفائدة أشخاص لا يستوفون شرط التكوين المنصوص عليه في القانون، لكن يتوفرون على كفاءات ميدانية، ما نتج عنه تسوية وضعية 905 مرشد المدن والمدارات السياحية و203 مرشد الفضاءات الطبيعية.
- التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة من أجل تأهيل وفتح مركز التكوين في المهن الجبلية بتبانت بين هذه الوزارة وجهة بني ملال – خنيفرة وعمالة إقليم أزيلال وجماعة تبانت.

توزيع الأسفار

- تم نشر القانون رقم 16 - 11 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار في الجريدة الرسمية.

إرساء مقاربة جديدة للعمل مع منظمي الرحلات السياحيين

تم تكثيف أنشطة التوزيع وتعزيز العلاقات مع منظمي الرحلات السياحيين ؛

- يحتكر منظمو الرحلات السياحيين Thomas Cook و TUI و DER Touristik و FTI Group على أزيد من 80 في المائة من حجم المعاملات السياحية في أوروبا. وفي هذا الصدد، قامت الوزارة باعتماد منهجية جديدة لتعزيز الشراكات مع كبار منظمي الرحلات السياحيين الدوليين تعتمد على الثقة المتبادلة وشراكة رابح-رابح؛
- خلال الأشهر 18 الأخيرة، تم تعزيز اللقاءات حيث تم عقد اتفاقية بين-أوروبية تسمح بتوجيه التدفقات من أهم الأسواق الرئيسية، لا سميا من المملكة المتحدة وألمانيا والدول الاسكندنافية نحو المغرب؛
- تم إجراء محادثات لتفويت عدد من الفنادق التي تعرف أشغالها تقدما ملحوظا؛
- تعرف المشاورات مع مجموعة TUI حول التركيب المالي لإنجاز واستغلال عدة وحدات فندقية بشراكة مع فاعلين وطنيين تطورا متقدما؛
- وقع المكتب المغربي الوطني للسياحة وفاعل سياحي وطني معروف على شراكة استراتيجية مع منظم الرحلات FTI Group مما سيسمح بارتفاع هام في تدفقات السياح الألمان نحو المغرب؛
- أبدت مجموعة DER Touristik من جهتها اهتماما خاصا لعقد شراكة لإحداث وحدات فندقية بأكادير.
- وفي ضوء ما سبق، يعتبر كبار منظمي الرحلات السياحيين الدوليين كمستثمرين من شأنهم أن يساهموا في جذب السياح للوجهة.

تطوير جودة التكوين

- إطلاق مشروع شارة التميز لمؤسسات التكوين التي تستجيب للمعايير المحددة في مرجع علامة التميز؛
- منح علامة التميز لخمس مؤسسات تكوينية (1 تابعة لقطاع السياحة، 2 تابعتين لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و2 تابعتين للقطاع الخاص)؛
- مواكبة المؤسسات الأخرى التابعة لقطاع السياحة للحصول على علامة التميز.

■ **الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية**

مواصلة الإصلاحات التنظيمية المتعلقة بمهن السياحة

خاصة في إطار تنزيل أوراش الجهوية المتقدمة لا سيما الورش الخاص باللاتمركز الإداري وذلك من أجل نقل بعض صلاحيات الإدارة المركزية إلى المسؤولين الجهويين من أجل تمكينهم من القيام بدورهم على أكمل وجه.

وضع آليات دعم المقاولات السياحية، عبر إعداد منصة إلكترونية

من أجل دعم المقاولات السياحية يعتزم قطاع السياحة إعداد منصة إلكترونية تهدف إلى دعم مهنيي القطاع من خلال تمكينهم من تتبع دورات تدريبية إلكترونية مجانية في مجالات متعددة. كما أنه من المرتقب أن تشتمل هذه المنصة على عدة محاور منها:

- محور للتحسيس والتكوين الرقمي؛
- محور لتشخيص المقاولات السياحية وجرد حاجياتها من مواكبة ودعم تقني؛
- محور يمكن مهنيي القطاع من تبادل الآراء والخبرات في مواضيع مختلفة؛
- محور يشتمل على النصوص القانونية وجميع الوثائق الإدارية التي يمكن أن تهم المقاولات السياحية.

وضع جهاز لمواكبة وتسريع دينامية الاستثمار السياحي

بغرض تحفيز الاستثمار وتطوير المنتوج السياحي نفس جديد، تم إنجاز دراسة لإحداث صندوق لمواكبة وتنمية المشاريع، خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019، تتمحور هيكلة هذا الصندوق حول الركائز الأساسية التالية:

- تحفيز المشاريع الهيكلية الجديدة ذات أهمية وطنية أو إقليمية؛
- تطوير السياحة المحلية من خلال حوافز لحاملي المشاريع الصغيرة؛
- مساعدة تقنية لرفع تنافسية المؤسسات السياحية المتوسطة، الصغيرة والصغيرة جدا؛
- دعم الشراكات مع القطاع الخاص.

8.1. مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية

■ **الإطار التنظيمي والمؤسساتي**

- مصادقة مجلس الحكومة يوم الخميس 7 مارس 2019، على مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.
- صدور المرسوم رقم 2.17.411 بتطبيق القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية بتاريخ 26 فبراير 2018.
- صدور القرارات المتعلقة بتنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.17.411 بتطبيق القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية بتاريخ 11 يونيو 2018.

■ **الدعم التقني**

- اقتناء معدات تقنية لأكثر من 200 تجمعا حرفيا.
- إحداث 6 دارا للصانعة حيث وصل عددها الآن منذ الشروع في البرنامج إلى 90 دارا.
- المصادقة على 27 مواصفة جديدة لجودة المنتوج، حيث بلغ العدد الإجمالي للمواصفات 290 مواصفة منها 13 مواصفة إجبارية التطبيق.
- اقتناء وتوزيع معدات الحماية الفردية والجماعية لفائدة الصناع التقليديين في العديد من الحرف كالحدادة والدباغة والصياغة والنجارة وغيرها.
- المصادقة على 6 مواصفات جديدة لجودة المنتوج، ليصل العدد الإجمالي للمواصفات إلى 269 مواصفة منها 13 مواصفة إجبارية التطبيق.
- إنجاز 5 علامات جماعية للتصديق خاصة بالمنتوج التقليدي الحضري والقروي، ليصل العدد الإجمالي إلى 56 علامة.
- تنظيم الدورة السابعة والثامنة لجائزة أمهر صانع خلال سنتي 2017 و2018.
- مواصلة برامج الدعم التقني والمواكبة لمختلف فروع الصناعة التقليدية.
- مواصلة برنامج شارات الجودة وإحداث العلامات الجماعية.
- إطلاق برنامج تطوير سلاسل الانتاج، لمعالجة الإشكالات المتعلقة بتوفير المواد الأولية لبعض فروع الصناعة التقليدية، وتهم على الخصوص مواد العرعار، والفضة، والطين، والجلد، والصوف.

- مواصلة دعم التجمعات الحرفية بالمادة الأولية، وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية، وكذا معدات الإنتاج حيث استفاد أزيد من 4000 صانعة وصانع تقليدي.
- إعداد أدوات ووسائل التحسيس من المخاطر المهنية، حيث استفادت 5 حرف.

■ **البنيات التحتية للإنتاج والتسويق**

- تشغيل 8 بنيات تحتية للإنتاج والتسويق.
- الانتهاء من أشغال بناء أو تأهيل 17 بنية تحتية للإنتاج والتسويق.
- 34 بنية تحتية في طور الأشغال.
- 56 بنية تحتية في طور الدراسات التقنية.
- بالإضافة إلى مشاريع الصناعة التقليدية المبرمجة ضمن برنامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة لفاس ومراكش والصويرة وتطوان وسلا ومكناس التي تم التوقيع على الاتفاقيات الإطار المتعلقة بها، أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 14 ماي 2018 بالنسبة للمدينتين الأوليين وبتاريخ 22 اكتوبر 2018 بالنسبة للمدن الأخرى.
- الرفع من عدد دور الصانعة من قرابة 71 دارا قبل سنة 2016 إلى 90 دارا بداية 2019، أي بتسجيل نمو بنسبة تزيد عن 26%.

■ **الدراسات العامة والبحوث الميدانية والإصدارات حول قطاع الصناعة التقليدية**

- إنجاز دراسة تشخيصية لمنظومة الصادرات بقطاع الصناعة التقليدية.
- الشروع في الدراسة الخاصة ببلورة استراتيجية جديدة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية 2020 - 2030.
- إنجاز الدراسة حول تقدير المؤشرات الاستراتيجية للصناعة التقليدية الفنية والانتاجية برسم سنة 2017.
- تحيين ومراجعة قاعدة المعطيات الخاصة بمقاولات الصناعة التقليدية.
- إصدار وتوزيع «دفاتر استهلاك الصناعة التقليدية المغربية»، الذي يسلط الضوء على نفقات وعادات استهلاك منتوجات الصناعة التقليدية.
- إصدار وتوزيع التقرير السنوي حول صادرات الصناعة التقليدية لسنة 2016، وإنجاز التقرير المتعلق بسنة 2017.
- إنجاز دليل مصدري منتوجات الصناعة التقليدية وتوزيعه على الصناع التقليديين خلال الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية شهر فبراير 2019.

■ مجال التكوين المهني والتكوين المستمر

أهم الإنجازات

- تكوين 38.697 في إطار التكوين الأولي وهو ما يمثل 38.6 من الهدف المحدد لفترة 2016 - 2021 في إطار الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني.
- إنجاز 52.969 شخص يوم تكوين لفائدة 15.573 من الصناع التقليديين.
- في طور تكوين 11.170 صانعة وصانعا تقليديا في مجال محو الأمية الوظيفي.
- انتهاء أشغال بناء مراكز اشتوكة آيت باها، وعين النقبي بفاس، وتارودانت.
- توثيق وتوصيف 11 حرفة من حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض، ليصل عدد الحرف التي تم توثيقها إلى 29 حرفة من بين 42 حرفة تم تحديدها كحرف مهددة بالانقراض.
- إبرام اتفاقيات شراكة مع منظمة اليونسكو، تروم إنجاز مشاريع مشتركة وضمان المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض وكذا وضع استراتيجية وطنية من أجل تثمين المعارف والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية، ووضع نظام وطني للكنوز الإنسانية الحية؛
- إعداد مرجعيات المهن والكفاءات ودلائل الحرف والمهن (REC/REM) تهم 100 حرفة في صنف الصناعة التقليدية الإنتاجية و50 حرفة.
- قرارا بإحداث 12 معهدا جديدا متخصصا في فنون الصناعة التقليدية لدى السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية صدر بالجريدة الرسمية عدد 6751 بتاريخ 11 فبراير 2019.
- إطلاق برنامج للتكوين عن بعد في مجال محو الأمية الوظيفي (تطبيق ألفا نور)، يوم 16 أكتوبر 2017 خلال المناظرة الوطنية لمحو الأمية.
- إطلاق برنامج تكوين مؤطرات دور الصانعة بالعالم القروي بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. وذلك بهدف إكسابهن الكفاءة اللازمة في مجالات التدبير الإداري والترويج والتسويق.
- اتخاد قرار تأمين المتدربين والمتدرجين والمكونين و المستضافين والصناع التقليديين داخل مؤسسات التكوين المهني ضد الحوادث التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال فترة وجودهم داخل المؤسسات أو التدريب داخل المقاولة.

الأوراش المبرمجة في مجال التكوين المهني

- إحداث ثلاث مؤسسات بكل من تاونات، وقلعة السراغنة، وشفشاون.
- بناء ثلاث معاهد في فنون الصناعة التقليدية وتأهيل 5 مراكز للتكوين بالتدرج المهني.
- تكوين 4800 صانعة وصانعا تقليديا في صنف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية، ومحو الأمية الوظيفي لفائدة 3000 من الصناع التقليديين، في إطار التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية 2016 - 2021.
- تكوين 19.000 صانعة وصانعا تقليديا في مجال محو الأمية الوظيفي باللغة العربية والفرنسية؛
- مواصلة إنجاز 20.000 شخص يوم تكوين لفائدة الصناع التقليديين وتوسيع مجال الشراكة مع الجامعات بهدف ربط التكوين بمجال البحث العلمي، ومع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في مجال التكوين في حرف الصناعة التقليدية الخدماتية.

■ **ترويج المنتوج**

خلال الفترة أبريل 2017 -أبريل 2019 تم تنظيم عدة تظاهرات اقتصادية لترويج منتجات قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتعريف بها. وهكذا تم تنظيم:

التظاهرات الوطنية

- دورتين من «الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية»: الدورة الرابعة دجنبر 2017، والدورة الخامسة في فبراير 2019.
- دورتين من «المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني»: الدورة السادسة في نونبر 2017، والدورة السابعة في نونبر 2018.
- دورتين من المعرض المهني للصناعة التقليدية «من يدنا»: الدورة الثانية في أكتوبر 2017، والدورة الثالثة في أكتوبر-نونبر 2018.

المعارض الوطنية الموضوعاتية

- دورتين من «المعرض الوطني للخشب»: الدورة الثانية في أكتوبر 2017، والدورة الثالثة في نونبر 2018.
- دورتين من «معرض الزربية»: الدورة الثانية في يناير 2017، والدورة الثالثة في يناير 2019.
- هذا بالإضافة إلى عدد من المعارض الجهوية والاقليمية.

الأنشطة الترويجية لدار الصانع

نظمت دار الصانع خلال سنتي 2017 و2018 عدة تظاهرات مساهمة في إنعاش قطاع الصناعة التقليدية داخل وخارج المغرب شملت جميع فروع الصناعة التقليدية. وبلغت 103 تظاهرة سنة 2017 و88 تظاهرة سنة 2018، وشارك فيها عدد مهم من العارضات والعارضين ينتمون إلى مختلف جهات المملكة، بلغ عددهم 4795 عارضا سنة 2017، و4696 عارضا سنة 2018، ويتشكلون من مقاولات وصانعات وصناع تقليديين.

وبالموازاة مع هذه التظاهرات اعتمدت دار الصانع برامج تكوينية استفاد منها أزيد من 5414 شخصا خلال سنة 2017.

■ **التشجيع على التسويق الالكتروني**

فتح ورش «التسويق الالكتروني» باعتماد مقاربتين، تتعلق الأولى بالتكوين والتحسيس وتشجيع المبادرات. وتتعلق الثانية بتفعيله عبر الشراكات مع الجهات.

■ **إيجاد وتفعيل بدائل تمويلية جديدة**

يعتبر التمويل إحدى الاشكاليات المركزية لقطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، ويتم العمل على إيجاد بدائل تمويلية جديدة، وذلك بتعزيز التمويل الشرفي من خلال تثمين تجارب مغربية قائمة وتشجيع إنشاء صناديق جهوية تعمل على تقديم قروض مجانية.

2. تحفيز التشغيل

■ الإنجازات والإصلاحات الكبرى

تميزت الفترة 2017 - 2018 فيما يخص الميادين المتعلقة بالتشغيل والشغل والحماية الاجتماعية بالإنجازات وإطلاق الأوراش التالية:

مجال التشغيل

- بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021 والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة من خلال التطرق لكل رافعات النهوض بالتشغيل ومشاركة كل الجهات المعنية؛
- إعداد مقاربة تروم تعزيز جهوية التشغيل تماشيا مع تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات فيما يخص التشغيل. وترتكز هذه المقاربة على إنشاء منظومات جهوية للنهوض بالتشغيل بهدف تنسيق جهود وعمل المتدخلين وتطوير الالتقائية والانسجام بين البرامج والمخططات على الصعيد الجهوي؛
- الرفع من وتيرة إنجاز برامج إنعاش التشغيل، حيث تجاوز سقف 100.000 إدماج خلال سنة 2018 من بينها حوالي 20 ألف عقد تشغيل بالخارج، كما تم تسجيل مواكبة تشغيل أزيد من 200 ألف باحث عن شغل عبر برنامجي إدماج وتحفيز مع تسجيل أكثر من 100 ألف مقاول ذاتي إلى حدود أبريل 2018، وتحسين قابلية التشغيل لأزيد من 45 ألف باحث عن شغل من خلال برنامج تأهيل ومواكبة أزيد من 5 آلاف حامل مشروع وإحداث أكثر من 2600 مقاولة صغيرة عبر برنامج دعم التشغيل الذاتي؛
- إطلاق ورش إعداد منظومة وطنية لرصد سوق الشغل والبدء في بلورة مقاربة لرصد سوق الشغل على الصعيد الجهوي؛
- إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل عبر مجموعة من الدراسات والمؤشرات والمذكرات المنهجية؛

مجال الشغل ومعايير العمل

- مواصلة استكمال القوانين والنصوص التطبيقية المتعلقة بتفعيل مدونة الشغل؛
- إطلاق ورش تحسين فاعلية تدخل مفتشية الشغل في مجال المراقبة عبر بلورة برامج وطنية وجهوية ومحلية لتفتيش الشغل تركز على مقاربة الاستهداف القطاعي؛

- الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة بالعمل؛
- تفعيل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية وعقد أول اجتماع لمجلسه الإداري بتاريخ 23 ماي 2018 مع تعيين طاقمه الإداري ونقل مقره الى مدينة الرباط؛
- قام أعوان تفتيش الشغل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة، خلال سنتي 2017 و2018، في إطار الصلح التمهيدي في مجال معالجة نزاعات الشغل الفردية، بما يلي: معالجة 111.078 نزاعا فرديا؛ إيجاد تسوية ل 152.586 شكاية من أصل 277.872؛ إعادة إدماج: 7.573 أجيرا.
- في مجال تدبير نزاعات الشغل الجماعية مكن تدخل مفتشية الشغل من تفادي اندلاع 3428 إضرابا في 2231 مؤسسة التي يشتغل بها ما مجموعه 230.765 أجيرا.كما تم تسجيل خلال سنتي 2017 و2018، اندلاع 288 إضرابا ب 240 مؤسسة، شارك في هذه الإضرابات 35.173 أجيرا من أصل 61.805 أجيرا، كما تم خلال سنتي2017 و2018 دراسة 41 نزاعا جماعيا للشغل خصص لها 50 اجتماعا على مستوى اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة.

ج.13 حصيلة مراقبة الشغل برسم سنتي 2017 و2018

القطاعات	قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات	القطاع الفلاحي	المجموع
عدد زيارات التفتيش	66.954	3018	69.972
عدد الملاحظات	1.621.311	54.789	1.676.100
عدد محاضر المخالفات	482	24	506
عدد الجنح	737	48	785
عدد المخالفات	9443	763	10.206

مجال الحماية الاجتماعية

- الشروع في تفعيل التغطية لغير الأجراء بعد صدور القانونين المتعلقين بالتغطية الصحية والتقاعد وإعداد المراسيم التطبيقية الأساسية بإطلاق مسلسل التشاور مع فئات المهنيين والمستقلين وأصحاب المهن الحرة لتنزيل التغطية الصحية لهذه الفئات؛
- إعداد سيناريوهات تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛

- إطلاق دراسة حول إصلاح نظام المعاشات المسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- الشروع في تفعيل شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين بعد استكمال إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بهذه الفئة.
- إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي لتحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام.

مجال حكامة تدبير مصالح الوزارة والمؤسسات التابعة لها وتحسين سير مرافقها

- إطلاق برنامج لعصرنة عمل الوزارة ومصالحها على الصعيد الوطني والترابي من خلال إعداد دفاتر تحملات تعزيز وتطوير الرقمنة (الأنظمة المعلوماتية، منظومة البوابات الشبكات الاجتماعية....) وإعداد تصور للتهيئة المجالية للمديريات الإقليمية والجهوية؛
- تعزيز إشعاع القطاع على الصعيد الدولي من خلال تنظيم المؤتمر الدولي للجمعية الدولية للمصالح العمومية للتشغيل والمؤتمر الدولي للضمان الاجتماعي وترشحه لاحتضان المؤتمر الدولي للصحة والسلامة سنة 2024 المقدم من قبل اللجنة الدولية للصحة والسلامة والفوز بتنظيمه وإنشاء الشبكة الإفريقية لسياسات ومصالح التشغيل مع إنجاز الدورات التكوينية الأولى؛
- تعزيز قرب الخدمات من المواطنين: فتح عدة وكالات محلية لإنعاش التشغيل ووكالات الضمان الاجتماعي واقتناء وكالات متنقلة لتحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل.
- معالجة 422 شكاية معالجة نهائية و 117 شكاية في طور التتبع من مجموع الشكايات الواردة على الوزارة بنسبة معالجة بلغت 78,29%.
- بتكليف من السيد الوزير قامت المفتشية العامة للوزارة بإنجاز 14 مهمة للتفتيش والمراقبة (9) والتدقيق والافتحاص (3)، والتقييم (1) والتتبع (1).

■ **تعزيز حكامة وتتبع أنشطة المؤسسات الموجودة تحت وصاية الوزارة**

- صدور مقرر رئيس الحكومة رقم 3.01.19 يقضي بتعيين ممثلي الإدارة والمركزيات النقابية في مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 17 يناير 2018 بعد صدور المرسوم رقم 2.18.937 المتعلق بأعضاء مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 28 دجنبر 2018 والذي نص على «تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بصفة انتقالية خلال الفترة الفاصلة ما بين 31 دجنبر 2018 و31 مارس 2019».
- صدور المرسوم رقم 2.18.937 المتعلق بتعيين ممثلي الإدارة والمركزيات النقابية في مجلس إدارة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بتاريخ 28 دجنبر 2018.
- صدور مقرر لرئيس الحكومة رقم 3.01.19 صادر في 17 يناير 2019 بتعيين ممثلي الإدارات والمركزيات النقابية في المجلس الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ؛
- عقد اجتماع المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (النظام العام) : 6 اجتماعات
- عقد اجتماع المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التأمين الإجباري الأساسي عن المرض : 4 اجتماعات.
- تنظيم اجتماعات أجهزة حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (لجنة التسيير والدراسات: 9 اجتماعات، ولجنة الافتحاص والمخاطر ولجنة الاستراتيجية والتطوير).
- عقد أربع مجالس الإدارية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وذلك على التوالي ب 30يونيو 2017 و22 دجنبر 2017 و18 يوليو 2018 تم 28 دجنبر 2018.
- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي: عقد دورتين للمجلس الإداري المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة على التوالي بتاريخ 13 شتنبر و26 دجنبر 2018.
- المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة نظام التأمين الإجباري عن المرض ومجلس إدارة نظام المساعدة الطبي بالوكالة الوطنية للتأمين الصحي:
- المشاركة في أشغال مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد واللجنة الدائمة المنبثقة عنه؛
- المشاركة في أشغال المجلس الإداري للمركز الاستشفائي ابن سينا.

مؤشرات الإنجاز

- برامج دعم التشغيل المأجور: تم إدماج 201.241 باحث عن شغل خلال سنتي 2017 و2018:
  - برنامج «إدماج»: استفادة 191.850 باحث عن شغل برسم سنتي2017 و2018.
  - برنامج «تحفيز»: استفادة 9.391 باحث عن شغل و3.674 مقاولة أو تعاونية برسم سنتي 2017 و2018.
- برامج تحسين قابلية التشغيل: استفاد 45.737 باحثا عن شغل من فرص التكوينات المتاحة خلال سنتي 2017 و2018.
- برنامج دعم التشغيل الذاتي: تمت مواكبة 5.210حامل مشروع وإحداث 2.647 مقاولة صغيرة أو نشاط مدر للدخل و7.235منصب شغل.
- تفعيل نظام التغطية الصحية ونظام معاشات المستقلين والعمال غير الأجراء عبر توفير الإطار القانوني:
  - عرض ومناقشة مشروع القانون 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا بمجلسي البرلمان (صادق عليه مجلس النواب بالإجماع خلال الجلسة العمومية المنعقدة بتاريخ 13 نوفمبر 2017، وتم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6632 بتاريخ 21 دجنبر 2017).
  - الاسهام في إعداد الصيغة النهائية لمشاريع النصوص التنظيمية ذات الطابع العام للقانونين رقم 98.15 و99.15، من طرف فرق العمل المنبثقة عن اللجنة البين وزارية للتغطية الصحية المكلفة بإصلاح منظومة التغطية الصحية الأساسية؛
  - الاسهام في إعداد النصوص التطبيقية للقانونين 98.15 و 99.15 والمنشورة بالجريدة الرسمية عدد 6745 بتاريخ 21 يناير 2019:
  - مرسوم رقم 2.18.622 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض والقانون

رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

• المرسوم رقم 2.18.623 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتحديد نسب الاشتراكات الواجب أداؤها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

• المرسوم رقم 2.18.624 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق أحكام المادة 17 من القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاص بشأن مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

• المرسوم 2.18.625 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

- إنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد الفئات السوسيو-اقتصادية الخاصة بمختلف المهنيين والعمال المستقلين بتعاون مع الاتحاد الأوربي بتاريخ 21 فبراير 2018 و تفعيل دور اللجنة المكلفة بتحديد الفئات من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني، تبعا لقرار اللجنة البين الوزارية بإعطاء انطلاقة الدراسة بتاريخ فاتح مارس 2018 والرامية إلى تحديد فئات الأجراء الخاضعين للقانونين 98.15 و 99.15، خلال اجتماع رسمي دعيت إليه جميع القطاعات الوزارية والهيئات المتدخلة في مجال التأمين الإجباري عن المرض والتغطية الاجتماعية للمستقلين وعقد مجموعة من اللقاءات بين اللجنة المكونة من خبراء الاتحاد الأوروبي وممثلي الوزارة مع مجموعة من القطاعات الوزارية المعنية لجمع المعطيات والمعلومات المتوفرة حول الموضوع وتقديم تقرير المرحلة الأولى لهذه الدراسة من طرف خبير الاتحاد الأوروبي و اجتماع اخر بتاريخ 2 يوليوز 2018 وبمشاركة ممثل عن وزارة الصحة وممثل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي خصص لتقديم خلاصات التقرير النهائي للدراسة ؛

- تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الى مؤسسة عمومية : مصادقة البرلمان على قانون رقم 94.18 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 2018 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ومن أجل أن يحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام.
- تحسين نظام التعويض عن فقدان الشغل، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإنجاز دراسة لتقييم النظام وتحسين الاستفادة منه، أفرزت ثلاث سيناريوهات تهم تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من النظام خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2027، وقد تم عرض نتائجها على لجنة التسيير والدراسات، التي خصصت لها ثلاثة اجتماعات لدراستها ومناقشة توصياتها بتاريخ 11 أبريل و8 و21 ماي 2018. كما تم عرض نتائج هذه الدارسة التقييمية على المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والذي قرر رفع السيناريوهات المقترحة إلى السيد رئيس الحكومة مع التوصية بالعمل على تحسين الاستفادة من نظام التعويض عن فقدان الشغل؛
- القيام بالتدابير القانونية اللازمة من أجل وقف الاختلالات التي تعرفها التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بمراسلة وزارة المالية من أجل تفعيل الفصل 26 من مدونة التعاضد.
- تطوير وتنويع التعاون الدولي لتوفير الدعم التقني والمالي بخصوص برامج التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية ورصد سوق الشغل وتعزيز القدرات عبر مجموعة من البرامج مع العديد من الشركاء كمنظمة العمل الدولية والاتحاد الاوروبي وهيئة تحدي الالفية و التعاون البلجيكي والهيئة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- تعزيز الاشعاع الدولي والقيام برصد استباقي لتطورات ومستجدات المحيط الدولي:

• تحضير وتنسيق مشاركة الوزارة في مختلف الملتقيات الدولية والإقليمية وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنها؛

• انتخاب المغرب رئيسا للجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل حيت تم انتخاب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المغربية، رئيسا للجمعية العالمية للمصالح العمومية للتشغيل خلال شهر ابريل بمراكش بالإجماع للفترة 2018 - 2021.

• الحصول على شرف استضافة المؤتمر الدولي للجنة الدولية للصحة والسلامةحيث ينتظر أن تحتضن مدينة مراكش فعاليات هذه التظاهرة الدولية بحلول سنة 2024.

• احتضان الندوة الدولية الخامسة عشرة للضمان الاجتماعية بشهر ابريل 2018 بالدار البيضاء حول تقنيات التواصل و المعلومات في مجال الضمان الاجتماعي.

● إعداد وتتبع النصوص القانونية والملاءمة مع معايير العمل الدولية والعربية:

• نشر الصيغة الفرنسية للقانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين) الجريدة الرسمية عدد 6610 بتاريخ 05 أكتوبر 2017)؛

• نشر ثمانية عشر (18) مرسوما و قرارا) بما فيها الصيغ الفرنسية لمرسومين وثلاثة قرارات (مختلفة تهم تشغيل العمال المنزليين و الصحة والسلامة في العمل بالجريدة الرسمية؛

• إرسال خمسة عشر (15) تقريرا حول اتفاقيات العمل الدولية التي صادق عليها المغرب الى مكتب العمل الدولي، وذلك بعد استشارة الشركاء الاجتماعيين، تبعا للملاحظات والطلبات المباشرة لخبراء منظمة العمل الدولية، وذلك تطبيقا للمادة 22 من دستور منظمة العمل الدولية.

• إرسال تقريرين حول الممارسات الوطنية بشأن اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة على التوالي بمدة الشغل والحماية الاجتماعية الى مكتب العمل الدولي طبقا للمادة 19 من دستور منظمة العمل الدولية، وذلك بعد استشارة الشركاء الاجتماعيين.

• إرسال تقريرين حول تفتيش الشغل برسم سنتي 2016 و2017 الى مكتب العمل الدولي، طبقا لأحكام اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 81 حول تفتيش الشغل في الصناعة والتجارة، ورقم 129 حول تفتيش الشغل في الفلاحة، وذلك بعد استشارة الشركاء الاجتماعيين؛

• موافاة مكتب العمل الدولي بعناصر الجواب عن استبيان منظمة العمل الدولية حول النقطة الثالثة من جدول أعمال الدورة 107 لمؤتمر العمل الدولي بشأن إلغاء ست اتفاقيات وسحب ثلاث توصيات عمل دولية، وذلك بعد استشارة الشركاء الاجتماعيين.
• إرسال سبعة تقارير حول اتفاقيات العمل العربية الى منظمة العمل العربية، ويتعلق الأمر بتقريرين حول اتفاقيتين مصادق عليهما من طرف بلادنا، وتقارير حول خمس اتفاقيات غير مصادق عليها.

- تطوير التعاون جنوب-جنوب احتضان المملكة المغربية في الفترة من 6 إلى 8 دجنبر 2017، ندوة قومية حول الهجرة والتنمية، بتعاون مع منظمة العمل العربية والمشاركة في الندوة المنظمة من طرف المنظمة الدولية للهجرة بتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي حول موضوع «تعزيز تنقل اليد العاملة في إفريقيا ومن إفريقيا»، وذلك بنيروبي، في الفترة ما بين 10 و12 يوليوز 2018.

■ **الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية الحكومية**

1. مواصلة دعم وتطوير البعد الجهوي للتشغيل من خلال الأوراش التالية:

- دعم الجهات في بلورة الإجراءات الجهوية للنهوض بالتشغيل.
- دعم الجهات في إعداد البرامج الجهوية للتشغيل بناء على إنجاز تشخيصات ترابية للتشغيل.
- تعزيز قدرات الفاعلين الجهويين في مجال التشغيل.

2. تنسيق تنزيل مشاريع دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بالجهات من خلال وضع وإرساء منظومتين جهويتين:

- منظومة تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني.
- منظومة تطوير الحس المقاولاتي ودعم إنشاء المقاولات الصغرى.

3. دعم القطاع الجمعوي الفاعل في تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني من خلال إطلاق عمليات تجريبية تهدف إلى إشراك القطاع الخاص والجمعوي في الإدماج المهني للباحثين عن شغل عبر مقاربة التمويل القائم على النتائج.

4. إعداد مشروع عقد البرنامج بين الدولة والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

5. تجاوز السقف المتوقع للبرامج النشيطة للتشغيل المحدد في 300.000 في المرحلة الثانية من الولاية الحكومية.

6. تطوير منظومة للتشغيل على الصعيد الدولي مبنية على التنقيب عن فرص شغل بأسواق عمل بالخارج وتحديد شركاء جدد ووضع برامج جديدة للإدماج المهني على المستوى الدولي ووضع الآليات القانونية والتنظيمية اللازمة.
7. تطوير النظام الاحصائي لسوق الشغل ومواصلة إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل؛
8. إعداد السياسة والبرنامج الوطنين المتعلقين بالصحة والسلامة في العمل؛
9. إطلاق ورش الاختصاص الخاص بهيئة تفتيش الشغل المرتكز على مهمتين أساسيتين: المراقبة والمصالحة؛
10. مواصلة العمل على تنزيل نظام التغطية الصحية ونظام معاشات المستقلين والعمال غير الأجراء.
11. مواصلة تعزيز الترسانة بالعمل على المصادقة على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع القانون التنظيمي للإضراب.
- مشروع قانون حول المنظمات النقابية.
- مشروع قانون بمثابة مدونة التعاضد.

12. السعي مع الفرقاء الاجتماعيين لوضع ميثاق اجتماعي مؤطر للعلاقات المهنية.
13. تعزيز الممارسة التعاقدية من خلال توقيع أكبر عدد من الاتفاقيات الجماعية بما فيها الاتفاقيات الجماعية القطاعية.

3. تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي

1.3. التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

■ **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**

في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة من طرف المجلس الوزاري تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتاريخ 25 يونيو 2017، تم إرساء أسس حكامة تشاركية تنفيذا لمضامين الاستراتيجية، من خلال المصادقة على المرسوم رقم 2.17.655 المتعلق بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة من طرف مجلس الحكومة المنعقد يوم 22 فبراير 2018، والذي نشر بالجريدة الرسمية رقم 6660 بتاريخ 29 مارس 2018. وتنص المادة الأولى من هذا المرسوم على إحداث لجنة تسمى «اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة» برئاسة رئيس الحكومة، وتتألف من جميع أعضاء الحكومة الذين يشرفون على القطاعات التي تكتسي طابعا أوليويا من حيث متطلبات التنمية المستدامة.

ويلخص الرسم البياني التالي إطار الحكامة الخاص بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

ج.14 إطار الحكامة الخاص بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

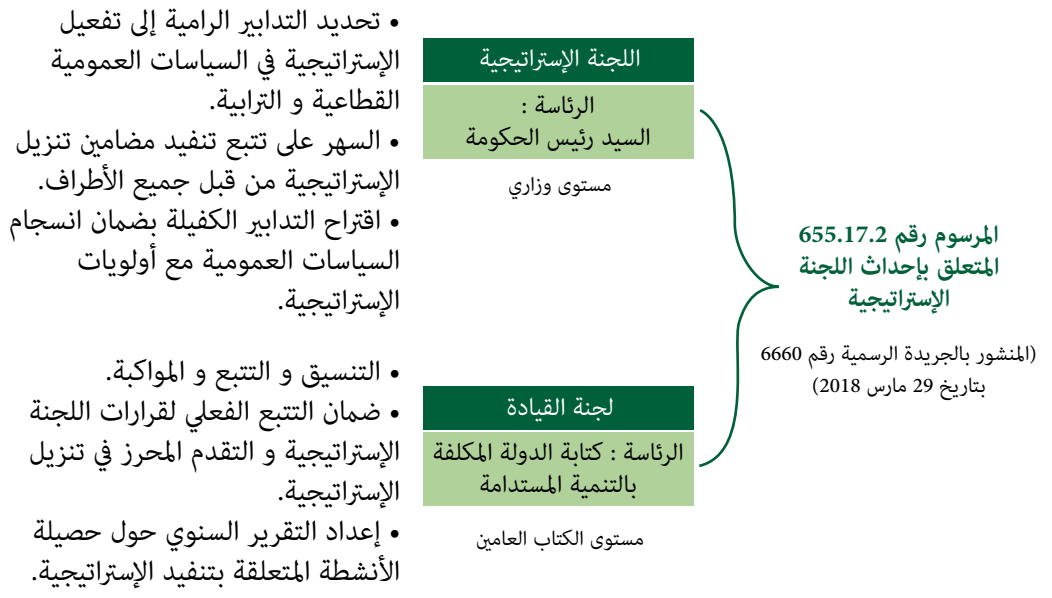

اعتماد اللجنة الاستراتيجية لمخطط مثالية الإدارة بتاريخ 22 فبراير 2019

في هـذا الإطـار، تـم عقـد ثلاثـة اجتماعـات للجنـة القيـادة بتاريـخ 22 نونـبر 2017 و15 مـاي 2018 وكـذا 9 نونـبر 2018، عـلى التـوالي، والتـي مكنـت مـن اعـداد مجموعـة مـن الوثائـق، اعتمـدت خـلال الاجتـماع الأول للجنـة الاسـتراتيجية للتنميـة المسـتدامة بتاريـخ 22 فبرايـر 2019 برئاسـة السـيد رئيـس الحكومـة نخـص بالذكـر منهـا: ميثـاق مثاليـة الإدارة في مجـال التنميـة المسـتدامة و الدليـل التوجيهـي لتنزيلـه عـلى أرض الواقـع.

وللـشروع في تنزيـل هـذا الميثـاق، تـم تحديـد التدابـير الواجـب اتخاذها من خـلال إنجـاز الافتحاص البيئـي للمبـاني الإداريـة خـلال 2019-2020 وكـذا إعـداد مخطـط خـاص بـكل وزارة لتنزيـل هـذا الميثـاق للفـترة الممتـدة مـا بـين 2019 و2021، وذلـك في أفـق تجميعهـا في مخطـط وطنـي لمثاليـة الإدارة. كـما تقـرر الاعتـماد التدريجـي للنقـل المسـتدام مـن خـلال تخصيـص نسـبة لا تقـل عـن 10٪ مـن مشـترياتها مـن السـيارات الجديـدة للسـيارات الخـضراء، ابتـداء مـن سـنة 2019.

اعتماد مخططات العمل القطاعية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تمـت المصادقـة عـلى تسـعة عـشر (19) مخططـا قطاعيـا للتنميـة المسـتدامة مـن طـرف اللجنـة الاسـتراتيجية برئاسـة السـيد رئيـس الحكومـة والتـي تـم اعدادهـا بكيفيـة تشـاركية خـلال اجتماعـات لجنـة القيـادة والتـي مكنـت مـن تحديـد الإجـراءات الأولويـة التـي سـينم تفعيلهـا عـلى مسـتوى كل قطـاع، والغايـات المـراد تحقيقهـا وكـذا المـؤشرات التـي يجـب اعتمادهـا للتتبـع تنزيلهـا، وذلـك مـن أجـل تقييـم التقـدم المحـرز في هـذا الإطـار.

وفي سـياق متصـل، ولتعبئـة جميـع الفاعلـين للانخـراط الجماعـي قصـد تفعيـل مقتضيـات الاسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة، تـم عقـد اجتـماع يـوم 24 دجنـبر 2018 مـع لجنـة البنيـات الأساسـية والطاقـة والمعـادن والبيئـة بالبرلمـان لتقديـم التقـدم المحـرز في إطـار تنزيـل الاسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة.

التنزيل الترابي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

لتسريـع تنزيـل هـذه الاسـتراتيجية عـلى المسـتوى الـترابي، تـم التوقيـع عـلى سـتة اتفاقيـات إطـار، همـت الجهـات التاليـة: الـدار البيضـاء سـطات، مراكـش آسـفي، سـوس ماسـة، بنـي مـلال خنيفـرة، العيـون السـاقية الحمـراء، درعـة تافيلالـت، والعمـل جـاري لاسـتكمال التوقيـع مـع الجهـات المتبقيـة.

■ **البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها**

يهدف البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها الذي تم إطلاقه من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية في سنة 2008 والذي تقدر كلفته ب 40 مليار درهم.

المشاريع المنجزة

لتسريع وثيرة إنجاز البرنامج الوطني للنفايات المنزلية تم التوقيع على مخطط عمل برسم سنة 2018 لتنفيذ المخطط الخماسي (2018-2022) بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية. ولتحسين نتائج هذا البرنامج تم أيضا إعطاء الانطلاقة للدعم التقني الخاص لهذا البرنامج في إطار المساعدة التقنية اللازمة لمصاحبة الجماعات الترابية على تنزيل مشاريعها المبرمجة في الآجال المحددة.

فيما يتعلق بحصيلة تنفيذ هذا البرنامج لقد تم إلى حدود نهاية شهر أبريل 2019 تحقيق النتائج التالية:

- الرفع من عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى 85,2% عوض 44 %؛
- الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات لتصل إلى 62,63 % من النفايات المنتجة، مقابل 10 % قبل سنة 2008؛
- إنجاز 26 مطرحا مراقبا بكل من فاس ووجدة والجديدة والصويرة وبركان وفكيك والرباط والحسيمة وكلميم وأكادير والناظور والداخلة والمحمدية-بنسليمان والعيون وخريبكة وإفران والسمارة والمضيق-الفنيدق وآسفي ومكناس وورزازات ومراكش وخنيفرة وطنجة وبني ملال وبوجدور. وقد تم تحويل 4 منها إلى مراكز للطمر والتثمين ومن ضمنها مراكش خلال 2018 وذلك بإضافة مركز للفرز والتدوير بمساهمة قدرها 30 مليون درهم.
- إعادة تأهيل 49 مطرحا عشوائيا، بحيث تم تأهيل و إغلاق 30 مطرحا عشوائيا منها وتهيئة 19مطرح. وقد همت الإنجازات الأخيرة، المطارح التالية : سيدي مومن وطاطا وفم الحصن وأقا وفوم زكيد وطانطان وقلعة السراغنة والجبهة وسوق الأربعاء الغرب

والمهدية وجرادة وكرسيف وواد الناشف بوجدة والعيون مما ساهم بشكل كبير في الحفاظ على الموارد الطبيعية القريبة من هذه المطارح وتحسين جودتها، وخاصة الموارد المائية منها، وكذا تحسين إطار عيش الساكنة المجاورة.

المشاريع في طور الإنجاز

وبالنسبة للمشاريع الموجودة في طور الإنجاز فلقد تم تخصيص وتحويل 519.67 مليون درهم برسم هذه السنة لدعم مشاريع تأهيل المطارح العشوائية، وإنجاز مراكز الطمر وتثمين النفايات و مراكز الفرز والتي تتمثل فيما يلي :

- متابعة أشغال التأهيل والإغلاق لمطرح طنجة (46 مليون درهم) ؛
- متابعة الأشغال بمركزين لطمر وتثمين النفايات لتطوان وتاركيست (37 مليون درهم) ؛
- متابعة أشغال تأهيل 5 مطارح بمساهمة قدرها 52 مليون درهم وهي: الحسيمة، وتاركيست، وابن حذيفة، وإساكن، وتطوان؛
- متابعة أشغال وضع منظومة معالجة العصارة بمراكز الطمر والتثمين بكل من فاس وأم عزة بالرباط (26.6 مليون درهم)؛
- تحويل الاعتمادات المالية التي تقدر ب 139.29 مليون درهم لإنجاز أشغال تأهيل 10 مطارح عشوائية وهي: خريبكة، وواد زم، وأبي جعد، وأزيلال، وبني عياط، وسيدي سليمان، وسيدي يحيى، وباب تازة بشفشاون، وتاوريرت، وواد الناشف بوجدة وكذلك إنجاز 4 مراكز التحويل بالحوز والتي توجد في المراحل الأخيرة للإعلان عن طلب العروض للصفقات مع المقاولات؛
- تحويل الاعتمادات المالية التي تقدر ب 32.58 مليون درهم لإنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات بكل من آسفي، واشتوكة أيت باها، والتي توجد حاليا في مرحلة الإعلان عن طلبات العروض من طرف الجماعات المعنية.
- تحويل الاعتمادات المالية التي تقدر ب 186.2 مليون درهم لتفعيل اتفاقية تمويل لإنجاز 9 مراكز فرز وتدوير النفايات على مستوى المطارح المراقبة لتحويلها إلى مراكز للطمر والتثمين كمساهمة من الضريبة الايكولوجية على البلاستيك (طنجة، مكناس، خنيفرة، الداخلة، تزنيت، بوجدور، إفران، العيون، بني ملال).

المشاريع المبرمجة

ولتحسين وتسريع وثيرة هذا البرنامج فقد تمت برمجة مشاريع جديدة بمساهمة تقدر ب 2.83 مليار درهم لدعم مشاريع تأهيل المطارح العشوائية، وإنجاز مراكز الطمر وتثمين النفايات ومراكز الفرز والتدوير والتي تتمثل فيما يلي :

- إنجاز أشغال تأهيل 11 مطرحا عشوائيا بمساهمة تقدر ب 80 مليون درهم وتخص أغبالا والقنيطرة وسيدي بنور وأزمور وسطات وبوجدور وواد سوس وبركان والمضيق الفنيدق وايغود باليوسفية ؛
- إنجاز 15 مراكز لطمر وتثمين النفايات بمساهمة تقدر ب 2.53 مليار درهم بكل من القنيطرة وسوق الأربعاء الغرب والدار البيضاء والرباط والراشيدية وتينغير والرحامنة والصويرة ووزان وسطات وطانطان والحاجب وخنيفرة وزاكورة وجرادة وقلعة الصراغنة وميدلت وتارودانت.
- إنجاز 12 مراكز جديدة لفرز وتدوير النفايات بالمطارح المراقبة لتحويلها إلى مراكز للطمر والتثمين كمساهمة من الضريبة الايكولوجية على البلاستيك تقدر ب 223.6 مليون درهم (المحمدية، المضيق، بركان، فكيك، خريبكة، الجديدة، آسفي، السمارة، ورززات، الناظور، أكادير، الصويرة).

■ **البرنامج الوطني لتثمين النفايات**

يعتبر تطوير منظومات جمع وتثمين النفايات من ركائز التدبير المستدام للنفايات الصلبة بالمغرب، والذي يهدف إلى تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات بإنجاز مشاريع نموذجية لرفع مستوى تدوير النفايات المنزلية إلى 20 % والتثمين الإضافي في أشكال أخرى بنسبة 30 % من النفايات في أفق سنة 2022. ومن أجل ذلك، عملت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بشراكة مع وزارة الداخلية على إدراج هذا المحور من بين شروط الاستفادة من دعم البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، وكذا إدراجه في دفاتر التحملات الخاصة بالتدبير المفوض. وفي هذا الإطار، تم صرف دعم لعشرة جماعات ترابية من أجل إحداث مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة.

بالموازاة مع الأنشطة المتعلقة بالنفايات المنزلية، قامت كذلك كتابة الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز أنشطة متعلقة بهيكلة منظومات النفايات الصناعية ونفايات الأنشطة الاقتصادية، ونذكر من أهمها:

- تنظيم منظومة إعادة التدوير الإيكولوجي للبطاريات المستعملة مع إدماج القطاع الغير منظم؛
- انجاز مخطط مديري لهيكلة منظومة تدبير وتثمين السيارات المنتهية الصلاحية؛
- تهييئ دفتر التحملات والشروط لإطلاق منظومة جمع وتثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية بالإدارات العمومية، في إطار مثالية الدولة؛
- توفير الدعم التقني للجامعات الترابية بمراكش والرباط من أجل إحداث منصة لجمع وتثمين نفايات البناء والهدم؛
- متابعة التحضير لتفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة مع كل الأطراف المعنية من أجل تفعيل منظومة التثمين الحراري للعجالات المستعملة، وذلك بالشروع في مناقشة إمكانية إنجاز مشروع نموذجي لجمع وتثمين العجلات المستعملة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة بالتعاون مع الجمعية المهنية لشركات الإسمنت؛
- متابعة تفعيل اتفاقيات الشراكة لإحداث منظومة إيكولوجية لتثمين وإعادة تدوير الزيوت الغذائية المستعملة والدهون الحيوانية؛ ومنظومة جمع وإعادة استعمال الورق والكارتون؛
- إطلاق المرحلة الثانية من منظومة معالجة وتثمين المحولات المحتوية على ثنائي الفنيل المتعدد الكلور (PCB)
- إعداد خطة عمل لتثمين النفايات المعدنية ترمي إلى تحقيق الإستدامة في قطاع التعدين بالمغرب. وقد أعطيت الإنطلاقة الرسمية لهذه الخطة يوم 4 ابريل 2018 ،ترأسها السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وبحضور جميع ممثلي القطاعات العمومية والقطاع الخاص المعنيين بقطاع التعدين؛
- إعداد ملف طلب ترشيح المشاريع، مقدمة من طرف التعاونيات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمتعلقة بالفرز وتعبئة وتثمين النفايات.

■ **البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة**

يهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الذي انطلق سنة 2006 والذي تبلغ كلفته الإجمالية 43 مليار درهم، إلى تحسين مؤشرات قطاع التطهير السائل، في أفق سنة 2020.

بلغت مساهمات كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة منذ انطلاقة البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة إلى نهاية أبريل 2019 إلى 4.76 مليار درهم.

تجدر الإشارة الى أن هذه المؤشرات ستعرف ارتفاعا مهما خلال السنوات القادمة وذلك عند انتهاء أشغال 80 محطة الموجودة في طور الإنجاز والتي تهم 114 مركز ومدينة. تبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 8.33 مليار درهم حيث ساهمت فيها كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة ب 1.19 مليار درهم وخصصت منها 600 مليون درهم برسم سنة 2018 لدعم المشاريع التالية :

- مواصلة دعم مشاريع التطهير السائل قيد الإنجاز بكلفة قدرها 428.62 مليون درهم ب 75 مدينة ومركز.ويتعلق الأمر ب: واوزغت، والقصيبة، وزاوية الشيخ، وبولنوار، وحطان، وأرفود، وورزازات، والداخلة، وبولمان، وميسور، والحاجب، وقرية بامحمد، وواد أمليل، والبروج، وإفران الأطلس الصغير، وتيمولاي، ولخصاص، والعيون، وأحفير، والعتامنة، ومداغ، والدريوش، وميضار، وتالسينت، والناضور، وتيزتوتين، ودبدو، والعيون سيدي ملوك، وتاوريرت، وإمنتانوت، وقلعة السراغنة، وتمنار، وصخور الرحامنة، والشماعية، واليوسفية، والزحليجة، وسيدي سليمان، وعين عودة، والدراركة، وبيوكرة، والقليعة، وأولوز، وكردان، والحسيمة، وبني بوعياش، وإمزورن، وأجدير، وآيت يوسف أوعلي، والنكور، وإزمورن، وآيت قامرة، وترجيست، والجبهة، ووزان، وفم أودي، وأولاد مبارك، وفاس، والدخيسة، والغنادرة، والبير الجديد، وسيدي اسماعيل، وسيدي بنور، وزمامرة، ووجدة، ومراكش، وقنيطرة-مهدية، وأورير-تامراخت، وأكادير، وإنزكان، وآيت ملول، والدشيرة الجهادية، والقصر الكبير، والعرائش،

- دعم مشاريع جديدة للتطهير السائل بكلفة قدرها 73.38 مليون درهم ب 17 مدينة ومركز: الراشدية، وجرسيف، وسيدي علال البحراوي، وأحد كورت، وفاسك، وأبينو، وأحد ولاد جلول، ومكرن، وسوق الثلاثاء، وولاد السلامة، وسيدي محمد الأحمر، ودلالحة، ومتوح، ومولاي عبدالله، وسيدي علي بن حمدوش، والجديدة، وبني ملال.
- تخصيص 98 مليون درهم لدعم مشاريع التطهير السائل ببعض المراكز الصاعدة من ضمن 1207 مركز مبرمج في إطار البرنامج الوطني المندمج للتطهير السائل والتي تستوفي شروط الاستفادة.

لقد تمت تخصيص برسم سنة 2019 مبلغ مالي قدره 600 مليون درهم لدعم مواصلة مشاريع التطهير السائل قيد الإنجاز ودعم مشاريع جديدة للتطهير السائل وتخصيص 100 مليون درهم لدعم مشاريع التطهير السائل لبعض المراكز الصاعدة (أكثر من 150 مدينة ومركز).

في إطار تعميم خدمات التطهير السائل بالعالم القروي، ولأجل أجرأة الالتزام الحكومي في هذا المجال، بادرت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بإعداد برنامج إدماج البرنامجين الوطنيين للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بالوسطين الحضري والقروي وكذا برنامج إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة.

وقد تمت المصادقة عل هذا البرنامج المندمج خلال سنة 2018، ويهدف بالأساس إلى تحسين نسبة ربط الساكنة بقنوات الصرف الصحي وتخفيض نسبة التلوث عن طريق إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة وإعادة استعمال المياه المعالجة سواء في الميدان الفلاحي أو سقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء.

ويتكون هذا البرنامج الذي تقدر تكلفته ب 42,76 مليار درهم في أفق 2040 من ثلاثة أشطر:

- الشطر الأول بكلفة مالية تقدر ب 291 19 مليون درهم (2018-2025)؛
- الشطر الثاني بكلفة مالية تقدر ب 412 9 مليون درهم (2026-2030)؛
- الشطر الثالث بكلفة مالية تقدر ب 053 14 مليون درهم (2031-2040).

ويمكن من:

- تجهيز 154 مدينة في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل؛
- تجهيز 1207 مراكز الجماعات بالوسط القروي؛
- إعادة استعمال 321 مليون متر مكعب سنويا من المياه العادمة المعالجة في أفق 2040 بالنسبة للمدن والمراكز المعنية، و573 مليون متر مكعب سنويا أخذا بعين الاعتبار المدن الساحلية ومراكز الجماعات بالوسط القروي.

وقد عرفت كل مؤشرات هذا البرنامج بعد 12 سنة على انطلاقته تطورا ملحوظا ومهما وهذا يتجلى من خلال المعطيات التالية:

- ارتفاع نسبة الربط بشبكة مياه الصرف الصحي إلى 76%.
- ارتفاع نسبة معالجة المياه العادمة إلى 45,4 %.
- بلوغ نسبة المعالجة الثلاثية إلى 22,5 %.
- إنجاز140 محطة لمعالجة المياه العادمة ضمنها 55 تتم فيها المعالجة بالنظام الثلاثي.

وهكذا وفيما يتعلق بحصيلة تنفيذ هذا البرنامج، فقد تم إلى حدود نهاية سنة 2018 تحقيق نتائج هامة كما هو مبين في الجدول التالي:

ج.15 مؤشرات حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل

المؤشر	قبل 2008	2018	الغايات المراد تحقيقها سنة 2022
نسبة الربط بشبكة التطهير السائل	% 70	% 76	% 80
نسبة معالجة المياه العادمة	% 8	% 45.4	% 60
نسبة المعالجة الثلاثية	% 0	% 22.5	% 50
عدد محطات معالجة المياه العادمة المنجزة	21	140 بما فيها 8 قنوات بحرية	
عدد محطات المعالجة بالنظام الثلاثي المنجزة	-	55	

■ **البرنامج الوطني للهواء**

كلفة تدهور جودة الهواء قد بلغت 9,7 مليار درهم في سنة 2014، أي بنسبته 1.05 % من الناتج الداخلي الخام سنويا. ولمكافحة تدهور جودة الهواء، قامت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، بشراكة مع كل الأطراف المعنية بما فيهم مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة صحة ومؤسسات أخرى، بإعداد برنامج وطني للهواء والذي تم اعتماده من طرف اللجنة الوطنية لتتبع ورصد جودة الهواء بتاريخ 21 يوليوز 2017. يشمل هذا البرنامج الذي يمتد من 2018 الى 2030 على عدة توصيات تقنية وتحفيزية وقانونية وكذلك في مجال التحسيس والاتصال التي بدء العمل على تنفيذها انطلاقا من سنة 2018.

أهداف البرنامج:

- تقليص التلوث وتحسين جودة الهواء ومكافحة مصادر التلوث الثابتة والمتنقلة.
- تقوية الترسانة القانونية لتقليص تلوث الهواء.
- تعزيز رصد جودة الهواء.

الإجراءات المبرمجة في إطار هذا البرنامج:

- تزويد جميع المدن التي تفوق ساكنتها 200 ألف نسمة بمحطات ثابتة لقياس جودة الهواء، وزيادة عدد هذه المحطات من 29 إلى 101 محطة بحلول عام 2030.
- استكمال إحداث اللجان الجهوية لمراقبة جودة الهواء والرصد في جميع مناطق المملكة وتعزيز قدراتها.
- تعميم وضع نظام الرصد البيئي-الوبائي (éco-épidémiologique) لتأثيرات تلوث الهواء على مستوى جميع جهات المملكة.

في إطار تفعيل هذا البرنامج، قامت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بما يلي:

- تخصيص 11 مليون درهم لتعزيز الشبكة الوطنية لمراقبة ورصد جودة الهواء في كل من جهة سوس-ماسة وجهة مراكش-آسفي؛
- تخصيص 10,32 مليون درهم لتمويل أربع مشاريع بسلا، وزاكورة، والجديدة، ومراكش خاصة باستبدال الافرنة التقليدية بافرنة عصرية لمحاربة تلوث الهواء الناجم عن قطاع الفخار.

- وضع مساطر تقنية وتوجيهات لدعم الوحدات الصناعية لاحترام جودة الهواء في إطار أشغال اللجنة الوطنية للتتبع ورصد جودة الهواء؛
- إحداث 7 لجن جهوية دائمة لتتبع ورصد جودة الهواء وتعزيز القدرات لصالح أعضاءها، (جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وسوس-ماسة وبني ملال-خنيفرة ومراكش-آسفي والعيون الساقية الحمراء والشرق) مع مواصلة إحداث لجن أخرى على مستوى الجهات المتبقية خلال سنة 2019؛
- تفعيل الإطار المؤسساتي مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة والشركاء المعنيين من أجل تدبير وتقوية وتنمية الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء، وذلك باقتناء محطات ثابتة جديدة لقياس جودة الهواء بمختلف جهات المملكة وقد يتم رفع عدد هذه المحطات من 29 إلى 101 محطة بحلول عام 2030؛
- إنجاز دراسة خاصة بوضع نظم لنمذجة تشتت ملوثات الهواء وتحيين المسح الخرائطي لانبعاثات ملوثات الهواء في كل من مدن مراكش وأسفي.

■ برنامج التدبير المندمج للمناطق الساحلية

في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل أعطيت الانطلاقة لإنجاز المخطط الوطني للساحل بتشاور مع مختلف القطاعات الوزارية، والذي هو اليوم في مراحل متقدمة قبل عرضه على أنظار اللجنة الوطنية لتدبير المندمج للساحل واعتماده بمرسوم. كما تم إعطاء الانطلاقة لإعداد التصميم الجهوي للساحل لجهة الرباط سلا القنيطرة.

أما في إطار تعزيز البرنامج الوطني لرصد جودة مياه الاستحمام لشواطئ المملكة تم إعداد التقرير الوطني والذي سيشمل خلال سنة 2019 رصد جودة الرمال ب 45 شاطئ. كما تم إحداث الموقع الإلكتروني للمختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث كأداة لنشر المعلومة (labo.environnement.gov.ma) المتعلقة بجودة مياه الاستحمام بصفة منتظمة، ووضعه رهن إشارة الفاعلين الترابيين عبر البوابة لتحميل نشرات جودة مياه الإستحمام.

وفي هذا السياق تم استكمال الأنشطة المتعلقة بمشروع التدبير المندمج للمناطق الساحلية بالجهة الشرقية والذي يرتكز على مقاربات تجريبية لتحسين ظروف معيشة السكان وذلك بالرفع من دخل المزارعين والصيادين وتطوير أنشطة السياحة الإيكولوجية المدرة للدخل.

■ تفعيل وتعزيز آليات الرصد والتتبع والمراقبة البيئية

المراقبة البيئية ومنح التراخيص

خلال سنة 2018، تم القيام بمئة (100) عملية مراقبة من طرف الشرطة البيئية و846 زيارة ميدانية في إطار دراسة التأثير على البيئة والبحث العمومي ومعاينة المقالع.

تم إنجاز المخطط الوطني السنوي للمراقبة البيئية والذي من خلاله، حددت المنشآت ذات الأولوية في المراقبة البيئية وذلك تطبيقا لأحكام مرسوم الشرطة البيئية. تم كذلك منح 36رخصة لشركات جمع ونقل النفايات الخطرة وإصدار 11 قرار يتعلق بترخيص الشركات المتخصصة في معالجة النفايات الخطيرة. كما تم احداث نظام التراخيص لتدبير النفايات الخطيرة.

أما على مستوى دراسة التأثير على البيئة، تم العمل على:

- فحص دراسات التأثير على البيئة ل 1000 مشروع على المستوى الجهوي، حصل معظمها على قرار الموافقة البيئية، و53 مشروع على الصعيد المركزي، حصل منها 30 مشروع على قرار الموافقة البيئية، والباقي قيد الدراسة.
- مواصلة برنامج تعزيز القدرات، من خلال اعداد وثائق توجيهية وتنظيم ورشات تكوينية.
- المساهمة في منح الاعتماد لمكاتب الدراسات العاملة في مجال (D 19) المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، وذلك بتنسيق مع وزارة التجهيز والنقل.

التغيرات المناخية

المخطط الوطني والمخططات الجهوية للمناخ

قامت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ببلورة مخطط وطني للتغير المناخي والذي يروم إرساء حكامة معززة بشأن قضايا المناخ، وتقوية القدرة على الصمود تجاه المخاطر المناخية، وتسريع الانتقال نحو اقتصاد مخفض للكربون، وإدماج المجال الترابي في الدينامية المناخية، وكذا تقوية القدرات البشرية والتكنولوجية والمالية.

كما تم الشروع في إعداد المخططات الترابية للمناخ بمختلف جهات المملكة التي تشكل إطارًا لانخراط والتزام جميع الفاعلين على المستوى الترابي لمواجهة تحدي تغير المناخ.

مركز كفاءات تغير المناخ بالمغرب

تم إنشاء مركز كفاءات تغير المناخ بالمغرب (4CMaroc) قصد تثمين وتقوية المعلومات والمعارف والخبرات في مجال تغير المناخ في المغرب من أجل استعمالها واستغلالها في السياسات والاستراتيجيات والأنشطة الوطنية وكذا كآلية لتعزيز التعاون التقني مع دول الجنوب، خاصة مع الدول الافريقية الصديقة لاسيما في مجال مواكبة لجن المناخ (لجنة حوض الكونغو ولجنة منطقة الساحل و لجنة الدول الجزرية).

التنوع البيولوجي

في إطار تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، تم:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي 2016-2020.
- إعداد التقرير الوطني السادس حول مدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي وكذا أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.
- مشاركة المغرب الفعالة في المؤتمر الرابع عشر (COP14) لاتفاقية التنوع البيولوجي المنعقد في شرم الشيخ بمصر من 13 إلى 29 نونبر 2018.
- تدبير آلية تبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي (CHM) والذي حاز على الجائزة البرونزية خلال COP14.
- المشاركة في الدورة السابعة للمنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم حول التنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية بباريس من 29 أبريل إلى 4 ماي 2019 والتي اسفرت عن اختيار المغرب لتنظيم الدورة الثامنة سنة 2021.

■ **البرنامج الوطني للوقاية ومحاربة التلوث السائل**

- الشروع في انجاز 12 مشروع في إطار الميكانيزم التطوعي لمكافحة التلوث الصناعي للمقذوفات السائلة بهبة تقدر ب 54،7 مليون درهم. كما تم التوقيع على اتفاقية من أجل تمويل محطة معالجة المياه العادمة لشركة تصبير السمك بطانطان، بهبة تقدر 3.2 مليون درهم.
- التوقيع على اتفاقية الشراكة لإنجاز أحواض التبخر لمادة المرج الناتجة عن معاصر زيت الزيتون بإقليمي صفرو وتاونات بهبة تقدر ب 1.5 مليون درهم، وعلى اتفاقية أخرى لإنجاز مشروع لمحطة معالجة المرج بجماعة زاوية الشيخ وذلك بتكلفة اجمالية تقدر ب 6.2 مليون درهم ستساهم كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة منها ب 1.15 مليون درهم.

■ **تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة**

في المجال القانوني والتنظيمي تم نشر النصوص القانونية التالية بالجريدة الرسمية:

- مرسوم رقم 2.18.74 يتعلق بالنظام الوطني لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة، المصادق عليه من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 نونبر 2018 ويندرج مشروع هذا المرسوم في إطار وفاء بلادنا بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ ولاتفاق باريس؛
- المرسوم رقم 2.17.587 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات استيراد النفايات وتصديرها وعبورها؛
- القرار المشترك لوزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي رقم 1504.18 تحدد بموجبه الحدود القصوى القطاعية للفظ أو إطلاق أو رمي الملوثات في الهواء المتأتية من منشآت إنتاج الإسمنت والمنشآت المنتجة للإسمنت المثمنة للنفايات بالإحراق؛
- القرار المشترك للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة ووزير الصحة المتعلق بالنفايات الطبية والصيدلية.

كما تم إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التالية:

- مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي المصادق عليه في مجلس الحكومة المنعقد ؛ بتاريخ 21 يونيو 2018 الذي أحيل على البرلمان؛
- مشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ؛
- مشروع قانون يغير ويتمم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها لأجل تعزيز الجوانب المرتبطة بتقليص النفايات في المنبع وبوضع نظام الفرز الانتقائي للنفايات وبتطوير تقنيات تثمين النفايات وإدراج مبدأ المسؤولية الموسعة وبالتدبير الإيكولوجي للنفايات الخطرة وذلك تفعيلا للقانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة؛

- مشروع القانون المتعلق بتدبير المواد الكيماوية ومراقبتها الذي جاء تطبيقا لاتفاقيات ستوكهولم وروتردام وبازل؛
- مشروع مرسوم يتعلق باللجنة الوطنية لتغير المناخ واللجنة الوطنية لتنوع البيولوجي؛
- مشروع مرسوم يتعلق بالمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة؛
- مشروع مرسوم يحدد مساطر تدبير النفايات الهامدة والنفايات الفلاحية والنفايات النهائية والنفايات الصناعية غير الخطرة؛
- مشروع مرسوم تحدد بموجبه الضمانة المالية لمنشآت تدبير النفايات الخطرة.

■ **مواصلة تحديث مرفق الوقاية المدنية وتعزيز مؤهلاته وتطوير تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية**

تعزيز البنيات التحتية للوقاية المدنية: هم هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2019 إنجاز 3 مقرات للقيادات الجهوية للوقاية المدنية ومقرين للوحدات الجهوية المتنقلة للتدخل. بلغت الكلفة المالية لهذه المشاريع ما يناهز 41 مليون درهم.

كما تم أيضا إنجاز مستودعين جهويين لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين (أفرشة، أغطية، خيام، ...) بكلفة 10 ملايين درهم من ميزانية الوقاية المدنية. كما تم تفويض ما يناهز 23 مليون درهم إلى العمالات والأقاليم قصد إحداث 10 مراكز إغاثة. وفي إطار الشراكة مع الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، تم بناء 4 مراكز إغاثة على مستوى الطريق السيار بكل من فاس الشرقية ومكناس الشرقية وسيدي علال التازي والبئر الجديد بغلاف مالي قدره 3 ملايين درهم. وقد بدأ العمل بهذه المراكز منذ أبريل 2018.

وتأتي هذه المشاريع في إطار الجهود التي تقوم بها الوقاية المدنية على الصعيد العملياتي قصد تعزيز تواجدها على المستوى الترابي وتطوير قدرات مصالحها وتحديثها ومدها بالوسائل اللوجستيكية الكفيلة بالرفع من مستوى أدائها في مجال الوقاية والإنقاذ من الحوادث والكوارث وتقليص مدة تدخل فرق الإنقاذ والتكفل بالمنكوبين. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المشاريع لا تقل أهمية على الصعيد السوسيو-اقتصادي بالجهات المعنية من خلال مساهمتها في إحداث فرص استثمارية للمقاولات وتشغيل اليد العاملة المحلية (حوالي 30000 يوم عمل).

تعزيز الوسائل اللوجستيكية: خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تم اقتناء 60 دراجة بحرية (jet-ski) لتجهيز الشواطئ الوطنية بالوسائل الضرورية لإنقاذ وإسعاف المصطافين، 4 دراجات ثلجية (motoneige) للتدخل في المناطق الجبلية الوعرة والمعزولة خلال فترات الثلوج و46 سيارة للإسعاف لتزويد مراكز الإغاثة الجديدة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه التجهيزات التي تم اقتناؤها لدى شركات مغربية حوالي 45 مليون درهم. خلال سنة 2018، تم تجهيز 239 مركزا للوقاية المدنية على الصعيد الوطني باللوحات الشمسية وذلك لتحسين ظروف عمل فرق المداومة داخل الثكنات وتخفيض فاتورة استهلاك الكهرباء والمساهمة في حماية البيئة عن طريق استعمال الطاقات المتجددة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2018 وكذلك دورية السيد وزير الاقتصاد والمالية بخصوص تسريع وتيرة أداء مستحقات المقاولات، تم العمل خلال سنة 2018 على أداء حوالي 74 مليون درهم كمستحقات لفائدة الشركات عن الصفقات المنجزة.

2.3. تنمية العرض المائي

يتوفر المغرب على رصيد حيوي من السدود ومحطات معالجة مياه الشرب مكنت من:

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري ؛
- رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97 % ؛
- سقي أكثر من 1,5 مليون هكتار ؛
- حماية السهول والمدن من الفيضانات.

وفيما يخص إنجاز السدود الكبرى، فقد تم إنهاء إنجاز أشغال 3 سدود كبرى بأقاليم ميدلت والعرائش وتطوان بكلفة إجمالية بلغت 3 مليار و567 مليون درهم وتقوم الوزارة بإنهاء إنجاز أشغال سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات وسد تيمقيت بإقليم الرشيدية كما تواصل إنجاز أشغال 13 سدا كبيرا بأقاليم تارودانت والعرائش وتطوان والرشيدية وصفرو وزاكورة وتنغير والخميسات وجرسيف والحسيمة وكلميم والعيون وشيشاوة والحوز وكذا الشروع في إنجاز أشغال تعلية سد محمد الخامس بإقليم وجدة وأشغال سد سيدي عبو بإقليم تاونات.

أما بالنسبة للسدود الصغرى، فقد تم إنهاء إنجاز أشغال4 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم بنسليمان والحسيمة والرحامنة والحوز بكلفة مالية إجمالية بلغت 166 مليون درهم والوزارة منكبة على مواصلة إنجاز أشغال بناء 23 سدود صغرى ومتوسطة بمختلف أقاليم المملكة وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لإنجاز هذه السدود ب 570 مليون درهم. ومن المتوقع أن يتم كذلك إنجاز أشغال عدة سدود صغرى وتلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و2026 بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهما سنويا في إطار تفعيل مضامين مشروع اتفاقية-إطار بشراكة مع وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء.

3.3. تكريس النموذج المغربي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

■ **الإنجازات المرحلية**

الطاقات المتجددة

تميزت هذه الفترة بتعزيز وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بإنجاز قدرة إضافية تناهز 845 ميغاواط موزعة على النحو التالي:

- انتهاء أشغال إنجاز الحقل الريحي جبل خلادي بقدرة 120 ميغاواط واستثمار يعادل 1.7 مليار درهم، والذي تم إنجازه من طرف الخواص في إطار القانون 09-13. بالإضافة إلى ذلك، تم الترخيص من أجل إنجاز مشروع الحقل الريحي لأفتيسات بقدرة 200 ميغاواط الذي دخل مرحلة التجارب على أن يتم تشغيله متم سنة 2018، ويبلغ الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع ما يعادل 4 مليار درهم.
- الشروع في استغلال المحطتين الشمسيتين نور ورزازات 2و3 بقدرة إجمالية تصل إلى 350 ميغاواط خلال سنة 2018 باستثمار ناهز 17000 مليون درهم. وقد تم إنجاز هاتين المحطتين في إطار الإنتاج التعاقدي للكهرباء.
- المشاريع الشمسية الفوتو ضوئية نور ورزازات 4 بقدرة 71.5 ميغاواط، ونور العيون 1 بقدرة 84.5 ميغاواط ونور بوجدور 1 بقدرة 19.5 ميغاواط، وذلك في إطار الإنتاج التعاقدي للكهرباء.

- كما عرفت هذه المرحلة متابعة تطوير البرنامج المغربي للطاقة الريحية بقدرة 1000 ميغاواط والذي يتضمن الحقل الريحي لتازة بقدرة 150 ميغاواط والمشروع المندمج الريحي بقدرة إجمالية تصل إلى 850 ميغاواط. وكذا الشروع في تطوير مشروع "نور 2 للطاقة الكهروضوئية « الذي تفوق قدرته 800 ميغاواط على أن يتم تشغيله خلال الفترة 2020-2030. ويشمل هذا المشروع عددا من الأقاليم (العيون، وبوجدور، وتارودانت وقلعة السراغنة، وخريبكة، والحاجب وكرسيف، وسيدي بنور، وجرادة)،
- كما شهدت هذه المرحلة الترخيص، من طرف وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، لإنجاز مشروع الحقل الريحي آسفي بقدرة 200 ميغاواط في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة وباستثمار يعادل 3,2 مليار درهم. كما تم الترخيص لإنجاز 12 محطة كهرومائية صغرى بقدرة اجمالية تبلغ 193 ميغاواط وباستثمار يفوق 5 مليار درهم.

■ النجاعة الطاقية

مثالية الدولة في مجال النجاعة الطاقية

تعمل هذه الوزارة على إعداد برنامج يهدف إلى تعزيز النجاعة الطاقية في الإدارات والمباني العمومية. لتسجيل اقتصاد نوعي، وتفعيلا لمبدأ مثالية الدولة في اقتصاد الطاقة تم إطلاق برنامج لتحسين الأداء الطاقي في بنايات الوزارة. وتواكب الوزارة كذلك مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وكذا الأحياء الجامعية قصد اعتماد نفس النظام. وفي هذا الصدد تم تنظيم ورشة عمل حول « مثالية الإدارة والمؤسسات العمومية في مجال النجاعة الطاقية» في 15 أبريل 2019 من طرف وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، بتعاون مع شركة الاستثمارات الطاقية، التي عرفت مشاركة كل القطاعات الوزارية والفاعلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي، ومكنت من التطرق لكل الجوانب والقضايا المتعلقة ببلورة البرامج والآليات العملية لإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

تقوية النجاعة الطاقية في القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة

- العمل على تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية للمباني، بالإضافة إلى الشروع في تنفيذ برنامج لتكوين 4000 مهندس معماري.

- تـم إلى حـد الآن التأهيـل الطاقـي لحـوالي 100 مسـجد وتنظيـم مجموعـة مـن الـدورات التكوينيـة وإعـداد دليـل تقنـي مرجعـي حـول معيـار المسـاجد الخـضراء بهـدف تحسـين الأداء الطاقـي للمسـاجد وكـذا تطويـر برنامـج معلومـاتي «بنايـات» المخصـص للمسـاجد الجديـدة.
- واصلـت الوكالـة المغربيـة للنجاعـة الطاقيـة تتبـع المـشروع المتعلـق بتزويـد عـدد مـن المؤسسـات التعليميـة والاجتماعيـة والمراكـز الصحيـة في العـالم القـروي بالأنظمـة الشمسـية كـما يـلي:

  - 36 مـن المـدارس والمراكـز الصحيـة القرويـة في الجهـة الشرقيـة وجهـة طنجـة تطـوان الحسـيمة، وذلـك بواسـطة الأنظمـة الشمسـية الكهروضوئيـة،
  - 40 مـن المدارس والمراكـز الصحية القروية في تادلة أزيلال،
  - 4 آبـار تـم تزويدها بأنظمة الضخ الشـمسي في إقليم أزيلال.
  - تكويـن 30 إطـار وتقنيـا تابعـا لمختلـف المصالـح التقنيـة الجهويـة حـول الأنظمـة الشمسـية للكهربـاء والضـخ وتسـخين المـاء.

- كـما قامـت الوكالـة في 2017، مـوازاة مـع إنهـاء الشـطر الأول بإعـداد جـزء ثـان مـن هـذا البرنامـج في إطـار الاتفاقيـة الموقعـة بـين الوكالـة والحكومـة الجهويـة للأندلـس مـن أجـل تزويـد حـوالي 50 مؤسسـة عموميـة مـن فئـة مـدارس قرويـة ومراكـز صحيـة بسـخانات ومضخـات شمسـية بالإضافـة إلى اعتـماد أنظمـة إنـارة اقتصاديـة للطاقـة.
- يتـم حاليـا إنجـاز دراسـة، بدعـم مـن برنامـج الأمـم المتحـدة الألمـاني والصنـدوق العالمـي للبيئـة، مـن أجـل بلـورة برنامـج وطنـي لتطويـر السـوق الوطنيـة لضـخ الطاقـة الشمسـية في مجـال الـري.

رصد ونشر التجارب الناجحة في مجال النجاعة الطاقية

- قامـت الـوزارة بالـشروع في تنفيـذ برنامج يشـمل مجموعة من الورشـات واللقـاءات الموضوعاتية لتعزيـز النجاعـة الطاقيـة في القطاعـات الرئيسـية للاقتصـاد الوطنـي عـلى المسـتويين الوطنـي والمحـلي، مكنـت مـن تعزيـز الروابـط بـين مختلـف الفاعلـين والرفـع مـن مسـتوى الوعـي والتحسـيس بمزايـا النجاعـة الطاقيـة وعرفـت مشـاركة الفاعلـين والمهنيـين والباحثـين والمنتخبـين والمجتمـع المـدني وكـذا المانحـين الدوليـين في مجـال النجاعـة الطاقيـة.

- كما تم تنظيم ورشة، في يناير 2019، حول إنعاش السخانات المحسنة (chaudières améliorées) واستخدام بقايا الكتلة الحيوية في انظمة تسخين الحمامات العمومية للتحسيس بأهمية ترشيد استعمال حطب الوقود.

تعزيز البنيات التحتية للبحث والتطوير

انطلاق إنجاز مركب البنايات الخضراء «Green Building Park» الذي يشكل منصة للبحث والتطوير في مجال المباني الخضراء والنجاعة الطاقية والشبكات الذكية، للمساهمة في تطوير مدينة مغربية مستدامة من خلال إدماج الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الرقمية في مجال البنايات.

■ **مؤشرات أخرى لقياس وقع هذه الانجازات على المواطن والمقاولة**

- انتقلت القدرة المنشأة من مصادر متجددة من 2855 ميغاواط سنة 2016 إلى 3700 ميغاواط سنة 2018، أي ما يعادل 34 % من القدرة الكهربائية المنشأة. وقد ساهمت الطاقات المتجددة بحصة 17 % في إنتاج الطاقة الكهربائية مما شكل حافزا كبيرا للرفع من مستوى البنيات التحتية وإحداث ديناميكية اقتصادية جديدة بالأقاليم المحتضنة لهذه المشاريع.
- وهكذا كان لإنجاز البرنامجين المغربيين للطاقة الشمسية والريحية، أثر اقتصادي واجتماعي يتجلى في فك العزلة ومحاربة الهشاشة وإحداث قيمة اقتصادية محلية، مما ساهم في إحداث مئات مناصب شغل مباشرة وآلاف غير مباشرة. كما مكن مصنع «سيمنس» لصناعة شفرات توربينات الطاقة الريحية بمدينة طنجة، من إحداث حوالي 1200 منصب شغل، بينها 700 منصب مباشر.
- ولتشجيع إنشاء منظومة صناعية وطنية، بلغت نسبة الاندماج الصناعي 35 % بالنسبة لنور ورزازات 1 و2 وأكثر من 55 % بالنسبة للمشروع الريحي المندمج بقدرة 850 ميغاواط.

■ أهم الإصلاحات التنظيمية والإجراءات المواكبة

الطاقات المتجددة

لتسريع تحقيق أهداف استراتيجية الطاقات المتجددة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة ب:

- إعداد مشروع تعديل القانون رقم 13.09 بتشاور مع الفاعلين المعنيين، بهدف تحسين مناخ الأعمال، آخذا بعين الاعتبار التغيرات التي عرفها هذا القطاع على المستويين العالمي والوطني. والذي يفتح الآفاق أمام الصناعيين وذلك بفتح الجهد المتوسط، ولكافة المواطنين بفتح الجهد المنخفض.
- العمل على توطين نسيج اقتصادي صناعي في مجال الطاقات المتجددة، من خلال إدراج معايير في طلبات العروض المتعلقة بمشاريع الطاقات المتجددة من أجل حث المستثمرين على منح نسب مهمة من الاندماج الصناعي الوطني.
- وباعتبار العنصر البشري في صلب السياسة الطاقية الوطنية، يتم متابعة إنجاز معهدين للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من مدينتي طنجة وورزازات.
- عقد عدة أوراش عمل في إطار مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي من أجل إعداد نص تطبيقي للقانون 09-13 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات بيع فائض إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة.

النجاعة الطاقية

تطبيقا للقانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية، تمت المصادقة في المجلس الحكومي المنعقد في 28 مارس 2019 على مشروع مرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي الذي يهدف إلى وضع نظام للافتحاص الطاقي الإلزامي الدوري بهدف ترشيد استعمال الطاقة في المقاولات والمؤسسات الأكثر استهلاكا للطاقة.

كما تم اعداد الصيغة النهائية لمشاريع مراسيم أخرى، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع مرسوم رقم 2.18.165 المتعلق بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية الذي يهدف إلى تحديد المقتضيات التي يجب اتباعها لإحداث ومزاولة أنشطة مقاولات الخدمات الطاقية وكذلك إلى تحديد مقتضيات متعلقة بعقد الأداء الطاقي.
- مشروع مرسوم يتعلق بالأداء الطاقي الأدنى وبالعنونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات الطاقية لفرض الامتثال للحد الأدنى للأداء الطاقي والعنونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات الطاقية المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو بالمنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالفحم أو بالطاقات المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني.

■ **الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية**

الطاقات المتجددة

مواكبة لتنفيذ مخطط التجهيز الكهربائي من مصادر متجددة الذي يهدف لإنجاز قدرات إنتاجية جديدة تناهز 3881,5 ميغاواط أي ما يفوق 99,4 % من القدرة المزمع إنجازها خلال الفترة 2019-2023، تقوم الوزارة بإعداد النصوص التنظيمية المتعلقة ب:

- تعديل القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تتميمه وتغييره بالقانون رقم 15-58.
- المرسوم القاضي بتطبيق القانون المغير والمتمم للقانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة كما تم تتميمه وتغييره بالقانون رقم 15-58.
- القرار بن المحددين لمناطق استقبال مواقع تنمية مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر شمسية، وكذا للرسم السنوي للدولة عن استغلال منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة الموجهة للتصدير.
- المراسيم المحددة لكيفيات وشروط فتح الشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض، وللكيفيات والشروط التجارية لبيع وشراء فائض الطاقة المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة، ولمحتوى ملف الترخيص بتغيير يؤدي إلى تحويل المنشأة أو التقنية الأولية المستعملة في الإنتاج أو موضعه.

النجاعة الطاقية

- تطبيقا للقانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية، يتم وضع إطار تنظيمي متعلق بشركات متخصصة في الخدمات الطاقية، وكذا الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية.
- وتمت إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطاقية كمقاولة الخدمات الطاقية (Super Esco)، تفعيلا لقرار مجلسها الإداري المنعقد في أكتوبر 2018.

المحور الرابع

تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

1. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

1.1. تفعيل إصلاح منظومة التعليم وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وتطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين

■ **الإنجازات والإصلاحات الكبرى التي باشرها القطاع**

علاقة بموضوع الإنجازات والإصلاحات الكبرى التي باشرها قطاع التربية الوطنية، نشير أن جلها يندرج ضمن الإجراءات المتخذة لتفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، حسب المحاور الثلاث التالية:

المحور الأول: تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين

في هذا المجال عملت الوزارة على توسيع العرض المدرسي، حيث وصل عدد المؤسسات التعليمية برسم الموسم 2018-2019 إلى 11032 منها 7789 مؤسسة بالسلك الابتدائي منها 134 مدرسة جماعاتية، و2007 مؤسسة بالسلك الثانوي الإعدادي، و1236 مؤسسة بالسلك الثانوي التأهيلي بالإضافة إلى 882 داخلية؛ كما فاق عدد الأساتذة 246 ألف أستاذة وأستاذ، حوالي 135 ألف أستاذة وأستاذ بالتعليم الابتدائي وأزيد من 111 ألف أستاذة وأستاذ بالتعليم الثانوي بسلكيه، من بين مجموع أطر التدريس 55 ألف تم توظيفهم جهويا منذ سنة 2016، الأمر الذي ساهم في الحد من ظاهرة الاكتظاظ وتحسين ظروف الجودة.

كما تم تأهيل 11291 مؤسسة تعليمية و11260 فرعية وتعويض 933 حجرة من البناء المفكك برسم الموسمين الدراسيين 2018/2017 و2019/2018.

أما بخصوص تحسين خدمات الدعم الاجتماعي، فقد استفاد 111321 تلميذ(ة) من الداخليات و1294947 تلميذ(ة) من المطاعم المدرسية بالإضافة إلى الرفع من القيمة اليومية للمنح المخصصة للداخليات والمطاعم المدرسية حيث ارتفعت من 14 إلى 20 درهم بالنسبة للمنحة الكاملة ومن 7 إلى 10 دراهم بالنسبة لنصف المنحة كما ارتفعت من 1.40 إلى درهمين بالنسبة للمطاعم المدرسية بالسلك الابتدائي، أما بالنسبة لخدمات النقل المدرسي، فقد بلغ عدد المستفيدين(ات) 193000 تلميذ(ة) خلال الموسم الجاري.

وفي إطار التوسيع الجغرافي لبرنامج «تيسير» فقد تقرر استفادة جميع الجماعات القروية بالنسبة للسلك الابتدائي وجميع الجماعات الحضرية والقروية بالنسبة للسلك الإعدادي مع اعتماد معيار بطاقة «راميد» بالنسبة للجماعات الإضافية مما سيرفع عدد المستفيدين إلى حوالي 2087000 تلميذ(ة).

أما بالنسبة لاستدراك تمدرس الأطفال واليافعين والشباب الموجودين خارج المدرسة، فقد بلغ عدد المستفيدين من برامج التربية غير النظامية حوالي 67000 تلميذ(ة) خلال موسم 2017-2018، كما تم تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة أوفي وضعيات خاصة، حيث بلغ عدد الأقسام المدمجة حوالي 700 قسم تحتضن 8000 طفلا وفاق عدد التلاميذ في وضعية إعاقة بالأقسام العادية 80000 متعلم ومتعلمة. كما يمكن التطرق لبعض عناصر الحصيلة النوعية كإصدار الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الطفال في وضعية إعاقة، تكييف الامتحانات لهذه الفئة من الأطفال بجميع الأسلاك التعليمية بما فيها التدابير التيسيرية لتصحيح واجتياز امتحان الباكالوريا، تشجيع وتحفيز مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي على اعتماد ترتيبات تيسيرية لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

المحور الثاني: تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين

في إطار تفعيل الإجراءات المرتبطة بهذا المحور، عملت الوزارة على إعداد منهاج مندمج للتعليم الابتدائي يعتمد بالنسبة للمستويين الأول والثاني انطلاقا من الموسم الدراسي 2019/2018 والمستويين الثالث والرابع في الدخول المدرسي 2020/2019 والمستويين الخامس والسادس في الدخول المدرسي 2020 / 2021؛ كما تمت مراجعة الكتب المدرسية المعنية بالمنهاج المنقح والتجديدات التربوية بالتعليم الابتدائي (23 كتابا جديدا و23 دليلا بيداغوجيا للمستويين 1 و2 سنة 2019/2018) وتطوير التعلمات بالرياضيات والعلوم، باستعمال مقاربات نوعية كبيداغوجيا الخطأ، زيادة على تطوير المهارات الحياتية soft skills داخل المنهاج الدراسي وتقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي استفاد منها على التوالي 19366 و26233 تلميذ(ة) بالإضافة إلى اعتماد مقاربة مندمجة للتوجيه المدرسي والمهني تنبني على تنظيم عمل أطر التوجيه ورقمنة مسطرة التوجيه المدرسي والمهني عبر منظومة «مسار». كما اعتمدت مجموعة من التدابير تروم تنزيل الهندسة اللغوية حيث عملت على تعزيز المهارات القرائية باللغة العربية وإدماج المقاربة الجديدة لتدريس وتعلم اللغات الأجنبية في الطبعات الجديدة للكتاب المدرسي للمستويين الخامس والسادس ابتدائي، كما تم إدراج اللغة الفرنسية بالسنة الأولى ابتدائي واعتماد مبدأ التناوب اللغوي في تدريس الرياضيات والعلوم، زيادة على إرساء المسالك الدولية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي حيث استفاد منها على التوالي 218276 و131730 تلميذ(ة).

اشتغلت الوزارة أيضا على تسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي من خلال إطلاق ورش تعميمه حيث تم فتح 5610 قسم جديد بمؤسسات التعليم العمومي والخصوصي وتسجيل 50668 طفل(ة) إضافي إلى غاية نونبر 2018، كما تم إقرار التكوين الأساس والمستمر للمربيات والمربين واعتماد الإطار المنهاجي للتعليم الأولي كمدخلات لتحسين الجودة.

أما بخصوص التكوين الأساس للمدرسين فقد تم إرساء هندسة جديدة ترتكز على الإجازة في التربية، والتأهيل المهني لمدة سنة، والمهننة لمدة سنة أخرى كما تم فتح 80 مسلكا على مستوى جميع الجامعات المغربية، بالإضافة إلى إطلاق مخطط للتكوين المستمر للمدرسين بالسلك الابتدائي والتكوين عن بعد عبر منصة e-takwine ومنصة Collab.

كما واصلت الوزارة، في إطار إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التربوية، التكوينات الإشهادية لفائدة الأطر التربوية حضوريا وعن بعد؛ بالإضافة الى ربط 1424 مؤسسات تعليمية بشبكة الإنترنت (جيني 3) مع خدمة التصفية. وبذلك يصل عدد المؤسسات المرتبطة بالانترنيت إلى 6765 مؤسسة تعليمية أي مايعادل (87%).

وبخصوص الارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية عبر تفعيل دور الأندية المدرسية حيث تم إحداث ما يفوق 25 ألف ناد تربوي موضوعاتي وتنظيم الحملات التحسيسة وتقوية قدرات الفاعلين داخل المؤسسات التعليمية، كما تم إحداث 71 مركزا رياضيا و7 مراكز في طور الإنجاز زيادة على توسيع شبكة مؤسسات التفتح الفني والأدبي حيث تم تخصيص 60 فضاء جديدا للمشروع.

المحور الثالث: تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح

وفي هذا المجال عملت الوزارة على استكمال اللامركزية واللاتمركز عبر تعزيز تفويض الاختصاصات وخاصة في مجال الموارد البشرية مع إقرار النظام الأساسي لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين واعتماد التوظيف الجهوي بالإضافة إلى مراجعة وتعزيز هيكلة وتنظيم الأكاديميات الجهوية ومصالحها الإقليمية. كما عملت على تقوية حكامة المؤسسة التعليمية في أفق تعزيز استقلاليتها من خلال إقرار التكوين الأساس لأطر الإدارة التربوية وأجرأة الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة.

بالإضافة إلى قيام الوزارة أيضا بالعمل على تطوير المنظومة المعلوماتية في مختلف مجالات التدبير والقيادة وتعزيز الإدارة الإلكترونية مع إرساء منظومة للتدبير التربوي ولتتبع المتمدرسين والمتكونين والطلبة والخريجين طيلة مسارهم التعليمي وبعد تخرجهم بالإضافة

إلى هـذا تـم إعـداد اسـتراتيجية ومخطـط تواصـلي عـام لمواكبـة تنزيـل الرؤيـة الاسـتراتيجية للإصـلاح 2015 - 2030 وضـمان التغطيـة الإعلاميـة لمختلـف الأنشـطة المتعلقـة بتفعيلهـا.

وفي مجـال المـوارد البشريـة، يمكـن الإشـارة إلى العنـاصر التاليـة ذات الصلـة بالجانـب الاجتماعـي للمـوارد البشريـة:

- التطـور الملمـوس لنسـب الاسـتفادة مـن الحـركات الانتقاليـة مقارنـة بالسـنوات السـابقة، حيـث ان التوظيـف الجهـوي للمـوارد البشريـة أتـاح إمكانـات جـد هامـة وغـير مسـبوقة عـلى مسـتوى عـدد المسـتفيدين مـن هـذه الحـركات الانتقاليـة؛
- تسـوية مجموعـة مـن الوضعيـات في إطـار الحـوار الاجتماعـي القطاعـي (تسـوية وضعيـة خريجـي المراكـز الجهويـة لمهـن التربيـة والتكويـن، تعيـين خريجـي سـلك الإدارة التربويـة في إطـار متـصرف تربـوي، ...).

■ أهم المؤشرات التربوية المعتمدة في تقييم أداء المنظومة التربوية

نسب التمدرس بالتعليم الابتدائي

لقـد شـهدت نسـب التمـدرس بالتعليـم الابتـدائي تقدمـا ملموسـا خـلال السـنوات الأخـيرة، حيـث انتقلـت عـلى الصعيـد الوطنـي مـن 93.6% خـلال الموسـم الـدراسي 2014-2015 إلى 99.7% إبـان الموسـم الـدراسي 2018-2019. كـما تطـورت نسـبة تمـدرس الإنـاث بنفـس السـلك مـن 92.8% إلى 99.3% خـلال نفـس الفـترة، وبالتـالي فـإن التعميـم الـكلي للتمـدرس بالمسـتوى الابتـدائي قـد أصبـح مـن المكتسـبات الأساسـية للمنظومـة.

كـما يلاحـظ تسـجيل تطـور مهـم لنسـب التمـدرس بالتعليـم الثانـوي الإعـدادي حيـث انتقلـت هـذه النسـبة عـلى الصعيـد الوطنـي مـن 85.3% خـلال الموسـم الـدراسي 2014 - 2015 إلى91.1% إبـان الموسـم الـدراسي 2018 - 2019، مـما أدى إلى تقليـص كبـير لهامـش الأطفـال غـير الممدرسـين، حيـث تقلصـت نسـبة هـؤلاء الأطفـال مـن الفئـة العمريـة 12 - 14 إلى حـدود 9%.

في حـين عرفـت نسـب التمـدرس بالسـلك الثانـوي التأهيـلي، عمومـا، اسـتقرارا مـا بـين الموسـمين الدراسـيين 2014 - 2015 و2018 - 2019، نظـرا لتركيـز مجهـودات الـوزارة عـلى تعميـم التعليـم الأسـاس، مـع العلـم أن نسـبة مهمـة مـن أطفـال هـذه الفئـة العمريـة يوجهـون نحـو مسـالك التكويـن المهنـي. كـما تـم تسـجيل تحسـن نسـبي لتمـدرس الإنـاث بحيـث انتقلـت هـذه النسـبة مـن 61.8% إلى 64.8%.

نسب التمدرس بالتعليم الأولي

بالرغم من المجهودات التي بذلت من طرف الوزارة خلال السنوات الأخيرة من أجل النهوض بهذا النوع من التعليم، تبقى النتائج عكس الأهداف المسطرة. وبهذا نسجل تراجع نسب التمدرس بالتعليم الأولي حيث انتقلت من 56.5% على الصعيد الوطني خلال السنة الدراسية 2014 - 2015 إلى 49% خلال السنة الدراسية 2017 - 2018، وبالنسبة للإناث فقد انتقلت نسبة التمدرس بهذا المستوى من 50.1% إلى 45% خلال نفس الفترة.

أما بالوسط القروي فقد انتقلت نسبة التمدرس بالتعليم الأولي، ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و2017-2018، من 40.1% إلى % 35.3 بالنسبة للمجموع ذكورا وإناث، ومن 27.4% إلى 26.9% بالنسبة للإناث.

النسب المتوسطة للانقطاع عن الدراسة

عرفت نسب الانقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و2018 - 2019 انخفاضا ملحوظا بالتعليم الابتدائي نظرا للمجهودات المبذولة من طرف القطاع لاسيما في مجال الدعم الاجتماعي، حيث انخفضت على الصعيد الوطني من 2.9% إلى 0.6%، ومن 4% إلى 0.9% بالنسبة للإناث.

إلا أن التحكم في ظاهرة الانقطاع بالسلك الثانوي الإعدادي لازالت تشوبه بعض الصعوبات لا سيما بالنسبة للفتيان بالوسط القروي. حيث أن هذه النسبة بقيت في حدود 12,9% بالنسبة للموسم الدراسي 2018 - 2019، وانخفضت بالنسبة للإناث حيث تراجعت بين الفترتين الدراسيتين 2014 - 2015 و2018 - 2019 من 10.4% إلى 8%.

أما بالتعليم الثانوي التأهيلي فقد شهدت نسبة الانقطاع تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من 13.9% سنة 2014-2015 إلى 9.1% سنة 2018-2019. كما حققت نسبة انقطاع الفتيات تراجعا ملحوظا حيث انتقلت من 13.6% إلى 7.5% خلال نفس الفترة 2014-2015 و2018-2019.

النسب المتوسطة للتكرار

بالنسبة للسلك الابتدائي نسجل المستوى المرتفع لنسب التكرار، ولاسيما بالمستويات الأولى لهذا السلك، وبذلك فإن النسبة المتوسطة للتكرار قد انتقلت من 12.6% سنة 2016 - 2017 إلى 9.8% سنة 2018 - 2019، وقد عرفت بالنسبة للإناث نفس التطور حيث انتقلت من 9.4% إلى 7.3% خلال نفس الفترة.

شهدت النسب المتوسطة للتكرار بالتعليم الثانوي الإعدادي تفاقما كبيرا في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من 17.4% سنة 2014 - 2015 إلى 23.1% سنة 2018 - 2019، وقد اتجهت في نفس المنحى التصاعدي كذلك بالنسبة للإناث حيث انتقلت من 12.2% إلى 17.5% خلال نفس الفترة.

خلافا للتعليم الثانوي الإعدادي، شهدت النسب المتوسطة للتكرار بالتعليم الثانوي التأهيلي تراجعا ملحوظا، حيث انخفضت على الصعيد الوطني من 17% إلى 12.8% كما انخفضت بالنسبة للإناث من 12.9% إلى 9.6%.

نسب استكمال الدراسة

بالنسبة لهذا المؤشر نسجل أن 95,8% من التلاميذ الذين ولجوا السنة الأولى من الابتدائي سابقا، تمكنوا من استكمال دراستهم بهذا السلك التعليمي خلال السنة الدراسية 2018-2019، بينما وصلت هذه النسبة 86.7% خلال السنة الدراسية 2014-2015، مما يدل على تحسن نسبي لمستوى احتفاظ التعليم الابتدائي بالتلاميذ.

كما يتضح أن ما يعادل 64.6% من التلاميذ الذين ولجوا سابقا الأولى ابتدائي قد تمكنوا من الوصول إلى نهاية السلك الإعدادي، وبذلك فإن الاحتفاظ بالتلاميذ إلى نهاية هذا السلك مازال دون طموح الوزارة، نظرا لعدم السيطرة على ظاهرة الانقطاع الدراسي لاسيما بالوسط القروي.

أما بخصوص احتفاظ المنظومة بالتلاميذ إلى نهاية السلك التأهيلي، فرغم التحسن الطفيف لنسبة استكمال الدراسة ما بين الموسمين 2014-2015 و2018-2019، حيث انتقلت هذه النسبة من 27.9% إلى 38.6%، تبقى هذه الوضعية مقلقة ودون تطلعات الوزارة.

نسب النجاح المدرسي

عرفت نسبة نجاح مجموع المتمدرسين ذكورا وإناثا بالسنة السادسة من السلك الابتدائي تطورا طفيفا بين الموسمين 2014-2015 و2017-2018، بحيث انتقلت من 80.1% إلى 89.8%، مع تسجيل تفوق ملحوظ لدى الإناث مقارنة مع الذكور بنسبة نجاح تقدر ب92.4%، علما أن نسبة عدد الإناث تقدر بـ 47% من مجموع تلاميذ السلك الابتدائي برسم السنة الدراسية 2018-2019.

انتقلت نسبة نجاح مجموع المتمدرسين ذكورا وإناثا بالسنة الثالثة من السلك الإعدادي ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و2018-2019، من 51.5% إلى67.9% مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 16.4 نقطة، مع تسجيل تفوق ملحوظ لدى الإناث مقارنة مع الذكور بنسبة

نجاح تقدر ب76.1%، علما أن نسبة عدد الإناث تقدر بـ 46% من مجموع تلاميذ السلك الإعدادي برسم السنة الدراسية 2018-2019.

يتضح أن نسب النجاح في البكالوريا سجلت تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة، وخاصة ما بين الموسم الدراسي 2014-2015 والموسم الدراسي 2017 - 2018، بحيث انتقلت من 60.8% إلى 71.9%.

تكوين المدرسين

خلال الفترة الثانية من هذه الولاية يتم إقرار التكوين عبر مراكز مهن التربية والتكوين، مع الانطلاق في مخطط للتكوين المستمر للمدرسات والمدرسين يشمل خلال الأسدس الأول من السنة الحالية كل أساتذة المستويات المعنية بالإصلاح على أن يستمر بالتدرج ليشمل مجموع العاملين بالسلك الابتدائي، كما يتم تطوير برنامج للتكوين المستمر ملائم لحاجيات الأساتذة بجميع الأسلاك.

الحكامة الناجعة

ارتباطا بالحكامة يتم تعزيز اللامركزية واللاتمركز وتحسين حكامة المؤسسات التعليمية، مع الرفع من الكفاءة المؤسساتية والقدرات التدبيرية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والارتقاء بتدبير مواردها البشرية، بالإضافة إلى إرساء آليات التتبع والتقويم والعمل على ضمان التعبئة الجماعية لمختلف الفاعلين والمتدخلين لإنجاح الأوراش.

نسب الاكتظاظ

بينما شهدت نسب الاكتظاظ مستويات مقلقة في السنوات الأخيرة، ويتعلق الأمر بنسبة الأقسام ذات 45 تلميذ أو أكثر)، حيث قفزت بالوسط الحضري إلى 20% بالتعليم الابتدائي وإلى أكثر من 15% بالإعدادي سنة 2016-2017، فإن الوزارة عملت جاهدة من أجل الحد من تفاقم هذه الظاهرة، وذلك بتوفير الموارد الضرورية من حجرات دراسية وأطر تربوية مع حسن توزيعها واستعمالها وتدبيرها. مما أدى إلى انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ برسم موسم 2018 - 2019 مقارنة مع الموسم الفارط بالنسبة للأسلاك الثلاث.

وبهذا فقد انتقلت نسبة الاكتظاظ بالتعليم الابتدائي على الصعيد الوطني من 10.9% سنة 2016-2017، إلى 0.9% سنة 2018 - 2019، في حين سجلت هذه النسبة تراجعا كبيرا بالوسط الحضري، حيث انتقلت من 20% إلى 0.9% خلال نفس الفترة.

نفس الأمر يمكن تسجيله بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، فبالرغم من الارتفاع الملحوظ لنسب الاكتظاظ سنة 2016-2017 حيث بلغت 15% على الصعيد الوطني، منها 15.7% بالوسط الحضري و13.8% بالوسط القروي، فإن هذه النسب انخفضت إلى ما دون 1.2%، مما يدل على نجاح الإجراءات التي عمدت إليها الوزارة من أجل الحد من الاكتظاظ. بخصوص الثانوي التأهيلي فقد شهد بدوره تحسنا في نسب الاكتظاظ التي تراجعت من % 7.2 إلى 0.6% خلل الفترة المذكورة.

التمييز الإيجابي للأوساط القروية وشبه الحضرية ولفائدة الفتيات

- تحسين نسبة تمثيلية الفتيات والوسط القروي ضمن المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي كما يلي (تطور هذه النسبة ما بين 2014-2015 و2018-2019):
  - المبادرة الملكية «مليون محفظة»: من 47% إلى 48%؛ نسبة الوسط القروي: 63%؛
  - برنامج «تيسير»: تطورت نسبة الفتيات من 45% إلى 47%؛ وتشكل نسبة الوسط القروي سنة 2018/2019: 80%؛
  - الداخليات: تطورت نسبة الفتيات من 43% إلى 49%؛ وتشكل نسبة الوسط القروي: 57%؛
  - المطاعم المدرسية: تطورت نسبة الفتيات من 42% إلى 48%؛ وتشكل سبة الوسط القروي: 88%؛
  - النقل المدرسي: تطورت نسبة الفتيات من 42% إلى 43%؛ وتشكل نسبة الوسط القروي: 77%.
- 916 داخلية حالية برسم الموسم الدراسي 2018-2019، 60% منها تتواجد بالوسط القروي.
- 35 داخلية محدثة برسم الموسم الدراسي 2018-2019، 25 داخلية منها تتواجد بالوسط القروي (أي بنسبة 92%).

نتائج برامج الدعم الاجتماعي وخاصة برنامج "تيسير"

النتائج الإيجابية والمشجعة التي أفرزتها برامج الدعم الاجتماعي وخاصة برنامج «تيسير» ، وذلك بالاستناد إلى النتائج الأولية للدراسة التقييمية المنجزة تحت إشراف المرصد الوطني للتنمية البشرية التي تم إجراؤها خلال سنة 2018، والتي خلصت، من بين أهم نتائجها، إلى أن برامج الدعم الاجتماعي مكنت من تقليص نسبة الهدر المدرسي بحوالي 63% وتحسين نسبة التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة ب 66.9% وتحسين نسبة الالتحاق بالثانوي الإعدادي للفئة العمرية ما بين 12 و14 سنة بحوالي 36.5% وبالثانوي التأهيلي بالنسبة للفئة 15-17 سنة بنسبة 16.3%. كما ساهم برنامج «تيسير» في تقليص نسبة الهدر لدى الفئات المعنية بالدراسة بحوالي 92.5%.

■ **الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية**

تنبني الإصلاحات والأوراش ذات الأولوية المبرمجة خلال المرحلة الثانية من الولاية الحكومية على مجموعة من التدابير والإجراءات الواردة بالمخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2017 - 2021، مع التركيز على المجالات التالية:

التعليم الأولي

تعتزم الوزارة التركيز على التعليم الأولي انطلاقا من الدخول التربوي الحالي 2018 - 2019، حيث يتم إحداث ما يفوق 4000 قسم جديد بالتعليم العمومي وتكوين ما يقارب 3900 مربي(ة)، مما سيمكن من إضافة حوالي 100 ألف طفلة وطفل جديد بهذا المستوى، وبالتالي تحقيق نسبة ولوج تصل إلى ما يقارب 55% بزيادة حوالي 5,2 نقطة مئوية عن الموسم الدراسي الفارط، ومن المتوقع أن تصل نسبة التمدرس بالتعليم الأولي إلى 67% في أفق 2021 - 2022، مع إحداث أقسام بكل المدارس الابتدائية مع إعطاء الأولوية للمجالين القروي والشبه حضري والمناطق ذات الخصاص، على أن يتم التعميم أي 100% في أفق 2027 - 2028 بإحداث 50 ألف حجرة إضافية وتوفير 56 ألف مرب(ة) مكون(ة) و 950 منشط(ة) تربوي(ة). هذا التعميم ستواكبه إجراءات لتحسين جودة التعليم الأولي، خصوصا فيما يتعلق بتفعيل الإطار المنهاجي والتكوين (تفعيل الإجازة المهنية لتكوين المربيات والمربين)، وتأهيل التعليم الأولي القائم. كما يتم العمل على إدماج التعليم الأولي بسلك التعليم الابتدائي.

العرض المدرسي

تتجه الوزارة نحو تعزيز العرض المدرسي من المدارس الجماعاتية حيث يتم إحداث 150 وحدة جديدة في أفق 2021 - 2022 بالإضافة إلى إحداث، خلال السنوات الثلاث المقبلة، 182 مدرسة ابتدائية و185 ثانوية إعدادية و160 ثانوية إعدادية وتعزيز العرض من الداخليات ب 84 داخلية، كما تمت برمجة 80 مدرسة للفرصة الثانية زيادة على توسيع المؤسسات وتأهيلها وتعويض البناء المفكك.

الدعم الاجتماعي

في مجال الدعم الاجتماعي يتم توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج تيسير ليصل العدد الإجمالي هذا الموسم إلى 2087200 مستفيد(ة) بزيادة 1380841 مستفيد(ة) عن الموسم الفارط، حيث يستفيد المستهدفون الجدد من نظام المساعدة الطبية «راميد» في جميع الجماعات القروية بالتعليم الابتدائي وجميع الجماعات القروية والحضرية بالتعليم الإعدادي، في انتظار العمل ب»السجل الاجتماعي الموحد»، كما يستفيد ما يفوق 4 ملايين و365 ألف تلميذ(ة) من المبادرة الملكية مليون محفظة و مليون 433 ألف تلميذ(ة) من خدمات المطاعم المدرسية والداخليات مع الرفع من القيمة اليومية المخصصة لهذه العملية، والعمل على تغطية جل الجماعات التي تستلزم المطاعم المدرسية والداخليات خاصة بالمناطق القروية والنائية في أفق سنة 2024، إلى جانب إعادة تأهيل المطاعم المدرسية والداخليات الحالية، أما بخصوص خدمة النقل المدرسي فيستفيد من هذه العملية برسم الموسم الحالي 193 ألف تلميذ(ة)، على أن يتم استهداف بلوغ 325 ألف تلميذ(ة) في أفق 2020 - 2021.

الورش البيداغوجي

في إطار هذا الورش تعمل الوزارة على تنويع العرض التربوي من خلال إقرار التكوينات الأكثر جاذبية وتنمية المهارات والكفايات الحياتية بالإضافة إلى إشراك الفاعلين الاقتصاديين في كل مراحل بلورة مسالك التكوين، كما تعمل على إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه

يمكن كل متعلم من بناء وتحقيق مشروعه الشخصي، وذلك من خلال تفعيل الإجراءات التالية:

- إعداد وتفعيل نظام جديد للتوجيه منذ نهاية التعليم الابتدائي، مع التركيز على التوجيه ما بعد الإعدادي؛
- تعزيز التكوين الأساس والمستمر للفاعلين في مجال التوجيه المدرسي والمهني؛
- وضع نظام وطني موحد ومندمج للتوجيه ما بعد البكالوريا وتعزيز نظام الجسور والممرات.

وفي مجال تعزيز التحكم في اللغات الأجنبية يتم اعتماد اللغات الأجنبية لتدريس بعض المواد لا سيما العلمية والتقنية منها، مع الرفع من القدرات اللغوية للمدرسين في اللغتين الفرنسية والإنجليزية، كما يتم تعميم مراكز اللغات الأجنبية على مستوى الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، مع إقرار إجبارية تدريسها لمدة ستة أشهر وإرساء نظام الإشهاد للكفاءة اللغوية لفائدة الطلبة والمتدربين في اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

هذا، وتشتغل الوزارة كذلك على إصلاح نظام الباكالوريا من خلال إعادة النظر في كيفية اعتماد نتائج المراقبة المستمرة للامتحانات الإشهادية وخاصة الباكالوريا، بالإضافة إلى مراجعة عدد شعب البكالوريا وتنويع وتوسيع العرض التربوي للباكالوريا المهنية.

كما تجدر الإشارة إلى المشروع المتعلق إحداث مسارات وتخصصات «رياضة ودراسة» بالسلكين الإعدادي والتأهيلي، الذي يتم تنفيذه حاليا بتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة، حيث يرتقب، برسم الموسم الدراسي 2019-2020، فتح مسلك «رياضة ودراسة « بكل من طنجة والدار البيضاء، على أساس أن يتم تعميم هذه التجربة على كل جهات المملكة في أفق الثلاث السنوات الموالية. كما أن الوزارة بصدد التهييئ لإعطاء الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني للتربية الدامجة. ومن جهة أخرى يتم إحداث مهمة أستاذ رئيسي لكل قسم لمواكبة المتعلمين في مجال التوجيه المدرسي والمهني.

2.1. تعزيز التعليم العتيق وببرنامج محو الأمية بالمساجد

■ **تأهيل التعليم العتيق**

تعزيزا لسيرورة الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم العتيق، واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جهودها الرامية إلى تجويد هذه الإصلاحات، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير مناهجه وبرامجه، تحديث أساليب وآليات تسييره ودعم بنياته التحتية وتجهيزها بالمعدات والوسائل التربوية والثقافية والاجتماعية وذلك من خلال:

- تسوية الوضعية القانونية ل 54 مدرسة للتعليم العتيق (16 رخصة فتح و38 رخصة استمرار في المزاولة) و846 كتابا قرآنيا (120 رخصة فتح، 7 رخص الاستمرار في المزاولة و717 رخصة للتدريس) بمختلف ربوع المملكة؛
- مواصلة عملية المراقبة الإدارية لمؤسسات التعليم العتيق تطبيقا للمادة 16 من قانون التعليم العتيق، وذلك بتكليف هيئة من المفتشين الاداريين ومراقبي الكتاتيب القرآنية، للقيام بزيارات ميدانية لهذه المؤسسات؛
- إنجاز دراسات تقنية لمشاريع بناء وإصلاح وتهيئة مجموعة من مؤسسات التعليم العتيق بمبلغ مالي إجمالي قدره 6,74 مليون درهما؛
- مشروعي بناء مؤسستين للتعليم العتيق بكل من إقليمي الصويرة والحسيمة بغلاف مالي إجمالي قدر ب 64,84 مليون درهم، بلغت نسب تقدم الأشغال بهما 15% و 50% على التوالي بطاقة استعابية إجمالية تبلغ 480 مقعدا بيداغوجيا و 488 سريرا؛
- الانتهاء من بناء 4 مؤسسات للتعليم العتيق بكل من جرسيف وتمارة وصفرو ومكناس بغلاف مالي ناهز 77,43 مليون درهم بطاقة استعابية إجمالية تبلغ 870 مقعدا بيداغوجيا و 1012 سريرا؛
- إصلاح وتهيئة 9 مدارس للتعليم العتيق بمبلغ مالي إجمالي ناهز 11,01 مليون درهم؛
- إصلاح وتهيئة 20 كتابا قرآنيا بمبلغ مالي إجمالي ناهز 2,5 مليون درهم؛

- الشروع في إعادة بناء 13 كتابا قرآنيا بمبلغ مالي إجمالي قدر ب 3,62 مليون درهم؛
- تجهيز مجموعة من مدارس التعليم العتيق بالأثاث المدرسي وأثاث الداخليات والمكتب والعتاد المعلوماتي والسمعي البصري بغلاف مالي إجمالي ناهز 7,3 مليون درهم؛
- انطلاق الدراسة ب 8 مدارس جديدة للتعليم العتيق تم بناؤها من طرف الوزارة بطاقة استيعابية تبلغ 1740 مقعدا بيداغوجيا و1728 أسرة بالإضافة إلى 6 مدارس تم بناؤها من طرف الخواص؛
- تخصيص مكافآت جزافية للعاملين بمؤسسات التعليم العتق بالتفصيل التالي :
  - سنة 2016: 6610 مكافأة باعتماد إجمالي سنوي بلغ 174942000,00 درهما؛
  - سنة 2017: 6672 مكافأة باعتماد إجمالي سنوي بلغ 176016000,00درهما؛
  - سنة 2018: 6675 مكافأة باعتماد إجمالي سنوي بلغ 175388000,00 درهما؛
- مواصلة تعميم المنح على المتمدرسين بالمدارس العتيقة بالمملكة، وذلك وفق التفصيل التالي :
  - سنة 2016 : 31705 منحة باعتماد إجمالي سنوي بلغ 54978500,00 درهما؛
  - سنة 2017 : 34204 منحة باعتماد إجمالي سنوي بلغ 59000000,00 درهما؛
  - سنة 2018 : 35061 منحة باعتماد إجمالي سنوي بلغ 55000000,00 درهما؛
- نظرا لاستقرار الاعتمادات المرصودة في ميزانية تسيير التعليم العتيق بخصوص المنح الدراسية برسم السنة المالية 2018 في مقابل الارتفاع المتزايد في عدد المسجلين في التعليم العتيق، تم الاقتصار على صرف المنح الدراسية لـ 9 أشهر بدل 10 أشهر في سنة 2018 ؛
- التنسيق مع مصالح وزارة الصحة في شأن إدراج مؤسسات التعليم العتيق ضمن البرنامج الوطني للصحة المدرسية لتمكين تلامذتها وطلبتها من الحملات الطبية المنظمة في هذا الشأن؛

- توفير الظروف الملائمة للدراسة والإقامة لفائدة التلاميذ والطلبة الأجانب الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العتيق بالمملكة، مع تخصيص منح دراسية شهرية لفائدتهم، وتوفير الإيواء والإطعام بتنسيق مع مؤسسات التعليم العتيق المستقبِلَة؛
- إعادة الهندسة البيداغوجية للمنهاج الدراسي بالتعليم العتيق بتعديل قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2022.10 الصادر في 05 ذي القعدة 1431 (14أكتوبر 2010) في شأن نظام الدراسات والامتحانات بمؤسسات التعليم العتيق؛ ومراجعة البرامج الدراسة بجميع الأطوار (أولي- ابتدائي- إعدادي- ثانوي- نهائي) من خلال تدقيق مفرداتها ودعم أنشطة التفتح الفني وأنشطة التطبيق وتعزيز تدريس اللغات والفكر الإسلامي، وتقوية البعد القيمي والحقوقي، وينسجم مع الثوابت الدينية والوطنية للمملكة؛
- توفير العدة البيداغوجية للمربيات والمربين بالتعليم الأولي العتيق من خلال إصدار منهاج تربوي لهذا التعليم، يؤسس لنموذج تربوي موحد يجمع بين خصوصية الكتاب القرآني، وبين مواصفات مؤسسة التعليم الأولي الحديثة بإدماج أنشطة تربوية قيمية متنوعة تلبي حاجات الطفل خلال مرحلة ما قبل التمدرس، وتمكنه من ولوج الطور الابتدائي في كلا التعليمين (التعليم العام/التعليم العتيق)؛
- تمكين التلاميذ من وسائط ومعينات تربوية من خلال تأليف وإصدار اثنين وعشرين كتابا مدرسيا (22) في مواد العلوم الشرعية بالتعليم العتيق برسم الموسمين الدراسيين 2017/2016 و2018/2017، وإعداد مشاريع ثلاثة عشر (13) كتابا مدرسيا، وذلك وفق رؤية تجمع بين التحويل البيداغوجي للمعرفة الشرعية من مادة علمية إلى مادة تعليمية تعلمية، والاستجابة للمقاصد الكبرى للمنهاج الدراسي في بعدها الكوني والوجودي والحقوقي والجودي؛
- إعداد وثيقة تربوية مؤطرة للتربية على القيم والثوابت الدينية في بناء منهاج العلوم الشرعية بالتعليم المدرسي العتيق، وذلك بشكل يراعي الامتدادات القيمية ومكونات الثوابت الدينية في بناء المعارف المدرسية بالتعليم العتيق وفق منهج تكاملي يراعي

الدقة والتدرج، ويستحضر بطريقة وظيفية ثمرات المداخل القيمية الخمسة المتمثلة في : التزكية والاقتداء والاستجابة والقسط والحكمة؛

- إعداد الأطر المرجعية للامتحانات الإشهادية بأطوار التعليم المدرسي العتيق في مواد العلوم الشرعية واللغة العربية؛
- تعزيز الكفاءات المهنية للأطر التربوية العاملة بالتعليم العتيق من خلال ما يأتي :

• تنظيم 26 دورة تكوينية وطنية وجهوية، استفاد منها 1060 إطار تربويا بمؤسسات التعليم المدرسي العتيق (مكلفون بالتدريس- مربيات ومربون بالتعليم الأولي العتيق)، وقد استهدفت برامج التكوين وحدات: علوم التربية- علم النفس التربوي- التنشيط التربوي - المنهاج التربوي- تعميق التخصص في العلوم الشرعية واللغوية- طرق ومناهج التدريس- التربية على القيم؛

• تنظيم دورة تكوينية وطنية لفائدة هيئة الإشراف التربوي بالتعليم العتيق في موضوع: «التربية على القيم ومراعاة الثوابت الدينية في تنزيل البرامج الدراسية بالتعليم العتيق»؛

• تنظيم ثلاثة دورات تكوينية وطنية لفائدة هيئة التنشيط التربوي بمؤسسات التعليم العتيق في موضوع «التربية القرائية وتنمية المكتبة المدرسية بالتعليم العتيق»

- استكمال تأهيل الشأن التربوي في الجوانب الآتية :

• تنظيم زيارات صفية لفائدة مدرسات ومدرسي التعليم العتيق لمراقبة وتتبع عملهم، والتأكد من مدى التزامهم بتطبيق البرامج الدراسية المقررة، وتقيدهم بالثوابت الدينية وقد بلغ برسم السنوات 2016 و2017 و2018 مجموع عدد الزيارات الصفية للمدرسين، 8197 زيارة تربوية، فيما بلغ مجموع عدد الندوات التربوية والدروس التطبيقية، 805 ندوة، و696 درسا تطبيقيا، وقد أشرف على تنظيم هذه الزيارات 83 مفتشا ومرشدا تربويا؛

• تنظيم الامتحانات الإشهادية وغير الإشهادية بجميع أطوار التعليم العتيق برسم كل سنة دراسية بما يمكن خريجي هذا القطاع من الحصول على الشهادات

واكتساب المؤهلات العلمية الكفيلة بالرقي بكفاءاتهم، وفتح آفاق علمية ومهنية وإدماجهم في الحياة العامة، إذ بلغ عدد المترشحين برسم المواسم الدراسية 2016/2015 و2017/2016 و2018/2017، 20160 بجميع الأطوار الدراسية (ابتدائي/ إعدادي/ثانوي/نهائي)، نجح منهم 15528، وذلك بنسبة نجاح بلغت77% ؛

• إدماج حملة كتاب الله العزيز بالتعليم العتيق من خلال تنظيم اختبارات المستوى لفائدتهم، إذ تم ما بين سنة 2016 و2018 إدماج 23063 بمؤسسات التعليم العتيق، بمعدل يفوق 7500 حافظة وحافظ سنويا؛

• ترسيخ قيم الانفتاح والتواصل والحوار والإبداع والمواطنة وثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ وطلبة التعليم العتيق، وذلك من خلال تنظيم أنشطة تربوية وترفيهية في إطار أندية مدرسية بما يحقق انفتاحهم على محيطهم الثقافي والاجتماعي، وينمي روح المبادرة والإبداع لديهم، ويرفع من قدراتهم العقلية والوجدانية والنفسية، وقد بلغ عدد هذه الأنشطة برسم السنوات 2016 و2017 و2018، 15300 نشاطا تربويا؛ أشرف على تأطيرها 124 منشطا تربويا؛

• تشجيع التميز التربوي بالتعليم العتيق بتنظيم جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية بفروعها الثلاث (منهجية التلقين، المردودية، التسيير)، وجائزة التعليم العتيق للتميز التربوي تهم التلميذ/ الطالب المتميز والمؤسسة المتميزة؛

• تشجيع البحث التربوي لتشخيص الواقع التربوي بالتعليم العتيق وتحسين منظومته، وقد أشرفت الوزارة برسم السنوات 2016 و2017 و2018 على إنجاز بحوث تربوية وعلمية همت المجالين الآتين :

- مجال الخصوصية المغربية في تعليم القرآن الكريم، وذلك بإصدار كتابين ، وهما :

o كتاب دليل مصطلحات تعليم القرآن الكريم بالتعليم العتيق(2016) ؛ ويتضمن العناصر الآتية، آداب تعليم القرآن الكريم/ أسماء العلوم والفنون والروايات/ أسماء السور والأنصبة/ طريقة تعليم القرآن الكريم/ التعهد والدعم والتقويم/ الوسائل والأدوات التعليمية/ الأنشطة التربوية/ الزمن المدرسي/ أسماء وصفات المعلم والمتعلم/ أسماء وأوصاف مكان التحفيظ/ الإحسان والدعم الاجتماعي؛

o كتاب «تمهيد الطريق إلى معرفة الأنصاص القرآنية بالتعليم العتيق» (خمسة أقسام)، وهو كتاب عني بجمع الأنصاص القرآنية وترتيبها وتصنيفها وفق العلوم المؤطرة لتعليم القرآن الكريم في الرسم والضبط والوقف والتجويد والعَدد والورود والبُعيدة والمتشابهات.

- المجال التربوي، حيث أشرف أعضاء هيئة التأطير والإرشاد التربوي على إنجاز ثمانية عشر (18) بحثا تربويا همت مناهج تحفيظ القرآن الكريم طرائق ومنهجيات التدريس بالتعليم العتيق وطرق التقويم والدعم والوسائل التعليمية.

■ **الاستمرار في الارتقاء ببرنامج محو الأمية بالمساجد في المجالين الحضري والقروي**

عملت الوزارة على تنويع وتجويد المناهج وطرائق التعلم، وقامت بمراجعة العدة التربوية من أجل دمج البرنامجين المسجدي والتلفزي، لضبط أهداف وقدرات وكفايات التعلم لكل مستوى دراسي، وإغناء التعلمات وجعلها أكثر واقعية ونفعية بالنسبة للمستفيدين، مع تحفيزهم على التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة، وفيما يلي عناوين الكتب التعليمية:

- أقرأ وأتعلم المستوى الأول «تعلماتي الأساسية ومهاراتي الحياتية»
- أقرأ وأتعلم المستوى الثاني «القرائية الوظيفية والقرائية التأهيلية للتعلم مدى الحياة»

كما عملت على تجديد مضامين الدلائل التربوية التوجيهية انسجاما مع دمج البرنامجين. تم تعزيز هذه المقررات التعليمية بوثائق تربوية مصاحبة لها، يسترشد بها مؤطرو البرنامج المشرفون على سير العملية التعليمية التعلمية وتتمثل في الوثائق الآتية: المنهاج التربوي؛ مؤطر الدروس -الوظائف والكفاءات؛ المذكرة التربوية لمؤطري الدروس؛ القواعد في القراءة السليمة للقرآن الكريم؛ دليل الأنشطة الموازية.

التقويم

- أرست الوزارة نظام التقويم التموضعي والتكويني والإشهادي، ونفذته بانتظام وفق مقتضيات القرار الوزاري رقم 14.2429 (الصادر بتاريخ 03 يوليوز 2014)، ومرجعيتها التربوية، وطبقا لمضامين دليل التقويم التربوي، بهدف قياس إنجازات المستفيدين ومدى استيعابهم للتعلمات التي تلقوها وتمكنهم من الكفايات المؤهلة لمستوى أعلى.

واعتمدت تفعيل نظامي: التقويم المستمر والتقويم الإشهادي. أصدرت كراسة الوضعيات في المستويين الأول والثاني في جميع المواد التعليمية لفائدة المستفيدين من البرنامج، بهدف وضعهم عند نهاية كل درس أمام وضعية مسألة لتقويم تعلماتهم ورصد تعثرتهم ومعالجتها.

- راجعت وجددت مضمون دليل التقويم التربوي.

التحفيز

- يتم تنظيم جائزة محمد السادس لبرنامج محو الأمية بالمساجد المنظمة بظهير شريف عدد 1.14.102 بتاريخ 20 رجب 1435 (20 ماي 2014). ويتفضل مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتسليم الجوائز النقدية والشهادات التقديرية للخمس الأوائل المتفوقين في برنامج محو الأمية بالمساجد على الصعيد الوطني برسم كل موسم دراسي.
- استمرت الوزارة في تفعيل نظام التحفيز الإقليمي والجهوي، وسعيا إلى توثيق المراحل التي قطعتها الوزارة في تنظيم عملية التحفيز على الصعيد الوطني أعدت الوزارة «دليل جائزة محمد السادس لبرنامج محو الأمية بالمساجد».

التكوين والإشراف التربوي

- وضعت الوزارة مخططا للتكوين المستمر، تنفذه وفق دليل مرجعي في هندسة تأهيل الأطر الإدارية والتربوية والرفع من جودة مردوديتها؛
- أرست نظاما للإشراف التربوي تنفذه بواسطة أجهزة التنسيق والاستشارة التربوية، وفق إطار مرجعي للوظائف والكفاءات؛
- أعدت مخططا لتقويم الإدارة التربوية للبرنامج في مندوبيات الشؤون الإسلامية وفق دليل مرجعي تنفذه في مراحل منتظمة من الموسم الدراسي.

التعاون والتواصل

- تتعاون الوزارة مع القطاعات المتدخلة والخبراء في مجال محو الأمية، لتجويد مسار البرنامج؛
- تنفذ بانتظام حملات إعلامية وتحسيسية للتعريف بالبرنامج والرفع من جاذبيته؛

- اعتماد مقاربة اجتماعية تنموية عبر إدماج حاملي الشهادات في تأطير برنامج محو الأمية بالمساجد، وتمكينهم من تعويضات شهرية في إطار نظام الساعات الإضافية المنظم بظهير شريف عدد 1.14.101 بتاريخ 20 رجب 1435 (20 ماي 2014) وقرار السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2430.14 بتاريخ 5 رمضان 1435 (3 يوليوز 2014) في شأن تحديد كيفيات اختيار مؤطري برنامج محو الامية بالمساجد؛
- تعزيز التنمية المجالية من خلال توسيع البرنامج بالعالم القروي وتعميم مشروع القرى القارئة الذي يساعد في حصر وتحديد الفئة المستهدفة ونهج سياسة التمشيط الجغرافي للقضاء على هذه الآفة؛
- انفتاح البرنامج على المؤسسات السجنية واستهداف شريحة مهمة من المستفيدين، مع الحرص على تزويدهم بالأدوات والمعدات، والقيام بزيارات تفقدية وتربوية لسير العملية التعليمية التعلمية؛
- تجهيز البرنامج بالمعدات الديداكتيكية والوسائط البيداغوجية السمعية البصرية والمعلوماتية لتوفير الظروف الملائمة للنهوض بالمهام المنوطة بالأجهزة التربوية.
- تزويد مستفيدي المستويين الأول والثاني للبرنامج بالمقررات التعليمية والأدوات، والدلائل التربوية والوثائق البيداغوجية على مؤطري البرنامج بالمجان.
- فيما يتعلق بمشروع التكوين المهني، فإن الوزارة قامت خلال الموسم الدراسي 2017-2018 بطبع المقرر التعليمي «أقرأ وأتعلم: التكوين المهني – المستوى الثاني» موجه لفائدة المستفيدين الذين يتابعون الحلقات النظرية من هذه المادة ببرنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والإنترنيت الذي يبث على قناة محمد السادس للقرآن الكريم. وقد بلغ عدد المستفيدين منه ما يناهز65132. أما ما يخص مشروع توسيع دائرة المستفيدين من البرنامج لفائدة المهاجرين، فإن الوزارة بصدد إعداد دليل مرجعي لهذا المشروع.

3.1. تعزيز برنامج محو الأمية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

يعتبر ورش محاربة الأمية في المغرب من الأوراش التي تحظى بالأولية باعتبار ما توليها الحكومة من خلال برنامجها بالعمل على تقليص معدل الأمية إلى 20% سنة 2021 عبر تقديم الدعم اللازم للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لتعزي الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من عناية واهتمام خاص. والتزمت بتعزيز دورها وتقوية نجاعتها وتمكينها من وسائل العمل البشرية والمالية اللازمة للقيام بمهامها بشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين؛ وفي هذا الصدد، صادق مجلس إدارة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية المنعقد بتاريخ 8 شتنبر 2017 على خارطة الطريق للفترة الممتدة بين 2017-2021 والمتضمنة لأهم الأوراش المعتمدة للتصدي للأمية مع الإعطاء الأولوية للنساء والعالم القروي والشباب.

وتفعيلا لدور الوكالة في التنسيق والتعبئة، تم تنظيم المناظرة الوطنية لمحاربة الأمية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والتي شهدت عقد لقاءات تنسيقية وتشاورية أولية مع كل الشركاء من هيئات المجتمع المدني وقطاعات ومؤسسات حكومية وقطاع خاص وكذلك الشركاء التقنيين والماليين.

■ مؤشرات دالة

بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية برسم الموسم القرائي 2017 - 2018 1.045.974 مقابل 904.172 برسم الموسم 2016-2017 أي بزيادة تقدر ب 16%؛ موزعة على التوالي بكل من المستوى الأول والثاني كالتالي: 854.670 و191.304 مستفيد(ة) مقابل 734.974 و 167.198 مستفيد(ة) الموسم السابق. كما أن العدد الإجمالي للمسجلين، خلال العشر السنوات الأخيرة ارتفع إلى أكثر من 7 مليون مستفيد(ة). ويبين الرسم المبياني التالي تطور أعداد المستفيدين:

ج.16 تطور عدد المستفيدين منذ إحداث الوكالة

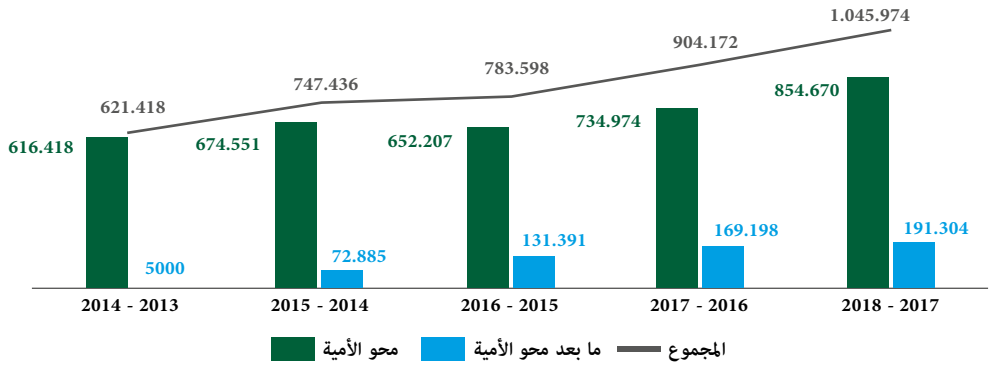

وتجدر الإشارة الى أن 91% من مجموع المسجلين هم إناث و 9% ذكور أي ما يعادل على التوالي 953.681 و 92.245 مسجل(ة).

فيما يخص توزيع مجموع المسجلين حسب وسط الاقامة، فقد بلغت نسبة المستفيدين في المجال الحضري 54% بتسجيل 563.313 مستفيد(ة) مقابل 46% بالوسط القروي ب 482.661 مسجلة ومسجل. نجد في صدارة المسجلين حسب الفئة العمرية، الفئة 35 - 49 سنة بنسبة 40%، ثم الفئة العمرية ما فوق 50 سنة بنسبة 31%، تليها الفئة العمرية 25-34 سنة بنسبة 22% وفي المرتبة الأخيرة نجد الفئة العمرية 15 - 24 سنة بنسبة 7%.

تم تنفيذ برامج محو الأمية بتعاون مع أربعة متدخلين وهم: الجمعيات والقطاعات الحكومية والمجالس المنتخبة والقطاع الخصوصي. بالنسبة لتوزيع أعداد المستفيدين حسب الجهات، فإن جهة سوس - ماسة احتلت الصدارة، إذ بلغ عددهم 138.364 مستفيدة ومستفيد أي ما يعادل نسبة 13% من مجموع المسجلين، متبوعة بجهة فاس - مكناس حيث سجل 128.115 مستفيد(ة) بنسبة تناهز 12% من المجموع العام للمسجلين. وتحتل جهة الدار البيضاء الكبرى-سطات المرتبة الثالثة بعدد 124.647 مسجلا ومسجلة وهو ما يقارب نسبة 11,9% من مجموع المسجلين بالبرامج. ويظهر الجدول اسفله توزيع أعداد المسجلين حسب جميع الجهات:

ج.17 توزيع عدد المسجلين ببرامج محاربة الأمية حسب الجهات لموسم 2017-2018

الجهات	برامج محاربة الأمية حسب الجهات					
	برنامج محاربة الأمية		برنامج ما بعد محاربة الأمية		المجموع	
سوس ماسة	114 505	13,40%	23 859	12,47%	138 364	13,23%
فاس مكناس	102 309	11,97%	25 806	13,49%	128 115	12,25%
الدار البيضاء سطات	104 151	12,19%	20 496	10,71%	124 647	11,92%
درعة تافيلالت	97 440	11,40%	23 214	12,13%	120 654	11,54%
بني ملال خنيفرة	97 529	11,41%	20 102	10,51%	117 631	11,25%
مراكش آسفي	86 428	10,11%	16 313	8,53%	102 741	9,82%
الشرق	79 955	9,36%	17 631	9,22%	97 586	9,33%
طنجة تطوان الحسيمة	77 054	9,02%	17 043	8,91%	94 097	9,00%
الرباط سلا القنيطرة	69 881	8,18%	19 565	10,23%	89 446	8,55%
كلميم واد نون	12 479	1,46%	4 110	2,15%	16 589	1,59%
العيون الساقية الحمراء	10 590	1,24%	2 622	1,37%	13 212	1,26%
الداخلة وادي الذهب	2 349	0,27%	543	0,28%	2 892	0,28%
المجموع	854 670	100,00%	191 304	100,00%	1 045 974	100,00%

■ أحداث بارزة

من أجل تحسين وضعية مؤشراتها الكمية والنوعية، وبتنسيق ودعم جميع الأطراف المتدخلة، ركزت الوكالة مجهوداتها على إنجاز الأوراش المدرجة في خارطة الطريق عبر عدة دعامات نذكر منها :

- تفعيل المراحل الأخيرة للخروج من المرحلة الانتقالية بإرساء الهيكلة التنظيمية للوكالة عبر تنصيب المسؤولين المركزيين والجهويين ومواكبتهم في جميع الجوانب المرتبطة بقيامهم الفعلي بمهامهم؛
- العمل على تقوية قدرات شركاء الوكالة والمتدخلين في برامج محاربة الأمية وخاصة هيئات المجتمع المدني بتنظيم سلسلة من الدورات التكوينية؛
- تطوير إطار نظام الشراكة الخاص بتنفيذ برامج محاربة الأمية مع هيئات المجتمع المدني بالاعتماد على المقاربة التشاركية والتنسيقية؛
- تسريع وثيرة الإنجاز لتسجيل لتجاوز عتبة المليون مستفيد من برامج محو الأمية و100.000 مستفيد من برامج ما بعد محو الأمية سنويا بملاءمة العرض والطلب وتوفير برامج محو الأمية تتلاءم وحاجيات فئات مختلفة من الأميين؛
- تعزيز دور التواصل والترافع بإعداد وإخراج الوسائل التواصلية المكتوبة والسمعية البصرية، والتي تبث عبر القنوات التلفزية المغربية خلال الحملة التحسيسية التي قد تنطلق بداية شهر شتنبر من الموسم القرائي المقبل، إضافة الى إطلاق النسخة الجديدة للموقع الرسمي للوكالة.

■ أوراش مهيكلة

تتضمن خارطة الطريق للفترة الممتدة بين 2017 - 2021 أهم الأوراش المعتمدة للتصدي للأمية، حيث تعطي الأولوية للنساء والعالم القروي والشباب. وترتبط هذه الأوراش بثلاث محاور أساسية وهي تقوية مرتكز الحكامة الجيدة وتحسين جودة التعلمات وكذا الملاءمة بين العرض والطلب. ومن بين أهمها:

إرساء المصالح المركزية والخارجية للوكالة

يتعلق الأمر باستكمال مسار مأسسة الوكالة عن طريق إرساء تمثيلياتها الخارجية وذلك بفضل مساعدة ودعم وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي، وبذلك يمكن هذا الإرساء، من ضمان تدبير عن قرب وتنفيذ لبرامج محو الأمية في جميع أنحاء المغرب. وإحكام تتبع وتقييم كافة برامج محو الأمية التي تم إطلاقها.

تطوير نظام الشراكة مع هيئات المجتمع المدني:

تعتبر الشراكة مع هيئات المجتمع المدني من المجالات التي توليها الوكالة أهمية خاصة باعتبار الدور الأساسي الذي تلعبه الهيئات في تنفيذ برامج محاربة الأمية. ولذلك عملت الوكالة على تطوير نظام شراكة مرن وفعال في إطار منهجية تشاركية مع هيئات المجتمع المدني.

تعزيز التنسيق والتعاون مع جميع الشركاء

انطلاقا من كون ورش محاربة الأمية شأن جماعي، وتنفيذا للأهداف الخاصة بتسريع وثيرة الإنجاز وإرساء مقاربة تشاركية ترابية لوضع وتنفيذ مخططات وطنية وجهوية لمحاربة الأمية عملت الوكالة على توسيع وتنويع الشراكة والتعاون مع القطاعات الحكومية والمجالس المنتخبة والشركاء الماليين والتقنيين. وفي هذا الإطار تستفيد الوكالة من دعم للاتحاد الأوروبي للمرة الثالثة على التوالي alpha3، وآخر من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO، وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، والكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار DVV international والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID.

مهننة منظومة التكوين في مهن محاربة الأمية

تعمل الوكالة على أن تتحول تدريجيا إلى مركز خبرة في مجال محاربة الأمية على المستوى الوطني وذلك حتى تتمكن من الاضطلاع بالمهام المسندة إليها في مجال إعداد برامج ذات جودة تستجيب لحاجات مختلف الفئات المعنية لمحاربة الأمية، خاصة فئات الشباب والنساء وسكان المناطق القروية. ومن أجل ذلك تعمل الوكالة على إرساء منظومة للتكوين شاملة لمختلف المهن المرتبطة بمجال محاربة الأمية (تكوين المكونين وهندسة التكوين وتأهيل الجمعيات ونظام التتبع والتقويم والإشهاد...).

وفي هذا الصدد، تنسق الوكالة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل تعبئة الجامعات والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لاحتضان منظومة التكوين في مهن محاربة الأمية باعتبارها جزءا من المجال التربوي التكويني العام.

كما قامت الوكالة بإبرام اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، وذلك لدعم إنجاز تكوينات المكونين العاملين بهيئات المجتمع المدني على الصعيد الجهوي، كما قامت بتنظيم دورة تكوينية مع المعهد الألماني (DVV international) لفائدة مكونين عاملين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، وذلك قصد تأطير مكوني محاربة الأمية.

التكوين عن بعد

من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من برامج محاربة الأمية تعمل الوكالة على تطوير التكوين عن بعد الذي بدأ يحتل مكانته ضمن أنماط التعلم المعتمدة، وذلك عن طريق إعداد محتويات ديداكتيكية رقمية لفائدة المستفيدين تمكنهم من الولوج إلى دروس محاربة الأمية عبر مختلف الأجهزة الالكترونية كالنقال والحاسوب والشاشة التفاعلية.

إرساء نظام الجسور بين برامج محاربة الأمية والتعليم النظامي

تشتغل الوكالة بتعاون وتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على إحداث الجسور بين مختلف برامج التعليم والتكوين والتأهيل الموجهة للكبار، وذلك من أجل تمكين المستفيدين من برامج محو الأمية من الحصول على شهادات تخول لهم الانتقال إلى مستويات التعليم النظامي والتكوين المهني، ومن جهة أخرى على مهننة منظومة التكوين في مهن محاربة الأمية.

التتبع والتقويم

قامت الوكالة بتهيئ عدة موحدة للتتبع وتقييم برامج محو الأمية يتم وضعها رهن إشارة الأشخاص المعنيين للقيام بعمليات تتبع وتقييم فصول محو الأمية. وتعمل الوكالة حاليا على إغناء هذه المنظومة بالعمل على توفير الشروط القانونية والتحفيزية الضرورية التي تسمح بالاستعانة بخبرات خارجية من أجل أجرأة هذه العدة.

رقمنة عمليات التدبير

قامت الوكالة برقمنة جميع العمليات المرتبطة بتدبير مشاريع محاربة الأمية وتتبعها وتقييمها ابتداء من إيداع المشاريع ومرورا بأشغال انتقائها وتوقيع اتفاقيات الشراكة إلى غاية صرف الدعم وتتبع تنفيذها. وقد توجت هذه المجهودات بنيل الوكالة لجائزة «امتياز» 2017 للتشجيع المنظمة من طرف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

4.1. تكوين مهني موجه لتحقيق فرص التشغيل

■ **المحور الأول: عرض للتكوين موسع ومندمج**

- التكوين المهني الأساسي لفائدة الشباب الراغبين الحصول على شهادة أو دبلوم ويتم داخل المؤسسات أو بالتمرس (تكوين بنسبة 50 % من الغلاف الزمني داخل المقاولة و50% داخل مؤسسة التكوين) والتدرج المهني (تكوين بنسبة 80 % من الغلاف الزمني داخل المقاولة و20% داخل مركز التكوين) ويشمل التكوين المهني الأساسي المختتم بدبلوم والتكوين التأهيلي (تكوين لمدة قصيرة تتراوح بين 3 و9 أشهر لتحسين قابلية التشغيل)
- 418864 متدربة ومتدرب بالتكوين المهني الأساسي خلال الموسم التكويني 2016/2015 و422315 خلال الموسم التكويني 2017/2016 و433007 خلال الموسم التكويني 2017/2018 منها:
  - التكوين التأهيلي : تكوين 112.668 سنة 2016/2015 و100928 سنة 2016/2017 و144944 سنة 2017/2018؛
  - التدرج المهني : تكوين 30079 متدرجة ومتدرج سنة 2016/2015 و30457 سنة 2017/2016 و36878 سنة 2018/2017؛
  - التمرس المهني : تكوين 86472 متمرسة ومتمرسا سنة 2016/2015 و92521 سنة 2017/2016 و93738 سنة 2018/2017.
  - 73884 بالقطاع الخاص سنة 2016/2015 و75977 سنة 2017/2016 و76364 سنة 2018/2017.
- نسبة الإنجاز من حيث عدد المتدربين خلال الفترة 2015 - 2018: 88 %.
- 182093 خريجة وخريج برسم سنة 2016، و186333 خريجة وخريج برسم سنة 2017
- يبلغ عدد مؤسسات التكوين المهني العمومي 677 مؤسسة منها 362 بالمكتب.
- يبلغ عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص 1271 مؤسسة منها 383 مؤسسة معتمدة.
- يتعزز جهاز التكوين المهني بفضاءات للتكوين تابعة لجمعيات المجتمع المدني (35 مؤسسة) أو داخل المقاولات المدني (59 مؤسسة) و59 مركزا لتكوين السجناء.
- إحداث 29 مؤسسة جديدة خلال الفترة 2015 - 2018

إلا أنه يلاحظ أن الأهداف الكمية المحددة في الاستراتيجية قد لا يتم بلوغها بسبب : ضعف التنسيق بين الهيئات المكونة والتأخر في إخراج القانون المنظم للتكوين المستمر الشيء الذي يؤخر تحقيق الأهداف المسطرة بالنسبة للفئات الجديدة التي يشملها هذا النظام لأول مرة فضلا عن محدودية الموارد البشرية والمالية المرصودة لتنفيذ الاستراتيجية التي لم يكن لها أي انعكاس سواء على مستوى الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني أو على مستوى اعتماد تبويب خاص للتكوين المهني ضمن الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المكونة كما جاء في الإجراءات التي تضمنها العقد البرنامج الشامل للاستراتيجية.

- **المحور الثاني: عرض للتكوين موجه بالطلب**

- إعداد والمصادقة على تصميم لنموذج الملاءمة بين التكوين والتشغيل.
- الدراسات القطاعية لتحديد الحاجيات من الكفاءات والتكوين:
  - تحيين منهجية قيادة الدراسات القطاعية؛
  - إنهاء إنجاز7 دراسات بكل من قطاع البناء والأشغال العمومية واللوجستيك والنقل والصناعات الغذائية والبيئة والماء والتطهير والتجارة الخارجية؛
  - دراستان في طور الإنجاز بكل من قطاع الصناعة التقليدية والصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية؛
  - إعداد الأسس المرجعية لإطلاق دراسات في القطاعات التالية: قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء، النسيج والألبسة، الإدارة والتسيير والتجارة، الفلاحة.
- آليات تدبير سوق الشغل:
  - إنهاء إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات في 9 قطاعات: النقل والصناعات الغذائية والبيئة والماء والتطهير والفلاحة والصيد البحري واللوجستيك والبناء والصناعة التقليدية؛
  - إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات في قطاع الصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية؛

- إعداد الأسس المرجعية لإطلاق مشاريع إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات بكل من قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء، النسيج والألبسة، الإدارة والتسيير والتجارة. يتم تعميم هذه الدلائل والمرجعيات على جميع القطاعات في أفق 2021؛
- إنهاء مشروع تجريب منهجية إعداد دليل قطاعات التكوين بأربعة قطاعات: السياحة والصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري.

- نظام معلوماتي في طور الإنجاز لاستغلال المعطيات المستخلصة من الدراسات القطاعية ودلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات؛
- إنهاء مشروع دعم أربع فيدراليات مهنية في ميدان تحديد الحاجيات ل AMICA , FIMME وFENELEC ؛
- إعداد منهجية وجهاز لتحيين الدراسات القطاعية ودلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (اللجن القطاعية).

ونسجل بهذا الخصوص، محدودية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي. الشيء الذي يتطلب تيسير الحصول على المعطيات المتوفرة لدى المندوبية السامية للتخطيط حول سوق الشغل وضرورة إرساء نظام معلوماتي موحد ومندمج بين كل القطاعات والهيئات المكونة لضمان تنسيق أفضل وتخطيط أمثل للتكوين المهني.

■ **المحور الثالث: المقاولة في صلب نظام التكوين المهني**

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (التدبير المفوض)

- الانتهاء من عملية بناء معهد التكوين في مهن صناعة السيارات بطنجة الذي يوجد حاليا في طور استكمال التجهيز والشروع في استقبال المتدربين ابتداء من شتنبر 2017؛
- الشروع في بناء معهد ورززات على أن يفتح أبوابه خلال الموسم 2019/2018؛
- انتهاء عملية توسعة معهد التكوين في مهن صناعة السيارات بالقنيطرة والشروع في عملية التجهيز على أن يستقبل المتدربين الذين يتم تشغيلهم في إطار مشروع بوجو سيطروين في ماي 2018؛

- توسعة معهد التكوين في مهن الطيران بالدار البيضاء وعملية التجهيز في طور الانتهاء والشروع في استغلال هذه التوسعة باستقبال المتدربين ابتداء من 2017؛
- معهد طنجة للتكوين في مهن الطاقات المتجددة تم الانتهاء من عملية البناء وهو في طور التجهيز ليفتتح أبوابه في وجه المتدربين خلال الموسم التكويني المقبل؛
- الشروع في ابتداء التكوين بمعهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بوجدة ابتداء من السنة التكوينية 2016/2015؛
- الشروع في إرساء النموذج الخاص بتسيير وتتبع الأهداف المتوخاة من معاهد التدبير المفوض من أجل استثمار التطبيقات الجيدة في هذا المجال وتدعيم حكامة جهاز التدبير المفوض؛
- برنامج تحدي الألفية الذي يتوخى تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص بإحداث عشرة مراكز قطاعية على مدى خمس سنوات.

التكوين بالتدرج المهني

- تنمية التكوين بالتدرج المهني بشراكة مع المقاولات
  - إبرام 24إتفاقية شراكة مع المقاولات لفائدة 8045 متدرج ومتدرجة من خلال إحداث 15 مركز جديد داخل المقاولة وتجديد الاستغلال 09 مراكز قائمة الذات؛
  - الشروع في تنفيذ 09 اتفاقيات شراكة مع المقاولات الكبرى لتكوين وإدماج 30.000 شابة وشاب في مهن السيارات في أفق 2021 تخرج منهم أزيد من 1200خريج بنسبة إدماج بلغت 85% ويستفيد من التكوين حاليا3795.
- تنمية التكوين بالتدرج المهني بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني
  - إبرام خلال 2016 و2017 ما مجموعه 25 اتفاقية شراكة مع جمعيات المجتمع المدني لتكوين 9450 شابة وشاب في أفق 2021؛
  - إبرام اتفاقيتين إطار مع قطاع التربية الوطنية والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لتكوين 20.000 متدرج ومتدرجة في أفق 2021؛
  - التوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الوطني لجمعيات دور العائلية القروية من أجل تكوين 2852 من أبناء وبنات العالم القروي.

ونسجل بهذا الخصوص، المشاركة المحدودة للمهنيين في مختلف مراحل مسلسل التكوين الأساسي، (التخطيط وإعداد البرامج، وتنفيذها وكذا في تقويم مكتسبات التكوين) ومحدودية أدوار المجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة بالإضافة إلى غياب عرض للتكوين موجه للمقاولات الصغرى والمتوسطة بشراكة مع الجمعيات المهنية وفي إطار العقود الخاصة بالتكوين وكذا غياب نظام للمصادقة على المكتسبات والتجربة المهنيين بالإضافة إلى الإشكاليات المرتبطة باستقبال المتدرجين من طرف المقاولات.

- تنمية الشراكة مع القطاعات العمومية:

• تم التوقيع على 12 اتفاقية شراكة من أجل تكوين 65370 شاب وشابة في قطاع الصناعة التقليدية مع غرف الصناعة التقليدية وقطاع الصناعة التقليدية لتنفيذ عقد برنامج قطاع الصناعة التقليدية الموقع بتاريخ 30 مارس 2016. كما تم التوقيع على 12 اتفاقية شراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تكوين 22.210 شاب وشابة. بالإضافة إلى التوقيع على 8 اتفاقيات مع معاهد السياحة والفندقة لتكوين 3475 متدرج ومتدرجة.

وعموما ينبغي الوقوف على مدى ملاءمة الاتفاقيات الموقعة في ميدان التكوين المهني مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021. ولضمان السير الأمثل لتتبع تنفيذ هذه الاتفاقيات وخصوصا تلك الموقعة أمام النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصر الله وأيده، نقترح تشكيل لجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة لهذا الغرض.

■ **المحور الرابع: جهاز للتكوين مرتكز على التحسين المستمر للجودة**

- إعداد والمصادقة على إطار مرجعي لتدبير هندسة التكوين حسب المقاربة المرتكزة على الكفاءات؛
- إعداد والمصادقة على الإطار المنهجي لإعداد وإرساء البرامج حسب المقاربة المرتكزة على الكفاءات وكذا دليل تدبير مؤسسات التكوين المهني؛
- إعداد منهجية المصادقة على برامج التكوين المهني حسب المقاربة باعتبار الكفاءات؛
- إعداد برنامج التكوين لشعبة الحراسة "Gardiennage"حسب المقاربة باعتبار الكفاءات؛
- إنجاز تكوينات حول آليات وأدوات إرساء هذه المقاربة؛

- إعداد طريقة وقواعد تقييم المتدربين اعتمادا على المقاربة المرتكزة على الكفاءات؛
- إعداد دراسة لرصد التجارب الناجحة في مجال تنمية الكفاءات الأساسية؛
- إنجاز تشخيص وسجل المهن الشبه متخصصة وإعداد برامج التكوين متعلقة بعشر مهن منها ذات الأولوية من أجل إرسائها داخل عشر مؤسسات للتكوين المهني وكذا المصادقة على الكفاءات بالنسبة للذين يزاولون عملهم في هذه المهن؛
- إعداد دراسة مقياسية لإحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والمدراء وللبحث في هندسة التكوين (اقتناء البقعة الأرضية والشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة بالبناء)؛
- بلورة مرجعيات المهن والكفاءات لمهن التكوين (المكونون والمدراء والأوصياء....).

■ **المحور الخامس: تثمين المسار المهني**

- تطوير التوجيه المهني في إطار منظومة مندمجة للتوجيه المدرسي والمهني تجعل التكوين المهني من بين الاختيارات المتاحة:
  - إصدار والعمل بدورية وزارية في شأن تنظيم التوجيه المهني؛
  - إرساء اللجن الجهوية لتتبع التوجيه المهني بتنسيق بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمندوبيات الجهوية للتكوين المهني وبمشاركة مختلف القطاعات المكونة؛
  - إعداد دعائم إعلامية وإخبارية حول عروض التكوين المهني بالقطاع العمومي وولوج التكوين المهني؛
  - الشروع في إحداث بوابة وطنية للتوجيه www.monorientation.gov.ma تشمل عروض التكوين بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي (مشروع مشترك بين القطاعات الثلاثة للوزارة).
  - تطوير مساحات للإعلام والمساعدة على التوجيه والإدماج المهنيين من خلال إحداث 3 مراكز للتوجيه الوظيفي carrer center (طنجة والدار البيضاء ومراكش) ومركز افتراضي للتوجيه الوظيفي «www.careercenter.ma» في إطار برنامج شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

- دعم إرساء مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية:

• الانطلاق الرسمي للبوابة الوطنية لاستكشاف المهن www.metiers.net.ma من طرف السيد الوزير في 4 أبريل 2017 ؛

• إعداد شرائط متعددة الوسائط لاستكشاف المهن تخص سنة 2017، 10 مهن: 4 مهن بقطاع السياحة والفندقة و4 مهن بقطاع الفلاحة ومهنتين اثنتين بقطاع الصيد البحري. ومهنتين اثنتين بقطاع البناء والأشغال العمومية برسم 2018. حيث يتوفر القطاع حاليا على دعائم تخص 36 مهنة مستهدفة من طرف التكوين المهني في قطاعات السياحة والفندقة والفلاحة والصيد البحري والطيران والصناعات الغذائية وترحيل الخدمات وصناعة السيارات والصناعة التقليدية والبناء والأشغال العمومية ؛

• الشروع في إرساء اللجن الجهوية لتتبع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والقطاعات المكونة، حول تحسيس التلاميذ بأهمية الأنشطة المهنية من خلال استكشاف المهن وإعداد وإنجاز مخطط العمل الجهوي 2017 - 2018.

- إرساء مسارات مهنية بالتعليم الثانوي الإعدادي:

• تسجيل 6600 تلميذا بالسلك المهني بالثانوي الإعدادي برسم 2016/2017 و12684 برسم 2017/2018 (15 شعبة)؛

• تسجيل 14304 متدربة ومتدرب بالباكالوريا المهنية برسم 2016/2017 من بينهم 95 % بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (19 شعبة)؛

• تسجيل 21613 متدربة ومتدرب بالباكالوريا المهنية برسم 2017/2018 من بينهم 97 % بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (19 شعبة).

- إرساء الإطار الوطني للإشهاد:

• المصادقة على التصور العام لقيادة الإطار وعلى خارطة الطريق برسم سنتي 17/16 وكذا إعداد منهجية تصنيف الشهادات الوطنية في قطاعين نموذجيين (السيارات والبناء والأشغال العمومية).

• يتوقف تفعيل هذا التصور على إحداث الكتابة الدائمة لهذا الإطار من طرف رئاسة الحكومة.

- تنويع مسارات التكوين:

• إنجاز دراسة استكشافية لإعداد تصور حول التكوين في مستوي «Middlemanagement» وإعداد برنامج التكوين؛

• توقيع اتفاقية لإحداث مسارات مهنية لتكوين أطر التسيير المتوسطة للمقاولات بمدرستي الكندي بالدار البيضاء: يتم الشروع في إعداد الدراسات التقنية والمعمارية قصد تهيئة هاتين المؤسستين لتتماشى مع أهداف الاتفاقية.

ونسجل بهذا الخصوص، الإكراهات المرتبطة بالتنسيق وتحديد مسؤوليات كل متدخل على حدة وكذا الإكراهات المرتبطة بالإجازة المهنية والصعوبات التي تواجه خريجي التكوين المهني لولوج المدارس العليا، وبالتالي يتعين فتح الباب أمام خريجي التكوين المهني وتقييم هذه العملية.

■ **الجانب المتعلق بالحكامة**

قيادة وتتبع سير التنفيذ:

- عقد الاجتماع الأول للجنة قيادة الإستراتيجية بتاريخ 26 أكتوبر 2016والمصادقة على مخطط العمل وبرنامج العمل متعدد السنوات، بحضور ممثلي كل القطاعات والسلطات والهيئات العضو فيها.

الشروع في التنزيل الجهوي للإستراتيجية:

- 12 اتفاقية شراكة وتعاون مع مجالس الجهات والاتحاد العام لمقاولات المغرب؛ (تمت المصادقة عليها من طرف مجالس الجهات خلال دورة يوليوز 2016 إلا أن إجراءات التوقيع لم يتم استكمالها لحد الآن، وعليه يتم تحيين هذه الاتفاقيات قصد توقيعها في أفق شهر ماي المقبل)؛
- يتم الشروع في إعداد الاتفاقيات التنفيذية للاتفاقيات الإطار مع مجالس الجهات؛
- 12 اتفاقية مع غرف الصناعة التقليدية لتنمية التكوين بالتدرج المهني؛
- إطلاق برنامج بالام PALAM للتكوين بالتدرج المهني ومحو الأمية والتشغيل الذاتي بجهة سوس ماسة بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية؛

- التوقيع على 12 اتفاقية شراكة وتعاون بين المندوبيات الجهوية للتكوين المهني والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين إنجاز برامج التكوين بالتدرج المهني.
- الشروع في تنفيذ مشروع «كفاءات للجميع» بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بجهة طنجة - تطوان- الحسيمة و الجهة الشرقية كتجربة نموذجية، لدعم وتطوير نموذج حكامة عرض التكوين المهني، لضمان الجودة وتلبية حاجيات سوق الشغل من الموارد البشرية المؤهلة وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

ونسجل على هذا المستوى، ضعف إشراك الجهات في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021.

تعزيز تقييم نظام التكوين المهني عبر:

- إعداد نظام مندمج لتقييم التكوين المهني وتجربته ب30 مؤسسة.
- الشروع في إرساء النظام المندمج للتقييم ب250 مؤسسة عمومية وخاصة ابتداء من الموسم التكويني 2018/2017 وذلك في أفق تعميمه على كل مؤسسات التكوين المهني بوتيرة 300 مؤسسة كل سنة.
- تحيين دليل معايير الجودة المتعلقة بالتكوين المهني الخاص؛
- إنجاز دراسة حول تحسين جهاز تقييم المردودية الخارجية لنظام التكوين المهني؛
- غياب مرجعية وطنية لتقييم المتدربين؛
- غياب نظام وطني موحد ومندمج لتقييم مؤسسات التكوين المهني.

تحسين قيادة نظام التكوين المهني وتعزيز التكامل بين المتدخلين:

- إعداد مشروع مرسوم بتغيير وتتميم مرسوم سن النظام العام لمؤسسات التكوين المهني لإدخال الباكالوريا المهنية وتقنين التكوين التأهيلي والمبارة العامة والتقييم ووضعه في قنوات المصادقة في انتظار إعداد القانون المنظم للتكوين المهني؛
- الشروع في إعداد المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتكوين المهني واللجن الجهوية والقطاعية (ضعف آليات الحكامة القائمة (اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية وتوقف اجتماعاتها)؛

- تم إعداد مشروع الهيكلة الجديدة لقطاع التكوين المهني تماشيا مع أهداف الاستراتيجية والتقطيع الترابي الجديد لبلادنا في إطار الجهوية الموسعة وصادقت عليه اللجنة المحدثة من طرف وزارة الوظيفة العمومية والمتخصصة في دراسة الهياكل كما تم التأشير عليه من طرف الوزراء المعنيين ويتم تحيين التوقيع عليه قصد عرضه على مجلس حكومي قادم للمصادقة عليه؛
- الشروع في إنجاز دراسة تقنية لإعداد مسطرة التعاقد مع مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة؛
- الشروع في إعداد مخطط عمل مشترك مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل التكامل وتنسيق البرامج الميدانية؛
- وضع نظام معلومياتي يسهل تعبئة المعطيات الخاصة بالمتدربين والخريجين وتجميعها على الصعيدين الجهوي والوطني لإخراج خريطة التكوين؛
- إعداد والشروع في العمل بالنظام المعلوماتي الخاص بالتدرج المهني؛
- إعداد استراتيجية للتواصل وإرساء معايير وقواعد التواصل على المستويين الداخلي والخارجي ومواكبة مشاريع وأنشطة قطاع التكوين المهني.

وتجدر الإشارة، أن الوزارة قامت بمجهود كبير للحصول على موارد مالية لأجرأة الإستراتيجية في إطار التعاون الدولي. إلا أن هناك صعوبات مختلفة تعترض تحقيق بعض المؤشرات المحددة لصرف الأشطر المخصصة للدعم كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، علما أن العقد البرنامج الشامل للاستراتيجية أكد أن تمويل مساهمة الدولة يتم في إطار الميزانية العامة ومن خلال مختلف برامج التعاون الدولي في ميدان التكوين المهني.

وفي هذا الصدد، فإن المدخل الأساسي لتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة هو اعتماد العقد البرنامج كأساس لضبط العلاقة بين الدولة ومختلف الهيئات المكونة.

5.1. إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي

في إطار تتبع تنزيل إجراءات المحور الرابع من البرنامج الحكومي 2016-2021 الذي يهم «تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي» وخاصة الشق المتعلق بإرساء منظومة متميزة للتعليم العالي، نستعرض الإنجازات والإصلاحات التي باشرها القطاع مع بعض المؤشرات وكذا مضامين أهم ورش للإصلاح بالقطاع خلال المرحلة الثانية من الولاية الحكومية.

■ الإنجازات والإصلاحات التي باشرها القطاع

نلخص فيما يلي الحصيلة المرحلية لتنزيل الإجراءات الهادفة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المحاور الأساسية التالية:

- تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي ؛
- الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية؛
- دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة.

تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

من أجل تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي وتوفير مستلزمات تيسير واستدامة التعلم تم القيام بما يلي :

- مراجعة الخريطة الجامعية وملاءمتها مع الجهوية الموسعة من خلال:
  - تحقيق التوازن في توزيع العرض التربوي بين الجهات
  - استقبال 893336 طالبا سنة 2017 - 2018 بمنظومة التعليم العالي، 91,8% منها بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي و5,3% بالمؤسسات المحدثة في إطار الشراكة وبمؤسسات التعليم العالي الخاص. ويرتقب أن يصل العدد الإجمالي للطلبة خلال سنة 2018-2019 إلى ما يفوق 940000 طالب وبلوغ نسبة تمدرس تقدر ب 37,7%
  - مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي عبر تعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية القائمة وفتح 4 مؤسسات جديدة وملحقة وتخويل مؤسسات التعليم العالي التأطير اللازم مع ترشيد استعمال الموارد المتاحة

- إعادة تسكين بعض المؤسسات الجامعية وتحويل مؤسسات جامعية أخرى
- إحداث مدن جامعية جديدة وأقطاب تكنولوجية
- إحداث نماذج جديدة للجامعات والمؤسسات الجامعية
- برمجة بناء وتجهيز أزيد من 20 مؤسسة جامعية جديدة في أفق 2021 موزعة على جل جهات المملكة.

- تخويل المؤسسات الجامعية الاعتمادات اللازمة للتأهيل والتجهيز والدعم
- تخصيص 180 مليون درهم منذ سنة 2017 للارتقاء بالفضاءات الجامعية وتأهيلها
- تجهيز مدارس المهندسين بالمعدات العلمية والتعليمية بقيمة 20 مليون درهم سنويا
- تجهيز المؤسسات الجامعية الأخرى بالوسائل التعليمية والأدوات التقنية والرقمية اللازمة ؛
- الشروع في إرساء المنصة الالكترونية المغربية ل «الدروس المفتوحة عبر الانترنيت بهدف الحد من ظاهرة الاكتظاظ.

- تطوير آليات التربية الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة
- تجهيز 40% من المؤسسات الجامعية القائمة بالولوجيات ؛
- إقرار إلزامية تضمين دفاتر تحملات مشاريع إحداث المؤسسات الجديدة للولوجيات ؛
- اعتماد مسالك جديدة في مجال التربية الدامجة بالجامعات العمومية ؛
- تجهيز ثماني جامعات عمومية بوسائل وآليات لتيسير «طريقة برايل» للطلبة المكفوفين ؛
- إبرام اتفاقية إطار للتعاون بين الوزارة ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية من أجل النهوض بحقوق الطلبة في وضعية إعاقة ووضع وإنجاز برامج عمل مشتركة في هذا المجال.

- تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي للطلبة
- توسيع قاعدة المنوحين والعمل على ضمان صرف المنح في الآجال المحددة. ويرتقب أن يصل عدد المنوحين 382000 خلال هذه السنة، منها أزيد من 162 000 منحة

جديدة. وقد بلغت النسبة الوطنية لتغطية طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي 86 % ؛

• الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية بافتتاح الأحياء الجامعية بكل من الناظور وآسفي وأكادير (الشطر الأول) وتوسعة الأحياء الجامعية بكل من الدار البيضاء ومكناس (ملحقة) والسويسى-1الرباط. ويرتقب أن تصل الطاقة الإيوائية خلال هذه السنة 65500 سرير بالأحياء الجامعية وأزيد من 18000 سرير بالإقامات الخاصة.

• إعادة تأهيل جل الأحياء الجامعية ؛

• برمجة الرفع من الطاقة الإيوائية في أفق 2021 عبر مشاريع استكمال بناء الأحياء الجامعية في طور الإنجاز: الناظور (توسعة) وتطوان2 ، وتازة والراشيدية (توسعة) ومولاي إسماعيل-الرباط (توسعة) وطنجة (ملحقة) وبناء أحياء جامعية جديدة بمدن القنيطرة وفاس والمحمدية والحسيمة وتاونات والعرائش والجديدة والناظور وآسفي وبناء ملحقات أحياء جامعية بكل من سطات ووجدة ومراكش.

• تعزيز بنية الاستقبال على مستوى الإطعام بفتح خمس مطاعم جامعية جديدة بكل من سايس-3فاس والناظور والجديدة، وأسفي وسطات وإعادة تهيئة وفتح المطعمين الجامعيين سايس1 وسايس2 بفاس. ويرتقب أن تصل عدد الوجبات المقدمة للطلبة إلى 12 مليون وجبة خلال هذه السنة.

• تعميم أسلوب المناولة على كل المطاعم ابتداء من يناير 2017.

• برمجة بناء 7 مطاعم جديدة في أفق 2021 بكل من طنجة، تطوان، تازة، القنيطرة، الحسيمة، المحمدية، وفاس وتوسعة المطعم الجامعي للناظور.

• تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة وتحسين حكامة تدبيره بمراجعة مسطرة الاستفادة من التغطية الصحية للطلبة في اتجاه تبسيطها والرفع من عدد الطلبة المستفيدين. وقد بلغ عدد الطلبة المنخرطين، نهاية شهر يناير 2019، حوالي 57000 منخرط؛

- إنشاء وتجهيز 18 مكتبا بالأحياء الجامعية لاستقبال ملفات العلاج الخاصة بالطلبة
- إعادة بناء 10 مراكز صحية جامعية وبناء مركز صحي اجتماعي بجميع الأحياء الجامعية الجديدة (الناظور، آسفي، أكادير2) مع تجهيز كل المراكز بالأدوات الطبية التقنية والرفع من ميزانية اقتناء الأدوية
- تعزيز المرافق الرياضية بالجامعات عبر برمجة إنشاء 3 مركبات رياضية بشراكة بين المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية والجامعات
- تقوية الاندماج الاجتماعي والثقافي للطلبة وتشبعهم بالقيم النبيلة وروح المواطنة عبر إطلاق برنامج العمل التطوعي وملتقيات ومهرجانات جهوية وإنشاء المحترفات الفنية وإنجاز برنامج للأنشطة الرياضية بالأحياء والمؤسسات الجامعية والمشاركة في التظاهرات الرياضية الدولية.

الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية

من أجل الملاءمة ما بين التكوين والتشغيل والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها:

- مراجعة شروط وكيفيات ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود والرفع من عدد الطلبة الجدد ومن المقاعد المتاحة في المباراة الوطنية المشتركة لولوج هذه المؤسسات بنسبة 50% ؛
- إحداث سلك الإجازة في التربية بالجامعات العمومية ؛
- إحداث 6 مؤسسات عليا للتربية والتكوين ؛
- وضع برنامج لتخويل منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاولة ؛
- إطلاق برنامج إعادة تأهيل الطلبة الذين يغادرون الجامعة بدون شهادة؛
- تنظيم اللقاء البيداغوجي الوطني تحت الرعاية السامية لصاحب لجلالة لبلورة تصور شمولي يمكن من الارتقاء بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح ؛

- تعزيز دور التعليم العالي الخاص:

• وصل عدد الجامعات بالتعليم العالي الخاص إلى 10 جامعات:

- 05 جامعات خاصة تضم 21 مؤسسة ؛

- 05 جامعات محدثة في إطار الشراكة مع الدولة تضم 29 مؤسسة.

• 163 مؤسسة للتعليم العالي الخاص غير جامعية ؛

• 02 مؤسستين محدثتين في إطار الشراكة مع الدولة ؛

• 626 مسلكا معتمدا ؛

• 49522 طالب مسجل بمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم 2018 - 2019 (5,3% من مجموع طلبة التعليم العالي) ؛

• وصل عدد الجامعات المعترف بها من طرف الدولة إلى 10: (05 في إطار الشراكة و05 جامعات خاصة) ؛

• وصل عدد المؤسسات غير جامعية المعترف بها من طرف الدولة إلى 18 ؛

• اعتماد تدبير إلكتروني لقيادة التعليم العالي الخاص: (تدبير عملية تقييم واعتماد مسالك التكوين المقدمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص، ضبط عملية تدبير ملفات الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الخاص...) ؛

• تخصيص شباك خاص باستقبال طلبة مؤسسات التعليم العالي الخاص لتقريب وتيسير الخدمات لفائدتهم (سحب شواهد مدرسية مصادق عليها، معلومات عن المؤسسات والمسالك المسجلين فيها...) ؛

• إنجاز المراقبة البيداغوجية ل42 جامعة ومؤسسة خاصة خلال الموسم الجامعي 2017 - 2018 ؛

• افتحاص 6 مؤسسات للتعليم العالي الخاص من طرف الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة من خلال زيارات ميدانية قصد الوقوف على مدى ملاءمة بنياتها وإمكانياتها للمعايير المعمول بها كل حسب تخصصها.

- إرساء نظام وطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي عبر تفعيل مهام الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والشروع في تقييم المسالك وافتحاص المؤسسات
- تحيين وسن نصوص تنظيمية جديدة لمواكبة تطور المنظومة همت على الخصوص:
  - تحويل مجموعة من المؤسسات الجامعية من جامعة لأخرى ل
  - لانسجام بين التقسيم الجهوي الجديد للمملكة والخريطة الجامعية
  - إحداث سلك الإجازة في التربية
  - بلورة والمصادقة على مجموعة من دفاتر الضوابط البيداغوجية لسلكي الإجازة والماستر ببعض مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات
  - تحسين حكامة التعليم العالي الخاص
  - تحسين حكامة نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض لفائدة الطلبة
- تطوير آليات عمل المفتشية العامة وتحديث تنظيمها الداخلي. وبلغ عدد التقارير المنجزة من طرف المفتشية العامة برسم سنة 2018 ما يفوق 90 تقريرا بشأن التدبير الإداري والمالي والبيداغوجي لمجموعة من المصالح والمؤسسات العمومية التابعة للقطاع.
- تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز موقع المغرب كقطب جهوي للتعليم العالي، خاصة بالقارة الإفريقية من خلال الرفع من المقاعد البيداغوجية وكذا المنح المخصصة للطلبة الأفارقة (95% من مجموع المنح المخولة من طرف المغرب للطلبة الأجانب يستفيد منها الطلبة الأفارقة جنوب الصحراء).
- إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة هم على الخصوص:
  - تطوير خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وتتبعها
  - وضع منصة رهن إشارة الجامعات لتحميل المعطيات الخاصة بالتلاميذ الحاصلين على البكالوريا

- تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلات الشواهد وتطوير نظام لتدبير هذه الطلبات
- تطوير نظام لتدبير طلبات تسجيل الطلبة الأجانب
- تطوير نظام لتدبير طلبات اعتماد المسالك
- تتبع مشروع تسجيل الطلبة بنظام التغطية الصحية
- تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي.

دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة

من أجل النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار قامت الوزارة بالإجراءات التالية:

- إشراك كل الفاعلين في ميدان البحث العلمي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبحث العلمي عبر تمويل مجموعة من المشاريع
- تخصيص 80 مليون درهم سنة 2018 لتمويل برنامجين هما: برنامج ابن خلدون» لدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بقيمة 30مليون درهم (لتمويل 53 مشروعا) وبرنامج الذكاء الاصطناعي بقيمة 50 مليون درهم
- تطوير الشراكات والتعاون الدولي في مجال الإرتقاء بالبحث العلمي والابتكار:

• تمويل حوالي 30 مشروعا كل سنة في إطار برامج التعاون المغربي-الفرنسي والفرنسي-المغاربي في مجال البحث العلمي

• تمويل17مشروعا مشتركا ابتداء من سنة 2017 إلى غاية 2019 في إطار برنامج التعاون المغربي-الألماني في مجال البحث العلمي

• تمويل 25 مشروعا مشتركا في مجال البحث العلمي منذ سنة 2017 في إطار التعاون المغربي-التونسي، مع رصد 1 مليون أورو من كل جانب لتمويل طلبات عروض جديدة نهاية شهر شتنبر 2018

• انخراط المغرب في مبادرة «PRIMA» خلال سنة 2018: تمويل 8 مشاريع بحث مشتركة في إطار طلبات العروض الأولى

• استفادة الباحثين المغاربة من تمويل عدة مشاريع للبحث بمشاركة 52 مؤسسة علمية وطنية وذلك في إطار طلبات العروض المتعلقة ببرنامج" أفق 2020"

- تعزيز التكوين والتأهيل من أجل البحث عبر الرفع من عدد الطلبة الدكاترة ومن المسالك المعتمدة بسلك الدكتوراه والشروع في استعمال البرنامج المعلوماتي للكشف عن انتحال الأبحاث العلمية Anti-plagiat (الاشتراك السنوي : 2,2 مليون درهم)
- مواصلة تحفيز البحث عبر منح التميز والتي يستفيد منها 900 طالب باحث على مستوى الدكتوراه
- إطلاق مشروع تطوير النظام الوطني المندمج للمعلومات الخاص بالبحث العلمي والابتكار سنة 2018
- تطوير بنيات البحث وتثمين نتائجه عبر:
  - بناء المقر الجديد الخاص بوحدات الدعم التقني للبحث العلمي وتجديد تجهيزاتها العلمية بميزانية استثمار قدرها 35 مليون درهم
  - إنشاء مركز البيانات للتعليم العالي والبحث العلمي «DATA CENTER»
  - الانتقال إلى شبكة «MARWAN 4» لتوفير تغطية أوسع (200 مؤسسة مستفيدة بصبيب أعلى (مابين 100 ميكا و 5 جيكا)
  - برمجة 65,5 مليون درهم كمساهمة للوزارة في تمويل إنشاء مجمعات الابتكار
  - تخويل المغرب صفة سلطة إيداع دولية، الأولى من نوعها على المستوى الإفريقي والعربي (المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الحية الدقيقة)
  - الرفع من عدد براءات اختراع المسجلة باسم الجامعات ومراكز البحث سنة 2017، حيث بلغت بنسبة 64% من مجموع الطلبات من أصل مغربي والبالغ عددها 182 براءة.

■ المؤشرات الكبرى للإنجاز

- استقبال ما يقرب من 262 ألف طالب جديد برسم سنة 2018-2019، منهم 237640 بالتعليم العالي الجامعي، مع مواكبة ذلك بالبنيات والتجهيزات اللازمة؛
- تعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية من خلال فتح 6 مؤسسات جامعية جديدة ما بين سنتي 2017 و2019، بالإضافة إلى برمجة فتح 15 مؤسسة جامعية جديدة خلال الدخول الجامعي المقبل، وبرمجة فتح 14 مؤسسة جامعية جديدة (توجد حاليا في طور الإنجاز أو الدراسة) موزعة على التراب الوطني في إطار العدالة المجالية والجهوية المتقدمة بما تتطلبه من اعتمادات مالية في ميزانية الاستثمار.

- الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود بنسبة 50% (8000 مقعد بيداغوجي جديد)
- توسيع العرض البيداغوجي الجامعي في القطاع الخاص بما في ذلك الترخيص ل7 مؤسسات والاعتراف ل15 مؤسسة.
- إرساء نظام بيداغوجي جديد للإجازة الجامعية باعتماد نظام الباشلور في أربع سنوات.
- إرساء البينيات اللازمة البيداغوجية والمادية لمشروع مدرس المستقبل (تكوين 200 ألف مدرس في أفق 2028) وإعطاء انطلاقته الرسمية سنة 2018
- مشاركة الجامعات المغربية في 263 مشروع للبحث العلمي والابتكار في إطار الشراكة والتعاون على الصعيد الوطني.
- مشاركة الجامعات المغربية في 125 مشروع للبحث العلمي والابتكار في إطار التعاون الاقليمي والدولي.
- توقيع على 55 اتفاقية شراكة بين الجامعات والخواص لدعم البحث العلمي.
- توقيع على 3 اتفاقيات شراكة بين الجامعات ومجالس الجهات لبناء وتجهيز مؤسسات وأحياء جامعية ودعم البحث العلمي.
- دخول 4 جامعات مغربية سنة 2019 في التصنيف الدولي إلى مصاف الألف جامعة في التصنيفات الدولية المعتمدة مقابل جامعة واحدة سنة 2016.
- توفر المغرب لأول مرة على مركز معالجة البيانات الضخمة «DATA CENTER» مما سيمكنه من حماية معطياته العلمية.
- حصول المجموعات المغربية المنسقة للكائنات الحية الدقيقة على صفة سلطة إيداع دولية، الأولى من نوعها على المستوى الإفريقي والعربي (بنك الأحياء الدقيقة) نظرا للتجربة والخبرة التي راكمتها في هذا المجال.
- تطور عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف الجامعات ومراكز البحث المغربية سنة 2017 بنسبة 64% من مجموع الطلبات من أصل مغربي منذ 2015.
- تطور عدد المنشورات العلمية بجميع اصنافها (قاعدة المعطيات SCOPUS) سنة 2017 بنسبة 40% منذ 2015.

- إطلاق طلبات عرض جديدة في مجال البحث العلمي والابتكار (مشاريع «ابن خلدون – الخوارزمي – ملتقى العلوم والمجتمع»).
- إطلاق مشاريع جديدة بالتعاون مع القطاعات الحكومية ومؤسسات عمومية.
- تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص بتتبع وتقييم مدى احترام دفتر الظوابط البيداغوجية في الولوج الى المسالك ذات الاستقطاب المحدود باعتماد آلية الوكالة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والمفتشية العامة (افتحاص 154 مسلك في مختلف الجامعات).
- ربح 6 أسابيع من الزمن الجامعي خلال السنة الجامعية بعد تنفيذ المذكرات التنظيمية الخاصة بتدبير السنة الجامعية.
- المصادقة على النظام الاساسي والهيكلة ومخطط العمل الاستراتيجي للمؤسسات العمومية الأربع التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
- الانعقاد المنتظم لمجالسها الإدارية.
- الرفع من ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي ب 5,43% سنة 2019 مقارنة ب 1,18% سنة 2016.
- إحداث 3900منصب مالي في الفترة 2017 - 2019 لتعويض المتقاعدين وتحسين نسبة التأطير.
- مراجعة نظام المنح الجامعية عبر إصدار مرسوم جديد لتوسيع وتحسين الاستهداف، عبر معايير وشروط جديدة.
- الرفع من ميزانية المخصصة للمنح الى 1,8 مليار درهم مما مكن من زيادة 52 ألف منحة جديدة.
- الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية والإقامات الجامعية بإضافة 12 ألف سرير جديد وذلك بفتح وتوسعة 10 أحياء.
- الرفع من عدد الوجبات الغذائية ب 5, 2 مليون وجبة وذلك بفتح وتهيئة 7 مطاعم جديدة.

- ارتفاع عدد المستفيدين من نظام التغطية الصحية الاجبارية نهاية شهر مارس 2019 حوالي 85 ألف مستفيد بعد أن لم يكن سنة 2017 يتجاوز 5 آلاف مستفيد.
- تتويج المنتخب المغربي الجامعي بالرتبة الثانية في بطولة العالم في العدو الريفي.
- المصادقة على احتضان المغرب للبطولتين العالمية والافريقية للعدو الريفي الجامعي خلال سنتي 2019 و2020.
- إعداد مشروع «الجامعة المواطنة» بشراكة مع قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية لتكوين 30 ألف طالب جامعي في العمل التطوعي.

■ **الإصلاحات والأوراش المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية الحكومية**

يعتبر الارتقاء بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، التي تستقطب 87% من مجموع طلبة التعليم العالي الجامعي أهم ورش للإصلاح تشتغل عليه الوزارة من أجل تأهيل وتيسير اندماج الشباب في الحياة العملية وللرفع من المردودية الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات. وقد تم بلورة تصور شمولي لتحقيق هذه الهدف من خلال:

- وضع نظام وطني موحد ومندمج للإعلام والمساعدة على التوجيه بتنسيق مع القطاعات المعنية عبر:
  - إدماج مراكز إرشاد الطالب التابعة للمصالح المركزية في مراكز الإعلام والتوجيه المتواجدة بالجامعات
  - تطوير بوابة إلكترونية وطنية للإعلام والتوجيه بتنسيق مع قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
  - التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية الوطنية لإعداد مسطرة التوجيه النشيط لولوج مؤسسات التعليم العالي.
- إعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات ذات الولوج المفتوح واعتماد تخصصات جديدة تراعي متطلبات المرحلة وتطور المهن، وكذا تنويع العرض التربوي بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجيات سوق الشغل المتجددة والمتحولة، وبما يطور، علاوة على الجوانب المعرفية والأكاديمية، المهارات الحياتية والذاتية للطلبة، مع إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في كل مراحل بلورة مسالك التكوين.

- إرساء هندسة بيداغوجية جديدة، خاصة بسلك الإجازة، وإعادة النظر في الغلاف الزمني لوحدات التخصص ووحدات المهارات الحياتية والذاتية، والتخلي عن التكوينات التقليدية المنغلقة على نفسها، وتفعيل نظام اكتساب الوحدات من أجل المواءمة مع الأنظمة المعمول بها حاليا على المستوى الدولي.
- مأسسة تصور واضح ومندمج لكيفية تطوير الكفايات الحياتية والذاتية للطلبة بالجامعات المغربية، ووضع برنامج إجباري للتأهيل في اللغات الأجنبية، ولتمكين الطلبة من تملك كفايات وتقنيات التواصل، واستعمال التكنولوجيات الحديثة، والثقافة المقاولاتية، ومنهجية العمل، وروح العمل الجماعي، وتدبير المشاريع، والقدرة على التكيف، والالتزام، والسلوك المهني، والعمل التطوعي والاندماج، ...
- مأسسة التكوين بالتناوب في مختلف المسالك الجامعية والمهنية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين.
- تفعيل الإطار الوطني للإشهاد ووضع نظام مندمج للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية.
- المراجعة الشاملة لآليات وبرامج الدعم لتشغيل الشباب:
  - تعميم مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية بالجامعات.
  - تعزيز آليات الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والمنظمات المهنية.
  - التشجيع والمواكبة من أجل التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات.

2. تحسين وتعميم الخدمات الصحية

■ **الإنجازات المرحلية**

هـذه الحصيلـة لعمـل الـوزارة تـبرز مسـاهمة القطـاع بشـكل مبـاشر وفعـال في تقـدم بلادنـا بخطـى ثابتـة نحـو التنميـة الشـاملة التـي يـشرف عـلى مختلـف أوراشـها صاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس نـصره اللـه، والمرتبطـة ارتباطـا وثيقـا بتنزيـل البرنامـج الحكومـي 2016-2021، سـيما عـلى مسـتوى القطاعـات الاجتماعيـة. فقطـاع الصحـة، كداعـم لـكل مجـالات التنميـة البشريـة ومنتِـج للقيمـة المضافـة للاماديـة بتثمينـه لـرأس المـال البـشري الوطنـي، هـو بحـق رافعـة لإعـداد مغـرب الغـد وتحقيـق تنميـة متوازنـة للجهـات.

انسـجاما مـع ذلـك، وإعـمالا لـمقتضيات دسـتور الـمملكة الـذي كـرس للحـق في الصحـة ووضـع أُسُساً جديـدة مرتبطـة بالحكامـة وتحقيـق العدالـة وتكافـؤ الفـرص وربـط المسـؤولية بالمحاسـبة والشـفافية والمقاربـة التشـاركية، انخرطـت الـوزارة في بلـورة اسـتراتيجيتها القطاعيـة عـلى المـدى المتوسـط بمـا يضمـن تعزيـز المكتسـبات وتقويتهـا وفـق رؤيـة مُجـدِّدة تفـي بالالتزامـات السـابقة وتحقـق توازنـا اجتماعيـا أفضـل ووقْعـا صحيـا أكـبر عـلى السـاكنة، إذ وضعـت الـوزارة المواطـن في قلـب الـمنظومة الصحيـة مـن خـلال إطـلاق «مخطـط الصحـة 2025» الـذي يرتكـز عـلى ثـلاث دعامـات و25 محـورا اسـتراتيجيا و125 إجـراءً و642 تدبـيراً عمليـا.

ويمكـن تلخيـص هاتـه الـحصيلة القطاعيـة في النتائـج الآتي ذكرهـا، وذات الوقـع الـمباشر عـلى صحـة الـمواطنات والمواطنـين:

تعزيز العرض الصحي الاستشفائي

مـن خـلال تشـغيل 2 مستشـفيات جديـدة (295 سريـر) بكلفـة 405 مليـون درهـم؛ واقتنـاء معـدات وتجهيـزات استشـفائية بكلفـة 633،5 مليـون درهـم. في حـين يوجـد في طـور الإنجـاز 48 مشروعـا استشـفائيا بكلفـة 16 مليـار درهـم (5807 سريـرا) وفي طـور الدراسـة 12 مشروعـا استشـفائيا مـن 1560 سريـرا، أي مـا مجموعـه 7367 سريـرا استشـفائيا في طور الإنجاز أو الدراسـة.

تعزيز الصحة بالعالم القروي

تـم تعزيـز الصحـة المتنقلـة بـ 282 قافلـة طبيـة قدمـت مـا مجموعـه 295.435 فحصـا طبيـا، في حـين ارتفعـت خدمـات المستشـفى المتنقـل برسـم 2018 إلى 23.677 خدمـة وأسـدت عمليـة

«رعاية 2018» 4248 زيارة ميدانية و163 قافلة طبية متخصصة للساكنة المتضررة من آثار موجة البرد لنفس السنة. وتم أيضا، ولأول مرة بالقطاع، إطلاق خدمات الاستشارة الطبية عن بعد Télémédecine، بينما تم اقتناء 163 سيارة إسعاف، و73 وحدة متنقلة في إطار تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي.

مجال التكفل بالمستعجلات الطبية

تم إطلاق مخطط «تسريع تأهيل المستعجلات» بتاريخ 25 دجنبر 2018، وهي العملية التي عرفت تعيين 135 ممرض وتقني متخصص ومساعد معالج وتوزيع 30 سيارة إسعاف «أ» و168 حاضنة، مع تعزيز المستعجلات الطبية الاستشفائية بإعادة تأهيل أربعة مصالح استقبال بها.

تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

من خلال تشجيع التصنيع المحلي لبعض الأدوية ذات التكنولوجية الحديثة كالبخاخات وأدوية السرطان، مع مواصلة التحكم في أثمنة الأدوية حيث تم تخفيض 270 منها خلال 2018.

تعزيز الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق

وواصلت وزارة الصحة تعزيز الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق، إذ لوحظ تقلص مهم في وفيات الأمهات بلغ 35 %، وانخفاض في وفيات الأطفال ب 27 %، في حين ارتفعت نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4% كنتيجة لمجهودات القطاع من خلال الحملة الوطنية لتعزيز صحة الأمهات والمواليد.

التكفل بالفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة

وعرف التكفل بالفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة إنجازات مهمة يمكن تلخيصها في 23.784 زيارة لمؤسسات التعليم و186 قافلة طبية متخصصة للكشف المبكر عن الإعاقة و900 مستفيد من الأطراف الصناعية و36.000 مستفيد من الترويض. في حين تم التكفل بـ 19.000 امرأة و6600 طفل من ضحايا العنف.

الكشف المجاني عن داء فقدان المناعة المكتسبة السيدا

كما عرفت سنة 2018 استفادة 400.000 مواطن ومواطنة من الكشف المجاني عن داء فقدان المناعة المكتسبة السيدا في إطار الحملة الوطنية، منهم 102.000 من النساء الحوامل، في حين استفاد 92.248 شخص من الحملة الوطنية للكشف عن داء السل في إطار تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض السارية.

تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض الغير السارية والمزمنة

وتم أيضا تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض الغير السارية والمزمنة باستفادة 980.000 مريض بالضغط الدموي من التكفل بالعلاج مجانا، على غرار 870.000 من مرضى السكري، و10.359 من المصابين بالقصور الكلوي المزمن، و200.000 من مرضى السرطان. إضافة إلى المستفيدات من حماتي الكشف المجاني عن سرطاني الثدي وعنق الرحم ما بين 22 أكتوبر و22 نونبر 2018.

تعزيز الصحة النفسية والعقلية ومكافحة الإدمان

أما بخصوص تعزيز الصحة النفسية والعقلية ومكافحة الإدمان، فقد تم، خلال سنة 2018، تجهيز وتشغيل مستشفى للأمراض النفسية والعقلية بقلعة السراغنة (120 سريرا) وتدشين مصلحة جديدة للطب النفسي بإنزكان بحضور السيد رئيس الحكومة؛ كما تم، خلال نفس السنة، تشغيل 06 مراكز جديدة متخصصة في طب الإدمان، وغيرها من الإنجازات.

مجال توسيع التغطية الصحية الأساسية

في مجال توسيع التغطية الصحية الأساسية في أفق بلوغ التغطية الصحية الشاملة، بلغت نسبة الساكنة المستفيدة من التغطية الصحية في 2018: % 62 في المائة من الساكنة موزعة على الشكل التالي: 28%: في إطار نظام المساعدة الطبية و34% في إطار التأمين الإجباري عن المرض. وواصلت وزارة الصحة تعبئة مصالحها الصحية الأولية والاستشفائية من أجل تقليص الفوارق المجالية وتحسين جودة الخدمات المسداة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية الذي فاق عدد مؤَمَّنيه 12 مليون نسمة (عدد الأسر المستفيدة, أزيد من خمسة ملايين من بينها 91% في وضعية فقر و 9% في وضعية هشاشة)، في وقت تواصل فيه الوزارة جهودها، في إطار اللجان بين-الوزارية، من أجل تحسين تمويل هذا النظام وحكامته. أما بالنسبة لبسط التغطية الصحية على باقي الفئات المستهدفة، فإن الوزارة باشرت، بتاريخ 10 ماي 2018، إلى تنظيم أول اجتماع للجنة التغطية الصحية الأساسية التي أُسنِدت إليها بموجب منشور السيد رئيس الحكومة، وشاركت الوزارة في لجنة القيادة بين الوزارية التي تعمل على إصلاح التأمين الصحي ببلادنا والتي يترأسها السيد رئيس الحكومة. وتكريسا لمبادئ الدستور، سيتم في الأشهر القليلة القادمة الشروع في التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للمهنيين غير الأُجراء كثمرة لعدة جولات من

المشاورات (اجتماعات على مستوى وزارة الصحة مع مهنيي قطاع الصحة واجتماعين على مستوى وزارة التشغيل مع فئة مهنيي النقل)، باشرتها وزارة الصحة وشركاؤها، مع مختلف الفئات المهنية المنظمة، حيث تم إصدار 4 مراسيم تطبيقية بما فيها المرسوم المتعلق بتحديد نسب الاشتراكات، على أن يتم بالتدريج إخراج النصوص التطبيقية المتبقية المُؤطِّرة لهذه التغطية كلما تم تحديد الدخل الجزافي المصرح به من طرف كل فئة. وموازاة مع ذلك، خصصت الوزارة حيزا مهما من برنامجها التواصلي الموجه لمواكبة تحسين بسط التغطية الصحية على الطلبة من جهة (استفادة أكثر من 140 76 طالبة وطالب منذ تفعيل القانون 12-116 والمرسوم 513 - 18 - 2 بداية السنة الجامعية 2017 - 2018)، وعلى المهاجرين الذين يتواجدون في وضعية قانونية (50.000 مهاجر).

تعبئة الموارد البشرية

تم، تدريجيا، تجديد 33% من مناصب المسؤولية بالإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة، في حين نجحت الوزارة، ولأول مرة، في الظفر بـ 4000 منصب مالي برسم 2018 موزعة كما يلي: 500 طبيب عام، 14 طبيب جراح للأسنان، 22 صيدلي، 524 مقيم، 2700 ممرض، 240 إطار إداري وتقني؛ وخلال 2018، تابع 6450 طالب في مختلف المسارات تكوينهم الأساسي بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، وتم فتح معاهد التكوين المهني في الميدان الصحي، وعددها ثمانية، مع ولوج 260 طالب وطالبة لأسلاكها؛ كما استفاد ما يربو عن 19.444 مهني من دورات التكوين المستمر برسم نفس السنة. أما الحوار الاجتماعي، فقد تواصل بشكل دوري ومضطرد مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع.

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصحي

وواصلت الوزارة، خلال 2018، تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصحي، بإصدار القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، و5 مراسيم و27 قرارا وزاريا من بينها المرسوم رقم 2.18.378 الصادر في 11 من ذي القعدة 1439 (25 يوليوز 2018) المتعلق بالتطب عن بعد Télémédecine.

تعزيز الشراكة والتعاون

وتعـززت الشراكـة والتعـاون خـلال 2018 بــمشاركة وزارة الصحـة في الأنشـطة الصحيـة للاتحـاد الإفريقـي، ومـن خـلال إبـرام جملـة مـن الاتفاقيـات الوطنيـة والدوليـة.

تعزيز جودة الخدمات الصحية العمومية

كـما واصلـت وزارة الصحـة، برسـم 2018، تعزيـز جـودة الخدمـات الصحيـة العموميـة مـن خـلال تجديـد الاعتـماد للسـنة الثانيـة عـلى التـوالي لمعهـد -باسـتور المغرب-وتجديـد شـهادة الإيـزو لنظـام إدارة الجـودة في المعهـد الوطنـي للصحـة، وتنظيـم الـدورة السـابعة لمبـاراة الجـودة الخاصـة بالمراكز الصحية.

برنامج «خدماتي»

وكحصيلـة لبرنامـج «خدمـاتي» لسـنة 2018، بلـغ عـدد المواعيـد التـي حصـل عليهـا المواطنـون 2.151.740 موعـدا، موزعـة عـلى الشـكل التـالي: 83% في عـين المـكان، 6% عـبر الهاتـف، و11% عـلى شـبكة الانترنيـت. في حـين بلـغ عـدد الشـكايات المتوصـل بهـا إجـمالا 2256 شـكاية.

المراكز الاستشفائية الجامعية الخمسة

ونظـرا للـدور الهـام الـذي تضطلـع بـه المؤسسـات الاستشـفائية الجامعيـة في المنظومـة الصحيـة الوطنيـة، فقـد تـم إيـلاء عنايـة خاصـة للمراكـز الاستشـفائية الجامعيـة الخمسـة للمملكـة/ مكنـت مـن تحسـين جملـة مـن مـؤشرات الخدمـات ومـؤشرات الأداء بهـا برسـم سـنة 2018، يمكـن تلخيـص أبرزهـا مـن خـلال الجـدول التـالي:

ج.18 مؤشرات الخدمات ومؤشرات الأداء للمراكز الاستشفائية الجامعية الخمسة

الولوج الإجمالي (العام) للمراكز الاستشفائية الجامعية الخمسة	606.820
العدد الإجمالي للاستشفاء	243.396
الاستشفاء النهاري	363.424
معدل الاستشفاء	1.71%
أيام الاستشفاء	1.728.438
متوسط معدل إشغال الأسرة	70%
المدة المتوسطة للاستشفاء	3 أيام
استشارات استعجالية	937.216
استشارات خارجية متخصصة	96.875
العمليات الجراحية الكبري	97.474
عدد الولادات بما في ذلك الولادة القيصرية	63.757
عدد العمليات القيصرية	15.643
مرضى غسيل الكلى	1476
الولوج إلى مستشفيات الطب النفسي	7706
عدد المرضى المتكفل بهم لأجل العلاج من السرطان	16.316
عدد تدخلات جراحة القلب	2.761
عدد عمليات زرع الكلى	33
عدد عمليات زرع القرنية	30
عدد عمليات زرع الخلايا الدموية	86
عدد عمليات زرع الكبد	2
التدخلات الجراحية الرئيسية لكل جراح في الأسبوع	5
التدخلات الجراحية الرئيسية لكل غرفة عمليات	502
عدد المرضى المتكفل بهم لكل مولِّد خاص بتصفية الدم	15
اختبارات التصوير الإشعاعي للثدي	18.700
عدد اختبارات الأشعة	508.927
عدد الاختبارات بالموجات فوق الصوتية	156.264
عدد الاختبارات بالسكانير	174.678
عدد اختبارات التصوير بالرنين المغناطيسي	22.433
عدد اختبارات البيولوجيا	7.868.111

■ تقدم الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع

لقد تم في هذا السياق، خلال 2018، تنزيل «مخطط الصحة 2025» على مستوى المديريات المركزية لوزارة الصحة، وذلك على شكل إثني عشر مخطط عمل تمت مناقشتها في اجتماعات أسبوعية بحضور جميع المسؤولين المركزيين والجهويين، حيث أفضت إلى توقيع

«عقود الأهداف والوسائل» (Contrats d'objectifs et de moyens) بين الإدارة المركزية للوزارة (في شخص الكاتب العام) وكل مديرية جهوية (في شخص مدير(ت)ها الجهوي(ة)). هاته العقود يتم تتبعها من خلال تقييم دوري ومستمر لأداء المصالح الصحية اللاممركزة تم إسناده إلى وحدة خاصة أُحدثت لهذا الغرض بالكتابة العامة للوزارة، والتي ستباشر قريبا أولى مهماتها حسب مؤشرات التتبع والأداء وتقييم الأثر التي تم اعتمادها بشكل توافقي.

بالموازاة مع تنزيل وتتبع «مخطط الصحة 2025»، توجد بوزارة الصحة (على مستوى المديريات المركزية التقنية) عدة استراتيجيات وطنية لمكافحة الأمراض السارية والمزمنة سواء على مستوى الوقاية أو مستوى العلاج أو كليهما. بينما تضطلع المديريات الأخرى باستراتيجيات مواكِبة كاستراتيجية التكوين المستمر واستراتيجية الصيانة وغيرهما...

وفيما يلي تجدون نبذة مقتضبة عن ثلاثة استراتيجيات قطاعية من بين أهم الاستراتيجيات التي تعمل وزارة الصحة على تنزيلها في أفق 2021، وهي:

الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية

معطيات وبائية

الأمراض غير السارية تسبب في وفاة ما يقرب من 40 مليون شخص سنويا في جميع أنحاء العالم، أي ما يمثل 70 % من الوفيات على الصعيد العالمي. خمسة عشر مليون من هذه الوفيات تحدث لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 69 سنة. وتعتبر البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط معنية على الخصوص بالأمراض الغير السارية، باعتبار أن أكثر من 80 ٪ من جميع الوفيات الناجمة عنها تحدث في هذه البلدان.

إن المغرب لا يشكل استثناءا فيما يخص هذا التشخيص. ذلك أن التحول الوبائي والديمغرافي يؤدي إلى زيادة عبئ الأمراض والوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية، لا سيما أمراض السرطان والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والفشل الكلوي المزمن، فضلا عن الأمراض النفسية. وتتسبب هذه الأمراض في 80 ٪ من مجموع الوفيات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأمراض القلبية الوعائية والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة تشكل لوحدها في المغرب 47 ٪من الإنفاق الصحي، تتحمل الأسر 46 ٪ منها.

تم إجراء المسح بين عامي 2017 و2018 بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عامًا فأكثر وشمل عينة من 6100 أسرة في المناطق الحضرية والريفية، وكانت أهدافها تحديد

مدى انتشار عوامل الاختطار الشائعة للأمراض غير السارية. مناهم النتائج: 13,4% مغربي يدخن، 29,3% يعانون من ارتفاع الضغط الدموي، 10,4% يعانون من داء السكري و20% يعانون من السمنة ...

الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية 2019-2029

أمام هذه الوضعية، التزم المغرب، أسوة بباقي البلدان، باعتماد الوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية من خلال تنفيذ استراتيجية متعددة القطاعات تعتمد في أسسها وقواعدها على النهج الشامل ومتعدد القطاعات الذي اقترحته منظمة الصحة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات والفرص المتاحة الوطنية مع إدماج تدخلات القطاعات المختلفة من الحكومة والشركاء الاجتماعيين.

الهدف الاستراتيجي

تهدف إلى الحد من المراضة والإعاقة والوفيات المبكرة المرتبطة بهذه الأمراض في بلدنا.

المحاور الاستراتيجية

ويتمحور حول أربعة محاور:

- تعزيز أنماط الحياة الصحية والحد من الأمراض غير السارية؛
- تحسين التكفل والعلاج بالأمراض غير السارية وتطوير برامج جديدة؛
- تحسين إدارة الأمراض غير السارية؛
- تعزيز رصد وتقييم الأمراض غير السارية وتقييمها؛

أهم الإنجازات

إن وزارة الصحة جعلت من مكافحة الأمراض غير السارية أحد أولوياتها خلال العشر سنوات الماضية. وقد اتخذ المغرب عدة تدابير استجابة

- فيما يخص إطار الوقاية من عوامل الاختطار :
  - وضع خطة عمل متعددة القطاعات لتعزيز أنماط العيش السليم،
  - وضع خطة وطنية للحد من استهلاك الملح والسكر والدهون بالتعاون مع القطاع الخاص،
  - تنظيم حملات إعلامية سنوية حول النهوض بالنشاط البدني والأكل الصحي وكذلك حول أضرار التدخين،

- وضع استراتيجية وطنية للتغذية هدفها النهائي هو المساهمة في تحسين المستوى الصحي للسكان،
- إنشاء برنامج لمكافحة التدخين في الإعداديات والثانويات والشركات والمستشفيات،
- إدماج الاستشارة الطبية للإقلاع عن التدخين في الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات وكذلك المراكز الاستشفائية الجامعية.

● فيما يخص إطار الوقاية من عوامل الاختطار :

- تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية في الوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية من خلال تعزيز دور الطبيب العام (طبيب العائلة) والأطر التمريضية. وتقدم هذه المراكز خدمات انطلاقا من الكشف الطبي إلى الرعاية الملطفة،
- تطوير الشبكة الاستشفائية، وخاصة المؤسسات الخاصة بعلاج السرطان حيث انطلقنا من مركزين اثنين إلى 14 مركز جهوي للعلاج، و14 عيادة خاصة مجهزة و41 مسرعات الخطية (accélérateurs linéaires)،
- إدماج وتنفيذ برنامج الكشف المبكر عن السرطانات الأكثر شيوعا (الثدي وعنق الرحم) في المراكز الصحية، تمحور حول بناء وتجهيز أكثر من 40 مركزا للكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم، واقتناء 15 وحدة متنقلة لتصوير الثدي بالأشعة،
- وضع وتنفيذ برنامج الرعاية الملطفة في المستشفى والمنزل،
- توسيع التطعيم للوقاية من بعض أنواع السرطان بما في ذلك التهاب الكبد B، ووضع استراتيجية لعلاج التهاب الكبد C ، ووضع استراتيجية للتطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري،
- إنشاء برنامج لبناء قدرات المهنيين في مجال الأمراض غير السارية،
- وضع معايير للممارسات الجيدة وتوحيد معايير البروتوكولات الخاصة بإدارة السرطانات وارتفاع ضغط الدم والسكري والفشل الكلوي،
- تطوير العرض الصحي المتعلق بالمؤسسات الخاصة بالصحة النفسية وفقا للمعايير الدولية،
- وضع استراتيجية للأدوية تقوم على تقوية استعمال الأدوية الجنيسة تتيح مجموعة واسعة من الأدوية خصوصا المتعلقة بخافضات ضغط الدم ومضادات التفتل (loi 17- 04).

- فيما يخص المتابعة والرصد والتقييم :

فان الوزارة لم تدخرأي جهد في تعزيز هذا المحور، وذلك بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين (CIRC, CDS, OMS...) في هذا الإطار، تم تنفيذ عدد كبير من الإجراءات:

- سنة 2016، تم إنشاء معهد لأبحاث السرطان في فاسIRC ،
- مايو 2015، أصبح المغرب أول بلد إفريقي عضو في الوكالة الدولية لأبحاث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية،
- إنشاء سجلين للسرطان في كل من جهة الدار البيضاء الكبرى والرباط مع ثلاثة تقارير لكل منهما،
- خلال 2017 و 2018 ، أجرت وزارة الصحة «دراسة الخطوة السريعة» لتحديد مدى انتشار عوامل الخطر الغير السارية؛
- أجريت أربع دراسات استقصائية وطنية عن تدخين الشباب :

2016، 2010، 2006، GYTS 2001.

- تنفيذ عدد كبير من الدراسات تهم تقييم برنامج مكافحة التدخين والكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم خصوصا التكفل بدعم من منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض CDC والمركز العلمي للبحث في مجال السرطان CIRC.
- أواخر سنة 2015، تم تقييم منتصف المدة للمخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان من قبل خبراء من المجلس الأعلى للصحة العامة لفرنسا (HCSP).

- وفي إطار الحكامة:

- تم وضع استراتيجية وطنية للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية مع إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات للوقاية ومراقبة هذه الأمراض،
- تم وضع مخطط وطني للوقاية ومراقبة السرطان (2010 – 2019) في إطار شراكة استراتيجية بين وزارة الصحة ومؤسسة لا سلمى للوقاية وعلاج السرطان، ونحن بصفض تحضير المخطط الثاني للفترة ما بين 2020-2029،
- عملت على زيادة وتأمين الميزانية المخصصة للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية وعوامل الاختطار المرتبطة بها،

• قامت بتوسيع التغطية الصحية الشاملة إلى الفئات المحرومة اقتصاديا (RAMED) والطلاب، وذلك بهدف تحقيق تغطية أكثر من 90 ٪من السكان في أفق 2025. تقدم هذه التغطية التكفل المجاني والمساواة في الحصول على العلاج،
• واكبت التعبئة الاجتماعية وذلك بتشجع إنشاء المنظمات غير الحكومة الموضوعات وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث بدعم من الشركاء وخاصة في مجال مكافحة السرطان.

● أهم الاكراهات:

• العدد المحدود من الموارد البشرية المتخصصة في الأمراض غير السارية مع انعدام طرق للتحفيز على العمل والاستقرار في بعض المناطق النائية،
• النظام المعلوماتي الغير موحد للرصد والتتبع،
• التغطية الصحية الغير الشاملة،
• الغلاف المالي المخصص لهذه الامراض الغي كافي لشراء التجهيزات اللازمة والادوية،
• نظام ضمان الجودة غير متوفر.

● بعض الاقتراحات للرفع من المعيقات:

• الاشتغال في إطار استراتيجية موحدة للحد من عوامل الاختطار حيث تبقى الوسيلة الانجع للحد من للأمراض غير السارية.
• البحث عن طرق مبتكرة للتمويل كالشراكة عامة خاصة
• تشجيع الجهوية المتقدمة والبحت عن شراكا ت جهوية اضافية

المخطط الاستراتيجي الوطني لمكافحة السل لفترة 2018-2021

لا زال داء السل يمثل تحديا حقيقيا للصحة العامة ببلادنا، إذ تسجل مصالح وزارة الصحة ما يقارب 30.000 حالة إصابة سنويا بما فيها الحالات الجديدة وحالات الانتكاسة، أي بنسبة حدوث تقارب 87 حالة لكل 100.000 نسمة، ومن بين أسباب انتشار هذا المرض في بلادنا، طبيعة الديناميكية التي تتحكم فيه والتي تلعب فيها المحددات السوسيو اقتصادية دورا هاما. ولكي نتمكن من إحكام السيطرة على إشكالية السل ببلادنا وبالتالي الحد من مستوى الإصابة بهذا الداء في صفوف المواطنين المغاربة، سهر البرنامج الوطني لمحاربة داء

السل على اعداد المخطط الاستراتيجي الوطني لفترة 2018-2021 والذي يرمي إلى خفض عدد الوفيات المرتبطة بالسل بنسبة 40٪ في أفق سنة 2021؛ وذلك اعتمادا على استراتيجية النهوض بالقطاع الصحي 2017-2021، وكذا «مخطط الصحة 2025» الذي وضع القضاء على داء السل من ضمن أولوياته.

وبفضل المردودية الجيدة للبرنامج الوطني لمحاربة السل حقق المغرب نتائج جد ملموسة في مجال مكافحة السل بين سنتي 2017 و 2018 والتي يمكن اجمالها كالتالي:

توسيع وتنويع خدمات الكشف واكتشاف السل

تم تخصيص اعتمادات مهمة خلال السنوات الماضية، خصصت لتجهيز المراكز المتخصصة في تشخيص وعلاج السل والأمراض التنفسية بوسائل الكشف والتشخيص الحديثة، ونخص بالذكر :07 مجهرا مخبريا من الجيل الجديد، 47 جهازا للتشخيص البيولوجي المعتمد على تحليل الحمض النووي 39، GeneXpert جهازا رقميا للكشف بالأشعة السينية، 05 وحدات متنقلة للأشعة. بالإضافة إلى برمجة شراء 15 جهازا للتشخيص البيولوجي المعتمد على تحليل الحمض النووي و05 أجهزة رقمية للكشف بالأشعة السينية قبل متم هذه السنة.

ضمان مجانية الولوج لخدمات التشخيص والعلاج

تمكن البرنامج الوطني لمحاربة السل بين سنتي 2017 و 2018 من تشخيص ما يفوق 60 ألف حالة مصابة بالسل تم علاج ما يفوق 86٪ منهم و ذلك بصفة مجانية، حيث تتراوح قيمة التكفل بمريض واحد من 520 إلى 1.330درهم كما تتراوح قيمة التكفل بمريض واحد مصاب بالسل المقاوم للأدوية ما بين 13.500 و60.000 درهم، دون احتساب الأجور وميزانيات البنيات التحتية و المعدات.

إرساء نظام معلوماتي

قام البرنامج الوطني لمحاربة السل بإطلاق مشروع يوجد في مراحله الأخيرة لإزالة الطابع المادي للنظام المعلوماتي، كما تم تجهيز كل مراكز تشخيص وعلاج السل بالأجهزة المعلوماتية.

تعزيز التكوين المستمر

قام البرنامج الوطني لمحاربة السل بتنظيم دورات تدريبية بما فيه التكوين عن بعد لفائدة مهنيي الصحة العاملين في هذا المجال، من أطباء وأطر علمية وممرضين وتقنيين، حتى يتسنى لهم استعمال التقنيات الحديثة بكل سهولة وفاعلية، وكذا الانخراط في البرامج والمخططات العملية والدلائل التقنية التي تجدد وتلاءم حسب نتائج البحوث والدراسات الميدانية المنجزة.

تطوير الشراكة متعددة القطاعات لاستهداف المحددات الاجتماعية

على الرغم من المجهودات التي بذلت على الصعيد الوطني، فإن هناك تحديات مازالت تواجه البرنامج الوطني لمحاربة داء السل أهمها الانخفاض البطيء لنسبة حدوث السل (بمعدل سنوي يقدر ب 1 ٪)، والتعقيد الذي يطبع محددات مرض السل، والتي يتمثل أساسا في الظروف السوسيو-اقتصادية مما يستوجب تجاوز المقاربة الطبية الصرفة لتشمل أيضا تدخل جميع القطاعات المعنية والجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني للقضاء على السل ببلادنا.

وتفعيلا لالتزامات الوطنية في مجال محاربة السل ومحدداته، شارك وفد مغربي وازن برئاسة السيد رئيس الحكومة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي خصص لداء السل المنعقد على هامش الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تقدم السيد وزير الصحة بعرض حول السل أمام مجلس الحكومة بتاريخ 25 أكتوبر2018؛ كما نظم البرلمان المغربي يوما دراسيا يوم 16 يناير 2019 خصص لتدارس إشكالية السل ببلادنا. وفي مارس 2019 تم تنظيم لقاء وطني متعددة القطاعات اعتمادا على منهجية شمولية تعمل على مقاربة كل الجوانب المتعلقة بالمرض، من وقاية وتشخيص وعلاج واعمال للمقاربة الحقوقية لحفظ حقوق المواطنين دون وصم أو تمييز، كذا التركيز على المحددات الاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم وتساهم في انتشار السل، وقد تمخض عن هذا اللقاء: التوقيع عل اتفاقية إطار للشراكة في مجال حقوق الإنسان ومحاربة السل بين وزارة الصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والاتفاق على خلق لجنة وطنية للقيادة متعددة القطاعات لمحاربة ولجنة وطنية للتنسيق.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الامراض المنقولة جنسيا والسيدا 2017-2021

السياق

لقد حقق المغرب تقدما ملحوظا في مجال مكافحة الامراض المنقولة جنسيا والسيدا وذلك بفضل التزام السلطات العمومية، والجهود المبذولة من لدن وزارة الصحة وشركائها من مختلف المصالح الحكومية، فضلا عن دينامية المجتمع المدني.

وتندرج الاستجابة الوطنية لمكافحة الامراض المنقولة جنسيا والسيدا في إطار مخطط الصحة 2025، ضمن سياق وطني ملائم على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وذلك نظرا للأهمية التي تحظى بها قضايا حقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي والجهود الوطنية الرامية إلى وضع استراتيجيات للحد من عوامل الهشاشة وعدم المساواة في فرص الولوج إلى الخدمات الصحية. كما أن هذه الاستجابة تندرج أيضا في الدينامية الجديدة الناتجة عن التطورات السياسية والاجتماعية التي أقرها الدستور بهدف تعزيز الديمقراطية، والجهوية، والاندماج في التنمية البشرية، والحد من الفوارق الاجتماعية في صيرورة الإصلاح الاقتصادي. وهذه المقاربة في الإنصاف والتضامن ستمكن من خفض الإصابات الجديدة وتخفيف وقع السيدا على الساكنة، وخاصة الفئات الهشة الأكثر عرضة للإصابة.

الحالة الوبائية

بالمغرب تشير أخر التقديرات سنة 2018 أن عدد الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية قد يبلغ 21000، منهم 500 إلى 1000 طفل دون 15 سنة. وتقدر عدد الإصابات الجديدة بالفيروس ب0 90 وعدد الوفيات الناتجة عن السيدا ب350. وتظل نسبة الإصابة منخفضة (0.08٪) ضمن الساكنة العامة. وتجدر الإشارة إلى تمركز الوباء بين الفئات السكانية الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة، حيث تحدث 67٪ من الإصابات الجديدة ضمنها، كما ان 70٪ من النساء يصبن عن طريق ازواجهن.

المخطط الاستراتيجي الوطني السيدا للفترة 2017-2021 (PSN)

يهدف هذا المخطط والذي يندرج في مخطط الصحة 2025، إلى توفير الولوج الشامل إلى خدمات الوقاية والكشف والعلاج والدعم في مجال مكافحة فيروس العوز المناعي البشري/ السيدا.

يتلائم هذا المخطط مع مبادرة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/ السيدا من أجل تسريع الاستجابة في سنة 2020، وكذلك مشروع منظمة الصحة العالمية للقطاع الصحي 2016-2021، لاسيما استراتيجية 90-90-90، أي: 90٪ من الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري يعرفون إصابتهم، 90٪ من هؤلاء الأشخاص يستفيدون من العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية و90٪ منهم يصلون إلى حذف الحمولة الفيروسية وإنهاء السيدا بحلول 2030، كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية للاستجابة الوطنية

1. تقليص عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة 75 ٪ في أفق سنة 2021،
2. تقليص عدد الوفيات المتعلقة بفيروس العوز المناعي البشري بنسبة 60 ٪ في أفق سنة 2021،
3. القضاء على انتقال الفيروس من الأم الى الطفل،
4. مكافحة جميع أنواع الوصم والتمييز المتعلقان بفيروس العوز المناعي البشري في أفق سنة 2021،
5. تحسين حكامة الاستجابة الوطنية البين قطاعية.

أهم الانجازات

- أدى توسيع عرض خدمات الكشف والعلاج وتعزيز سياسة المقاربة المبتكرة إلى ارتفاع نسبة تغطية الفئات الهشة والاكثر عرضة لمخاطر الإصابة، حيث استفاد ما يناهز 160000 شخصا من برامج الوقاية المركبة خلال سنة 2018، و1862 مستعملي المخدرات، من بينهم 507 مستعملي الحقن من العلاج البديل بالميثادون.
- ارتفع عدد الأشخاص الذين أجروا الكشف عن فروس نقص المناعة البشري بحوالي 10 أضعاف بين 2010 و2018، حيث انتقل من 704 45 إلى 000 47.
- بلغت نسبة الأشخاص المتعايشين مع فيروس العوز المناعي البشري الذين يعرفون إصابتهم الى 77٪ سنة 2018. من بين هؤلاء 84٪ يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية، تمكن 91٪ من بينهم من حذف الحمولة الفيروسية.

يتجاوز حاليا عدد المتعايشين مع الفيروس الخاضعين للعلاج 14000 شخص، كما ارتفعت نسبة التغطية بالعلاج من 19٪ سنة 2010 الى 65٪ سنة 2018.

- وارتفعت نسبة تغطية النساء الحوامل بالعلاج المضاد للفيروس من 29٪ سنة 2010 الى 65٪ سنة 2018. ويلتزم المغرب بإجراء الكشف عند 95٪ من النساء الحوامل ووضع 95٪ من الامهات المصابات تحت العلاج وذلك من اجل القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في افق 2021.

المؤشرات

- بينت التقديرات انخفاضا في عدد الإصابات الجديدة بنسبة ٪ 28منذ سنة 2010.
- ارتفعت نسبة الأشخاص المتعايشين مع فيروس العوز المناعي البشري الذين يعرفون إصابتهم من 22٪ سنة 2010 إلى 77٪ سنة 2018
- انخفض عدد الوفيات الناتجة على السيدا بنسبة 25 ٪ منذ سنة 2010

الاكراهات

- وصعوبة الولوج الى الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الإصابة وتوسيع التغطية بخدمات الوقاية والكشف
- النقص في الموارد البشرية لتوسيع عرض العلاج،
- توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج.

اقتراح التسريع

تظهر النتائج ان المغرب في مسار يمكنه من دحر الوباء في أفق 2030 وذلك بفضل الجهود المشتركة بين وزارة الصحة وشركائها، خاصة المجتمع المدني وكدا التزام المجلس الوطني لحقوق الانسان من أجل حماية حقوق المتعايشين مع الفيروس والفئات الهشة ومكافحة كل انواع الوصم والتمييز تجاههم. ولتسريع الاستجابة وبلوغ الأهداف المتوخاة يجب:

- تطوير الشراكة وخاصة مع المجتمع المدني من أجل الوصول الى الفئات الأكثر عرضة للإصابة،
- تعبئة الموارد اللازمة من اجل ضمان استمرارية الاستجابة، لا سيما فيما بعد توقف برنامج دعم الصندوق العالمي.

3. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي

1.3. مجال التنمية الاجتماعية

■ أهم الإنجازات المرحلية

يتَضَمن البرنامج الحكومي 2017 - 2021، في محوره الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، ولاسيما في مجال تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة، مجموعة من التدابير تتجلى فيما يلي:

إصلاح وتعزيز منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

إعداد النصوص التطبيقية للقانون 65.15

- نشر القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 أبريل 2018؛
- تم خلال سنة 2018 إطلاق دراسة يتم إنجازها على مرحلتين: (1) إجراء دراسة تحليلية للوثائق المرجعية وتنظيم لقاءات تشاورية مع الفاعلين المعنيين (سبعة لقاءات جهوية، 346 مشارك) و (2) صياغة النصوص التطبيقية بتنسيق مع الفاعلين المعنيين وعرضها على مسطرة المصادقة.

دعم المراكز الاجتماعية الكبرى

في إطار اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني، تم خلال سنتي 2017 و2018 تخصيص مبلغ إجمالي قدره 18.82 مليون درهم، لدعم سبعة مراكز اجتماعية كبرى: الاسعاف الاجتماعي المتنقل بالدار البيضاء، وحدة حماية الطفولة بطنجة، معهد الأميرة لالا مريم للأطفال الانطوائيين بطنجة، المركب الاجتماعي الابتسامة بالصويرة، المركب الاجتماعي الابتسامة بمكناس، الفضاء المتعدد الوظائف للنساء بالحاجب ووحدة حماية الطفولة بالدار البيضاء.

إحداث مراكز اجتماعية جديدة

- في إطار اتفاقية شراكة برسم سنة 2017، بين الوزارة ومجموعة العمران تامسنا، يتم تتبع بناء وتجهيز ثلاثة مراكز اجتماعية بمدينة تامسنا (مركز استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، فضاء متعدد الوظائف للنساء ومركز لحماية الطفولة)؛

- إبـرام اتفاقيـة شراكـة مـع التعـاون الوطنـي سـنة 2018، عـلى مـدى ثـلاث سـنوات، لإحـداث 79 مـن مركـزا اجتماعيـا متخصصـا، بمبلـغ إجـمالي قـدره 83 مليـون درهـم؛
- إبـرام اتفاقيـة شراكـة مـع مجلـس عمالـة الـدار البيضـاء لدعـم برامـج الرعايـة الاجتماعيـة، بمبلـغ إجـمالي وقـدره 15 مليـون درهـم لإنجـاز مشـاريع لرعايـة المسـنين وحمايـة الطفولـة ومشـاريع في مجـال الإعاقـة.

تأهيل الموارد البشرية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والبنيات التحتية

تم خلال سنتي 2017 و2018 إنجاز ما يلي:

- تنظيـم مـا يفـوق 24000 يـوم تكويـن لفائـدة العاملـين الاجتماعيـين بمؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة؛
- تجهيـز 32 مؤسسـة في مجال حمايـة الطفولة بمبلغ 9 ملايين درهم.

تعزيز برامج الوزارة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي

برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى

إلى غايـة متـم دجنـبر 2018، بلـغ عـدد الأرامـل المسـتفيدات مـن الدعـم 91.126 أرملـة، حاضنـات لمـا يناهـز 158.000 طفـل يتيـم، منهـم مـا يقـرب 10.500 طفـل في وضعيـة إعاقـة. ووصـل المبلـغ الإجـمالي المـؤدى للأرامـل مـن طـرف الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمـين مـا يناهـز مليـار و568 مليـون درهم.

تفعيل اللجنة الموضوعاتية الدائمة للمساعدة الاجتماعية

يتـم حاليـا التحضـير للاجتـماع الأول للجنـة المسـاعدة الاجتماعيـة التـي تترأسـها الـوزارة في إطـار تفعيـل منشـور رئيـس الحكومـة رقـم 06/2018 بتاريـخ 30 مـارس 2018، المتعلـق بإرسـاء قواعـد قيـادة وحكامـة إصـلاح منظومـة الحمايـة الاجتماعيـة بالمغـرب.

تنظيم وهيكلة العمل الاجتماعي

مشروع قانون العاملين الاجتماعيين

يوجـد مـشروع القانـون رقـم 35.16 المتعلـق بالعاملـين الاجتماعيـين حاليـا في طـور المراجعـة، ومـوازاة مـع ذلـك، يتـم إنهـاء الدراسـة المتعلقـة بإنجـاز مرجـع المهـن والكفـاءات.

الشراكة وتقوية القدرات

برنامج الشراكة مع الجمعيات

- تم برسم سنة 2017، دعم 153 مشروعا محمولا من طرف الجمعيات، بمبلغ إجمالي يناهز29.66 مليون درهم، وذلك في المجالات الآتية: الادماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي للنساء، دعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، دعم مراكز الوساطة الأسرية والنهوض بالأطفال في وضعية الشارع.
- الإعلان عن طلب تقديم مشاريع الجمعيات برسم سنة 2018 في المجالات الآتية: حماية الأطفال في وضعية الشارع، حماية الأطفال على الأنترنيت في إطار برنامج (E-salama)، الوساطة الأسرية، التربية الوالدية، الإرشاد الأسري، دعم مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف، الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي خاصة في العالم القروي.

برنامج "ارتقاء" لتأهيل الجمعيات

- سنة 2017: إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بإقليم أسفي لتأهيل الجمعيات (المبلغ الإجمالي 900.000 درهم)؛
- سنة 2017: إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية لتأهيل الجمعيات بإقليم الحسيمة (المبلغ الإجمالي 1.800.000 درهم)؛
- سنة 2018: إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية ومجلس عمالة الدار البيضاء لتقوية قدرات الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة.

التنمية المستدامة

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في هذا الإطار، تم العمل على تتبع إنجاز الدراسة المتعلقة بدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية للوزارة (بشراكة مع منظومة الأمم المتحدة بالمغرب).

نسبة تقدم إنجاز الدراسة: 80%.

المساهمة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

في هذا الإطار تم إعداد مخطط عمل الوزارة للتنمية المستدامة في أفق 2030.

■ الأوراش المبرمجة

إصلاح وتعزيز منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

- إنهاء صياغة النصوص التطبيقية للقانون 65.15 وعرضها على مسطرة المصادقة؛
- وضع وتنفيذ خطة عمل لملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون 65.15 ؛
- تتبع إنجاز اتفاقية الشراكة مع التعاون الوطني المتعلقة بإحداث 79 مركزا اجتماعيا؛
- تتبع إنجاز اتفاقيات الشراكة مع الجماعات الترابية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية؛
- تتبع بناء وتجهيز ثلاثة مراكز اجتماعية بمدينة تامسنا بشراكة مع مجموعة العمران تامسنا.

برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى

- مواصلة الإشراف على عمليات البت النهائي في طلبات الحصول على الدعم من طرف اللجنة المركزية الدائمة؛
- إتمام مشروع تعديل المرسوم المنظم للدعم، بغية مراجعة وتيسير بعض إجراءات وشروط الاستفادة والرفع من عدد المستفيدات والأطفال اليتامى.
- مواصلة التنسيق مع وزارة الداخلية بخصوص ملاءمة البرنامج مع مشروع السجل الاجتماعي الموحد.

تنظيم وهيكلة العمل الاجتماعي

- إتمام مشروع القانون رقم 35.16 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين وإحالته على مسطرة المصادقة.

الشراكة وتقوية القدرات

- إنجاز المراحل المتبقية من برنامج الشراكة مع الجمعيات في نسخته لسنة 2018؛
- إطلاق نسخة 2019 لبرنامج الشراكة مع الجمعيات؛
- إجراء افتحاص لمشاريع الجمعيات المستفيدة من دعم الوزارة برسم سنوات 2015 و2016 و2017؛
- وضع تصور جديد لتنفيذ برنامج «ارتقاء».

التنمية المستدامة

- إنهاء الدراسة المتعلقة بدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية وبرامج الوزارة وتنفيذ توصياتها؛

- مواصلة المساهمة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- إعداد مخطط الوزارة لتنفيذ ميثاق مثالية الإدارة في التنمية المستدامة.

2.3. مجال المرأة

تضمن البرنامج الحكومي 2017 - 2021، التزامات مهمة للنهوض بحقوق النساء وتمكينهن، حيث جاء في المحور الأول المتعلق بدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، ولاسيما في مجال تقوية صون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة، مجموعة من التدابير التي تعمل القطاعات الحكومية على تنزيلها. ومن أجل تنزيل هذه الالتزامات، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إطار اختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية أولا على بلورة وتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2» 2017 - 2021، مع باقي القطاعات الحكومية؛ وثانيا تفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير والبرامج المدرجة ضمن هذه الخطة.

■ **أهم الإنجازات المرحلية**

- المصادقة على مشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 أكتوبر 2017.
- المصادقة على مشروع القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018.
- إطلاق إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2019-2030.
- إطلاق البحث الوطني حول العنف ضد النساء والإعلان عن نتائجه الأولية.
- بلورة والمصادقة على الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2» 2017-2021 من طرف اللجنة الوزارية للمساواة التي ترأس أشغالها السيد رئيس الحكومة بتاريخ 20 يوليوز 2018، والشروع في تنفيذها.
- إطلاق إعداد دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء والمخطط الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030.

■ **الأوراش المبرمجة**

- إعداد وتنفيذ برنامج للتوعية والتحسيس بمضامين القانون 103.13 الخاص بمحاربة العنف ضد النساء
- مواصلة تعزيز وتطوير شبكة الفضاءات المتعدد الوظائف للنساء لتوفير على خدمات للنساء ضحايا العنف.

3.3. مجال الإعاقة

تَضَمن البرنامج الحكومي 2017-2021، التزامات تهم مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث جاء في المحور الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، ولاسيما في مجال تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة، مجموعة من التدابير التي تعمل القطاعات الحكومية على تنزيلها. ومن أجل هذا، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إطار اختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية في مجال النهوض بحقوق هذه الفئة من المواطنات والمواطنين، على تنزيل مجموعة من التدابير والبرامج.

■ **المنجزات**

- المباريات الموحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الوزارات، الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، حيث ساهمت الوزارة في مختلف مراحل إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا المجال؛ كما عملت في إطار الشباك الوحيد الذي وضع على مستوى الوزارة، على استقبال طلبات الترشيح، ومعالجتها، لمباراة توظيف 50 متصرف من الدرجة الثالثة، والتي نظمت بالرباط في 23 دجنبر 2018. كما تمت المساهمة في تنظيم المباراة، والمشاركة في لجنتها، وكذا لجنة تتبع المباريات الخاصة التي تسهر عليها رئاسة الحكومة؛
- صندوق دعم التماسك الاجتماعي، لقد تمت مواصلة دعم الأشخاص في وضعية إعاقة والجمعيات العاملة في المجال، حيث بلغت ميزانية الدعم 261 مليون درهم في الفترة 2015 - 2017، همت مجالات تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة واقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، تشجيع الاندماج المهني

والأنشطة المدرة للدخل والمساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال. وفي هذا الإطار، تم تنظيم يوم دراسي في 30 أكتوبر 2018 لتقييم حصيلة خدمات الصندوق لسنوات 2015، 2016 و2017، أفرز توصيات مهمة سيتم العمل على تنزيلها وفق برمجة زمنية تمتد على 3 سنوات؛

- إعداد برنامج تكوين مهنيي التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد، من أجل تأهيل وتكوين الموارد البشرية العاملة في المجال، يمتد على 3 سنوات، يستفيد منه سنويا 1200 عامل اجتماعي. وستعطى انطلاقته الفعلية يوم 15 فبراير 2019؛
- الولوجيات: من خلال تنسيق عملية المصادقة على القرارات التنظيمية المطبقة للقانون 10.03 المتعلق بالولوجيات، من طرف القطاعات الحكومية المعنية؛ بالإضافة إلى إطلاق برنامج «مدن ولوجة»، والذي تتم أجرأته في إطار اتفاقيات للشراكة مع الجماعات الترابية، ويشمل برنامج العمل إنجاز الولوجيات المادية بمدن الرباط والدار البيضاء ووجدة وطنجة، وإنجاز تشخيصات للولوجيات بمدن القنيطرة، تازة، سلا، إنزكان، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة وأكادير؛
- إطلاق دراسة جدوى لوضع نظام للدعم والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم والجمعيات العاملة في المجال، استنادا إلى المادة 6 من القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- معيرة وتقنين وتجويد خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث تعمل الوزارة، في إطار القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، على إعداد مسودات نصوصه التطبيقية، ولاسيما دفاتر التحملات العامة والخاصة. كما أطلقت الوزارة برنامجا لتكوين مدراء مراكز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة في منهجية « مشروع المؤسسة». بالإضافة إلى برنامج وطني للتجهيز والتأهيل المادي لهذه المراكز؛
- دمج بعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية، تعمل الوزارة على مواكبة الجماعات الترابية في إعداد مخططاتها التنموية وإدراج بعد الإعاقة بها، مع مجلس جهة مراكش أسفي، مجلس عمالة إنزكان أيت ملول، مجلس إقليم تزنيت، مجلس مدينة سلا، مجلس مدينة الرباط، مجلس جماعة القنيطرة؛

- إذكاء الوعي لتغيير التمثلات الاجتماعية السلبية المنتشرة عن الإعاقة، من خلال تخصيص دعومات لجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة، استفادت منها 41 جمعية بمبلغ دعم وصل 3 ملايين درهم، عملت على تقديم مشاريع تعنى بإذكاء الوعي حول حقوق هذه الفئة من المواطنات والمواطنين؛
- اعطاء إنطلاقة اشتغال المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق، في 05 دجنبر 2017، كآلية تعمل على رصد مختلف الممارسات المتعلقة بمجال الإعاقة، وتوفير الدراسات والأبحاث العلمية وكذا تقوية الحكامة في المجال.

■ **الأوراش المبرمجة**

- ملاءمة الإطار الوطني مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ستجري الوزارة دراسة تشخيصية لتحديد النصوص القانونية والتنظيمية التي تحتاج إلى مراجعة في أفق ملاءمتها مع مقتضيات الاتفاقية؛ بالإضافة إلى إعداد النصوص التطبيقية للقانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- نظام تقييم الإعاقة، والذي يتم بشأنه إطلاق دراسة لوضع شبكات لتقييم الإعاقة، وتحديد السيناريوهات الممكنة لإرساء وتنزيل هذه المنظومة ببلادنا، ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة للقيادة ولجنة علمية في الموضوع. وللإشارة يتم اعتماد هذا النظام لمنح بطاقة «شخص في وضعية إعاقة»؛
- معيرة وتطوير لغة الإشارة المغربية، حيث تم وضع التصور الاستراتيجي العام لتنزيل هذا الورش، كما تم إرساء لجنة القيادة واللجنة العلمية للخبراء في الموضوع.

4.3. مجال الطفولة

تضمن البرنامج الحكومي 2016 - 2021، التزامات تهم المجالات المتعلقة بإرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتطوير حكامة الدعم الاجتماعي وتعزيزه، وتقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة والفئات الهشة، وتفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

ومن أجل هذا، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إطار اختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية في مجال حماية الطفولة والنهوض بحقوقها على تنزيل مجموعة من التدابير والبرامج.

■ المنجزات

متابعة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة الوطنية للطفولة

سجل تقدم مهم في تحقيق تدابير هذا البرنامج تقدر بحوالي 56 %.

تتبع استكمال المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية

- مشروع القانون رقم 35.16 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين؛
- مشروع القانون رقم 06.15 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي؛
- مشروع قانون بتعديل القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال؛
- مشروع القانون رقم 52.18 المتعلق بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف،
- إعداد مشروع مرسومين تنظيميين يتعلقان بتحديد لائحة الأنشطة المهنية في القطاعات ذات الطابع التقليدي الصرف، ولائحة الأشغال الممنوعة على الأجراء المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف.
- مشروع القانون رقم 11 - 75 المتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج.

وضع برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

يهدف برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة إلى توفير إطار مؤسساتي إقليمي متخصص في مجال الحماية، وذلك بغية تعزيز خدمات القرب الخاصة بالأطفال في وضعية خطر والأطفال ضحايا العنف والإساءة والاستغلال والإهمال، ومعيرة هذه الخدمات والرقي بجودتها وتحقيق الالتقائية والتكامل بينها.

يستهدف هذا المشروع تحقيق مجموعة من النتائج أهمها: إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة؛ وضع خطط عمل إقليمية لحماية الطفولة؛ وضع بروتوكول موحد لحماية الطفولة؛ وضع قاعدات إقليمية للمعلومات، النهوض بقدرات الموارد البشرية العاملة في مجال حماية الطفولة ووضع برامج إقليمية للتواصل والتحسيس.

ويسعى المشروع في مرحلة أولى، إلى إحداث أربعة أجهزة ترابية مندمجة نموذجية لحماية الطفولة بكل من مكناس وسلا والدار البيضاء وطنجة وذلك على مدى سنتي 2019 و2020. ويتم إنجاز هذا المشروع بتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج «إنجاح الوضع المتقدم للمغرب».

في سنة 2018، أعدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة. وفي إطار المشاورات مع القطاعات الحكومية والجمعيات والأطفال والشركاء الدوليين، نظمت الوزارة اجتماعا لتقديم ومناقشة المشروع مع القطاعات الحكومية الممثلة في اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، وذلك بتاريخ 14 دجنبر 2018، وذلك خلال شهر فبراير 2019. وفي نفس السياق نظمت الوزارة لقاء تشاوريا مع الجمعيات العاملة في مجال الطفولة، بتاريخ 22 يناير 2019. وذلك في أفق عرض البرنامج على اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها التي يترأسها السيد رئيس الحكومة.

إطلاق دراسة لمعايرة الخدمات والممارسات

أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية دراسة وطنية بشأن توحيد معايير وخدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأطفال، والتي تمكن من تصنيف مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب الخدمات المقدمة للأطفال، وإعداد برتوكولات نموذجية حسب نوع التكفل، كما تسمح ببلورة الخطوط العريضة لبرنامج دعم قدرات المهنيين في المجال. وقد تم في هذا الصدد المصادقة على منهجية العمل لتنفيذ الدراسة وإعداد آليات التشخيصات الأولية. ويتم الانتهاء من هذه الدراسة في النصف الأول من سنة 2019.

حماية الأطفال على الأنترنيت

أعدت الوزارة برنامج «إ-سلامة» لحماية الأطفال على الأنترنيت بشراكة مع المتدخلين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وقطاع خاص وجمعيات، وبدعم تقني من مجلس أوروبا. خلال سنة 2018، تم القيام بمجموعة من الأنشطة التكوينية والتحسيسية التي تستهدف الفاعلين العموميين والجمعيات. كما أطلقت الوزارة مبادرة لإعداد تطبيق معلوماتي لتعزيز حماية الأطفال على الأنترنيت. كما شرعت مؤخرا في إعداد خطة عمل سنة 2019 بتنسيق مع الفاعلين المعنيين. وفي إطار تشجيع مبادرات الجمعيات في المجال، أطلقت الوزارة خلال الفترة ما بين 9 دجنبر 2018 و18 يناير 2019، إعلانا عن طلب مشاريع حول موضوع حماية الأطفال على الأنترنيت.

النهوض بخدمات الإسعاف الاجتماعي المتنقل بالمغرب

في إطار مجهوداتها الرامية إلى تعزيز خدمات القرب الموجهة للأطفال في وضعية الشارع، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على دعم خدمات الإسعاف الاجتماعي المتنقل وتجويدها. وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج عمل لمواكبة الإسعاف الاجتماعي المتنقل بمكناس وإنجاز مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة العاملين به، كما تم القيام بأنشطة تواصلية للتعريف بالخدمات التي يوفرها. وفي السياق نفسه قامت الوزارة بدعم تسيير المصلحة المتنقلة للإسعاف الاجتماعي المستعجل بمدينة الدار البيضاء وبمدينة مكناس. كما تم دعم تسيير المصلحة المتنقلة للإسعاف الاجتماعي المستعجل بمدينة مكناس بمبلغ 845.977,24 درهما. وفي إطار تشجيع إحداث وحدات متنقلة جديدة لفائدة الأطفال في وضعية الشارع، أعلنت الوزارة خلال الفترة ما بين 19 دجنبر 2018 و18 يناير 2019، عن طلب مشاريع وفق دفتر تحملات خاص بمبادرات ومشاريع الجمعيات العاملة في مجال حماية الأطفال في وضعية الشارع يتضمن إمكانية تمويل وحدة متنقلة لتقديم خدمات للأطفال في وضعية الشارع.

■ **الأوراش المبرمجة**

- إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بأربعة أقاليم نموذجية؛
- دعم إحداث الإسعاف الاجتماعي المتنقل الموجه لحماية الأطفال في وضعية الشارع؛
- معيرة المؤسسات والخدمات في مجال حماية الطفولة؛
- مواصلة تفعيل برنامج «مواكبة» للنهوض بتربية وتكوين مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتعزيز فرص اندماجهم في سوق الشغل ما بعد سن 18 سنة؛
- إطلاق حملة وطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال.

5.3. مجال الأسرة

■ **المنجزات**

أولى البرنامج الحكومي 2016-2021، اهتماما بالغا لقضايا الأسرة المغربية، وذلك استحضارا لدورها الأساسي في تحقيق التنمية، والتماسك الاجتماعي. حيث أكدت مقتضياته على تقوية وحماية الأسرة، والنهوض بخدمات الوساطة الأسرية، ودعمها عن طريق تشجيع مبادرات جمعيات القرب العاملة في المجال، وكذا إعداد نموذج مغربي للوساطة الأسرية. وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إطار اختصاصاتها

المتعلقة بحماية الأسرة والنهوض بأوضاعها، والحفاظ على استقرارها على تنزيل مجموعة من التدابير والبرامج لفائدة الأسرة من ضمنها تطوير برنامج التربية الوالدية، والإرشاد الأسري، وخدمات الوساطة الأسرية، الذي يهدف إلى:

- دعم إحداث وتعميم مراكز الوساطة الأسرية؛
- دعم الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال؛
- تطوير العمل بتقنيات ووسائل الوساطة الأسرية؛

برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية:

منذ سنة 2014 أعدت الوزارة برنامجا خاصا بالوساطة الأسرية، كما أدمجت الوزارة هذا المجال ضمن مجالات دعم مشاريع الجمعيات، وفي هذا الإطار تم:

- إعداد دفتر تحملات يحدد نوعية الخدمات، والشروط الوظيفية لمراكز الوساطة الأسرية، ومؤهلات العاملين به ليكون بمثابة إطار مرجعي للتعاقد مع الجمعيات على أسس تستجيب لشروط ومتطلبات تجويد الخدمات المقدمة لفائدة المستفيدات والمستفيدين من هذه الخدمات.

وتروم الوزارة من خلال اعتماد هذه الوثيقة أساسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان جودة الخدمات التي تقدمها مراكز الوساطة الأسرية وفق منظومة معيارية يحددها دفتر التحملات؛
- تمكين الفاعل المحلي في مجال الوساطة الأسرية وتقوية قدراته التدبيرية؛
- إضفاء شفافية أكثر للدعم العمومي الموجه لمراكز الوساطة الأسرية؛
- عقلنة منظومة الشراكة في إطار تعاقدي يضمن حماية الأسرة من التفكك؛

ومنذ 2014 إلى حدود سنة 2017 تم دعم إحداث 71 جمعية عاملة في مجال الوساطة الأسرية بمبلغ يقدر ب: 13.208.380,00 درهم.

- تقوية قدرات الموارد البشرية في مجال خدمات الوساطة الاسرية

• في هذا الإطار، تم إعداد الحاجيات الأولية في مجال التكوين لفائدة العاملين بمراكز الوساطة الأسرية:

• تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة الوسطاء الأسريين العاملين بالمراكز الشريكة للوزارة، حول موضوع: «تقنيات ومراحل إعمال الوساطة الأسرية» لفائدة (33 مستفيد ومستفيدة) بتعاون مع الإسكوا؛

• تنظيم دورتين تكوينيتين حول موضوع: «التخطيط الاستراتيجي وتقنيات إعداد المشاريع» بتعاون مع مجلس أوروبا لفائدة 36 مستفيد ومستفيدة.

- إعداد وتوحيد آليات ومقاربات العمل في مجال الوساطة:

• اعتماد استمارة موحدة كآلية للاشتغال بمراكز الوساطة الأسرية تتضمن مجموعة من المعطيات تتعلق بالمستفيدين، ونوعية النزاعات المعروضة، والنتائج المتوصل إليها؛

• إعداد وتوزيع استبيان على مراكز الوساطة الأسرية من أجل تجميع المعطيات والبيانات المتعلقة بالحالات الواردة على هذه المراكز.

• إعداد قاعدة معطيات معلوماتية حول الوساطة الأسرية.

- نشر ثقافة الوساطة الأسرية والتعريف بأهميتها

• تنظيم المؤتمر الدولي حول موضوع: «الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري» شارك في أعماله ثلة من الخبراء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، كما تم طبع ونشر أشغال هذا المؤتمر؛

• تنظيم ندوة على هامش المعرض الدولي للكتاب والنشر حول موضوع: « الأسرة وتحديات العصر» بمشاركة مجموعة من الخبراء والجامعيين، وممثلي القطاعات الحكومية ذات الصلة بالموضوع، والجمعيات العاملة في المجال،

• تنظيم ندوة لتقديم نتائج الدراسة حول عشر سنوات على تطبيق مدونة الأسرة: «أي تغير في تمثلات وممارسة المواطنين والمواطنات»، بالإضافة إلى المساهمة والمشاركة في مختلف الأنشطة واللقاءات التي تتعلق بهذا المجال.

■ **الأوراش المبرمجة**

برنامج الوساطة الأسرية:

- مواصلة دعم مراكز الوساطة الأسرية ؛
- بلورة وتنفيذ برنامج تكوين)ارتقاء(بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية، لتعزيز وتقوية قدرات العاملين بمراكز الوساطة الأسرية بهدف تكوين قطب خبرة في هذا المجال؛
- إعداد وطبع دليل (répertoire) خاص بالجمعيات العاملة في مجال الوساطة الأسرية؛
- إنشاء تطبيق معلوماتي حول الوساطة الأسرية؛
- إعداد دليل مرجعي حول الوساطة الأسرية.

الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة:

استحضارا للتحولات والتحديات، التي تواجه الأسرة المغربية، وانسجاما مع الالتزامات الدستورية التي اعتبرت الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع، وجعل الدولة مسؤولة على ضمان حمايتها الحقوقية، والاجتماعية والاقتصادية بما يكفل وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها، وتفعيلا لمقتضيات البرنامج الحكومي2016 - 2021، الذي أكد على تدعيم وحماية الأسرة من خلال وضع سياسة أسرية مندمجة تحرص على تماسك الأسرة، وتعزيز أدوارها الوقائية، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بعد إنضاج مجموعة من البرامج لفائدة الأسرة على بلورة استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع الأسرة في مختلف أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية القانونية، والثقافية، كخيار ينسجم مع استراتيجية الوزارة لوضع سياسات عمومية في مجالات تدخلها.

وفي هذا الإطار تمت برمجة مجموعة من الإجراءات برسم سنة 2019:

- إعداد تصور أولي حول «مضامين الاستراتيجية (الرؤية، الأهداف، المحاور المقترحة، ومنهجية الأعداد)
- إعداد إطارات مرجعية لإطلاق خبرة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للأسرة ومخططها التنفيذي؛
- تنظيم لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، وكذا جمعيات المجتمع المدني وجميع الفاعلين المهتمين بقضايا الاسرة؛
- تقاسم المسودة الأولى مع مختلف الشركاء والمصادقة عليها؛
- الإعلان عن الاستراتيجية ومخططها التنفيذي.

التربية الوالدية:

- مواصلة دعم مبادرات الجماعات المحلية في مجال التربية الوالدية؛
- إعداد دليل تحسيسي لإدماج بعد الوالدية في البرامج القطاعية والتنموية؛
- إعداد دليل الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية؛
- إعداد إطار مرجعي في مجال الإرشاد الأسري؛
- مواصلة دعم مبادرات الجماعات المحلية في مجال الإرشاد الأسري.

6.3. مجال الأشخاص المسنين

■ **المنجزات**

البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

تضمن البرنامج الحكومي 2016 - 2021، في المحور الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، التزامات تهم تعزيز أنظمة الرعاية الاجتماعية وتطوير أساليب بديلة عن التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين.

في هذا الإطار، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وتبعا لاختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية في مجال حماية الأشخاص المسنين والنهوض بحقوقهم على تنزيل مجموعة من التدابير والبرامج، منها البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين للفترة ما بين 2017 - 2021، ويندرج إعداد وتنفيذ هذا البرنامج في إطار المسلسل الإصلاحي للرقي بجودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين.

تم إعداد وتتبع تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين للفترة ما بين 2017 - 2021، والذي يرتكز على 6 محاور أساسية:

المحور الأول: التأهيل المادي للمراكز: يرتكز هذا المحور على تلبية حاجيات مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، الأساسية والملحة، والتي تفرضها الزيادة في الطاقة الاستيعابية، أو تعويض الأجهزة المتلاشية أو ترميمها، إذا دعت الضرورة لذلك، كما يتعلق بتوفير الأجهزة الضرورية والمعبر عنها كالمراقد، والمعدات الإلكترونية، والآلات المطبخية، وأجهزة التدفئة، والمعدات الطبية والشبه طبية،

ولتنفيذ هذا المحور تم إنجاز تشخيص على المستوى الترابي وحصر لائحة المراكز المعنية لتوفير الاحتياجات المعبر عنها برسم سنة 2018.

المحور الثاني: تأهيل وتقوية قدرات الموارد البشرية: في إطار دعم قدرات الموارد البشرية وتأهيلها والحرص على تجويد الخدمات المقدمة للأشخاص المسنين، تم تنظيم لقاء لإعطاء انطلاقة برنامج تنفيذ خطة تكوين الموارد البشرية العاملة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، يوم 28 مارس 2018 بالرباط. كما تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة مهنيي وأطر مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين (رؤساء الجمعيات، مدراء ومديرات

المراكز، والعاملين الاجتماعيين)، حيث تم إنجاز 32 يوم تكويني يشمل خمس وحدات، وقد بلغ مجموع المستفيدين من هذه الدورات التكوينية 160مستفيد ومستفيدة.

المحور الثالث: معايرة الخدمات والنهوض بالجودة/ إعداد مشروع المؤسسة ودفاتر التحملات الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين: في إطار مأسسة العمل الاجتماعي والرقي بجودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين تم: إعداد وطبع مشروع المؤسسة في إطار تجربة نموذجية لخمس مراكز بكل من المدن التالية: الرباط، سلا، وجدة. تطوان، الدار البيضاء، تم حصر لائحة المراكز التي سيتم مواكبتها لإعداد مشروع المؤسسة الخاص بها، وفق معايير محددة والمنهجية التي تم اعتمادها سابقا لإعداد مشروع المؤسسة لخمس مراكز أخرى برسم سنة 2019، تم إعداد وطبع دفاتر التحملات الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين.

المحور الرابع: مواكبة المراكز غير المرخصة: في أفق تحقيق هدف صفر مؤسسة غير مرخصة، تعمل الوزارة على مواكبة المؤسسات المتبقية بعد حصر اللوائح الخاصة بها، وتحديد احتياجاتها.

المحور الخامس: مواكبة المراكز المحدثة وفي طور البناء: تم حصر لائحة 12 مراكز محدثة على الصعيد الوطني، ولائحة احتياجاتها، وكذا التكلفة المالية لكل مركز، بهدف مواكبتها وحصولها على الرخصة وشروعها في العمل واستقبال الأشخاص المسنين في ظروف جيدة، ولتنفيذ هذا الإجراء تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني لتوفير التجهيزات اللازمة، والمعبر عنها من طرف هذه المراكز بمبلغ يقدر ب 6 مليون درهم (ستة ملايين درهم).

المحور السادس: تنويع الخدمات لفائدة المسنين: التكفل عن بعد: سعيا لتطوير خدمات التكفل عن بعد لفائدة الأشخاص المسنين، وخدمات الترفيه والمساعدة الاجتماعية للمسنين داخل الوسط الأسري، تعمل الوزارة على إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 65.15، ومن ضمنها النص التنظيمي المتعلق بالتكفل عن بعد.

المحور الداعم: (حكامة البرنامج) : في هذا الإطار، تم إعداد وتطوير الاستمارة الخاصة لوضع تطبيق معلوماتي، وإحداث قاعدة معطيات خاصة بمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين. كما تم إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية للأشخاص المسنين والمرصد الوطني للأشخاص المسنين.

السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين

في إطار سعي الوزارة لإعداد جواب وطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، وتيسير ولوج المسنات والمسنين إلى خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية تستجيب لاحتياجاتهم، تم إنجاز ما يلي:

- انتقاء خبرة لإعداد خارطة طريق لتحديد الأولويات، وتقديم أهم التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين.
- تنظيم لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، وصناديق التقاعد، وجمعيات المجتمع المدني العاملة والمسيرة لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، وبعض الفاعلين والخبراء في المجال، خلال أيام 18-19-20 يوليوز 2018، بهدف تحديد الأولويات والانتظارات الأساسية في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين.
- تم إنجاز الوثيقة النهائية التي تتضمن بعض التجارب الدولية والممارسات الفضلى. في مجال المسنين، ونتائج المشاورات الخاصة برصد أهم الأولويات التي يمكن تبنيها واستحضارها خلال عملية إعداد السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين.

■ **الأوراش المبرمجة**

البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

مواصلة تنفيذ محاور البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين للفترة 2017 - 2021

المحور الأول: التأهيل المادي: مواصلة تتبع تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، لتوفير الحاجيات المعبر عنها خلال التشخيص الذي رصد مختلف الاحتياجات برسم 2017 /2018، وقد تم تخصيص 10 مليون درهم لهذا المحور برسم 2019 .

المحور الثاني: تأهيل الموارد البشرية / التكوين: استكمال برنامج تنفيذ خطة تكوين الموارد البشرية العاملة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين (برنامج ارتقاء) بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية وتقييم البرنامج.

المحور الثالث: معايرة الخدمات والنهوض بالجودة / تفعيل مشروع المؤسسة للمراكز الخمس: مواكبة خمس مراكز نموذجية لتنزيل مشروع المؤسسة الخاص بها؛ إنجاز مشروع المؤسسة لخمس مراكز جديدة: المركب الاجتماعي لرعاية المسنين تاوريرت،

رياض المسنين فاس، دار البر والإحسان مراكش، دار المسنين طنجة، دار البر والإحسان شفشاون، طبع ونشر وثائق مشروع المؤسسة، إعداد وتفعيل النصوص التنظيمية المؤطرة لدفاتر التحملات في إطار تنزيل القانون 15 - 65.

المحور الرابع: مواكبة المراكز غير المرخصة: مواكبة 4 مؤسسات غير مرخصة المتبقية برسم 2019.

المحور الخامس: مواكبة المراكز المحدثة وفي طور البناء: مواكبة 10 مراكز محدثة للحصول على الترخيص، وكذا مواكبتها لتوفير التجهيزات الضرورية المعبر عنها.

المحور السادس: تنويع الخدمات لفائدة المسنين: التكفل عن بعد: تنزيل النصوص التنظيمية الخاصة بالتكفل عن بعد، وفقا لمقتضيات القانون رقم 15 - 65 .

السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين

استكمال مراحل إعداد الإطار الاستراتيجي للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين من خلال:

- توسيع المشاورات من خلال تنظيم لقاءات وطنية وجهوية مع مختف المتدخلين والفاعلين في المجال؛
- إعداد الصيغة النهائية للسياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين، والإعلان عنها.

7.3. تعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

■ الورش القانوني

القانون رقم 12 - 112 المتعلق بالتعاونيات

- مواصلة اللقاءات التواصلية حول مستجدات القانون رقم 12 - 112 المتعلق بالتعاونيات.
- صدور الصيغة الفرنسية للقانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 الصادر في 27 محرم 1436 (21 نونبر 2014) في الجريدة الرسمية عدد 6696 بتاريخ 19 ذي القعدة 1439 (02 غشت 2018).
- صدور الظهير الشريف رقم 1.17.25 صادر في 17 من ذ ي القعدة 1438 (10 أغسطس 2017) بتنفيذ القانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات يقضي بمنح آجال إضافية للتعاونيات القائمة لملاءمة أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون المذكور إلى غاية 31 دجنبر 2019.

القانون الإطار رقم 65.16 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تم إعداد مشروع القانون الإطار رقم 65.16 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وطرحه للنقاش والتشاور خلال المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي شهر دجنبر 2018 وذلك بهدف إغنائه وبلورة صيغته النهائية.

■ المعارض والأسواق والمناظرات

المعارض الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- تنظيم النسخة 6 و7 للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالدار البيضاء بمشاركة ما يناهز 1200 تعاونية وجمعية ومقاولة اجتماعية.

المعارض الجهوية والإقليمية

تنظيم 7 دورات بمشاركة ما يفوق 800 تعاونية وجمعية ب 4 جهات:

- 1 بجهة سوس-ماسة -درعة بمدينة أكادير
- 2 جهة طنجة –تطوان-الحسيمة بمدينة طنجة
- 1 جهة فاس-مكناس
- 2 الجهة الشرقية بمدينة وجدة
- 1 جهة بني ملال-خنيفرة

الأسواق المتنقلة:

تنظيم 11 نسخة بمشاركة ما يناهز 700 تعاونية وجمعية ب 3 جهات:

- 04 بجهة العيون الساقية الحمراء.
- 04 فاس – مكناس.
- 3 الداخلة –وادي الدهب.

المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تنظيم النسخة الرابعة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يوم 19دجنبر 2018 بمركز محمد السادس بالصخيرات تحت شعار «الاستراتيجية الجديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تحدي مستقبلي من أجل تنمية اقتصادية مجالية مستدامة».

■ الشراكات

في ميدان البحث العلمي مع كل من:

- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش؛
- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء؛
- جامعة القاضي عياض

في مجال التسويق:

- مؤسسة دار الصانع
- المكتب الوطني للمطارات
- المكتب الوطني للسكك الحديدية
- المكتب الوطني للطرق السيارة

اتفاقيات خاصة مع الجهات: في إطار تفعيل اتفاقيات إطار تم توقيع:

- اتفاقيتان مع مجلس جهة الشرق
- اتفاقيتان مع جهة بني ملال-خنيفرة
- اتفاقية مع مجلس جهة فاس-مكناس
- اتفاقيتان مع مجلس جهة-طنجة-تطوان-الحسيمة
- اتفاقية مجلس جهة سوس-ماسة
- اتفاقية مجلس جهة مراكش-آسفي

■ مذكرات تفاهم

اتفاقيات في مجال التعاون الدولـــي:

- إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع التشخيص لتحديد السلاسل المحتمل دعمها بجهات سوس ماسة، الدار البيضاء –سطات والشرق في 20 فبراير 2017 حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة وتم تقديم التقرير الأولي لهذه المرحلة
- إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع وتنفيذ برنامج لتقوية القدرات وتشجيع إبداع الفاعلين بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة وتم تقديم التقرير الأولي لهذه المرحلة؛

- إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع وتنفيذ استراتيجية التواصل المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة وتم تقديم التقرير الأولي لهذه المرحلة؛
- فيما يخص آليات التتبع: مواصلة إنجاز الدراسة حول وضع نظام معلوماتي جغرافي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي: المرحلة الخامسة والأخيرة من هذه الدراسة المتعلقة بنقل الخبرات والمساعدة على بدء العمل بالمشروع الجديد للنظام المعلوماتي الجغرافي هي الآن في طور الانجاز حيث تم تنظيم تكوين في هذا الصدد يومي 19 و20 أبريل 2017؛
- تتبع إنجاز دراسة حول التغطية الصحية.

■ دعم العمل التعاوني

فيما يخص دعم العمل التعاوني وتنميته نذكر ضمن برامج مكتب تنمية التعاون ما يلي:

- انطلاق الدراسة المتعلقة بوضع تشخيص استراتيجي لتحديد سلاسل الإنتاج بالقطاع التعاوني بجهات: سوس - ماسة، الدار البيضاء – سطات، والشرق؛
- انطلاق الدراسة المتعلقة بوضع وتنفيذ استراتيجية التواصل المتعلق بالقطاع؛
- مواصلة إنجاز دراسة حول واقع وآفاق التعاونيات الفلاحية، وأخرى حول التعاونيات النسوية؛ وكذا دراسة حول الاتحادات التعاونية بالمغرب؛
- مواصلة برنامج «مرافقة» لتقوية قدرات 2000 تعاونية؛
- مواصلة العمل فيما يخص تأطير الجموعات العامة للتعاونيات، وإنجاز الفحوصات والمراقبة، وعمليات التكوين المستمر.

■ الاستراتيجية الوطنية في أفق 2020 - 2028

- إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة ببلورة استراتيجية وطنية وبرامج عمل للقطاع تراعي ما تمت مراكمته من تجربة ومنجزات وكذا انتظارات القطاع حتى يلعب دوره كاملا في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا؛ مشروع الاستراتيجية شكل كذلك موضوع تشاور وتبادل الرأي خلال المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي الذي تم تنظيمها شهر دجنبر 2018، هذا إضافة إلى تنظيم 12 لقاء تشاوريا على مستوى جميع جهات المملكة حول الاستراتيجية المذكورة بمشاركة ممثلي مكونات القطاع والإدارات والمؤسسات العمومية المعنية.

8.3. تعزيز حقوق السجناء وإعادة الإدماج

عرف قطاع السجون وإعادة الإدماج خلال السنوات الأخيرة تغيرات ومنجزات هامة ساهمت بشكل كبير في تحسين الصورة السلبية التي كانت تطبعه وتجاوز الاختلالات المسجلة على جميع المستويات. فقد عملت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في هذا الصدد، على بذل مجهودات جبارة خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف الاعتقال وصون حقوق وكرامة السجناء وتهيئ المناخ المناسب لتأهيلهم لإعادة الإدماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم، وذلك تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وكذا انسجاما مع التوجهات الحكومية في هذا المجال، وقد أتاحت هذه الجهود تحقيق مجموعة من المكاسب والمنجزات التي انعكست ايجابا على أوضاع السجناء وسير العمل بالمؤسسات السجنية وساهم في خلق دينامية جديدة لدى موظفيها. في هذا الإطار، شكلت سنتي 2017 و2018 استمرارية لهذه المنجزات وفرصة لإطلاق أوراش إصلاحية أخرى سيتم استعراضها وفق المحاور الأربع الرئيسية لاستراتيجية المندوبية العامة للفترة 2016-2018:

■ **المحور الأول: أنسنة ظروف الاعتقال**

في إطار تحسين ظروف الايواء واصلت المندوبية العامة سعيها إلى الحد من ظاهرة الاكتظاظ وتداعياتها السلبية، من خلال الرفع من الطاقة الإيوائية لحظيرة السجون وتوفير بنية تحتية تراعي المعايير الضرورية لإيواء النزلاء الذين وصل عددهم في متم دجنبر 2018 إلى 83.757 نزيلا. حيث قامت خلال سنتي 2017 و2018 بافتتاح 4 مؤسسات سجنية جديدة وإغلاق 6 سجون قديمة وذلك بالموازاة مع الانتهاء من مشاريع إصلاح وترميم 14 مؤسسة سجنية، وكذا مواصلة أشغال إعادة تهيئة المؤسسات السجنية بكل من تازة وآيت ملول وتولال 1 وأسفي وخنيفرة وتاونات والفقيه بنصالح وواد زم وأطيطة 2 وأزيلال وزايو والجديدة وتزنيت وطنجة1. وقد مكنت مجموع هذه الإجراءات من بلوغ 158.504م² كمساحة إجمالية للإيواء في متم دجنبر 2018، مما يعكس ارتفاعا نسبيا مقارنة بالمساحة المسجلة في متم دجنبر 2016 والتي بلغت

155.329 م² وبالتالي انتقال المساحة المخصصة لكل سجين من 1,87م² إلى 1.89م² وتراجع نسبة الاكتظاظ من 38% إلى 36,92 % خلال الفترة ما بين هاتين السنتين علما أن هذه الظاهرة تتداخل فيها مجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بالارتفاع المتزايد لعدد الساكنة السجنية والذي لا تواكبه الطاقة الاستيعابية للسجون المتوفرة، وكذا بعدم ترشيد الاعتقال الاحتياطي. وفي ظل غياب حلول عملية لهذه الاكراهات تعتزم المندوبية العامة مواصلة أشغال بناء 6 سجون منها ما يعوض بعض السجون المتواجدة وسط المناطق السكنية والأخرى المتهالكة، ومنها ما يتم افتتاحه لتعزيز الطاقة الإيوائية الإجمالية لحظيرة السجون.

أما على مستوى التغذية فقد تركز الاهتمام بعد تفويضها للقطاع الخاص وتفعيل القرار المتعلق بمنع توصل السجناء بقفف المؤونة من طرف عائلاتهم – باستثناء المناسبات الدينية- على تهيئة وتجديد المطابخ وتعزيز التجهيزات المطبخية وإدراج مقتضيات في دفتر التحملات تفرض على الشركات المعنية توفير مختلف وسائل ومعدات التوزيع وأواني بالجودة المطلوبة وتضمن السلامة الصحية للوجبات وتفرض إعمال المراقبة اللازمة في مختلف مراحل إعداد الوجبات من خلال تكثيف عمليات التفتيش والتقييم المستمر لمستوى تغذية المعتقلين من طرف لجان مركزية وجهوية سواء من خلال تفقد المطابخ السجنية وتجهيزاتها أو من خلال الاطلاع على مختلف مراحل الإعداد والتوزيع، مع انتداب مختبرين معتمدين لإجراء تحاليل ميكروبيولوجية منتظمة للتأكد من مدى الالتزام بالشروط الصحية الضرورية في تحضير الوجبات الغذائية. وقد امتدت المجهودات المبذولة على مستوى تغذية المعتقلين لتشمل إنتاج مادة الخبز ب 6 مؤسسات سجنية، حيث تمت تهيئة مخبزات وتجهيزها بالمعدات الضرورية لتمكين السجناء من هذه المادة بجودة عالية. وفي إطار تحسين ظروف توزيع الوجبات الغذائية، تعتزم المندوبية العامة خلال المرحلة المقبلة -إن توفرت لديها الإمكانيات اللازمة- مواصلة إحداث محلات خاصة بالأكل الجماعي لفائدة السجناء، علما أن النقص الحاصل في الموارد البشرية حال دون توفير الحراسة اللازمة في المحلات التي تم إحداثها ببعض السجون

منذ سنة 2016 مما تسبب في تعذر استغلالها. الشيء الذي يتوجب معه إعادة النظر في الموارد المرصودة لها سنويا.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، فقد واصلت المندوبية العامة تعزيز شراكتها مع وزارة الصحة وفتح قنوات تعاون جديدة مع عدة فاعلين وطنيين في الميدان لتكثيف الحملات الطبية لنزلاء السجون وتحسين الرعاية المقدمة لهم وضمان حقهم في العناية والعلاج كسائر المواطنين، وقد بلغ عدد الفحوصات الطبية التي استفاد منها السجناء سنة 2018 ما مجموعه 540.128 أي بمعدل يتجاوز 6 فحوصات طبية لكل سجين. بالموازاة مع ذلك، تمت مواصلة تفعيل بنود اتفاقيتي الشراكة الموقعتين سنة 2016 بين المندوبية العامة ووزارة الصحة ومؤسسة محمد السادس لإعادة ادماج السجناء ومؤسسة لا سلمى لمحاربة السرطان بهدف تعزيز العرض الصحي لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية والسجناء المفرج عنهم. وفي سياق ذلك، تم إحداث 10 وحدات طبية سجنية جديدة وتهيئة 16 وحدة طبية قديمة وتوفير المعدات الطبية اللازمة، مما مكن من الرفع من الطاقة الإيوائية للمصحات السجنية من 1073 سريرا متم سنة 2015 إلى 1667 سريرا متم سنة 2018 أي بمعدل سرير لكل 50 سجينا. والرفع من عدد المؤسسات السجنية التي تتوفر على سيارة إسعاف من 33 إلى 54 خلال نفس الفترة. وقد تم في نفس الوقت إحداث 5 مراكز لمحاربة الإدمان على المخدرات بسجون طنجة 2 والدار البيضاء وتطوان والناظور وسلا، وبرمجة افتتاح 5 مراكز أخرى بطنجة 1 وفاس ومراكش وآيت ملول 2 ووجدة سنة 2019. كما تم اقتناء وحدتين متنقلين للكشف بالأشعة في أفق اقتناء وحدات في مجالات طبية أخرى وتشغيلها شرط توفر الموارد البشرية اللازمة لاستغلالها.

وإذا كان تحسين معدل التأطير الطبي يشكل أحد شروط تعزيز العرض الصحي المقدم للسجناء، فإن هذا المعدل قد بلغ في متم دجنبر 2018 طبيب لكل 930 سجين. ويبقى طموح المندوبية العامة أكبر من هذا الرقم المسجل. فرغم توظيف 12 طبيبا عاما خلال سنتي 2018، إلا أن ذلك لم يكن له الوقع الكافي على تحسين هذه النسبة بالنظر إلى توالي استقالات الأطباء بسبب ظروف العمل الصعبة بالسجون وعزوف أطباء القطاعين العام والخاص عن التعاقد مع المندوبية العامة، مما يتطلب تخصيص مناصب مالية

أكثر للرفع من عدد المناصب المخصصة للتوظيف في هذا الإطار وبحث إمكانية اعتماد إجراءات أخرى تتيح جذب هذه الفئة من الموظفين للعمل بالسجون. في انتظار ذلك، عملت المندوبية العامة على تغطية المؤسسات السجنية التي لا تتوفر على طبيب قار أو متعاقد بتكليف أطباء يعملون بمؤسسات سجنية أخرى بالقيام بزيارات دورية منتظمة لهذه المؤسسات، الأمر الذي ساعد على ضمان تغطية بلغت نسبتها 98 % في مجال طب العام و94% في مجال طب الاسنان خلال السنة الجارية ومكن بذلك من توفير89% من مجموع الخدمات الصحية العلاجية المقدمة لفائدة السجناء بالوحدات الصحية داخل المؤسسات السجنية. موازاة لذلك، بلغت نسبة الخدمات التي تتم بالمستشفيات العمومية خاصة الخدمات العلاجية المتخصصة 10%، في جين لم تتجاوز نسبة الخدمات المنجزة في القطاع الخاص 1%. موازاة لذلك، حرصت المندوبية العامة على تعزيز التنسيق والعمل التشاركي مع شركائها الدوليين، مما أثمر برامج متعددة ومتنوعة تهدف إلى النهوض بالرعاية الصحية في الوسط السجني من خلال إنجاز مشاريع نموذجية كمشروع الوقاية من الانتحار والاعتداء على النفس، والقيام بدراسات ميدانية والرفع من مستوى التكوين المستمر لفائدة الأطر الطبية وشبه الطبية. كما ساهمت هذه الشراكات في تمكين هذه الأطر من دلائل مسطرية الهدف منها توحيد مجموعة من الإجراءات المعتمدة بالمؤسسات السجنية.

وإلى جانب مختلف الإجراءات المتخذة لتحسين ظروف الاعتقال، أصبحت المقاربة الحقوقية نهجا تسير عليه المندوبية العامة خلال السنوات الأخيرة وذلك بتنسيق مع شركائها في هذا الميدان. وقد تم خلال سنتي 2017 و2018 التركيز على تعزيز حق التشكي والتظلم من خلال إعمال تتبع دقيق لشكايات السجناء وعائلاتهم ومعالجتها، ومواصلة ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في صفوف الموظفين عبر آليتي التكوين والتحسيس، وتأسيس أندية لحقوق الانسان والمواطنة بالمؤسسات السجنية، وإحداث مراكز لاستقبال وإرشاد المرتفقين ببعض السجون وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جل البرامج، وإعداد مسودة نهائية للقانون 23/98 في إطار مشروع إصلاح شمولي يستهدف إدراج مقتضيات جديدة تكرس حماية أوسع وأنجح لحقوق السجناء.

■ **المحور الثاني: تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج**

يشكل تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج إحدى المهام الأساسية التي أحدثت من أجلها المندوبية العامة. من هذا المنطلق، يتم وضع برامج لفائدة المعتقلين بالمؤسسات السجنية تتنوع بين ما هو روحي وتربوي وثقافي وترفيهي وإضافة إلى كل ما يتعلق بتعزيز تواصلهم مع العالم الخارجي خاصة عائلاتهم. ورغم الإكراهات التي تعوق تنفيذ هذه البرامج والمتعلقة خاصة بضعف البنية التحتية للفضاءات بالمؤسسات السجنية وعدم مواكبة تطورها لتزايد عدد المعتقلين، والخصاص المسجل في التأطير، فقد أمكن تحقيق مكتسبات عدة تتجلى في ارتفاع عدد السجناء المستفيدين من برامج التعليم ومحو الأمية والتكوين المهني والفلاحي والفني والحرفي من 17.681 مستفيدا خلال السنة الدراسية 2016/2015 إلى 23.001 مستفيدا خلال السنة الدراسية 2018/2017، وعدد المستفيدين من مختلف الأنشطة من 47.143 سنة 2016 إلى 55.097 سنة 2018.

الإنجازات المحققة على مستوى تأهيل السجناء لإعادة الإدماج لم تقتصر فقط على تحسين المؤشرات ذات الصلة، بل امتدت خلال الثلاث سنوات الأخيرة لتشمل جيلا جديدا من البرامج التي ترتكز على تشجيع الإبداع في مختلف تجلياته الحرفية والفنية والثقافية والأدبية. وقد تميزت سنتي 2017 و2018 بتوسيع حقيبة البرامج التأهيلية وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية لتنفيذها، حيث تم تنظيم أربع دورات لبرنامج الجامعة في السجون، وإطلاق تجربة المقاهي الثقافية بالسجون، والمهرجان الثقافي لفائدة السجناء الأفارقة وتنظيم الملتقى الصيفي للسجناء الأحداث، والشروع في إحداث نوادي سنيمائية بالمؤسسات السجنية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج المحاضرات العلمية، وتنظيم نسختين للبرنامج التأهيلي» مصالحة»، واعتماد منهجية التثقيف بالنظير في إطار الخطة المتعلقة بترويج خطاب التسامح ومحاربة الفكر المتطرف. كما تم تنفيذ مبادرات عدة تهدف إلى إبراز مؤهلات النزلاء وملكاتهم الإبداعية وتثمينها لإحداث فرص حقيقية لإدماجهم في المجتمع تجلت في إصدار مؤلفات تثمن مختلف الإبداعات الحرفية والفنية والفكرية، ويتعلق الأمر بمؤلف « الفنون من داخل السجون» ومؤلف «صناع مصير مغاير» والمجلة الدورية «دفاتر السجين» الذي هو عبارة عن مجلة علمية وإبداعية تخصص لنشر المساهمات العلمية والإبداعات الأدبية للسجناء، إضافة إلى مؤلف الذي يستعرض مختلف الإبداعات الحرفية للسجناء بالورشات الإنتاجية السجنية. هذا إلى جانب «إذاعة إدماج» التي شكلت إحدى المبادرات الفريدة التي تم إطلاقها لفائدة سجناء السجن المحلي عين السبع بالدار البيضاء في أفق تعميمها

على باقي السجون، وهي إذاعة تشكل منبرا تواصليا متميزا يتيح تثقيف مختلف فئات النزلاء من خلال بث عدد من البرامج التثقيفية والتحسيسية والترفيهية التي يتم إنتاجها في إطار لجنة تضم خبراء وطاقم من أطر من المندوبية العامة، وذلك بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية والرابطة المحمدية للعلماء ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

وفي إطار مواصلة الجهود لتعزيز فرص تأهيل السجناء لإعادة الإدماج، تعتزم المندوبية العامة خلال الثلاث سنوات المقبلة تعميم البرامج التأهيلية من الجيل الجديد على جميع السجون، وتنويع شعب التكوين ومواصلة بحث إمكانيات تطوير صيغ تشغيل السجناء في إطار الشراكة مع القطاع الخاص عبر إحداث وحدات انتاجية داخل المؤسسات السجنية وبشكل يضمن للسجناء الاستفادة من تكوين تطبيقي وكذا من مقابل مادي وفقا للمقتضيات ذات الصلة مما يساهم في إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم عبر التشغيل الذاتي أو الاندماج في سوق الشغل وبالتالي التقليص من حالات العود.

■ **المحور الثالث: ضمان أمن وسلامة السجناء**

انطلاقا من سعيها إلى ضمان الأمن والسلامة بالسجون باعتباره أحد المهام الأساسية المنوطة بها، عملت المندوبية العامة خلال سنتي 2017 و2018 على تعزيز أمن المنشآت السجنية وتجهيزها بالمعدات الحديثة وتأهيل الموظفين من خلال تنفيذ دورات تكوينية في الأمن الإستباقي وتدبير الطوارئ خاصة لفائدة أعضاء فرق التدخل التي تم إحداثها بجميع المؤسسات السجنية، إضافة إلى تعزيز الإجراءات الوقائية بما يتيح الحد من العنف والاعتداءات والتصدي لظاهرة تسريب الممنوعات وتدبير الأزمات بالفعالية والسرعة اللازمتين، إضافة إلى هيكلة وتوحيد المساطر المعتمدة من طرف الموظفين في أداء مختلف مهامهم اليومية وتضمينها في دلائل أصبحت كذلك مرجعا أساسيا ضمن المراجع المعتمدة في التكوين الأساسي للموظفين الجدد. وفي ذات السياق، عملت المندوبية العامة على تثبيت نظام التقنية البيومترية بجميع المؤسسات السجنية، وتم تفعيله كتجربة أولية بالمؤسسة السجنية عين السبع 2 بالدار البيضاء، ويتيح هذا المشروع تجاوز إشكالية تحديد الهوية الحقيقية للنزلاء. وذلك بالموازاة مع المجهودات المبذولة على مستوى تمكين جميع السجناء من بطاقة التعريف الوطنية بتنسيق مع المصالح المعنية، وقد وصلت نسبة النزلاء المتوفرين على هذه البطاقة إلى غاية متم دجنبر من سنة 2018 إلى 74%.

■ **المحور الرابع: تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة**

باشرت المندوبية العامة منذ سنة 2016 مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تثمين مواردها البشرية، أبرزها تحسين الولوج إلى التكوين المستمر، وتعزيز الانفتاح على الجامعات الوطنية وعقد شراكات متميزة معها في مجال تكوين الموظفين كالشراكة القائمة مع الجامعة الدولية بالرباط والتي تشرف على ماستر» العلوم السجنية»، وجامعة محمد الخامس التي تؤطر ماستر «المؤسسة السجنية: الواقع والآفاق» لفائدة موظفي المندوبية العامة، إضافة إلى إحداث شراكات جديدة مع 6 جامعات وطنية أخرى. كما عملت على إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ومراجعة نظام وتوقيت العمل بالمؤسسات السجنية، وتنظيم الحركة الانتقالية بوتيرة مرتين سنويا، إضافة إلى تفعيل المقتضيات القانونية المرتبطة بالترقية الاستثنائية من خلال منح أقدمية اعتبارية لفائدة أزيد من 1900 موظف سنة 2018. وعرفانا بالمجهودات المبذولة من طرف العاملين بالسجون وتشجيعهم على الابتكار والتميز والرفع من جودة الأداء، تم إحداث جائزة الموظف المتميز، وإقرار موعد سنوي للاحتفاء بهم وتتويج المتميزين منهم تزامنا مع الذكرى السنوية لتأسيس المندوبية العامة. كما تم تشكيل خلية مركزية للمواكبة والدعم النفسي تسهر على إرساء برنامج وقائي علاجي لرصد ودعم الحالات التي تعاني من مشاكل نفسية ومواكبة الموظفين خاصة الذين تعرضوا لاعتداءات. هذا إلى جانب مواصلة دعم وتسهيل عمل جمعية التكافل الاجتماعي لموظفي المندوبية العامة لتطوير وتعزيز وتنويع خدماتها الاجتماعية. وتبقى هذه الإجراءات غير كافية بالنظر إلى ظروف العمل الصعبة لموظفي السجون والمهام الجسيمة المنوطة بهم. ويبقى الأمل معقودا على مراعاة طبيعة هذه الظروف من خلال مراجعة التعويضات المخولة لهذه الفئة من موظفي الدولة.

من جهة أخرى، حرصت المندوبية العامة على تطوير طرق تدبيرها وتعمل على تحديث الإدارة بما يتوافق ومبادئ الحكامة الجيدة، فعملت في هذا السياق على هيكلة وتنميط المساطر المعتمدة في مختلف مستويات تدبير الشأن السجني وتضمينها في دلائل، وإعداد مدونة السلوك والواجبات والتي تتضمن القواعد المهنية الواجب احترامها وكذا مبادئ النزاهة التي يتوجب التحلي بها. إضافة إلى تفعيل النهج القائم على التعاقد المركزي-الجهوي تنزيلا للتدبير اللاممركز، وتطوير الإدارة الالكترونية من خلال إرساء النظام المعلوماتي المندمج الذي تم استكمال جميع مكوناته خلال سنة 2018 ليصل إلى مرحلة التفعيل مما مكن من إدراج نسبة 50% من السجناء بقاعدة بياناته.

وقد حرصت المندوبية العامة على تقوية شراكاتها على المستوى الوطني من خلال إحداث شراكات مع هيئات جديدة، وتفعيل اللجنة التي تضم القطاعات المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوب العام والمحدثة بموجب المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.08.49 والمنصوص على تأليفها وعلى اختصاصاتها في مقتضيات المرسوم رقم 2.13.607 الصادر بتاريخ 18 يوليوز 2014.

9.3. دعم القدرة الشرائية

■ **إنجاح الحوار الاجتماعي وتتويجه بالتوقيع على اتفاق ثلاثي الأطراف 2019-2021**

ومن أهم مخرجاته على مستوى دعم القدرة الشرائية:

- زيادة في الأجور ما بين 400 و500 درهم على ثلاث دفعات في القطاع العام؛
- زيادة 10٪ في الحد الأدنى للأجور؛
- التعويضات الأسرية: زيادة 100 درهم على كل طفل من الثلاثة الأوائل.

■ **سياسة الأسعار**

تحيين قائمة أسعار المواد والخدمات المنظمة أسعارها

في إطار مواكبة سياسة الحكومة في تنزيل القواعد المتعلقة بقانون السير، وبطلب من القطاع المكلف بالنقل، تمت إضافة «تعريفة الدروس التكوينية النظرية والتطبيقية من أجل الحصول على رخصة السياقة» ليشملها تحديد أسعارها من طرف الدولة.

تطور أسعار المواد والخدمات المنظمة أسعارها

لم تشهد أسعار المواد والخدمات المقننة أسعارها أي تغيير خلال هذه الفترة باستثناء أسعار التبغ والأدوية.

- قطاع التبغ

في إطار اشغال لجنة المصادقة على الأسعار التي تترأسها وزارة الشؤون العامة والحكامة قامت هذه الأخيرة بمراجعة مقتضيات المرسوم المتعلق بنظام المصادقة على أسعار التبغ المصنع.

كما قامت اللجنة بالمصادقة على أسعار التبغ بإصدار خلال سنتي 2017 و2018 عدد من القرارات. وقامت بالمصادقة على ما مجموعه 364.

- أسعار الأدوية

قامت اللجنة المشتركة بين الوزارات بدراسة 501 ملف متعلق بأسعار الادوية كالتالي:

ج.19 حصيلة اللجنة المشتركة بين الوزارات لدراسة أسعار الأدوية

نوعية الاجراء/السنة	2017	2018	2019
تحديد او المصادقة على أسعار جديدة	363	309	
تخفيض الأسعار	135	224	319
الزيادة في الأسعار	0	1	

وبالموازاة مع هذا، أطلقت الوزارة مجموعة من الاجتماعات مع عدد من المتدخلين في القطاع لتقييم السنوات الاولى من تطبيق النظام الجديد لتحديد أسعار الادوية، وتهدف هذه المبادرة الى الوقوف على ما يمكن تحسينه وتجويده في هذه المنظومة على ضوء التجربة المراكمة.

- أسعار الماء الشروب:

في إطار تطبيق لبرنامج التعاقدي بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تمت برمجة عدة مراجعات لأسعار، إلا ان الحكومة قررت بالنسبة للزيادة التي كانت مقررة في ثمن الماء الصالح للشرب عند الإنتاج مع بداية سنة 2017، تعليق الزيادة مؤقتا تفاديا لأثرها على القدرة الشرائية للمستهلكين.

■ نظام المقاصة

دعم المواد الأساسية

استمرت الحكومة في دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم بعض المواد الأساسية المتمثلة في غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني. وقد بلغ الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا الدعم برسم سنتي 2017 و2018 ما يفوق 32.8 مليار درهما موزعة كالتالي:

ج.20 حصيلة دعم المواد الأساسية

المادة	الغلاف المالي المخصص لسنة 2017 (مليون درهم)	الغلاف المالي المخصص لسنة 2018 (مليون درهم)
غاز البوطان	10.315	12.400
السكر	3.455	3.500
الدقيق الوطني	1.465	1.300
دعم الأقاليم الصحراوية	120	120
المجموع	15.584	17.300

فيما يخص 2019 فقد تم رصد في قانون المالية مخصصات لدعم هذه المواد ما يناهز 17.67مليار درهما.

ومن أجل حكامة نظام المقاصة تعمل الوزارة بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية على دراسة ووضع الاليات الضرورية لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المعنية من أجل تخفيف كلفتها وتحسين استهداف المستهلكين خاصة المعوزين منهم.

تحسين أداء القطاعات المدعمة

غاز البوطان

وفي باب ترشيد نفقات المقاصة الموجهة لهذا القطاع تم اصدار قرار متعلق بتحديد أسعار غاز البوطان الذي تم من خلاله تحيين خريطة تزويد مراكز التعبئة من محطات التزويد اخدا بعين الاعتبار محطات التوزيع ومراكز التعبئة المنشأة حديثا، وذلك من اجل التقليص من كلفة نقل هذه المادة التي يتحملها صندوق المقاصة.

ومن أجل مواكبة النظام الجديد المتعلق بتحرير واردات الغاز بوطان الذي دخل حيز التنفيذ منذ فاتح يونيو 2016 تم تحيين مساطر مراقبة ملفات غاز البوطان من خلال تعزيز هذه المراقبة وتقنين طرق تصفية هذه الملفات.

وفي إطار المشروع التي تقوم به وزارة الطاقة والمعادن من أجل وضع نظام وطني للتخزين الاحتياطي للمواد النفطية، قامت هذه الوزارة بشراكة مع القطاعات المعنية بتقييم الاستثمارات المنجزة في مجال استقبال وتخزين هذه المواد ودراسة كيفية تفعيل المساطر القانونية المتعلقة بالمبالغ المحصلة من طرف قطاع المواد النفطية المتعلقة بالهامش الخاص الموجه لتمويل المخزون الاحتياطي من هذه المواد وكذا تلك المخصصة لإنشاء قدرات في التخزين في هذا القطاع.

قطاع الدقيق الوطني

- عرفت الكميات المدعمة من الدقيق الوطني استقرارا خلال سنتي 2017 و2018 حيث يبلغ حصيص الدقيق الذي يتم توزيعه 6.5 مليون قنطارا.
- وقدد تمت دراسة كيفية تحيين عملية توزيع حصيص الدقيق الوطني استنادا الى الخريطة الجديدة للفقر التي تم إصدارها من طرف المندوبية السامية للتخطيط.
- وفي باب حكامة هذا النظام تم تكثيف عمليات المراقبة خاصة فيما يتعلق بجودة هذه المادة مع اتخاد الإجراءات الجزرية في حق المخالفين.

قطاع السكر

- القيام بشراكة مع الفاعلين في القطاع بدراسة حول سبل تحسين عملية توزيع السكر ووضع ثمن موحد لبعض الأصناف على صعيد التراب الوطنين،
- اصدار مقرر وزاري يقضي بإعادة النظر في المستفيدين من الدعم مع استثناء السكر المصفى المستورد وذلك بغية الحفاض على الإنتاج الوطني من هذه المادة،
- مراجعة منظومة الحماية الجمركية المطبقة على استيراد السكر المصفى،
- وضع نظام جديد يهدف الى تعزيز وتكثيف مراقبة ملفات صرف دعم السكر من طرف صندوق المقاصة،
- دراسة كيفية طلب استرجاع دعم السكر من الشركات التي تقوم بإعادة تلفيف السكر و بيعه .

متابعة تطورات قطاع المحروقات

رغم تحرير أسعار المحروقات نهاية سنة 2015 فقد ظل يحظى هذا القطاع باهتمام ومتابعة بالغتين لما يشكل من أهمية ومن تداعيات على تكلفة النقل وبالتالي على أسعار المواد الأساسية. ومن خلال متابعة تطوره خلال السنتين الفارطتين تمت ملاحظة بأن أسعار المحروقات عرفت ارتفاعات مهمة مقارنة مع فترة التقنين الشيء الذي تم تأكيده من طرف اللجنة البرلمانية التي عهد لها بالمهمة الاستطلاعية في هذا القطاع. وقد عملت الوزارة على اتخاد مجموعة من التدابير من أجل تنظيم سوق المحروقات وتشجيع المنافسة بين الفاعلين فيها ويتم تلخيصها فيما يلي:

- إطلاق تطبيق هاتفي حول أسعار المحروقات تمكن المستهلك من معاينة اثمنة هذه المواد على صعيد التراب الوطني،
- اصدار قرار تنظيمي يوضح سبل اشهار الأسعار في محطات الوقود والذي يتوجب احترامها من طرف المعنيين،
- اجراء بحث ميداني من أجل الوقوف على وضعية المنافسة في القطاع،
- طلب الراي الاستشاري لمجلس المنافسة من أجل الادراج المؤقت لأسعار المحروقات ضمن لائحة المواد والخدمات المنظمة أسعارها،
- إطلاق سلسلة من المشاورات مع المهنيين من أجل وضع تصور جديد لكيفية وضع حد أقصى لهوامش ربح الفاعلين في القطاع وذلك من أجل الحد من الارتفاع الفاحش لأسعار هذه المواد.

■ **الحرص على ضمان المنافسة الحرة وتتبع الأسعار**

عرفت نهاية سنة 2018 تعيين رئيس مجلس المنافسة من طرف جلالة الملك كما تم تعيين أعضاء المجلس بمرسوم لتكتمل النصوص التنظيمية اللازمة للتطبيق الكامل لقانون حرية الأسعار والمنافسة رقم 104.12.

وفي هذا الإطار انطلقت مرحلة جديدة في تطبيق القواعد القانونية المتعلق بالأسعار والمنافسة، حيث يضطلع مجلس المنافسة بسلطة تقريرية فيما يخص الممارسات المنافية للمنافسة وكذا بالنسبة لمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي.

وقد تميزت سنتي 2017 و2018، بسهر مديرية الأسعار والمنافسة على تطبيق القانون في الشق المتعلق بتنظيم السوق ومحاربة الممارسات المنافية للمنافسة حيث قامت المديرية بممارسة اختصاصات الحكومة فيما يتعلق بمراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من خلال:

مراقبة التركيزات الاقتصادية

قامت مديرية المنافسة والأسعار بدراسة وابداء الرأي في عدة مشاريع تركيزات اقتصادية. حيث بلغ عدد هذه المشاريع 27 مشروع اقتصادي خلال سنة 2017 و25 سنة 2018 تم الترخيص للبعض منها فيما الباقي لم يكن يدخل ضمن العمليات التي تنطبق عليها اجبارية التبليغ.

القيام بأبحاث المنافسة

قامت الوزارة ببحث منافسة ميداني في قطاع المحروقات بعد سنتين من التحرير للتأكد من مدى احترام الشركات لمقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة وقد شمل هذا البحث جميع الشركات المستوردة والموزعة للمحروقات والذي يبلغ عددها 18 شركة.

متابعة تطورات الأسعار الحرة

بخصوص المواد المحررة والتي نجد ضمنها العديد من المواد الاكثر استهلاكا كالمواد الفلاحية، فالإدارة تتابع تطورها في الأسواق من طرف هيئات المراقبة، كما تراقب تطبيق القانون فيما يخص الشفافية ومحاربة المضاربات. وفي هذا الشأن قامت اللجنة الوزاراتية المكلفة بتتبع مستويات التموين، الأسعار وعمليات المراقبة التي تترأسها وزارة الشؤون العامة والحكامة

بعقد ما مجموعه 23 اجتماع خلال السنة من أجل الوقوف على جميع الاختلالات التي من شأنها أن تحول دون التطور الطبيعي لأسعار المواد الأكثر استهلاكا واتخاد الإجراءات الازمة في هذا الشأن. وتتمثل حصيلة المتابعة التي تقوم بها هذه اللجنة فيما يلي:

ج.21 حصيلة متابعة الأسعار

السنة	الكميات المحجوزة والمتلفة بالطن	عدد المخالفات المرصودة	عدد نقط البيع المراقبة
2017	505,2	6839	156267
2018	1698	4770	188225

وضع آليات متابعة الأسعار

النظام المعلوماتي الوطني للأسعار

تعمل الوزارة على تفعيل العمل بالنظام المعلوماتي الوطني للأسعار بشراكة مع جميع القطاعات المعنية يتتبع أسعار المواد الأكثر استهلاكا من طرف المواطن المغربي. ويمكن هذا النظام من تمكين الحكومة من التتبع الدقيق لأسعار العديد من المواد الاستهلاكية بطريقة فورية وكذا من القيام بالعديد من الدراسات وإصدار عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة في هذا المجال.

البوابة الإلكترونية "محطتي"

على هامش إطلاق التطبيق الهاتفي «محطتي» قامت الوزارة بإحداث بوابة الكترونية من أجل متابعة تطورات سوق المحروقات خاصة فيما يتعلق بالأسعار وذلك من أجل ضمان الشفافية في تكوين أسعار هذه المواد وخلق ظروف المنافسة الشريفة.

4. تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي

1.4. تنزيل برنامج «تقليص الفوارق الاجتماعية» بالوسط القروي

تنفيذا للتوجيهات السّامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تمّ الشروع في تنزيل برنامج «تقليص الفوارق الاجتماعية بالوسط القروي»، برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 - 2023، بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم.

وقد سطرت لهذا البرنامج ثلاثة أهداف استراتيجية وهي:

- فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، من أجل تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية؛
- تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح الشرب، الصّحة والتعليم؛
- توفير الشّروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن عام في دخل وظروف عيش الساكنة وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

■ **وضعية تقدم إنجاز البرنامج**

عمليا، تم الشروع في وضع الاعتمادات اللازمة لإنجاز هذا البرنامج منذ 10 غشت 2017، حيث عقدت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية اجتماعات عمل مع كل اللجان الجهوية، خصصت لتدارس برامج العمل لسنتي 2017 و2018 والمصادقة عليها، وتضم هذه البرامج أزيد من 2.800 عملية ومشروع.

وقد ناهزت ميزانية برنامج العمل لسنة 2017 حوالي 8,34 مليار درهم، منها 3,46 مليار درهم ممولة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. فيما ناهز المبلغ الإجمالي لبرامج العمل الجهوية لسنة 2018 حوالي 7,2 مليار درهم، منها 3,48 مليار درهم ممولَة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

خلصت الحصيلة الأولية لمخططي عمل برسم سنتي 2017 و2018 إلى إنجاز ما يلي:

- برمجة حوالي 790 4 مشروعا بغلاف استثماري يناهز 14,87 مليار درهم؛
- إطلاق 882 1 مشروعا (39%) بغلاف مالي قدره 6,87 مليار دهم (46%)؛
- إنهاء 785 مشروعا (42%) بغلاف مالي قدره 1,29 مليار دهم.

وبالنسبة لسنة 2019، فمنذ شهر دجنبر 2018، تم الشروع في المصادقة على البرامج الجهوية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، حيث يقدر المبلغ الإجمالي لبرامج العمل الجهوية لسنة 2019 بحوالي 6,536 مليار درهم، منها 3,416 مليار درهم (52%) ممولَة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. هذا، ولا يتم تمويل سوى المشاريع المسطرة في برنامج العمل السنوي المصادق عليه، الذي لا يمكن مراجعته إلا باقتراح من اللجنة الجهوية في حدود الموارد المالية المتاحة.

ويمكن إجمال الإنجازات المادية المسجلة خلال سنتي 2017 و2018 على الشكل التالي:

الطرق والمسالك القروية

- انجاز 1543 كلم من الطرق القروية، أي ما يعادل 32% من البرنامج؛
- صيانة 794 كلم من الطرق القروية، أي ما يعادل 35% من البرنامج؛
- إنجاز 1845 كلم من المسالك القروية، أي ما يعادل 57% من البرنامج؛
- صيانة 267 كلم من المسالك القروية، أي ما يعادل 49% من البرنامج؛
- إنجاز 26 منشأة فنية.

التعليم

- بناء 35% من المؤسسات التعليمية المبرمجة؛
- تأهيل 59% من المؤسسات التعليمية المبرمجة؛
- إنجاز116 عملية اقتناء للنقل المدرسي بنسبة إنجاز بلغت 56% من العمليات المبرمجة.

الصحة

- بناء 28% من المراكز والمستوصفات الصحية المبرمجة؛
- تأهيل 58 من المراكز والمستوصفات الصحية المبرمجة؛
- انجاز 481 عملية اقتناء لسيارات الإسعاف والوحدات الطبية بنسبة بلغت 69% من البرنامج المسطر.

التزويد بالماء الصالح للشرب

- إنجاز 12516 عملية ربط فردي بالماء الصالح للشرب، ما يناهز 46% من العمليات المبرمجة؛
- صيانة 26 كلم من شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب، ما يناهز 93% من العمليات المبرمجة.

الكهربة القروية

- ربط 216 دوار بالشبكة الكهربائية وتزويد 66 سكن قروي بشكل فردي بنسبة انجاز بلغت 40%؛
- توسيع شبكة الكهرباء ذات الضغط المنخفض على 82 كلم.

■ **حكامة البرنامج**

- عقد اجتماع اللجنة بين وزارية برئاسة السيد وزير الداخلية من أجل تدارس وضعية تقدم إنجاز مخططي عمل برسم سنتي 2017 و2018 وكذا العمل على إزالة المعيقات التي تعترض تنفيذ مكونات البرنامج.
- عقد اجتماعات اللجنة الوطنية لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية مع اللجنة الجهوية من أجل تقديم حصيلة إنجازات مخططي عمل برسم سنتي 2017 و2018 وكذا الشروع في تنزيل مخطط عمل برسم سنة 2019.

■ **أثر المنجزات المحققة على ساكنة المناطق القروية**

يتوخى أن تساهم هذه الإنجازات في فك العزلة عن 5.190 دوارا، والولوج للخدمات الصحة والتعليم والماء والكهربة القروية لأزيد من 6 ملايين نسمة على مستوى 1.100 جماعة.

ومن المرتقب أن تترتب عن هذه الانجازات دينامية اقتصادية وترابية جديدة بالمناطق المستهدفة نتيجة إحداث الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع القدرة الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، والتي ستؤدي إلى تحسن عام في الدخل وظروف عيش الساكنة. وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المجالات.

وتتم مواصلة إنجاز المشاريع المتعلقة بالقطاعات الخمس وفقا لإطار الحكامة والتركيبة المالية المسطرة من طرف مختلف المتدخلين في هذا البرنامج. وهكذا، يتم سنويا تخصيص ما يناهز 7 مليار درهم لمواصلة الإنجازات.

2.4. تنزيل البرامج الأخرى الخاصة بالعالم القروي

■ مواصلة تنفيذ برنامج الكهربة القروية الشمولي

يندرج برنامج الكهربة القروية الشمولي في إطار رؤية شاملة للتنمية الجهوية، تتوخى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية بصفة عامة. ومنذ انطلاقته سنة 1996، قطع هذا برنامج الكهربة القروية أشواطا هامة، مكنت من تحقيق إنجازات كبيرة همت التعميم شبه-الشامل للكهرباء على الوسط القروي، حيث بلغ هذا التعميم، إلى حدود نونبر 2018، نسبة 99,63%.

ويتم العمل على رفع هذه النسبة إلى ما يفوق 99,86% بعد الانتهاء من أشغال كهربة 951 دوارا (086 25 مسكنا)، المبرمجة للإنجاز خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 - 2020.

وقد مكنت نتائج الدراسات السوسيولوجية والسوسيواقتصادية المنجزة حول الانعكاسات الإيجابية لهذا البرنامج بالوسط القروي من استخلاص نتائج هامة بشأن الأثر الإيجابي لتعميم الكهربة القروية:

- فعلى المستوى الاقتصادي، لوحظ تحسن النشاط التجاري وإحداث أنشطة صغرى صناعية وفلاحية جديدة مدرة للدخل، لا سيما من خلال تطوير الحرف اليدوية، عصرنة وسائل الزراعة، إحداث مشاريع صناعية أو تجارية صغرى تساهم في احداث مناصب جديدة للشغل.
- وعلى المستوى الاجتماعي، مكنت الكهربة القروية من تحسين مؤشرات تعليم الأطفال. بالإضافة إلى تراجع وتيرة الهجرة إلى المدن وكذا بناء المنازل الإسمنتية وتوسيعها واقتناء التجهيزات المنزلية.

■ اتخاذ التدابير اللازمة لرفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي

ظل تجهيز المراكز القروية بشبكات توزيع الماء الشروب والتطهير السائل من بين اهتمامات وانشغالات الجماعات الترابية بهدف تأمين هذا المرفق الحيوي للساكنة ومواكبة التطور العمراني والاقتصادي الذي تعرفه العديد من المراكز على الصعيد الوطني:

توزيع الماء الشروب

منذ انطلاق البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)، عرف تجهيز المراكز بشبكات توزيع الماء الشروب وتيرة متصاعدة بفضل الشراكة التي تبرم بين الجماعات الترابية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتمويل وإنجاز المشاريع، حيث تساهم الجماعات بحصة 30% من كلفة المشاريع. وقد مكنت الاستثمارات المنجزة خلال سنتي 2017 و2018 من تزويد 25 مركز قروي بالماء الشروب لفائدة حوالي 80 ألف نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات توزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي بالماء الشروب لفائدة حوالي 1,5 مليون نسمة. وكان لهذه الاستثمارات أثر إيجابي في تحسين ظروف الاستقرار والعيش والاستجابة لتطلعات الساكنة القروية من التوفر على الربط الفردي بالماء الشروب.

ومن أجل تعميم شبكات توزيع الماء بمختلف المراكز القروية، فقد تم إعداد برنامج يهدف في أفق 2026، إلى تجهيز حوالي 820 مركز بكلفة إجمالية تصل إلى 5,7 مليار درهم، يتم إنجازها في إطار البرنامج الأولوي 2019 - 2026 للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي.

التطهير السائل

منذ انطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل (PNA) سنة 2006، عرف تجهيز المراكز بشبكات التطهير السائل وتيرة عالية بفضل الشراكة التي تبرم بين الدولة والجماعات الترابية والفاعلين العموميين والخواص لتمويل وإنجاز هذه المشاريع. حيث تساهم الدولة بحصّة تتراوح ما بين 30% و50% من كلفة المشاريع والفاعلين بالحصة المتبقية. وبالرغم من أن هذا البرنامج يهم بالخصوص المدن والمراكز الحضرية، إلا أن 100 مركز قروي استفاد من هذا البرنامج، وقد ساهمت هذه الإنجازات في الرفع من نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي ونسبة معالجة المياه العادمة وكذا تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المراكز.

وموازاة مع ذلك، فقد قامت الوزارة بتقديم الدعم المالي لبعض المراكز القروية من خلال إنجاز دراسات ومشاريع التطهير السائل واقتناء آليات وذلك من خلال حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، حيث استفاد أكثر من 174 مركز قروي بدعم مالي يقدر ب 380 مليون درهم في الفترة الممتدة بين 2016 و2018.

ومن أجل تمكين العالم القروي من الاستفادة من هذا البرنامج وكذا إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، بادرت وزارة الداخلية وبشراكة مع الوزارات والفاعلين المعنيين بإعداد البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بكلفة تقدر ب 42,76 مليار درهم. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تجهيز 1207 من المراكز الرئيسية للجماعات الترابية بأنظمة مناسبة للتطهير السائل مما سيمكن من رفع نسبة الربط بشبكة التطهير السائل في المراكز الرئيسية للجماعات الترابية إلى 50% في أفق 2030 و80% في أفق 2040 وتقليص نسبة تلوث المياه العادمة بحوالي 40% في أفق 2030 ثم 60% في أفق 2040.

5. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

■ **الإنجازات**

برامج معالجة السكن غير اللائق

تعمل الوزارة على إعادة الاعتبار للمواطن والتقدم في معالجة اختلالات التوازن الاجتماعي، والحد من الفوارق بين العالمين القروي والحضري مرتكزة في أشغالها على إعطاء الأولوية للفئات الهشة. وفي ما يتعلق بالمرحلة الممتدة من بداية 2017 الى متم سنة 2018 في مجال تحسين ظروف السكن للفئات المعوزة وكذا توفير تجهيزات القرب الأساسية والتقليص من العرض السكني يمكن الإدلاء ب :

البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"

- تم تحسين الأوضاع السكنية ل 31.156 أسرة، حيث تم إعلان 3 مدن بدون صفيح ومن المتوقع إعلان 07 مدن أخرى بدون صفيح مع متم 2019، وقد ساهمت الدولة في هذا المجال بمبلغ استثماري إجمالي ناهز 704 مليون درهم.
- تعتزم الوزارة تحسين أوضاع 50% من أصل 120.000 أسرة تعيش في السكن الصفيحي في أفق 2021.

برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار

- تم سنة 2012 إحصاء 43 697 بناية مهددة بالانهيار، 42,5% منها تتواجد في المدن العتيقة؛
- خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى متم سنة 2018 تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بشأن معالجة ما مجموعه 9958 من البنايات الآيلة للسقوط بتكلفة إجمالية تقدر ب 1.043 مليار درهم منها 470.35 مليون درهم كمساهمة من وزارة السكنى وسياسة المدينة.
- واستمرارا في منهجية إعادة الاعتبار للموروث العمراني بالمدن العتيقة يتم التعاقد خلال مرحلة 2019 - 2021 بخصوص ما تبقى من البنايات المحصية أي 12948 بناية متبقية من نسبة الإحصاء الرسمي لسنة 2012 .

التدخل في أحياء السكن غير اللائق

- منذ انطلاق البرنامج تم تحسين أوضاع وظروف عيش ما يناهز 2,4 مليون أسرة باستثمار إجمالي بلغ 76 مليار درهم، منها 36 مليار درهم كمساهمة للوزارة

برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب

- المساهمة في تمويل الأنشطة المدرة للدخل وتلك المتعلقة بتقوية قدرات ساكنة عشرة قصور من بين الستة عشر النموذجية. بلغ عدد المشاريع المستفيدة 26 مشروعا بتكلفة مالية إجمالية قدرها 6,8 مليون درهم منها 4,2 مليون درهم كمساهمة من البرنامج وذلك لفائدة 1000 مستفيد من بينهم 450 مستفيدة.
- ومن المتوقع أن تعرف سنة 2019 استفادة كافة القصور النموذجية من المشاريع السالفة الذكر إذ تم في هذا الإطار تخصيص اعتماد مالي قدره 20 مليون درهم.
- إعطاء الانطلاقة لأشغال الترميم ورد الاعتبار ل 16 موقع، النموذجية والموزعة على ثلاث جهات وسبعة أقاليم وأربعة عشر جماعة ترابية منها 9 قروية. وقد تم لهذا الغرض تخصيص اعتماد مالي قدره 80 مليون درهم.
- للإشارة فقد تم خلال سنة 2018 الانتهاء من إنجاز الأشغال ذات الأولوية والتي همت الأماكن المقترحة من طرف الساكنة المحلية خلال الورشات التشاورية التي تم عقدها في هذا السياق وذلك بغلاف مالي قدره 10 مليون درهم.

برامج تنويع العرض السكني

منتوج السكن الاجتماعي 000 250 درهم :

- خلال الفترة 2017-2018 تم التوقيع على 219 اتفاقية ترمي إلى إنجاز 232.249 وحدة سكنية، منها 109.924 وحدة سكنية انتهت بها الأشغال، علما أن هذا البرنامج برمته عرف توقيع 1205 اتفاقية منذ انطلاقته سنة 2010 من أجل إنجاز نحو 1.7 مليون وحدة سكنية على مستوى التراب الوطني، ووصل عدد الوحدات التي انتهت الأشغال بها 404.939 وحدة سكنية حاصلة على شهادة المطابقة.

منتوج السكن منخفض التكلفة 000 140 درهم:

- خلال الفترة 2017 - 2018 تم توقيع 5 اتفاقيات تهم إنجاز 963 وحدة سكنية، كما تم إنجاز4365 وحدة ضمن الاتفاقيات المبرمة سابقا علما أنه منذ انطلاقة هذا البرنامج تم إبرام 71 اتفاقية تروم إنجاز36720 وحدة سكنية، منها 26062 وحدة سكنية تم الانتهاء من إنجازها وحصلت على شهادة المطابقة.

منتوج سكن الطبقة المتوسطة:

- خلال الفترة 2017 - 2018 تم إبرام 6 اتفاقيات تهم إنجاز 669 وحدة سكنية. كما أنه 3510 وحدة انطلقت الأشغال بها منها 310 حصلت على رخصة السكن، علما أنه و منذ إعطاء انطلاقة هذا البرنامج سنة 2013 ، تم إبرام 30 اتفاقية تروم إنجاز9326 وحدة سكنية.

في مجال تشجيع إنتاج السكن

في إطار تعديل برنامج السكن الاجتماعي 250000 درهم. قامت الوزارة، بالعمل على تخفيض عدد الوحدات السكنية التي يلتزم المنعشون ببنائها من 500 إلى 100 وحدة بالوسط القروي، وذلك من أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة في الانخراط في الاستثمار العقاري ومن جهة أخرى يمكن هذا التدبير من المساهمة في امتصاص الخصاص في السكن بالوسط القروي.

المشاريع التي دشنها او أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله

- 496 مشروع في مجال الاسكان والتعمير لإنجاز نحو 1.206.625 وحدة سكنية ومرفق عمومي.
- بلغت نسبة إنجاز بمجموع هذه المشاريع نحو 93%.

أهم مؤشرات قطاع البناء والأشغال العمومية

- من بين أولويات السياسة الحكومية في ميدان السكن، تدارك العجز المتراكم خلال العقود الأخيرة والمقدر سنة 2016 بحوالي 600.000 وحدة (مساكن + تجهيزات) وتقليصه إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2018.
- هذا الانخفاض في العجز السكني يشير إلى تطور إيجابي في الإنتاج ويحث على المواصلة في نهج نفس السياسة من أجل القضاء على السكن غير القانوني والسكن المهدد بالانهيار والسكن المتواجد بالمناطق المعرضة للخطر وكذا ما تبقى من دور الصفيح.

القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (VA)

- تقدر نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في القيمة المضافة الإجمالية ب 6,3 % سنة 2017.

التشغيل في القطاع

- شغل قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2018، 1.064.000 شخص أي بنسبة زيادة 1,4% مقارنة مع 2017. ما بين 2017 و2018 تم احداث 15.000 منصب شغل منها 14.000 بالوسط الحضري و 1000 بالوسط القروي.

مبيعات الإسمنت

- عرف استهلاك الإسمنت سنة 2018 ما يقارب 13,29مليون طن مقابل 13,79مليون طن سنة 2017، أي بانخفاض يقدر ب 3,66% - .

إنتاج السكن

- بلغ عدد الوحدات التي أعطيت الانطلاقة بها خلال النصف الأول من سنة 2018 ما يقارب 181.092 وحدة سكنية (من بينها حوالي 136.175 سكن اجتماعي).
- أما عدد الوحدات المنتجة، فقد فاق 165.500 وحدة خلال النصف الأول من سنة 2018 (من بينها 139.113 سكن اجتماعي).

تكوين رأس المال الإجمالي الثابت لقطاع البناء والأشغال العمومية (FBCF)

- بلغت حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت الكلي ما يقارب 49% وذلك سنة 2017. حيث جلب القطاع حجم استثمار يناهز 147,90 مليار درهم سنة 2017 و144,76 مليار درهم سنة 2016.

في ميدان التأطير التقني والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

- إعداد وتوقيع قرار المواصفات والخاصيات المتعلقة بالولوجيات المعمارية الذي يحدد الشروط التقنية التي يتعين تطبيقها على البنايات المفتوحة للعموم والسكن الجماعي وعلى المساكن المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة وهو في طور النشر بالجريدة الرسمية.
- توقيع عقد البرنامج بين الحكومة ومهنيي قطاع البناء والأشغال العمومية الممتد من 2018 إلى 2022، تفعيلا للاستراتيجية الوطنية من أجل تنمية الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية.

- مـشروع القانـون المتعلـق بتنظيـم عمليـات البنـاء «مدونـة البنـاء» في طـور المصادقـة لـدى الأمانـة العامـة للحكومـة.
- تصنيف وترتيب المقاولات: تم تصنيف وترتيب 532 مقاولة منها 156 مقاولة جديدة.
- المعايير: إقرار 42 معيارا جديدا ومراجعة 54 معيارا؛ الشروع في المصادقة على 73 معيارا.
- إعطـاء الرعايـة لمعاريـض العقـار والبنـاء: معالجـة 66 طلـب مشـاركة أو رعايـة للمعـارض والنـدوات العلميـة وإعطـاء الرعايـة ل 42 منهـا.
- تنظيـم الـدورة السـابعة عـشرة للمعـرض الـدولي للبنـاء 2018 مـن 21 إلى 25 نونـبر2018 بالـدار البيضاء.
- تنظيم المائدة المستديرة لشمال إفريقيا والمتوسط يومي 22 و23 أكتوبر 2018 بالرباط.
- المشاركة في مختلف أشغال التحالف الدولي للبناء والسكن.
- أما فيما يخص الدراسات المتعلقة بالميدان التقني، تتبع الدراسات التالية:
  - تحديد النسب التقنية وتقدير الاحتياجات لمواد البناء في البنايات؛
  - إعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن؛
  - إعداد دليل استعمال ضابطة البناء المضاد للزلازل RPS 2000 إصدار 2011 ؛
  - إعداد دليل أشغال الحفر في المجال الحضري.

في المجال القانوني

مشاريع النصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها

- المرسـوم رقـم 2.17.354 بتحديـد النظـام النموذجـي للملكيـة المشـتركة صـادر بتاريـخ 23 أكتوبـر 2017، نـشر بالجريـدة الرسـمية عـدد 6635 بتاريـخ فاتـح يناير 2018؛
- المرسـوم رقـم 2.17.586 بتطبيـق القانـون رقـم 94.12 المتعلـق بالمبـاني الآيلة للسـقوط وتنظيم عمليـات التجديـد الحـضري صـادر بتاريـخ 10 أكتوبـر 2017، نـشر بالجريـدة الرسـمية عـدد 6618 بتاريـخ 2 نونـبر 2017، الصيغـة الفرنسـية للمرسـوم نـشرت بالجريـدة الرسـمية عـدد 6648 بتاريـخ 15 فبراير 2018.

مشاريع النصوص القانونية في طور المصادقة

- مشروع قانون رقم 13 - 16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة السكنى وسياسة المدينة (مجلس المستشارين).
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز.

مشاريع النصوص القانونية التي تمت إحالتها على الأمانة العامة للحكومة

- مشروع قانون رقم 16.17 يتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري؛
- مشروع قانون رقم 122.13 يتعلق بتنظيم عمليات البناء؛
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز؛
- مشروع مرسومين متعلقين باختصاصات المجلس الوطني للإسكان.

مشاريع النصوص القانونية في طور الدراسة والإعداد

- مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة المنعش العقاري؛
- مشروع قانون يتعلق بتأطير السكن التضامني والتشاركي؛
- مشروع مرسوم يتعلق بنظام الملكية المشتركة /الجانب المحاسباتي.

■ الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

برامج معالجة السكن غير اللائق

برنامج التدخل في السكن الصفيحي

- تخصيص 6,2 مليار درهم لبرنامج مدن بدون صفيح من أجل مواصلة تنفيذ البرامج ب 27 المدن المتبقية؛
- مواصلة التعاقد بشأن 108.941 أسرة في طور الدراسة وغير المبرمجة بالمدن المتبقية؛
- تخصيص 38 مليون درهم لمعالجة 11.763 أسرة من أصل 34.894 أسرة وذلك من أجل إعلان 7 مدن أخرى بدون صفيح، ويتعلق الأمر بالمدن التالية: فاس-ميسور –الرباط – طنجة – تطوان-عين عتيق-مولاي يعقوب.

برنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

- متابعة الأشغال المتعلقة بالمشاريع المتعاقد بشأنها حسب الإحصاء الميداني لوزارة الداخلية المنجز سنة 2012
- إعطاء الانطلاقة لمشاريع جديدة مرتقبة تهم البنايات المهددة بالانهيار المتبقية، حسب الإحصاء الميداني لوزارة الداخلية المنجز سنة 2012
- إعطاء الانطلاقة لمشاريع جديدة تهم معالجة البنايات المهددة بالانهيار بالمدن العتيقة خاصة بكل من مدن سلا، تطوان، الصويرة.

برامج السكن المتعاقد عليها

- مواصلة العمل على تأطير المنعشين العقاريين فيما يخص إبرام الاتفاقيات وكذا تتبع إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي.
- إعطاء الانطلاقة لبرنامج إنجاز 100 سكن اجتماعي بالعالم القروي، وذلك في إطار قانون المالية 2019.
- إنجاز تقرير تقييمي للبرامج المتعاقد عليها يسرد تطور هاته البرامج منذ انطلاقها.
- إنجاز تقرير تقييمي لبرامج السكن الاجتماعي المتعاقد عليها والمخصصة لبرامج محاربة السكن المهدد بالانهيار ودور الصفيح.

برامج تنويع العرض السكني

تستعد الوزارة، من خلال تشجيع السكن الاجتماعي بالعالم القروي، لإطلاق عدد من المشاريع السكنية بها وفي نفس الوقت تشجيع الاستثمار بالقطاع، كما يواكب هذا الورش، برنامج تقوية وهيكلة السكن القروي وتشجيع المبادرات المحلية في ميدان السكن وتحسين إطار عيش الأسر من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الوزارة بإيلاء أهمية قصوى لتحسين تتبع أوراش بناء السكن الاجتماعي عبر اعتماد تدابير جديدة ملزمة لكل الأطراف المعنية. أما بخصوص السكن الموجه للكراء، قامت الوزارة بتخصيص نسبة 7% من المساكن المنجزة في إطار السكن الاجتماعي 250.000 درهم والسكن المخفض التكلفة 140.000 درهم للسكن الموجه للكراء وذلك من أجل تشجيع قطاع الكراء ومواكبة حركية الأسر وتيسر الولوج إلى السكن للأسر الشابة. وفي نفس السياق، وحيث لازال الطلب على سكن الفئات الوسطى، فان الوزارة تعمل على إعداد وسائل جديدة بتنسيق مع المتدخلين.

كما تواصل الوزارة مجهوداتها من أجل تشجيع الإنتاج السكني وتنويعه وكذا مواكبة وتأطير القطاع مع توفير المعطيات الرئيسية حوله، وقد تمت برسم السنوات المقبلة برمجة ما يلي:

- اقتراح تدابير جديدة تهم قطاع السكن (برامج السكن الاجتماعي، سكن الفئات الوسطى، سكن الفئات الهشة)؛
- اقتراح تدابير من أجل تأطير السكن الذاتي وتعهد وصيانة المباني القائمة؛
- تحسين أداء قطاع الكراء وإنعاشه؛
- مواصلة تشجيع وتأطير التعاونيات السكنية في إطار القانون الجديد المأطر للتعاونيات؛
- وضع تطبيق معلوماتي من أجل تتبع الجمعيات والوداديات السكنية؛
- وضع دليل خاص بالجمعيات والوداديات السكنية؛
- مواصلة تحيين مختلف مؤشرات القطاع والمعطيات الاقتصادية؛
- الإنكباب على إحداث مرصد وطني لتأطير واستشراف القطاع مع الفاعلين؛
- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية الموروثة المنجزة من طرف الدولة بمشاركة مع المعنيين؛
- تقييم عملية تعبئة العقار العمومي؛
- وضع استراتيجية من أجل تعبأة العقار المخصص للسكن.

على مستوى العقار

الجدير بالذكر، أن المغرب عرف خلال السنوات الأخيرة ديناميات وتحولات عميقة ومتسارعة على جميع الأصعدة، واكبها إطلاق أوراش إصلاحية مؤسساتية مهمة تعكس رغبة بلادنا في إرساء وتنزيل نموذج تنموي-جهوي متقدم. تهم هذه الإصلاحات أساسا دعم اللامركزية وإقرار الجهوية المتقدمة التي نص عليها دستور المملكة.

وقد شكل هذا السياق المؤسساتي والسياسي الجديد مناسبة لمباشرة الإصلاح المتعلق بالمنظومة العقارية على اعتبار أن العقار عامل استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة ومدمِجة تضمن الإنصاف والتماسك الاجتماعي.

ولهذه الغاية وبعد الوقوف على الوضعية الراهنة لتدبير العقار وتحليلها، ورصد الإكراهات التي يتعين معالجتها والإصلاحات التي ينبغي اعتمادها، بما يجعل من العقار عاملاً استراتيجيا حقيقيا للإنتاج، ورافعة أساسية لتحقيق تنمية مطردة ومدمِجة ومستدامة، فقد عملت هذه الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير لتفعيل مخرجات المناظرة الوطنية حول «السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، المنعقدة بتاريخ 08 - 09 دجنبر 2015، وتتوخى هذه التدابير:

- تحسين حكامة العقار العمومي من خلال التوجه نحو مراجعة وتكييف الإطار القانوني والتنظيمي وضبط التنمية الحضرية والتحكم في الأسواق العقارية وكذا تجديد احتياطات العقار العمومي؛
- اعتماد ثلاث ديناميات متكاملة ليلعب العقار دورا مهما في مجال التعمير والتخطيط العمراني بالتوجه نحو تنمية النظام المتروبولي ودعم نشأة نظام متوازن من الحواضر
- الوطنية؛

وضع مقاربة تشاركية لتنسيق المجهودات وفق مخططات استراتيجية وطنية شمولية، تتوخى إيجاد حلول مبتكرة لتمويل العقار الموجه للسكن، والتدخل في المناطق التي تعرف خصاصا سكنيا عبر توظيف آلية صندوق استعمال أملاك الدولة(FRD) والعمل على تمكين المنعشين من الولوج للعقار وفق قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص.

ومن شأن أجرأة هذه التدابير تيسير الولوج إلى العقار وجعله حافزا ومشجعا على الاستثمار وفي متناول المدن والجماعات الترابية ورهن إشارة مختلف السياسات العمومية بأثمنة مقبولة، من جهة، والمساهمة في تنزيل توصيات وتوجهات خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن في شقها المرتبط بالعقار والرفع من نجاعة التدخلات العمومية وتجويد مناخ الاستثمار، كما تروم ترشيد تكلفة السكن بما يضمن توفير عرض سكني لائق يتسم بالجودة ويستجيب لحاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية، عبر توفير رصيد عقاري ملائم، لاسيما بالمناطق الجديدة المفتوحة للتعمير، وتبسيط مساطر التأشير على المشاريع عبر إعادة النظر في بعض مقتضيات النظام العام للبناء وكذا إجراءات لإعادة تدوير العقار وتسخيره للاستثمار السكني.

بالإضافة إلى ذلك، التدخل في المناطق التي لا تستقطب الاستثمار الخاص بفضل أسلوب الشراكة التي تنتهجه مجموعة العمران والذي مكن من إحداث نقلة نوعية في الإلتقائية والتكامل بين القطاعين العام والخاص، مما سمح بتحقيق مجموعة من الفوائد والمزايا أهمها تجاوز إكراهات نقص الإمكانيات المالية وتوفير الموارد اللازمة لإنجاز المشاريع والخدمات؛ وترويج الفرص المتاحة عبر تشجيع المقاولات العاملة في الميدان، وجذب الاستثمار وإحداث مناصب الشغل.

6. العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة

يعيش المغرب اليوم في ظل دستور 2011 على إيقاع متصاعد لتطلعات المواطنات والمواطنين نحو تحقيق عدالة اجتماعية وإقرار سياسات عمومية منصفة لفئة الشباب والاستجابة لحاجياته المرتبطة أساسا بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتوسيع وتعميم مشاركة هذه الفئة في تنمية البلاد خاصة أن الفئة المعنية لم تعد مستهلكة للسياسة العمومية بل أصبحت متدخلة فيها ومتفاعلة معها. ويعتبر مجال الأنشطة السوسيو تربوية والرياضية أحد الاهتمامات الأساسية لسياسة الدولة اتجاه الشباب، والمتمثلة في تنظيم وتأطير وحماية الشباب، ودعم العمل الجمعوي ضمانا لإدماج وتفتح هذه الفئة من المجتمع، وهو ما عبرت عنه الحكومة من خلال مضامين البرنامج الحكومي الذي نص في محوره الرابع أنه: «يحتل الشباب موقعا مركزيا في البرنامج الحكومي باعتباره يمثل ثلث المجتمع ورصيدا للوطن، مما يحتم تقديم خدمة عمومية ومندمجة للشباب»

وتتولى وزارة الشباب والرياضة، تقديم هذه الخدمات في إطار برنامج حكومي ينبني على التكامل والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، حيث يتعلق الأمر بنهج سياسة عمومية للشباب وفق رؤية شمولية ومتكاملة يكون الشباب حاضرا فيها لذا حرصت الوزارة على إعداد مجموعة من المشاريع وفق المحاور المحددة ضمن البرنامج الحكومي والمتمثلة أساسا في:

1.6. اعتماد سياسة إرادية ناجعة وموجهة لفئة الشباب

وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إعداد سياسة وطنية مندمجة موجهة للشباب وفق مقاربة تشاركية، في أفق تنزيل وتنفيذ استراتيجية وطنية مندمجة تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل وإيجاد حلول واقعية لمشاكل الشباب الحقيقية، وفي هذا الصدد قامت وزارة الشباب والرياضة بإعداد تصور لهذه السياسة الوطنية المندمجة، اعتمادا على تشخيص واقع الشباب المغربي، وأخذ احتياجاتهم وتطلعاتهم بعين الاعتبار.

وحرصا منها على ضمان التقائية السياسات القطاعية الموجهة لهذه الفئة، انكبت مختلف القطاعات الحكومية المعنية بقضايا الفئة المستهدفة على وضع اللمسات

الأخيرة على استراتيجياتها العمودية من أجل تحديد برنامج العمل الوطني والإطار المرجعي للتمويل، ووضع برمجة متعددة السنوات لتمويل وتنفيذ البرامج، بتنسيق مع الجهات ومراعاة خصوصية كل جهة واحتياجاتها.

- تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كهيئة دستورية استشارية حيث تم إصدار القانون رقم 87.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.112 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1439 (2 يناير 2018).
- تأهيل وتطوير البنيات التحتية ل 1000 مؤسسة لدور الشباب ومراكز التكوين والتخييم، ومراكز الاستقبال والطفولة واعتماد شراكات مع الجهات المختصة: نظرا للدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات في تأطير الشباب وتوعيتهم. ولقد حرصت وزارة الشباب والرياضة على توسيع شبكة المؤسسات والنهوض ببنياتها التحتية من خلال عمليات الترميم والإصلاح كالتالي:

ج.22 توسيع شبكة مؤسسات الشباب والرياضة والنهوض ببنياتها التحتية من خلال عمليات الترميم والإصلاح

نوع المؤسسة	العدد الإجمالي الحالي	المحدثة برسم 2018	الخاضعة للاصلاح والترميم برسم 2018	ملاحظات
دور الشباب	616	12	287	17 منها في إطار اتفاقية مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير
مراكز الاستقبال	43	01	--	
الأندية النسوية	316	10	--	
مراكز التكوين المهني	79	---	--	
رياض الأطفال	328	12	--	
مراكز التخييم	54	---	--	
مراكز حماية الطفولة	19	---	--	

- نهج مبدأ التعاقد مع المجتمع المدني الشبابي والمبني على النتائج ذلك أن جمعيات ومنظمات الطفولة والشباب تعتبر شريكا أساسيا للوزارة في تنفيذ برامجها وأنشطتها الموجهة للشباب والأطفال، ولمساعدة هذه الجمعيات على أداء دورها في هذا المجال

تخصص وزارة الشباب والرياضة دعما ماليا لها، وفق تصنيف يحدد نوع الخدمات والأنشطة والتأطير، حيث بلغ الدعم المخصص لهذه الجمعيات 6.300.000.00 درهم برسم سنة 2018.

- السعي إلى تمكين مليون طفل من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم وتحسين ظروف الاستقبال بفضاءات التخييم، نظرا للأهمية الخاصة التي يحتلها البرنامج الوطني للتخييم ضمن برامج وأنشطة القطاع، نظمت وزارة الشباب والرياضة، تحت الرعاية الملكية السامية وبشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم، النسخة الصيفية من البرنامج الوطني للتخييم لسنة 2018 تحت شعار «المخيم فضاء للتربية على المواطنة والسلوك المدني» حيث بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 223.040 مستفيد.
- ووعيا منها بضرورة الارتقاء بمستوى التأطير والتنشيط، وحرصا على تحسين وتطوير الخدمات المقدمة بمختلف مراكز التخييم، نظمت وزارة الشباب والرياضة بشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم ومختلف الشركاء ورشات فكرية إنتاجية لتحيين المضامين التربوية الخاصة بالمخيمات وتأهيل الأطر.

2.6. تحسين الولوج للرياضة وتعزيز الإشعاع الرياضي

ومن أجل ذلك قامت وزارة الشباب والرياضة بأجرأة وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للرياضة التي تمت صياغتها وفق التوجيهات التي جاءت بها الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات ومخرجات هذه المناظرة. وفي هذا الصدد تم اعتماد الإجراءات التالية:

- **فيما يخص رياضة المستوى العالي**

- دعم الجامعات الرياضية عن طريق تخصيص إعانات مالية لتنفيذ برامجها والتزاماتها، حيث بلغ الدعم المقدم لها خلال سنة 2018 ما يناهز 497.045.808.00 درهم بمعدل زيادة بلغت 50%.
- مواكبة الجامعات الرياضية عن طريق:
  - تنسيق ورصد ومراقبة أنشطة الجامعات الرياضية والجمعيات الرياضية؛
  - تتبع عمليات الإعداد ومشاركة المنتخبات الوطنية؛

- دعم تنظيم التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية؛
- تنفيذ المشاريع والبرامج الرياضية المدرجة في إطار التعاون الدولي؛
- تقييم الإنجازات والأهداف المتفق عليها مع الجامعات الرياضية؛
- تشجيع الجامعات الرياضية على الانخراط في برامج التكوين الخاص بالإداريين والتقنيين.

- افتحاص الجامعات الرياضية: عرفت سنة 2018 افتحاص 25 جامعة رياضية أسفرت عن ملاحظة مجموعة من الاختلالات تهم أساسا الجوانب القانونية والتنظيمية والحكامة إضافة إلى اختلالات مرتبطة بتدبير التظاهرات الرياضية والموارد المالية؛
- اعتماد الجمعيات: الذي يمكن الجمعيات الرياضية من الاستفادة من إعانات الدولة في إطار تعاقدي، ولأجل تفعيل الحق في الحصول على المعلومة، عملت وزارة الشباب والرياضة على إعداد دليل تطبيقي لمنح الاعتماد للجمعيات الرياضية، كما نظمت عدة لقاءات وندوات جهوية وإقليمية قصد مواكبة الجمعيات الرياضية لأجل الحصول على الاعتماد؛
- مراقبة المؤسسات الخاصة للرياضة واعتماد أعوان محلفين؛
- إحداث مراكز للتكوين الرياضي.

■ **فيما يخص الرياضة القاعدية**

- تنظيم الدورة الأولى للبرنامج الوطني «الرياضات الشاطئية» التي استهدفت أكثر من 70.000 مستفيد،
- لقاء تحسيسي تحت عنوان «المرأة الرياضة والصحة» بمشاركة 200 امرأة منتمية إلى مختلف الفعاليات والهيئات الوطنية والدولية.
- تفعيل مجانية استغلال ملاعب القرب والقاعات الرياضية بهدف تمكين الفئات الهشة من استغلال هذه الفضاءات الرياضية.

■ فيما يخص البنية التحتية الرياضية

عرفت سنة 2018 إحداث أزيد من 50 منشأة رياضية ما بين مراكز سوسيو رياضية للقرب ومسابح وقاعات مغطاة وملاعب للقرب، وذلك بهدف تنمية الممارسة الرياضية من قبل فئة عريضة من العموم على مستوى الأحياء والمؤسسات التعليمية.

وفي إطار حرص وزارة الشباب والرياضة على تعزيز البنيات التحتية الرياضية عبر التراب الوطني حيث قامت برصد مبلغ 270 مليون درهم لتأهيل مجموعة من المنشآت الرياضية والبنيات التحتية، كما أطلقت برنامج إحداث 800 ملعب للقرب بالمجال القروي والشبه حضري تفعيلا لمضامين الاتفاقية الإطار الموقعة بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشباب والرياضة. في نفس السياق، ساهمت وزارة الشباب والرياضة ب 572 مليون درهم في استثمارات إجمالية في البنى التحتية الرياضية تبلغ 1.259 مليار درهم وذلك في إطار اتفاقيات شراكة موقعة أمام جلالة الملك تهم أربع جهات هي: جهة الدار البيضاء سطات، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة مراكش آسفي. كما أبرمت الوزارة اتفاقيات شراكة بما مقداره 460 مليون درهم تهم إحداث وتأهيل عدة منشآت رياضية.

ج.23 إحداث وتأهيل عدة منشآت رياضية

نوع المؤسسة	العدد الإجمالي الحالي	المحدثة برسم 2018	الخاضعة للاصلاح والترميم برسم 2018	ملاحظات
الملاعب الكبرى	07	...	02	
القاعات المغطاة	90	03	--	
المسابح المغطاة	09	02	--	
المراكز السوسيو رياضية للقرب	373	28	--	

وتعمل الوزارة على دراسة اتفاقيات شراكة لتمويل مشاريع، منها:

- تأهيل الملعب الكبير بطنجة؛
- بناء حلبة بحمولة 40.000 مقعد بمدينة طنجة؛
- إنشاء مجموعة من ملاعب القرب وقاعة مغطاة بإقليم الدريوش؛

- بناء مجموعة من الملاعب المعشوشبة بكل من الخميسات، سيدي قاسم، خميس الزمامرة، الجديدة، الناظور، أزيلال؛
- بناء مسابح بمدينة مراكش والدار البيضاء.

■ **على مستوى الحكامة القانونية**

مجال المنازعات القضائية

تعزيزا منها لمنظومة الحكامة، وحرصا منها على تسوية وضعية الأحكام القضائية القائمة ضدها، رصدت الوزارة الموارد المالية اللازمة لذلك وقد أدت برسم 2018 ما مجموعه 2.334.020.52 درهم من أصل 28.528.766.47 درهم، وفي هذا السياق تعمل الوزارة على اتخاذ التدابير اللازمة لتسوية الوضعية الحالية حيث قامت بعدة إجراءات نذكر منها:

- ترشيد ميزانية القطاع عبر:
  - إحداث مرصد للشكايات على مستوى الوزارة لأجل استقبال المونين وتسوية طلباتهم؛
  - تحرير الكفالات وتسوية الملفات الخاصة بالصفقات العمومية والتي كانت تمثل ما معدله 30% من الملفات العالقة حيث انخفض هذا المعدل بنسبة 18%؛
  - تسوية طلبات العروض العالقة على مستوى الإدارة المركزية وكذا المديريات الجهوية.

المجال القانوني

- تسريع وتيرة إصدار القوانين والنصوص التنظيمية: فبالإضافة إلى إصدار القانون رقم 87.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.112 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1439 (2 يناير 2018)، وفي إطار مواصلة استصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة تم إصدار عدة قرارات وزارية ونشرها بالجريدة الرسمية ويتعلق الأمر ب:

1 - قرار لوزير الشباب والرياضة رقم 2928.18 بتصنيف المسابح التابعة لوزارة الشباب والرياضة صادر في 7 محرم 1440 (17 شتنبر 2018)؛

2 - قرار وزير الشباب و الرياضة رقم 1.18 صادر في 14 من ربيع الأخر 1439 (2 يناير 2018) بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لرياضة المستوى العالي صادر في 19 جمادى الآخرة 1439 (2 يناير 2017) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6654 بتاريخ 8 مارس 2018؛

3 - القرار المشترك لوزير الشباب والرياضة ووزير التربية الوطنية و التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 2044.18 بتحديد شكل التصريح من أجل فتح مؤسسة خاصة للرياضة وللتربية البدنية وشكل وصل إيداعه الصادر في 8 شوال 1439 (22 يونيو 2018)، وقد تم تفعيل هذا القرار عبر إصدار قرار لتعيين أعوان المراقبة المحلفين؛

4 - قرار وزير الشباب والرياضة رقم 2047.18 بتحديد شروط منح الاعتماد لإحداث مراكز التكوين الرياضي وتجديده وسحبه الصادر في 8 شوال 1439 (22 يونيو 2018)؛

5 - قرار وزير الشباب والرياضة رقم 2048.18 بسن اتفاقية التكوين النموذجية التي تربط مركز التكوين الرياضي بالرياضيين الصغار الصادر في 8 شوال 1439 (22 يونيو 2018)؛

6 - قرار وزير الشباب والرياضة رقم 2321.18 بتحديد مبلغ رسم كتابة الضبط وتحديد الجدول الذي تحتسب وفقه الصوائر الإدارية لغرفة التحكيم الرياضي وصوائر وأتعاب المحكمين الصادر في 29 من شوال 1439 (13 يوليو 2018)؛

7 - القرار المشترك لوزير الشباب والرياضة ووزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 711.18 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1439 (13 مارس 2018) بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الماستر للمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة.

وفي نفس السياق، عملت وزارة الشباب والرياضة على إعداد مشاريع نصوص تنظيمية وعرضتهم على مصالح الأمانة العامة للحكومة من أجل الدراسة والنشر ويتعلق الأمر ب:

- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛
- مشروع قرار وزير الشباب والرياضة بتحديد القواعد الخاصة بسلامة المنافسات والتظاهرات الرياضية والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنظيمها؛
- مشروع قرار وزير الشباب والرياضة بإحداث شهادة الكفاءة في التدريب الرياضي؛
- مشروع قرار مشترك للسلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية وبالتعليم العالي بتحديد تأليف واختصاصات اللجنة المختلطة المكلفة بتحديد مجالات التعاون والتنسيق بين السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية وبالتعليم العالي وبالرياضة.

مجال تدبير الرأسمال البشري

تتوفر هذه الوزارة على 3543 موظفة وموظف 15% منهم بالإدارة المركزية، ووعيا منها بأهمية الرأسمال البشري، وسعيا منها إلى تعزيز الفعالية والنجاعة داخل القطاع، شرعت الوزارة في تنزيل استراتيجيتها في تدبير الموارد البشرية برسم سنة 2018 عبر مجموعة من البرامج والأوراش التي ترتكز بالأساس على:

- اعتماد مبدأ التخصص وربط التوظيف بعنصر الاحتياج عبر توظيف كفاءات متخصصة في المجالات التقنية وفي مجال المالية العمومية والتدبير الإداري إلى جانب المناصب المخصصة لخريجي المعهد الملكي لتكوين أطر الشباب والرياضة، وفي إطار دعم اللاتمركز الإداري تم تخصيص 56.5% من هذه المناصب للمصالح الخارجية.
- واعتبارا لكون التكوين المستمر عاملا أساسيا في تطوير الحياة المهنية للموظف وتحفيزه، عملت الوزارة على عقد شراكات مع معاهد متخصصة في مجال الإدارة العمومية والتدبير المالي والمحاسبي وتدبير المشاريع، وقد استفاد عدد مهم من الأطر التابعين للمصالح المركزية والخارجية في إطار برنامج التكوين المستمر برسم سنة 2018.

مجال الدراسات

كما تتابع هذه الوزارة الدراسات الهندسية والتقنية المتعلقة بأشغال تهيئة عدة منشآت ويتعلق الأمر ب:

- المركز الوطني للرياضات مولاي رشيد التابع للمعهد الملكي لتكوين الأطر؛
- مركز الشباب بيعقوب المنصور التابع لنفس المعهد؛
- القاعة المتعددة الرياضات والمسبح الأولمبي وكذا القاعدة البحرية التابعين للمركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء؛
- حلبة ألعاب القوى التابعة لمركب «La Casablancaise» بالدار البيضاء؛
- المركب الرياضي بفاس؛
- قصر الرياضات والقاعة المتعددة الرياضات ابن ياسين بالرباط؛

بالإضافة إلى عدة مشاريع استثمارية خاصة بمجالات الطفولة والشباب والشؤون النسوية.

7. تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما

1.7. تحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي

يندرج المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي في شقه الثقافي برسم فترة 2017-2021 في إطار تفعيل مضامين الدستور الجديد للمملكة المعتمد بتاريخ فاتح يوليوز 2011 والذي يعد تحولا هاما في مسار استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات الديمقراطية، ومنعطفا حاسما فيما يخص تكريم المواطن المغربي في محدداته الثقافية بتكريسه وتوطيده للمكانة الخاصة للثقافة كمكون أساسي من مكونات التنمية ببلادنا.

وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الحكومي فإن وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الثقافة) واظبت خلال سنة 2018 على الاستمرار في تنزيل استراتيجياتها القطاعية تماشيا مع ما تم تسطيره في المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2017-2021.

- **حماية وثمين الموروث الثقافي الوطني**

في هذا المجال تم إنجاز ما يناهز 55 عملية تتعلق بالحماية، الترميم، التهيئة، الصيانة، الإصلاح والدراسات سواء التقنية أو الهندسية (26 منها تدخل في إطار المشاريع الكبرى). وتتلخص هاته الإنجازات في الدراسات التقنية وصفقات الدراسة الهندسية، بالإضافة إلى المشاريع التالية الخاصة بالترميم والتهيئة والتي تتراوح نسبة الإنجاز بمعظمها بين 50 و100 بالمائة.

06 مشاريع الترميم والتهيئة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة:

- مشروع إعادة تأهيل المسرح الوطني لتطوان؛
- استكمال مشروع ترميم وتدعيم وتهيئة أقواس وصابات مدينة تطوان؛
- تهيئة محيط قلعة صنهاجة بالحسيمة؛
- ترميم وتهيئة الموقع الأثري لمزمة بالحسيمة؛
- ترميم الموقع الأثري باديس بالحسيمة؛
- ترميم وتهيئة قصبة سنادة بالحسيمة؛

03 مشاريع الترميم وإعادة التأهيل بجهة مراكش –أسفي:

- مشروع ترميم قصر الباهية الشطر الثاني؛
- مشروع ترميم وتهيئة الأسوار التاريخية لقصر الباهية؛
- أشغال ترميم وتهيئة وتركيب بأبراج القزادرية بمراكش؛

02 مشاريع خاصة بجهات أخرى:

- مشروع تهيئة محافظة غشيوات (بلدية أمكلا، إقليم السمارة)
- أشغال بناء مركز تعريف وعرض النقوش الصخرية في فضاء حديقة ألهاو بأكادير

ج.24 حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني عبر الدراسات والجرد والترتيب

الدراسات التقنية:	جرد التراث الثقافي	ترتيب وتقييد التراث الثقافي
إعداد ما يناهز 15 دراسة تقنية وطبوغرافية خاصة ب ترميم وتهيئة وتأهيل وبأشغال الإنارة والتشوير بعدد من المعالم والابراج والأسوار والمدن العتيقة ومراكز التعريف بالتراث.	- إنشاء 06 مصالح جهوية لجرد التراث الثقافي. - الشروع في رقمنة الرصيد الوثائقي الهام المتوفر لدى مديرية التراث الثقافي وذلك في أفق إدماجه ضمن المنظومة المعلوماتية الخاصة بالجرد والتوثيق. - إعادة هيكلة المنظومة المعلوماتية الخاصة بالجرد والتوثيق وإعداد لوائح مفصلة لكافة محتوياته. - إغناء قاعدة البيانات المعلوماتية الخاصة بمنظومة جرد التراث ب 600 استمارة وجذاذة. - تحضير 03 ملفات للتسجيل ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لليونسكو. - التحضير لإخراج السجل العام لجرد التراث الثقافي. - تنظيم معرض حول الجرد والتوثيق بعنوان: «التراث الثقافي المغربي، 100 سنة من الجرد والتوثيق».	- 03 مواقع أثرية وبناية تاريخية مرتبة ابتداء من مارس 2018 إلى نهاية يناير سنة 2019. - 41 موقعا أثريا وبناية تاريخية مقيدة ابتداء من مارس 2018 إلى نهاية يناير سنة 2019. - ترتيب 182 من التحف المنقولة والمخطوطات المتواجدة بمجموعة من المتاحف والمكتبات والخزانات الوطنية في عداد الآثار الوطنية. - تثمين التراث الثقافي الوطني وتنمية اقتصادياته عبر مواصلة إحداث مراكز للتعريف بالتراث ومحافظات المواقع والمباني التاريخية، وتحديث آليات تدبير المآثر التاريخية والمواقع الأثرية وإرساء مدارات سياحية تراثية.

■ إعمال سياسة القرب الثقافي

مواصلة الإحداث التدريجي للبنيات الثقافية الأساسية

أمثلة من الإنجازات:

- تحديث آليات تدبير المعالم والمواقع التاريخية عبر:
  - إحداث 01 محافظة للمواقع الأثرية
  - إحداث 04 مراكز للتعريف بالتراث الثقافي

- صيانة المواقع والمباني وتعزيزها بمرافق الاستقبال
- تهيئة مسار للزيارة بموقع ليكسوس وإنجاز مركز للتعريف بالتراث الأركيولوجي للموقع
- إحداث المكتبة الوسائطية الكبرى بطنجة
- إحداث مكتبة النخيل بمراكش.
- دعم الرصيد الوثائقي للمكتبات العمومية انطلاقا من مخازن المديرية.
- إصلاح بنايات 6 مكتبات عمومية

إحداث المكتبة الوسائطية الكبرى بطنجة

- إحداث مكتبة النخيل بمراكش
- بناء 7 مسارح بالمدن التالية: بركان، طنجة -مراكش -إفران-تامسنا-دار بوعزة تازة
- أحداث مركز التوثيق المسرحي بالمسرح الوطني محمد الخامس.

■ إرساء أسس الصناعة الثقافة الوطنية

فامت الوزارة بدعم الصناعات الثقافية والإبداعية عبر دعم أكثر من 600 نشاطا بملغ يفوق 30 مليون درهم.

■ برامج التنشيط الثقافي

تنشيط المكتبات العمومية

نظمت وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الثقافة) من خلال المديريات الجهوية للثقافة والمراكز الثقافية والمكتبات العمومية التابعة لها، برنامجا خاصا بتنشيط المكتبات العمومية وتضمنت هذه الاحتفالية مجموعة من الأنشطة الثقافية الهادفة إلى التشجيع على القراءة والمطالعة، خاصة بين صفوف الأطفال والشباب. حيث شهدت مجموعة من فضاءات القراءة العمومية تنظيم معارض موضوعاتية، بهدف التعريف بخدماتها وأرصدتها الوثائقية الغنية بالإنتاجات الفكرية والإبداعية. كما تخللت برامج هذه الأنشطة لقاءات فكرية مع شعراء وكتاب مغاربة، بالإضافة إلى تنظيم ورشات في المسرح، والحكاية، وفن الخط العربي لتنمية الخيال الإبداعي والأدبي والفني لدى الناشئة. بلغ عدد الأنشطة المبرمجة في هذا الإطار حوالي 200 نشاط.

مجال التراث

تنظيم والمشاركة في ندوات وورشات دولية ووطنية، أهمها:

- الورشات التكوينية حول تقنيات جرد وتوثيق التراث الثقافي المنظمة لفائدة جمعيات المجتمع المدني بكل من إساكن وكلميم والعيون؛
- أشغال لجنة الصياغة النهائية للملف العربي المشترك «النخلة والعادات والطقوس المتعلقة بها « أبو ظبي 18 و23 فبراير 2018 تحت إشراف منظمة ألكسو والذي تم إيداعه لدى منظمة اليونسكو متم شهر مارس الماضي في أفق تسجيله ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية بمشاركة جل الدول العربية؛
- الورشة التشاورية المنعقدة بكلميم في إطار إعداد ملف تصنيف واحات واد نون ضمن لائحة التراث العالمي، والتي تلاها اجتماعين اثنين للجنة البين الوزارية المكلفة بتتبع إنجاز ملف الترشيح المذكور،
- اليوم الدراسي الذي نظم يوم 27 أبريل 2018 على هامش المعرض الجهوي للكتاب المنظم بمدينة خنيفرة من طرف المديرية الجهوية.

مجال الفنون

نظمت وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الثقافة) عدد من ورشات الفنون التشكيلية لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة وورشات من الفنون التشكيلية لفائدة النساء كالصباغة والخط والأعمال اليدوية وعدد من المهرجانات الفنية والتراثية في مختلف جهات المغرب.

مجال الكتاب

المعارض الوطنية والدولية في مجال الكتاب

المعارض الدولية

قامت الوزارة خلال هذه الفترة بتنظيم جملة من الفعاليات الدولية ذات الصلة بالكتاب وصناعته وترويجه، حيث تم تنظيم الدورة 24 للمعرض الدولي للنشر والكتاب 2018 بالدار البيضاء، والتي شهدت مشاركة عدد من العارضين المغاربة والأجانب منهم 700، يمثلون 45 دولة، شهدت الدورة تنظيم ما يناهز 1077 نشاطا بمشاركة 2700 متدخل. وللتذكير فقد ناهزت أعداد زوار هذه الدورة 520 ألف زائر.

المعارض الجهوية والوطنية

عرفت السنة الأخيرة تنظيم 14 معرضا من مجموع 16 معرضا مبرمجا في الجهات والأقاليم، مما مكن الجمهور من الاستفادة من القرب الذي تحققه هذه التظاهرات، وساهم إيجابيا في تعزيز جهود الوزارة في مجال تداول الكتاب وإتاحة الولوج إلى مصادر المعرفة.

ج. 25 حصيلة المعارض الوطنية والجهوية

عدد المعارض الجهوية والاقليمية المبرمجة	عدد المعارض المنظمة	عدد أيام العرض	الشحن	اعتمادات كراء الاروقة	عدد المشاركات	عدد الأنشطة	عدد الزيارات
16	16	116	189000	2028000	491	573	238000

الجوائز الثقافية

- نظمت الوزارة جائزةَ المغرب للكتاب، التي تُعتبر حدثاً ثقافيّاً كبيراً بما يتيحه من الاحتفاء بالكتاب المغربي. ترشح لدورة 2018 ما مجموعه 122 مؤلف في مختلف المجالات الإبداعية والفكرية. كرست هذه الدورة 12 كاتبا وخصص لها مبلغ 1.080.000 درهم. كما تجدر الإشارة أن الوزارة أحدثت خلال هذه السنة ثلاث جوائز جديدة للكتاب الموجه للطفل والشباب وفي مجال الإبداع الأدبي الأمازيغي والدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية.
- جائزة الحسن الثاني للمخطوطات: نظمت الوزارة الدورة 39 من جائزة الحسن الثاني للمخطوطات. تتوزع الجائزة إلى صنف الكتب المخطوطة وتشمل مجموعات الفتاوى والمؤلفات والتقاييد والمذكرات ثم صنف الوثائق المخطوطة التي تضم الظهائر السلطانية، الرسائل، الرسوم العدلية، المحاسبات، الإجازات العلمية وشهادات الأنساب وغيرها. بلغ عدد المشاركات برسم هذه الدورة، 170 مخطوطا و297 وثيقة وحددت قيمتها المالية في 230.000 درهما موزعة على 28 فائزا.

إصدارات جديدة

- إصدار ثلاث مؤلفات جديدة حول أعمال جامعة مولاي علي الشريف ويتعلق الأمر بـ :
  - أعمال الدورة العشرين: مصادر التأريخ لعهد جلالة الملك الحسن الثاني
  - أعمال الدورة الواحدة والعشرين: الحسن الثاني، الإنسان والمثقف المفكر
  - أعمال الدورة الثانية والعشرين: الحياة السياسية في المغرب على عهد جلالة الملك الحسن الثاني.

- إصدار مؤلف جديد بعنوان «قانون الثقافة بالمغرب»، بدعم من وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة، في جزئي الجزء الأول يتعلق بالقانون الوطني والجزء الثاني يتعلق بالقانون الدولي.
- استئناف صدور مجلة «الثقافة المغربية» وإصدار مجلة اقرأ الخاصة بالأطفال
- إصدار العدد الثاني من سلسلة «توثيق التراث الثقافي المغربي» حول جرد عمارة وعمران القرن العشرين بمدينة مراكش،
- إصدار العدد الثالث من مجلة «كناشات التراث» حول «المنشآت المائية لإقليم الرشيدية» في إطار شراكة مع مؤسسة مفتاح السع للرأسمال اللامادي،
- إصدار مؤلفين جديدين حول التراث المخطوط: أصدرت الوزارة مرجعا علميا موسوما ب « أبحاث في الكتاب المخطوط» في جزأين اثنين، يتضمنان مجموعة من المقالات والبحوث العلمية الرصينة، تتناول في مجملها تحليل ووصف ونقد وتحقيق جوانب مهمة من تراثنا المغربي المخطوط في شتى صنوف الثقافة والمعرفة.

■ تعزيز الإشعاع الثقافي المغربي بالخارج

واظبت وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الثقافة) خلال سنة 2018 على تعزيز الدبلوماسية الثقافية وضمان حضور المغرب في مختلف الأنشطة الثقافية في العالم وعلى تعزيز علاقات التعاون مع المنظمات الدولية ذات الاهتمام الثقافي (اليونسكو، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وغيرها).

وارتباطا بذلك، تعتمد وزارة الثقافة والاتصال مقاربة إرادية على مستوى الدبلوماسية الثقافية، ترتكز على إبراز صورة المغرب الثقافي بالعمل على تكثيف التعاون والتبادل مع الدول التي تربطها مع المغرب علاقات متينة، واستثمار إمكانيات ومبادرات مغاربة العالم وتنظيم عدد من الأنشطة الثقافية المغربية بالخارج، وتعزيز الصلات مع الكتاب والفنانين المغاربة في الخارج إضافة تعزيز وتوسيع إشعاع تنظيم الأيام الثقافية الأجنبية في المغرب بما في ذلك دعم علاقات التعاون مع المراكز الثقافية الأجنبية.

اتفاقيات التبادل الثقافي والفني

تعزيزا لبرامج التعاون الدولي في المجال الثقافي، تم إبرام الاتفاقيات الآتية:

- توقيع اتفاقية بشأن تنظيم السنة الثقافية المغربية – الصينية (2020)
- توقيع اتفاقية توأمة القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية مع وجدة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2018.

ملتقيات فكرية خاصة

وجدة عاصمة للثقافة العربية لهذه السنة

حازت وجدة شرف اختيارها عاصمة للثقافة العربية لسنة 2018، باستحقاق تام، بالنظر إلى موروثها الثقافي التاريخي الغني والمتنوع، والمتعدد المصادر. إذ تعد نموذجا حيا للغنى والتنوع الحضاري، ومنارة للثقافة والفكر ليس فقط على المستوى الإفريقي بل على المستويين الإقليمي والدولي، وتتوفر على مقوماتٍ أهلتها لتحظى بهذا الشرف.

وقد شملت الخطوط العريضة للبرنامج العام لفعاليات «وجدة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2018»، 910 نشاط، بمشاركة حوالي 1200 فنان ومفكر ومبدع. ويتضمن برنامج وجدة عاصمة الثقافة العربية مهرجانات (280 نشاط)، وندوات وملتقيات فكرية (340 نشاط)، ومعارض (180 نشاط)، وأيام ثقافية عربية (40)، وعروض فنية (28)، وعروض مسرحية (22)، وإنجازات فنية (20).

■ الإجراءات والتدابير المصاحبة

الرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة

تجدر الإشارة أن ميزانية قطاع الثقافة قد طرأ عليها تغيير طفيف خلال سنة 2018، إذ انتقلت هذه الاعتمادات من 182.000.000 درهم برسم ميزانية 2018 إلى 184.000000 درهم في إطار ميزانية 2019 أي بزيادة نسبتها 1,1%.

تعزيز الموارد البشرية

لا يـزال مشـكل الخصـاص المـوارد البشريـة المؤهلـة قائمـا ويمـس بالأسـاس المعاهـد والمراكـز الثقافيـة والخزانـات والمديريـات الجهويـة والإقليميـة ومحافظـات المعـالم التاريخيـة والمواقـع. وفي إطـار مجهوداتهـا الدائمـة للحـد مـن هـذا المشـكل وتوفـير الأطـر المؤهلـة لتدبـير الشـأن الثقـافي فقـد تـم اسـتغلال عـدد مـن المناصـب الماليـة وتوظيـف عـدد مـن الأطـر المختلفـة التخصصـات.

تحديث وتحيين المنظومة القانونية

لمواكبـة المخطـط التنفيـذي للبرنامـج الحكومـي 2017-2021، تـم خـلال سـنة 2018 إعـداد النصـوص القانونيـة التاليـة:

ج.26 حصيلة النصوص القانونية بقطاع الثقافة

المراسيم	القرارات
10	70

2.7. تكريس حرية و استقلالية الإعلام و تعزيز بنياته و تحسين الولوج إليه

يحتـل قطـاع الإعـلام والاتصـال مكانـة محوريـة في مواكبـة أوراش الإصـلاح والتنميـة التـي تخوضهـا بلادنـا، لذلـك فـإن البرنامـج الحكومـي (2016 - 2021)، جعـل تحسـين الولـوج للإعـلام وتعزيـز دوره في تكريـس المواطنـة وإشـعاع المغـرب مـن ضمـن أولوياتـه، وذلـك مـن خـلال الإجـراءات التاليـة:

- دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنمية المقاولات الإعلامية الوطنية؛
- العمـل عـلى تنويـع وإغنـاء المشـهد السـمعي البـصري المغـربي، وتطويـر خدمـات سـمعية بصريـة رقميـة، وتوسـيع تغطيـة البـث التلفـزي الإذاعـي عامـة؛
- تعزيـز الدعـم الموجـه للصحافـة الورقيـة والرقميـة والعمـل عـلى تقويـة الصحافـة الجهويـة لمواكبـة ورش تنزيـل الجهويـة المتقدمـة؛
- تعزيـز مكانـة المؤسسـات الصحافيـة وتعزيـز النمـوذج الإقتصـادي للمقـاولات الصحافيـة مـن خـلال تقويـة برامـج الدعـم العمومـي للصحـف والتكويـن الصحـافي؛

- تنزيل مقتضيات قانون المجلس الوطني للصحافة باعتباره مرجعا أساسيا لتنظيم المهنة واحترام أخلاقياتها؛
- تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي ووكالة المغرب العربي للأنباء من خلال السهر على ضمان حرية ممارسه واحترام التعددية؛
- تطوير القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي وقانون الصناعة السينمائية عبر الإرتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب كوجهة للتصوير؛
- تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة والإسراع في تنزيل قانون النسخة الخاصة.

وقد عمل قطاع الاتصال على ترجمة أهداف البرنامج الحكومي، من خلال مخطط عمل يروم تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية لضمان ممارسة تنافسية ومسؤولة بغية مواكبة التحولات المجتمعية والتطورات التكنولوجية، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التي غطت مجالات تدخل القطاع.

■ أهم المنجزات المرحلية لقطاع الاتصال

الإنجازات والإصلاحات الكبرى ذات الأثر المباشر على المواطنين والمقاولات

استطاع قطاع الاتصال خلال نصف هاته الولاية أن يحقق مجموعة من الإنجازات التي كان لها أثر مباشر على عموم المواطنين وعلى المهنيين والمقاولات المهنية بصفة خاصة، ويمكن أن نجمل هذه الإنجازات التي تخص مجالات تدخل القطاع، في الإنجازات التالية:

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة من خلال تشكيله والسهر على انتخاب رئيس المجلس ونائبته؛
- تنزيل مقتضيات القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشرفيما يتعلق بملاءمة الصحف والمجلات لوضعية مدراء النشر مع ما نص عليه هذا القانون؛

- أجرأة مقتضيات المرسوم رقم2.18.182 بتاريخ 25 يونيو 2018 يتعلق بكيفيات منح الإذن الخاص بإحداث أو نشر أو طبع أي مطبوع دوري أجنبي بالمغرب؛
- تنويع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة؛
- تطوير وتجويد المنصة الرقمية للوكالة لاسيما بالنسبة لموقع mapexpress الموجه للعموم وموقع mapinfo الخاص بالمهنيين؛
- تعميم التغطية بالتلفزة الرقمية الأرضية (TNT) لتبلغ 90 % سنة 2018؛
- بث القنوات التلفزية الرقمية (TNT) بتقنية الجودة العالية HD لكل من القناة الأولى والرياضية والسادسة؛
- إعطاء دفعة كبيرة للصناعة السينماتوغرافية بالمغرب وفتح المجال لاستقبال استثمارات مهمة، ولنقل التجارب والخبرات المهنية لبلادنا، وذلك بإصدار المرسوم رقم 2.17.373 يقضي بتغيير وتميم المرسوم رقم 2.12.325 صادر في 17 أغسطس 2012 بتحديد شروط ومساطر دعم إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية.
- مواكبة وتنفيذ المشاريع المشتركة مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية (نظام البوابة الوطنية للشكايات -تقارير مؤسسات الحكامة حول الوظيفة العمومية -إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية...) حيث صدر قرار لوزير الثقافة والاتصال رقم 004/18 بتاريخ 23 فبراير 2018 يتعلق بإحداث وحدة تلقي الشكايات وتتبعها ومعالجتها؛
- تفعيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 28 يونيو 2017 بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها (الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6582 بتاريخ 29 يونيو 2017)، وذلك بإحداث وحدة تلقي الشكايات وتتبعها ومعالجتها على مستوى قطاع الاتصال والتي تشرف عليها المفتشية العامة لقطاع الاتصال؛

- تنزيل مضامين المرسوم رقم 2.17.410 الصادر في 20 سبتمبر 2017 بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها (الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6616 بتاريخ 26 أكتوبر 2017)، وذلك بتعيين المسؤول عن الإشهاد على مطابق نسخ الوثائق لأصولها، بمقتضى قرار وزير الثقافة والاتصال رقم 001/18 بتاريخ 17 يناير 2018.

مؤشرات تتعلق بوقع هذه الإنجازات والإصلاحات على المواطن والمقاولة

يمكن قياس وقع وأثر الإنجازات التي باشرها القطاع على المواطن والمقاولة والمهنيين من خلال المؤشرات التالية:

- ملاءمة وضعية 314 صحيفة إلكترونية مع مقتضيات قانون الصحافة والنشر إلى حدود فبراير 2019؛
- بلغ عدد الصحف الصادرة حوالي 252 صحيفة ورقية؛
- بلغ عدد الجرائد والمجلات المستفيدة خلال سنة 2017 من الدعم العمومي الممنوح للصحافة المكتوبة الورقية والإلكترونية 87 منبرا (69 جريدة ومجلة ورقية و18 جريدة إلكترونية)؛
- بلغ عدد المقاولات الناشرة المستفيدة من الدعم 71 مقاولة (53 مقاولة ناشرة للجرائد والمجلات الورقية، و18 مقاولة ناشرة للجرائد الإلكترونية)؛
- ارتفاع حصة المنتوجات الجديدة في رقم معاملات وكالة المغرب العربي للأنباء بقيمة 41%؛
- ارتفاع نسبة الإنتاجية العامة للقصاصات بحوالي 5,18 %؛
- بلوغ نسبة مشاهدة باقة القنوات التلفزية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 42,1 % على مستوى الخدمات التلفزية، وبلوغ نسبة استماع القنوات الإذاعية 27,6 % حيث حققت إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم نسبة استماع بلغت 13,8 % وارتفعت هذه النسبة لتصل خلال رمضان إلى 23,7 %؛

- تخصيص الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال سنة 2018 للإنتاج السمعي البصري الوطني 5809 ساعة و 45 دقيقة من البرمجة التلفزية، و9619 ساعة و 40 دقيقة من البرمجة الإذاعية؛
- تسجيل القناة الامازيغية خلال سنة 2018، لما مجموعه 5144 ساعة كإنتاج وطني بما فيه 1378 كإنتاج داخلي و3766 كإنتاج خارجي؛
- تحقيق 33,3 % كمعدل نسبة المشاهدة خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2018 للقناة الثانية؛
- مواصلة القناة الثانية لمجهودها في دعم الإنتاج السمعي البصري والسينمائي الوطني، حيث عملت على تخصيص ما يقارب ثلثي شبكتها المرجعية للإنتاج الوطني مع منح الإنتاج الداخلي مكانة هامة؛
- منحت لجنة دعم الأعمال السينمائية بدورتيها برسم سنة 2017 دعما ماليا مجموعه 73.500.000 درهم؛
- منحت لجنة دعم الأعمال السينمائية في دورتيها برسم سنة 2018 دعما ماليا يقدر بـ 48.650.000 درهم؛
- منحت لجنة دعم تنظيم المهرجانات السينمائية بدورتيها برسم سنة 2018 دعما ماليا يقدر بـ 28.130.000 درهم استفادت منه 64 جمعية؛
- منحت لجنة دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية الدعم لثلاث قاعات سينمائية بخصوص رقمنتها بلغ مجموعه 1.950.000 درهم. كما منحت اللجنة كذلك الدعم لثلاث قاعات سينمائية بخصوص التحديث بلغ مجموعه 4.050.000 درهم ودعما لمركب سينمائي في إطار تشجيع إنشاء القاعات بلغ مجموعه 2.500.000 درهم؛
- بلغ مجموع الميزانية المستثمرة من لدن المنتجين الأجانب بالمغرب أزيد من 426 مليون درهم؛
- بلغ مجموع تحصيلات المكتب إلى غاية شتنبر 2018: 83 مليون 627 ألف و 563 درهم،

منها (08) ملايين و 834 ألف و 133 درهم حقوق المؤلفين، و(74) مليون و 793 ألف و430 درهم تحصيلات النسخة الخاصة؛

- بلغ مجموع التوزيعات التي قام بها المكتب 08 ملايين و845 ألف و321 درهم موزعة كالتالي: توزيعات حقوق المؤلف مليونين و412 ألف و494 درهم، وتوزيعات النسخة الخاصة 06 ملايين و432 ألف و827 درهم؛
- تنظيم متحف الإشهار بشراكة مع جمعية «Les Impériales» بهدف عرض تاريخ الإشهار في المغرب ومختلف المراحل والمحطات التي عرفها تطور هذا المجال إلى اليوم؛
- منح 2588 بطاقة صحفي، واعتماد 86 صحفي ومصور من مختلف الجنسيات، الترخيص 554 شركة إنتاج وطنية وأجنبية بالنسبة لإنتاجات الخبر والروبورتاجات والأفلام الوثائقية، منح ما يناهز 950 رخصة لاستيراد المطبوعات و288 بطاقة تعريف مهنية تهم تخصصات مختلفة في مهن السينما والسمعي البصري (خلال سنة 2018).

■ الإصلاحات والأوراش المبرمجة للمرحلة الثانية من الولاية

يعتزم قطاع الاتصال خلال النصف الثاني من الولاية الحكومية، استكمال تنفيذ كل المشاريع والأوراش التي سطرها في مخطط عمله تنزيلا لأهداف البرنامج الحكومي.

وتتجلى هذه المشاريع في:

- تنظيم المعرض الوطني حول الإعلام؛
- تنظيم الملتقى الوطني للتكوين في مهن الإعلام والمعلومة؛
- تنظيم ملتقى حول الإعلام الرقمي؛
- برنامج لتكوين الصحفيين على مستوى جهات المملكة؛
- تفعيل وتطوير العمل بفضاء المقاولة الصحفية ببوابة القطاع بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتحقيق السرعة والفعالية في استقبال ودراسة ملفات طلبات الدعم؛

- تحيين عقد البرنامج الخاص بدعم المقاولة الصحفية من أجل مواكبة المتغيرات؛
- إنشاء بيوت ودور للصحافة؛
- تحقيق الاستفادة من مجانية اسم النطاق press.ma تنزيلا لمقتضيات المادة 34 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر؛
- توسيع الطاقة الإستعابية للمعهد العالي للإعلام والاتصال والمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما عبر إنشاء ملحقتين بمدينة طنجة؛
- تطوير جودة الخدمات التي تقدمها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وتوسيعها وتعميم التغطية الجغرافية بالبث الرقمي وتعميم العمل بنظام HD؛
- تعميم البث على مدار الساعة في الإذاعات الجهوية وتوسيع التغطية الإذاعية الجهوية؛
- دعم الإنتاجات الوطنية؛
- تطوير برامج القرب وتقوية وتجويد البرامج التي تعنى بالعالم القروي، والبرامج الموجهة للشباب والمرأة ولفئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- العمل على معالجة الوضعية المالية للقناة الثانية بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية؛
- تقوية مهام الخدمة العمومية للقناة وتطوير الخدمة الإذاعية «راديو 2M» ؛
- دعم إنتاج الأعمال الأجنبية السينمائية والسمعية البصرية بالمغرب، من خلال توفير التمويل الضروري الذي يبلغ 100 مليون درهم سنويا؛
- إصلاح الإطار القانوني وإعادة هيكلة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛
- تحديث آليات العمل وفق ما هو معمول به في المكاتب الدولية لتدبير الملكية الفكرية في مجال التحصيل والاستخلاصات بهدف الرفع من المداخيل وتحقيق النجاعة في التدبير؛
- إعداد قانون خاص بالإشهار؛
- تشجيع مهنيي قطاع الإشهار على وضع آليات للتنظيم الذاتي وصياغة ميثاق أخلاقيات للمهنة وتنظيم جائزة الإبداع الإشهاري؛

- إحـداث اللجنـة الإستشـارية: «لجنـة الإعلانـات القانونيـة والقضائيـة والإداريـة» بنـاء عـلى مقتضيـات المرسـوم رقـم 2.64.072 بتاريـخ 29 مـارس 1965 المتعلـق بسـن نظـام للإعلانـات والنـشرات القانونيـة والإداريـة.

المحور الخامس

العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

1. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

تشتغل الدبلوماسية المغربية في سياق دولي مركب، متسم بتوالي وتسارع الأحداث والتغيرات، مع بروز فاعلين إقليمين ودوليين جدد، إضافة إلى التراجع الملاحظ على مستوى النسق المتعدد الأطراف. وهو ما يحتم مواصلة تحديث المنظومة الدبلوماسية وملائمتها وتطوير أدائها، بغية التفاعل الاستباقي والفعال مع كل المستجدات، صونا وخدمة لمصالح المغرب العليا وخدمة لمغاربة العالم.

تماشيا مع رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، المستنيرة وتوجيهاته السامية يواصل المغرب الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة، باعتباره عنصر أمن واستقرار وتوازن، وتعمل الدبلوماسية المغربية، على تعبئة كافة إمكانياتها لتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة، وتوطيد موقفها كفاعل إقليمي ودولي.

وتجدر الإشارة أن الدبلوماسية المغربية تشتغل في سياق دولي مركب، متسم بتوالي وتسارع الأحداث والتغيرات، مع بروز فاعلين إقليمين ودوليين جدد، إضافة إلى التراجع الملاحظ على مستوى النسق المتعدد الأطراف. وهو ما يحتم على الوزارة مواصلة تحديث المنظومة الدبلوماسية وملائمتها وتطوير أدائها، بغية التفاعل الاستباقي والفعال مع كل المستجدات، صونا وخدمة لمصالح المغرب العليا وخدمة لمغاربة العالم.

و في هذا الصدد، تنبني السياسة الخارجية في تناولها لعديد من الملفات وخاصة منها المرتبطة بالقضية الوطنية، أو بمكانة المغرب داخل القارة الأفريقية، أو فيما يخص تقوية وتنويع شراكات المغرب، على أساس احترام الثوابت الوطنية للمملكة و الأهداف المرجعية التالية:

1.1. مواصلة المجهود الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية.

تبقى القضية الوطنية على رأس أولويات الدبلوماسية المغربية، في إطار ثوابت محددة. وبفضل التوجيهات الملكية السديدة، تمكنت الدبلوماسية المغربية خلال السنة الفارطة من تحقيق مكاسب غاية في الأهمية، كرسها قرارا مجلس الأمن الدولي رقم 2414 و2440، من خلال:

- دحض أطروحة «الأراضي المحررة»؛
- اعتبار الجزائر طرفا في هذا النزاع المفتعل من خلال دعوتها إلى المائدة المستديرة المنعقدة بجنيف يومي 5و6 دجنبر 2018؛

- الإبقاء على المسار السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة؛
- التأكيد على الوضع التاريخي والقانوني للمنطقة العازلة؛
- تجديد التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وفي نفس السياق، شاركت المملكة في المائدة المستديرة المنعقدة بجنيف يومي 5 و6 دجنبر 2018، تجسيدا للتجاوب البناء مع إرادة السيد الأمين العام للأمم المتحدة وللتوافق المتزايد بين محددات الموقف المغربي والمواقف الدولية، وآخرها القرار 693 الصادر عن القمة 31 للاتحاد الإفريقي الصادر في نواكشوط، والذي وضع قضية الصحراء المغربية في إطارها الأنسب، المتمثل في الأمم المتحدة.

شارك المغرب في المائدة المستديرة الثانية، بدعوة من المبعوث الشخصي للأمين العام، وفق مرجعيات وثوابت واضحة ومعروفة، مرتبطة بوحدته الترابية الوطنية وسيادته على كافة ترابه. كرس هذا اللقاء الثاني شكل مسار المائدة المستديرة بمشاركة كافة الأطراف المعنية، المغرب، الجزائر، موريتانيا ومجموعة «البوليساريو».

كرست هذه المائدة المستديرة الثانية، للمرة الأولى، العناصر الضرورية لحل هذه القضية وفق قرارات مجلس الأمن، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من القرار 2440، التي تُؤكد أن الحل يجب أن يكون سياسيا، وواقعيا، وعمليا، ومستداما، ومبني على التوافق.

ومن بين آخر التطورات التي عرفتها القضية الوطنية اعتماد مجلس الأمن القرار 2468، في 30 أبريل 2019. وهو قرار يكتسي أهمية خاصة لأنه يحمل تطورا نوعيا، ويتضمن عناصر مُهيكلة للمسلسل السياسي، ومُحددة لتطوره في المراحل اللاحقة.

وتتجلى أهم هذه التطورات في:

1 - الإعتراف بدور الجزائر في الخلاف الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، حيث يشير قرار مجلس الأمن، لأول مرة منذ سنة 1975، إلى الجزائر صراحة، بذكرها بالإسم خمس مرات.

2 - ترحيب مجلس الأمن بالزخم الجديد الذي أحدثته المائدة المستديرة الأولى والثانية بجنيف، وإشادته بالتزام وانخراط كل الأطراف في العملية السياسية للأمم المتحدة بشكل جاد ومُحترم من أجل تحديد عناصر التقارب.

3 - إعادة التأكيد على محددات الحل السياسي، من خلال رسم معالمه، داحضا بذلك، بشكل منهجي، أوهام الجزائر و»البوليساريو». وفي هذا الصدد :

- ربط مجلس الأمن الحل السياسي الواقعي، والعملي، والمستدام بمفهوم «التوافق»، الذي تم ذكره في القرار خمس مرات.
- كما قام القرار، ولأول مرة، بالربط بين «التوافق» وتحقيق مبدأ تقرير المصير، حيث أدرج «التوافق» ضمن مُحددات الحل السياسي لتحقيق هذا المبدأ.
- شدد القرار على أولوية ووجاهة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، حيث أشاد مجلس الأمن بـ «الجهود الجدية وذات المصداقية» التي يبذلها المغرب من أجل إحراز تقدم نحو الحل السياسي.

4 - عكس هذا القرار، من خلال التحضير المضبوط والمتابعة الدقيقة لمراحل تبنيه، من التفاوض إلى غاية اعتماده، العمل الدبلوماسي المغربي المُكثف المبني على الإستباقية، والسرية، والجدية، والفعالية. كما عكس المصداقية والتبصر والدعم الذي تحظى به رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتوجيهات الملكية السامية بخصوص قضية الصحراء المغربية، والتي مكنت المغرب من تحقيق مكاسب دبلوماسية هامة.

وتأتي هذه التطورات في سياق أشمل، اتسم بتواصل مسلسل سحب الاعترافات بالكيان الوهمي، حيث تم سحب اعترافات خمس دول في السنوات الثلاث الأخيرة، آخرها جنوب السودان في شتنبر 2018. كما تواصل اتساع دوائر الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، حيث اعتمدت برلمانات كل من الباراغواي والشيلي والبرازيل وكولومبيا قرارات تؤيد المبادرة المغربية. كما أن إدماج الأقاليم الجنوبية في الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري اللذين يجمعان المغرب والاتحاد الأوروبي، وتنصيص قانون المالية الأمريكي على إدراج المساعدات الموجهة إلى الصحراء تحت بند الاعتمادات المخصصة للمغرب، يشكلان تأكيدا على وجاهة الطرح المغربي وتأييدا لموقفه.

2.1. مواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك نصره الله

واكبت الدبلوماسية المغربية، على المستوى الثنائي، السياسة والدينامية الجديدة التي أطلقتها الزيارات الملكية الميمونة لدول القارة الإفريقية والتي كانت آخرها الزيارة التي قام بها مولانا المنصور بالله إلى الكونغو بحر أبريل 2018، حيث شهدت السنة الفارطة برمجة 11 زيارة ميدانية لدول إفريقية معنية بالشراكة الاقتصادية مع بلادنا. كما أن الوزارة واصلت، عبر سفارات المملكة، وبتنسيق مع القطاعات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين المعنيين، تتبع تنفيذ المشاريع التي يتم إطلاقها والاتفاقيات الموقعة خلال الزيارات الملكية الميمونة لهذه الدول، وذلك في إطار آلية لتتبع والتقييم التي أنشأت لهذا الغرض.

أما على المستوى القاري، فقد تكللت جهود الدبلوماسية المغربية، بعد عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية الإفريقية، بتموقعه داخل مختلف هياكل المنظومة الإفريقية، حيث أن المغرب انتخب:

- عضوا بمجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي للفترة: 2018 2020؛
- رئيسا للجنة التقنية الخاصة للتجارة والصناعة والموارد المعدنية؛
- نائبا أولا لرئيس اللجنة التقنية الخاصة لوزراء الوظيفة العمومية والجماعات الترابية والتنمية الحضرية واللامركزية؛
- كما انضمت بلادنا إلى برلمان عموم إفريقيا بخمسة برلمانيين.

من جهة أخرى، وقع المغرب بتاريخ 21 مارس 2018، على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الإفريقية الحرة ZLECAf، تماشيا مع الرؤية السديدة لمولانا المنصور بالله المتعلقة بالبناء الإفريقي. كما أن بلادنا ساهمت بشكل بناء في بلورة رؤية إفريقية تعنى بتدبير الهجرة، من خلال الاجندة التي قدمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رائد الاتحاد الافريقي في مجال الهجرة، امام القمة 30 للاتحاد الافريقي، والتي اقترح جلالته بموجبها إحداث المرصد الإفريقي للهجرة ومنصب مبعوث الاتحاد الافريقي المكلف بالهجرة.

3.1. تعزيز البعد الإسلامي-العربي

مساهمة من بلادنا في النهوض بالعمل العربي المشترك، وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، بلورت الدبلوماسية المغربية صيغا متعددة للتعاون مع مختلف الدول العربية، خاصة على المستوى الثنائي، مع استمرارية تكييف الموقف المغربي بخصوص الأزمتين اليمنية والسورية، وفق مستجدات الساحة وبالارتكاز على حتمية الحل السياسي وضرورة إيلاء الجانب الإنساني الأهمية القصوى.

أما فيما يخص القضية الفلسطينية، تبنى المغرب موقفا مسؤولا يرتكز على: -1 جوهرية قضية فلسطين في الشرق الأوسط -2 رفض أي إجراء أحادي الجانب بخصوص القدس، وهو ما جسدته بوضوح الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الرئيس الأمريكي بخصوص قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، إضافة إلى الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي، السيد ناصر بوريطة، إلى القدس في وقت شحت فيه الزيارات -3 رفض سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية -4 دعم المغرب للمصالحة الفلسطينية -5 تكريس البعد الإنساني التضامني مع الاشقاء الفلسطينيين، من خلال خدمات المستشفى الميداني الطبي و الجراحي الذي أقامته القوات المسلحة الملكية بقطاع غزة و من خلال المساعدات الإنسانية الدورية الموجهة لفائدة الشعب الفلسطيني، بتعليمات ملكية سامية.

4.1. تعزيز الانتماء المغاربي

يعرف البناء المغاربي حالة جمود، في تعارض مع الدينامية التي تعرفها العلاقات الدولية، حيث يمكن وصف الوضع الحالي للعلاقات بين المغرب والجزائر بالوضع غير الطبيعي وغير المقبول. وقد دعا جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الجزائر في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء إلى إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور. وهي مبادرة حظيت بترحيب ودعم كبيرين وتنويه واسع من طرف العديد من الدول العربية ومن دول أوروبا وأمريكا وإفريقيا ومن قبل الهيئات الإقليمية والدولية.

على المستوى الثنائي، واصلت بلادنا تعزيز العلاقات مع تونس وموريتانيا عبر آليات التعاون الثنائي المتوفرة، وهو ما مكن من إعطاء دينامية جديدة للعلاقات مع موريتانيا، خصوصا على المستوى الاقتصادي والتجاري. كما يواصل المغرب متابعة الوضع في ليبيا وفق محددات الموقف المغربي.

5.1. تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب وعقد شراكات جديدة

■ **فضاء الجوار الأورو المتوسطي**

يواصل المغرب العمل على تعزيز شراكاته التاريخية مع دول أوروبا المتوسطية، خاصة منها فرنسا وإسبانيا. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى بلادنا إيمانويل ماكرون في نونبر 2018 للمشاركة في إطلاق خط القطار الفائق السرعة «البراق»، والذي ترأسه مولانا المنصور بالله، وما تحمله هذه الزيارة من رمزية، اعتبارا للدور الذي يلعبه المغرب كمنصة لنقل التكنولوجيا إلى الفضاء الإفريقي. كما تنبغي الإشارة إلى الزيارة الرسمية التي قام بها ملك إسبانيا فيليبي السادس إلى المغرب بحر فبراير 2019 وما حملته من إشارات قوية على عمق الروابط التي تجمع البلدين، حيث تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، على رأسها مذكرة تفاهم تهم الشراكة الاستراتيجية بين المغرب وإسبانيا.

من جهة أخرى، تسعى المملكة إلى تقوية الشراكة الاستراتيجية مع روسيا وترقية آليات التعاون والحوار مع المملكة المتحدة، حيث تم التوقيع، بتاريخ 5 يوليوز 2018، على اتفاق إطلاق الحوار الاستراتيجي بين المغرب والمملكة المتحدة.

كما أن بلادنا تسعى، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، إلى تنويع شراكاتها في الفضاء الأوروبي من خلال انفتاح أكبر على دول أوروبية أخرى (البرتغال، صربيا، رومانيا، بلغاريا...) عبر إرساء وتفعيل آليات التعاون الثنائي، كالمشاورات السياسية والاجتماعات الرفيعة المستوى واجتماعات اللجان المختلطة.

كما تمكن المغرب في إطار شراكته مع الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من التحديات المطروحة، من الحفاظ على مكاسبه. وهو ما جسدته مصادقة البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري، اللذين يدمجان الأقاليم الجنوبية في التعاملات المغربية-الأوروبية.

■ **فضاء الجوار الأطلسي**

في إطار تعميق التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، شهد شهرا مارس وشتنبر 2018، تنظيم لقائين مع كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية، كان من أهم مخرجاتهما إعادة إطلاق الحوار الاستراتيجي.

وفي هـذا الصـدد، تجـدر الإشـارة إلى انعقـاد الـدورة الأولى لمجموعـة العمـل الخاصـة بإفريقيـا، المندرجـة في إطـار الحـوار الإسـتراتيجي بـين المغـرب والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بتاريـخ 5 فبرايـر 2019، بواشـنطن، بمشـاركة وفـد رفيـع المسـتوى يقـوده السـيد الوزيـر المنتـدب لـدى وزيـر الشـؤون الخارجيـة والتعـاون الـدولي المكلـف بالتعـاون الإفريقـي.

■ **فضاء الانفتاح: آسيا والأقيانوس وأمريكا اللاتينية**

تبعـا للرؤيـة الملكيـة السـديدة، عمـل المغـرب عـلى مسـتوى هـذا الفضـاء، عـلى تعزيـز التعـاون والـشراكات مـع عـدد مـن القـوى الفاعلـة والصاعـدة بآسـيا، الأوقيانـوس، وأمريـكا الوسـطى واللاتينيـة، خصوصـا مـن خـلال عقـد دورات المشـاورات السياسـية مـع كل مـن أسـتراليا ونيوزيلانـدا والباراغـواي الشـيلي، إضافـة إلى اجتماعـات اللجـان المشـتركة مـع كل مـن الفيتنـام واليابـان واندونيسـيا وجمهوريـة كوريـا الجنوبيـة، ومـن خـلال المسـاهمة في تعزيـز التعـاون الثـلاثي الأطـراف مـع أبـرز القـوى الآسـيوية.

ولنفـس الغايـة، نهجـت بلادنـا سياسـة منفتحـة عـلى المنظـمات الإقليميـة الآسـيوية وفي أمريـكا اللاتينيـة، عـلى صعيـد مجموعـة الآسـيان، لجنـة حـوض نهـر الميكونـك، منتـدى جـزر المحيـط الهـادي والمركوسـور.

6.1. تكريس ريادة بلادنا في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود والقضايا الشاملة

■ **الهجرة**

احتضـان المغـرب للمؤتمـر الـدولي للهجـرة في مراكـش يومـي 10 و11 دجنـبر 2018، لاعتـماد الميثـاق العالمـي للهجـرة الآمنـة والمنظمـة والمنتظمـة، وهـو مـا يؤكـد ريـادة النمـوذج المغـربي، المنبثـق مـن التوجيهـات الملكيـة السـامية، بخصـوص التدبـير الإنسـاني والعقـلاني للهجـرة واللجـوء. كـما تـم عـلى هامـش هـذا المؤتمـر التوقيـع عـلى اتفـاق مقـر يحتضـن بموجبـه المغـرب «المرصـد الإفريقـي للهجـرة»، الـذي تفضـل مولانـا المنصـور باللـه، رائـد الاتحـاد الإفريقـي في مجـال الهجـرة، باقـتراح انشـائه ضمـن حزمـة مقترحـات تضمنتهـا الاجنـدة الإفريقيـة للهجـرة، التـي قدمهـا صاحـب الجلالـة للاتحـاد الإفريقـي.

■ **المناخ**

وفاء من المغرب بجعل الانشغالات الافريقية في صدارة أولوياته، واصلت بلادنا المساهمة في تفعيل اللجان المعنية بالمناخ والمنبثقة عن قمة العمل الافريقية المنظمة على هامش الدورة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بمراكش في نونبر 2016، من خلال المساهمة في تفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو وكذا أجرأة الصندوق الأزرق لحوض الكونغو والنهوض به واللذان توجت اشغالهما بمشاركة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في قمة برازافيل بتاريخ 29 ابريل 2018. كما التزم المغرب من خلال الرسالة الملكية السامية بمناسبة قمة رؤساء الدول والحكومات لدول منطقة الساحل، التي انعقدت يوم 25 فبراير 2019 بنيامي، بالتكفل بدراسات الجدوى اللازمة لاستكمال المخطط الاستثماري المناخي لمنطقة الساحل. وأكد على وضع مركز كفاءات التغير المناخي بالمغرب رهن إشارة دول لجنة الساحل لتقوية قدراتها في هذا المجال.

كما اشتغل المغرب على تقوية المشاركات في المنتديات الدولية حول القضايا الأمنية.

2. تعزيز رعاية مغاربة العالم

■ تطوير الخدمات القنصلية لفائدة مغاربة العالم

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي ما فتئت تدعو إلى تحسين الخدمات المقدمة لأفراد جاليتنا المغربية بالخارج وسعيا منها إلى تجويد المرافق الإدارية والخدمات القنصلية المقدمة لهذه الفئة من المواطنين، تبنت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي منذ عدة سنوات خطة إصلاحية شاملة للعمل القنصلي. وترمي هذه الخطة إلى إعادة هيكلة التقطيع القنصلي وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الاستقبال. وفي هذا الإطار، فإن الوزارة عمدت إلى تنزيل مجموعة من المشاريع على أرض الواقع برسم سنة 2018، منها إنجاز دليل قنصلي موحد، متاح على الموقع www.consulat.ma يتعلق بجميع الوثائق الإدارية التي تصدرها البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، بحيث أصبح هو المرجع الوحيد لتقديم الخدمات القنصلية. كما تم أيضا إنشاء مركز اتصال لاستقبال مكالمات الجالية المغربية بالخارج. وجدير بالذكر أن تمثيليات المغرب بالخارج تقوم، بصفة دورية، بتنظيم قنصليات متنقلة لفائدة مغاربة العالم، كما تضع رهن إشارتهم باقة من الخدمات عبر الانترنيت.

■ تطوير الخدمات على المستوى الثقافي والتربوي

- المراكز الثقافية المغربية بالخارج: في إطار تعزيز أداء المراكز الثقافية المغربية بالخارج، تم تعديل المرسوم رقم 2.14.817، الصادر في 23 دجنبر 2014 المتعلق بإحداث المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدبيرها، بموجب مشروع المرسوم رقم 2.18.24 المصادق عليه خلال اجتماع المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 08 نونبر 2018، والهادف إلى إحداث مراكز ثقافية مغربية بالخارج على شكل «مؤسسات» تخضع فيما يخص تنظيمها وإدارتها وتسييرها للقواعد المنصوص عليها في النظام القانوني الجاري به العمل في بلد الاستقبال. تمت المصادقة على برنامج عمل المركز الثقافي المغربي «دار المغرب» بمونتريال بكندا برسم سنة 2018، وفق المرسوم الصادر في 23 دجنبر 2014 المتعلق بإحداث وتنظيم المراكز الثقافية المغربية بالخارج. أما المركز الثقافي المغربي بأمستردام فقد تم إنهاء أشغال تهيئته في انتظار افتتاحه وانطلاق برامجه.

- وعلى غرار المراكز الثقافية المغربية بالخارج، تقوم الوزارة بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الثقافية بشراكة مع حكومات دول الاستقبال وبعض المؤسسات الثقافية كدار الثقافات المغربية الفلامانية ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية التي نظمت في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة مع الوزارة، برسم سنتي 2017 و2018، ستة منتديات بإسبانيا.
- تنظيم جامعات ثقافية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة. وفي هذا الإطار، تم، ما بين أبريل 2017 وفبراير 2019، تنظيم:
  - دورتين للجامعة الشتوية، بشراكة مع جامعة الأخوين، لفائدة 200 شاب وشابة من مغاربة العالم.
  - دورة ربيعية، خلال أبريل 2018، بشراكة مع كل من جهة بني ملال - خنيفرة وجامعة السلطان مولاي سليمان. وقد عرفت هذه الدورة استضافة 86 طالبة وطالب من مغاربة العالم.
  - دورتين صيفيتين، بمدينة تطوان، لفائدة 380 من الشباب المغاربة المقيمين بالخارج. وقد نظمت دورة 2018 بشراكة مع كل من مجلس جهة طنجة – تطوان – الحسيمة وجامعة عبد المالك السعدي.
- مشاركة مغاربة العالم في احتفالات عيد العرش المجيد: خلال سنتي 2017 و2018، شارك 228 من ممثلي مغاربة العالم في الاحتفالات المخلدة لهذه الذكرى.
- برنامج المقامات الثقافية: بشراكة مع النسيج الجمعوي المغربي بالخارج، نظمت الوزارة، ما بين فبراير 2017 ودجنبر 2018، تسعة مقامات ثقافية لفائدة 214 مغربية ومغربي مقيمين بالخارج.
- برنامج العروض المسرحية: فقد عملت الوزارة منذ سنة 2009، على تنظيم جولات مسرحية بعدد من بلدان الاستقبال. وفي هذا الصدد، تم تقديم ما يفوق 180 عرضا مسرحيا بشراكة مع أزيد من 40 فرقة مسرحية، خلال موسم 2018/2017، لفائدة المغاربة المقيمين ب 15 بلدا بكل من أوروبا وإفريقيا ودول الشرق الأوسط، وذلك بزيادة ملموسة مقارنة مع الموسم الفارط. ومن المنتظر خلال السنوات المقبلة أن تعمل الوزارة على توسيع فئة المستفيدين لتشمل جل بلدان إقامة مغاربة العالم.

- برنامج الجولات المسرحية الناطقة باللغة الأمازيغية: تم إعداد برنامج طموح، بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يهم تقديم 51 عرضا مسرحيا يمثلون مختلف أطياف اللغة الأمازيغية بعدد من بلدان الاستقبال، تقدمها 12 فرقة من كل جهات المملكة.
- وفي مجال تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والذي يحظى بالأولوية في الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقضايا وشؤون مغاربة العالم، عملت الوزارة على بلورة عدة برامج هادفة إلى تحسين وتقوية برامج تعليم اللغات والثقافة المغربية بالخارج، وتطوير الشراكة مع الفعاليات المغربية العاملة في الحقل التربوي الموازي. وقد عرف الموسم ال دراسي 2017 - 2018 و 2018 - 2019 ارتفاعا في عدد الأساتذة حيث بلغ 575 أستاذا، كما ارتفع عدد المؤسسات التعليمية إلى أزيد من 2000 مؤسسة في إطار التعليم النظامي. أما بخصوص التعليم غير النظامي فقد استفادت 165 جمعية من الكتب المدرسية والديداكتيكية البالغ عددها 100.000 كتاب وقصة. أما على مستوى دعم الجمعيات، فقد استفادت من 9 جمعيات نشيطة في مجال تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية من الدعم.

■ تطوير الخدمات على المستوى الاجتماعي

- برنامج المخيمات الصيفية لفائدة أطفال الجالية المغربية المنحدرين من أسر معوزة: بشراكة مع العديد من المؤسسات العمومية والخاصة، نظمت الوزارة برنامج المخيمات الصيفية، خلال سنتي 2017 و2018، لفائدة 412 من أطفال المغاربة المقيمين بالخارج المعوزين والمتراوحة أعمارهم بين 9 و13 سنة.
- دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكوت ديفوار: بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بهذه الدول، استفاد، ما بين سنتي 2017 و2018، ما يقارب 1660 تلميذ وتلميذة من هذا البرنامج.
- التكوين المهني والحرفي لفائدة شباب مغاربة العالم: في إطار اتفاقيات شراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكذا الوكالة المغربية للتعاون الدولي، دأبت الوزارة، كل سنة، على تنفيذ

- برنامج التكوين المهني والحرفي لفائدة الشباب المغاربة في وضعية اجتماعية صعبة، وذلك بهدف دعم اندماجهم الاجتماعي والحرفي في سوق الشغل ببلدان الإقامة. وقد شهد هذا البرنامج تسجيل حوالي 33 شابا وشابة، بمختلف شعب التكون المهني والحرفي.
- الإدماج الدراسي للعائدين اضطراريا من أبناء المغاربة القاطنين بالخارج: بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكذا مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، تمكنت الوزارة من إعادة إدماج أكثر من 135 تلميذا وطالبا من المغاربة العائدين اضطراريا إلى أرض الوطن، وذلك بمختلف مؤسسات التكوين المهني والحرفي برسم الموسمين الدراسيين 2017 و2018.
- المنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج: بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وبتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، يتم سنويا تخويل 1000 منحة لفائدة الطلبة المغاربة المقيمين بالخارج.
- المساعدة الاجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشاشة: تواصلت الوزارة تنفيذ برنامج المواكبة الاجتماعية من خلال المتابعة اليومية لمغاربة العالم في وضعية هشاشة أو استغاثة من خلال:
  - التكفل بأداء مصاريف ترحيل الراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن، بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، لفائدة ما يناهز من 132 مواطن مغربي في وضعية استغاثة.
  - تحمل مصاريف ترحيل 1220 جثمان للمغاربة المعوزين من مختلف بلدان الاستقبال إلى أرض الوطن والذين لا يتوفرون على تأمين خاص بنقل الجثامين.
- دعم الفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج (السجناء، القاصرون والمسنون) من خلال إطلاق طلب جديد لعروض مشاريع موجهة لفائدة جمعيات مغاربة العالم النشيطة في مجال مواكبة ودعم الفئات الهشة من مغاربة العالم ببلدان الاستقبال.

■ **تطوير الخدمات على المستوى القانوني**

- تنظيم المنتدى الثاني للمحامين المغاربة المقيمين بالخارج يومي 24 و25 من شهر نونبر 2017 بمدينة أكادير. وقد شكل هذا المنتدى، فرصة لإغناء النقاش حول ثلاث محاور أساسية: حماية حقوق ومصالح الفئات الهشة من مغاربة العالم؛ وآليات المساعدة ببلدان الاستقبال؛ والعولمة.
- في 25 ماي 2018، تم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي لجمعية المحامين المغاربة ومن أصول مغربية الممارسين بالخارج، بهدف تقريب خدمة المساعدة من المغاربة المقيمين بالخارج والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المشروعة والتعريف بالمستجدات وطنيا ودوليا.

تفويض اعتمادات مالية لسفارات وقنصليات المملكة، من أجل التعاقد مع مكاتب المحاماة بالخارج، يتولون تقديم الاستشارات القانونية والتوجيه والإرشاد الإداريين اللازمين لمغاربة العالم الموجودين في وضعية اجتماعية صعبة. وجدير بالذكر أن عدد الاتفاقيات السارية المفعول الموقعة بين سفارات وقنصليات المملكة ومكاتب المحاماة بالخارج قد بلغ 25 اتفاقية، موزعة على 13 بلد استقبال.

دراسة ومعالجة 4317 شكاية وطلب برسم سنتي 2017 و2018، بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية على مستوى أرض الوطن.

تجديد توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية التي تضمنت مقتضياتها تخصيص عدد من الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، منها تطبيق «محافظتي» الذي يتيح لمغاربة العالم تتبع الوضعية القانونية لعقاراتهم عن بعد.

المساهمة في مواكبة مغاربة العالم خلال عملية عبور «مرحبا»، التي يتولى صاحب الجلالة نصره الله رئاستها الفعلية، والتي سجلت خلال الخمس سنوات الأخير توافد عدد كبير من مغاربة العالم إلى أرض الوطن حيث وصل عدد الوافدين السنة الماضية (2018) أزيد من 2,8 مليون مواطن. وتتم هذه المواكبة عن طريق تعزيز آلية الديمومة طيلة أيام الأسبوع على المستوى المركزي واللامركزي، وكذا بعدد من المؤسسات كالوكالة الوطنية

للمحافظة العقارية، بشكل يضمن انسيابية ومرونة الخدمات والإجراءات الإدارية المقدمة للمرتفقين من مغاربة العالم رعيا للفترة الوجيزة لمقامهم الصيفي. هذا بالإضافة إلى وضع برنامج تواصلي متكامل وبرنامج للمواكبة الإدارية والاجتماعية والقانونية وإحداث خلايا الاستقبال. كما يتم بهذه المناسبة تنظيم اليوم الوطني للمهاجر الذي يصادف 10 غشت من كل سنة بمختلف ولايات وعمالات وأقاليم المملكة، حيث تم هذه السنة تنظيم هذه التظاهرة تحت عنوان «أية أدوار للكفاءات المغربية بالخارج في تنمية الاقتصاد الوطني».

■ تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج

عرفت سنتي 2017 و2018 مواصلة تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب عبر وضع برنامج متكامل لتعبئتها. هكذا تم خلال السنتين الأخيرتين المساهمة في التنظيم أو المشاركة في العديد من اللقاءات والتظاهرات والمنتديات المنظمة بالخارج أو بالمغرب. نذكر من بينها على الخصوص:

- المشاركة في منتدى آفاق المغرب (باريس، 22 يناير 2017)؛
- تنظيم جوائز «سفيرة 2017» (الرباط، 07 مارس 2017)؛
- دعم تظاهرة «جوائز ديوان» (بروكسيل، 24 مارس 2017)؛
- دعم تظاهرة «جوائز ديوان» (برلين، 28 أبريل 2017)؛
- دعم تنظيم الدورة الثالثة لمهرجان الفكاهيين المغاربة المقيمين بالخارج (31 يوليوز – 19 غشت 2017)؛
- تنظيم المنتدى الثالث للكفاءات المغربية بألمانيا (طنجة، 30 شتنبر – فاتح أكتوبر 2017)؛
- المشاركة في الدورة 22 لمنتدى آفاق المغرب (باريس، 14 يناير 2018)؛
- المشاركة في الدورة الرابعة للماراطون الدولي للرباط (الرباط، 04 مارس 2018)؛
- المنتدى الأول للكفاءات المغربية المقيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (الرباط، 16 مارس 2018) ؛

- المنتدى الثالث للكفاءات المغربية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية (مراكش، 03 - 04 أبريل 2018)؛
  الندوة الدولية حول سرطان المبيض وسرطان عنق الرحم (مراكش، 05-07 أبريل 2018)؛
  تنظيم الورشة الموضوعاتية الأولى للخبراء المغاربة في مجال التكنولوجيا الحديثة المقيمين بفرنسا (الرباط، 04-05 يوليوز 2018) ؛

كما عملت الوزارة على التعريف بالكفاءات المغربية بالخارج عبر مختلف وسائل الإعلام. حيث تم إنجاز مجموعة من البورتريهات المرئية والمكتوبة للتعريف بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والمشاريع التي تشرف عليها، إضافة إلى مشاركة العديد منها في برامج إذاعية. كما عرفت سنتي 2017 و2018 تزويد قاعدة المعطيات بكفاءات مغربية جديدة، ليبلغ مجموع الكفاءات المسجلة حاليا أكثر من 7500 كفاءة.

■ تنمية استثمارات مغاربة العالم

ومن أجل تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في بلدهم الأم تم خلال السنتين الأخيرتين 2017 و2018 القيام بما يلي:

- إطلاق النسخة الأولى من جسر الأعمال المغربي في 24 يوليوز 2017 بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي جمع ازيد من 300 من مغاربة العالم المقاولين بنظرائهم بالمغرب من أجل تبادل الخبرات واستكشاف فرص الشراكة والتنمية بين المملكة والخارج ؛
- المشاركة في انجاز دراسة تشرف عليها المنظمة الدولية للهجرة بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية حول دور الجالية في تعبئة الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة والشاملة عن طريق التمويل التشاركي/الجماعي «Crowdfunding» ؛
- تعبئة نساء مقاولات من مغاربة العالم للمشاركة في الدورة الثانية من المبادرة الاقتصادية لنساء الجنوب المنظم تحت شعار « مقاولة الغد، مفتاح النجاح من طرف جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب يوم 3 مارس2017؛

- بتنسيق مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وبشراكة مع شبكة الكفاءات المغربية في صناعات الطيران بكندا (AEROMAC) تم تنظيم بعثة اقتصادية من1 الى04 أكتوبر 2018 مؤلفة من ممثلي المنتدى الاستراتيجي «أيروموريال» «AERO MONTREAL»، والتي ترأسها سوزان بينوا Suzanne BENOIT، هذه البعثة جمعت قادة رئيسيين في قطاع الطيران بكيبيك بكندا تنتمي لقطاع الصناعة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والجمعيات المهنية. من خلال القيام بعدة زيارات لمجموعة من الشركات ومراكز التكوين في كل من مدينتي الدار البيضاء وطنجة؛
- إطلاق أشغال المنتدى الأول لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بكندا لتطوير التعاون في قطاع الطيران في 05 أكتوبر 2018، والذي شكل مناسبة للإعلان الرسمي عن إنشاء شبكة الكفاءات المغربية في مجال الطيران بكندا «AEROMAC»، وتقديم العديد من المشاريع المتعلقة بهذا المجال من طرف خبراء البعثة وتوج هذا المنتدى بالتوقيع على مذكرة تفاهم تهدف بشكل خاص إلى تعزيز فرص التقارب والتعاون بين الشركات المغربية والكيبيكية بهدف تقوية التقارب بين الشركات الكندية والنسيج الاقتصادي المغربي، من أجل إحداث تعاون مثمر في مجال المشاريع المبتكرة، وتشجيع الاستثمارات الكندية في المغرب؛
- في إطار تفعيل الجهة الثالثة عشر الخاصة بمغاربة العالم المقاولين، أطلقت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة وبشراكة مع جمعية النساء المقاولات بالمغرب، النسخة الثالثة من المبادرة الاقتصادية لنساء الجنوب تحت شعار الابتكار والرقمنة: أي دور ريادي للنساء. يومي 2 و3 من مارس 2018 بمراكش.

كما استقبلت الخلية التي تعنى بشؤون المستثمرين على صعيد الوزارة خلال السنتين الأخيرتين 2017 و2018، ما يقرب من 400 مستفيدا ومستفيدة. وفي مجال دعم الإعلام والتواصل حول الاستثمار بالبلد الأم، تم:

- وضع نظام معلوماتي يمكن من التوجيه والمواكبة عن بعد للمستثمرين المغاربة

المقيمين بالخارج والراغبين في الاستثمار بوطنهم الأم بدءا من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة التنفيذ؛

- وضع قاعدة بيانات مركزية مفهرسة تمكن المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج من الاستعلام عن مناخ الأعمال وكذا الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الاستثمار بالبلد الأم وذلك في إطار الشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- إنتاج فيديوهات توضيحية تزود حاملي المشاريع مغاربة العالم بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المقاولات؛
- توسيع مساحة عرض برنامج «الاستثمار» المدرجة بالبوابة إلكترونية للوزارة تقدم المعلومات للراغبين في الاستثمار بالمغرب من مغاربة العالم (المساطر الإدارية، التحفيزات، الأوراش الكبرى للاستثمار .....)؛
- كم عرفت هذه السنة الإطلاق الرسمي لبرنامج التعاون البلجيكي المغربي Maghrib Belgium Impulse: من اجل مواكبة حاملي المشاريع من المغاربة المقيمين ببلجيكا.

■ تطوير الشراكة مع المجتمع المدني المغربي بالخارج

برنامج دعم الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة المهجر

تفعيلا لمضمون برنامج الشراكة مع جمعيات مغاربة العالم، عملت الوزارة على تقوية التعاون مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة القاطنين في الخارج، حيث تم خلال السنتين 2017 و2018 إنجاز ما يلي:

- دعم ومواكبة إنجاز عدد من المشاريع التي تهم مختلف فئات مغاربة العالم؛
- دعم بعض الجمعيات المغربية التي تسهر على تنظيم أنشطة ثقافية لفائدة المغاربة القاطنين بالخارج خلال مقامهم الصيفي بالمغرب؛
- تطوير وتعزيز قاعدة البيانات بجمعيات جديدة فاعلة في مجال مواكبة المغاربة القاطنين بالمهجر حيث تم تسجيل ما يقرب من 1500 جمعية ناشطة بمختلف بلدان إقامة مغاربة العالم؛
- تقوية الحكامة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال الشراكة مع جمعيات المجتمع

المدني بالخارج حيث تم نشر «دليل للمساطر الخاص بتدبير الشراكة مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج»؛

- تقوية نظام المراقبة والتتبع والتقييم للمشاريع المدعمة من طرف الوزارة والمنجزة من طرف الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم.

برنامج الرفع من قدرات جمعيات مغاربة العالم

في هذا المجال، تميزت سنتي 2017 و2018 بالحصيلة التالية:

- متابعة تنفيذ برنامج تقوية القدرات لأزيد من 200 جمعية مغربية بإسبانيا مع الشركاء الاستراتيجيين للوزارة عن طريق القيام بعدد من اللقاءات الإخبارية والدورات التكوينية لفائدة الجمعيات المستفيدة؛
- مواكبة مباشرة لأزيد من 100 جمعية مغربية للمغاربة المقيمين بالخارج وتزويدها بالمعلومات المطلوبة وذلك من أجل تطوير تدخلاتها في المحاور الاستراتيجية وذات الأولوية بالنسبة للوزارة؛
- استفادة العشرات من الجمعيات المستفيدة من برنامج دعم القدرات من تمويل مشاريعها من قبل الوزارة في مجالات اجتماعية وثقافية.

وتبعا لتنظيم المنتدى الأول للمجتمع المدني لمغاربة العالم يوم 10 ماي 2014 بالصخيرات، نظمت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، المنتدى التشاوري الثاني لجمعيات لمجتمع المدني لمغاربة العالم يوم 02 غشت 2017 بالرباط. وقد شكل هذا المنتدى الذي نظم تحت موضوع «جمعيات مغاربة العالم : شريك متميز من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج»مناسبة للتشاور وتقاسم الأفكار حول ملائمة انتظارات مغاربة العالم وتحديد أهم التوجهات الإستراتيجية لمختلف الفئات المستهدفة من مغاربة العالم. وقد شارك في هذا المنتدى ما يقرب من 200 مشاركة ومشارك ممثلين عن جمعيات مغاربة العالم وشبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج ونواد المستثمرين وخبراء في مجال الهجرة. والذين ساهموا في أشغال خمس (5) ورشات نظمت بالمناسبة.

مواكبة جمعيات مغاربة العالم في مبادرات التنمية المشتركة

وعيا من الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بأهمية تشجيع انخراط المغاربة المقيمين بالخارج في الديناميكية التي تشهدها مختلف القطاعات والمجالات بالمغرب من أجل توثيق ارتباطهم بالوطن الأم والحفاظ على حسهم التضامني والتطوعي وتبنيهم لهموم الوطن وقضاياه بادرت الوزارة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لدعم ومساعدة مشاريع التنمية المشتركة، من بينها دعم ومساعدة مشاريع جمعيات التنمية المحلية الممثلة للجالية المغربية والتي تطمح في التنمية المحلية للبلد الأم، وتركيز الجهود لدعم التشبيك العبر وطني، والاستفادة من الآليات المؤسسية القائمة على الحوار والعمل الاستراتيجي. وهكذا فبرسم سنتي 2017 و2018، تم إنجاز ما يلي في مجال التنمية التضامنية:

- القيام بدور الوساطة الذي من شأنه تشجيع وتوجيه جمعيات الجالية والجمعيات المحلية في مجال التنمية المشتركة، وذلك بتقديم الدعم الإداري والتقني وأحيانا المادي؛
- التواصل المستمر مع جمعيات الجالية المغربية المقيمة بالخارج وإخبارهم في كل مناسبة أو لقاء تواصلي بجميع أشكال المبادرات في مجال التنمية؛
- دعم ومساندة العديد من المبادرات التي تتبناها جمعيات الجالية المغربية المقيمة بالخارج في مجالات التعليم، الصحة، النقل... إلخ.

■ **تنمية التواصل لفائدة مغاربة العالم**

عملت الوزارة من خلال تفعيلها لبرامج عملها لسنتي 2017 و2018 على مواصلة تنفيذ سياسة تواصلية هادفة، لتحسين الخدمات الموجهة لمغاربة العالم.

التواصل الرقمي

- العمل على التحيين المستمر للبوابة الالكترونية للوزارة وتحديثها؛
- تفعيل يقظة إعلامية حول المغاربة المقيمين بالخارج وموضوع الهجرة؛
- تعزيز حضور الوزارة على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي.

التواصل مع وسائل الإعلام

- المساهمة عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية في إغناء النقاش العمومي في كل القضايا المتعلقة بشؤون مغاربة العالم داخل أرض الوطن وخارجه؛
- إعداد الوزارة بشراكة مع منابر إعلامية محلية والكترونية لملفات خاصة حول البرامج الحكومية الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج والسياسة الجديدة للهجرة واللجوء؛
- إعداد الوزارة بشراكة مع منابر إعلامية لبرامج توجيهية وتحسيسية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

3. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

■ تذكير بأهداف وبرامج الاستراتيجية

تهدف الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة، شاملة، ذات بعد إنساني ومسؤول، من خلال تسهيل اندماج المهاجرين، تأهيل الإطار المؤسساتي، تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان ووضع إطار مؤسساتي ملائم.

■ حصيلة المنجزات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 2017 - 2019

- تسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين بمؤسسات التعليم النظامي: تسجيل 6284 مستفيدا برسم الموسم التربوي 2016 - 2017، من بينهم 2980 فتاة، وكذا 5545 مستفيدا برسم الموسم التربوي 2017 - 2018، من بينهم 2729 فتاة؛
- تبسيط المساطير والإجراءات العملية لتيسير تسجيل وتسهيل ولوج الشباب المهاجرين واللاجئين لمختلف الأنشطة المتوفرة (الرحلات، المخيمات الصيفية....) والخدمات المقدمة من طرف المراكز الرياضية والبنيات القائمة (دور الشباب، ملاعب القرب، مراكز التكوين الخاصة بالفتيات: استفادة حوالي 1100 طفلا من أبناء المهاجرين واللاجئين، من المخيمات الصيفية خلال سنة 2017 - 2018 بتعاون وتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وجمعيات المجتمع المدني؛
- استفادة المهاجرين من الرعاية الصحية الأولية وفي حالة المستعجلات ومن البرامج الوطنية للصحة: 23000 مستفيد، خلال سنة 2017 - 2018؛
- استفادة المهاجرين واللاجئين من الخدمات المقدمة من طرف المراكز التابعة للتعاون الوطني، 4050 مستفيد خلال سنة 2017 - 2018؛
- فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين للولوج إلى مراكز التكوين المهني: تسجيل 190 مهاجرا ولاجئا برسم سنة 2016 - 2017، و401 مهاجرا ولاجئا برسم سنة 2017 - 2018 بمراكز التكوين والتربية التابعة لمندوبيات التعاون الوطني وكذا تسجيل 56 مهاجرا خلال سنة 2016 - 2017، 54 مهاجرا برسم سنة 2017 - 2018 و12 مهاجرا ولاجئا برسم سنة 2018 - 2019 بمراكز التكوين التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل؛

- فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين للولوج إلى 11 مكتب التابع للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات: تسجيل 1274 مهاجرا وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات والبرامج المقدمة: 294 مستفيدا من ورشات البحث عن العمل: 357 مقابلة، وإدماج 42 مهاجرا في سوق الشغل، وذلك، خلال الفترة مابين 2017 - 2018 ؛
- إدراج فئة المهاجرين واللاجئين في إطار المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 - 2021، للاستفادة من كل البرامج مع اقتراح دعم عقود الادماج لتيسير ولوجهم الى سوق الشغل ؛
- مراجعة المسطرة المتعلقة بتأشير العقود من أجل ضمان أفضل لحقوق العمال المهاجرين وتيسير اندماجهم في الحياة السوسيومهنية وذلك، من خلال تبسيط عملية تجديد العقود. بالإضافة إلى إطلاق منصة «تأشير» الالكترونية في يونيو 2017 وفتح 6 شبابيك للقرب بالمديريات الجهوية التابعة لوزارة الشغل والإدماج المهني: تأشير على186عقد عمل لفائدة المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية، وذلك، خلال الفترة ما بين 2017 - 2018 ؛
- مواصلة تعزيز منظومة مراقبة الحدود، قصد الحد من الهجرة السرية ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين: إحباط 64867 محاولة وتفكيك 120 شبكة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، خلال سنة 2017 وكذا إحباط 88761 محاولة وتفكيك 229 شبكة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، خلال سنة 2018 ؛
- تقوية منظومة العودة الطوعية من خلال تنظيم 1733 عملية للعودة الطوعية (سنة 2017) وكذا 1509 (سنة 2018) ؛
- مواصلة تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين واللاجئين: قبول 20.000 طلب من 28400 طلب تسوية، وذلك في إطار المرحلة الثانية لإدماج الأشخاص المقيمين بشكل غير قانوني بالتراب المغربي، والتي انطلقت بتوجيهات ملكية سامية منذ أواخر 2016 إلى غاية 31 دجنبر 2017 وفق نفس الشروط التي ميزت العملية الاستثنائية الأولى لسنة 2014: الاعتراف ب 780 لاجئا من قبل مكتب شؤون اللاجئين وعديمي الجنسية والاستماع إلى 1134 طالب لجوء من جنسية سورية وذلك إلى حدود 5 فبراير 2019 ؛

- تنظيم العديد من اللقاءات والورشات والتظاهرات الدولية حول الهجرة والمهاجرين، أهمها تنظيم المنتدى الدولي للهجرة والتنمية لسنتي 2017 و2018 برئاسة مشتركة مع ألمانيا، هذا إلى جانب تأسيس شراكة فعلية مع المجتمع المدني بالمغرب لتنفيذ برامج من أجل الاندماج، إضافة إلى الانفتاح على الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل تطوير شراكات استراتيجية في مجال الهجرة ؛
- تنفيذ العديد من الحملات التواصلية والتوعوية حتى الآن وتطوير مجموعة من الأدوات والآليات (أسبوع المهاجرين بالمغرب، أسبوع اللاجئ، دليل المهاجرين بعدة لغات، برامج إذاعية، ...) ؛
- الشروع في تنفيذ برامج عمل تروم تطوير قدرات الجهات الفاعلة في قضية الهجرة واللجوء بما فيها المجتمع المدني على الصعيدين المركزي والمحلي.

■ التعاون الدولي والتنسيق القطاعي

نظرا لتعدد المجالات التي تهم قضايا الهجرة والجاليات بالخارج، وكذا تعدد المتدخلين في هذا المجال سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فقد قام المغرب، بوضع آلية لتطوير الحكامة في هذا المجال وتجويد تدبيره وتنسيقه مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين. وفي هذا الصدد، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بوضع نظام للتعاون الدولي في مجال الهجرة والقضايا المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، حيث عرف التعاون الدولي في هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة، دينامية متميزة بالمغرب، وذلك عبر انخراطه الفعال في مجموعة من الآليات الدولية وتعزيزه للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال الذي يندرج في سياق عالمي يتميز بتنقلات بشرية كثيفة عبر العالم. وبالفعل، فقد انخرط المغرب في الدينامية الدولية حول الهجرة، وذلك عن طريق انخراطه في الميثاق العالمي من أجل «هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة»، والذي قامت بلادنا بتقديم مقترحات حوله، بعد إطلاق مشاورات وطنية تم تنظيمها السنة الماضية.

كما أن المغرب انخرط في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي يترأسه بشكل مشترك مع ألمانيا خلال سنتي 2017 و2018 والذي تم تنظيم النسخة الحادية عشر منه ببلادنا

خلال شهر دجنبر 2018. وعلى المستوى الوطني، فقد قامت الوزارة بتعزيز آليات التنسيق القطاعي في القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء من خلال استمرارية عمل اللجنة الوزارية للمغاربة المقيمين بالخارج شؤون الهجرة التي يترأسها السيد رئيس الحكومة وتضم في عضويتها الهيئات العمومية المرتبطة بمجالات اشتغال القطاع، أو المشاركة في اللجان الوزارية والقطاعية من أجل ترسيخ بعد الهجرة في شقيه، سواء ما يتعلق باهتمامات مغاربة العالم أو بالمهاجرين واللاجئين بالمغرب.